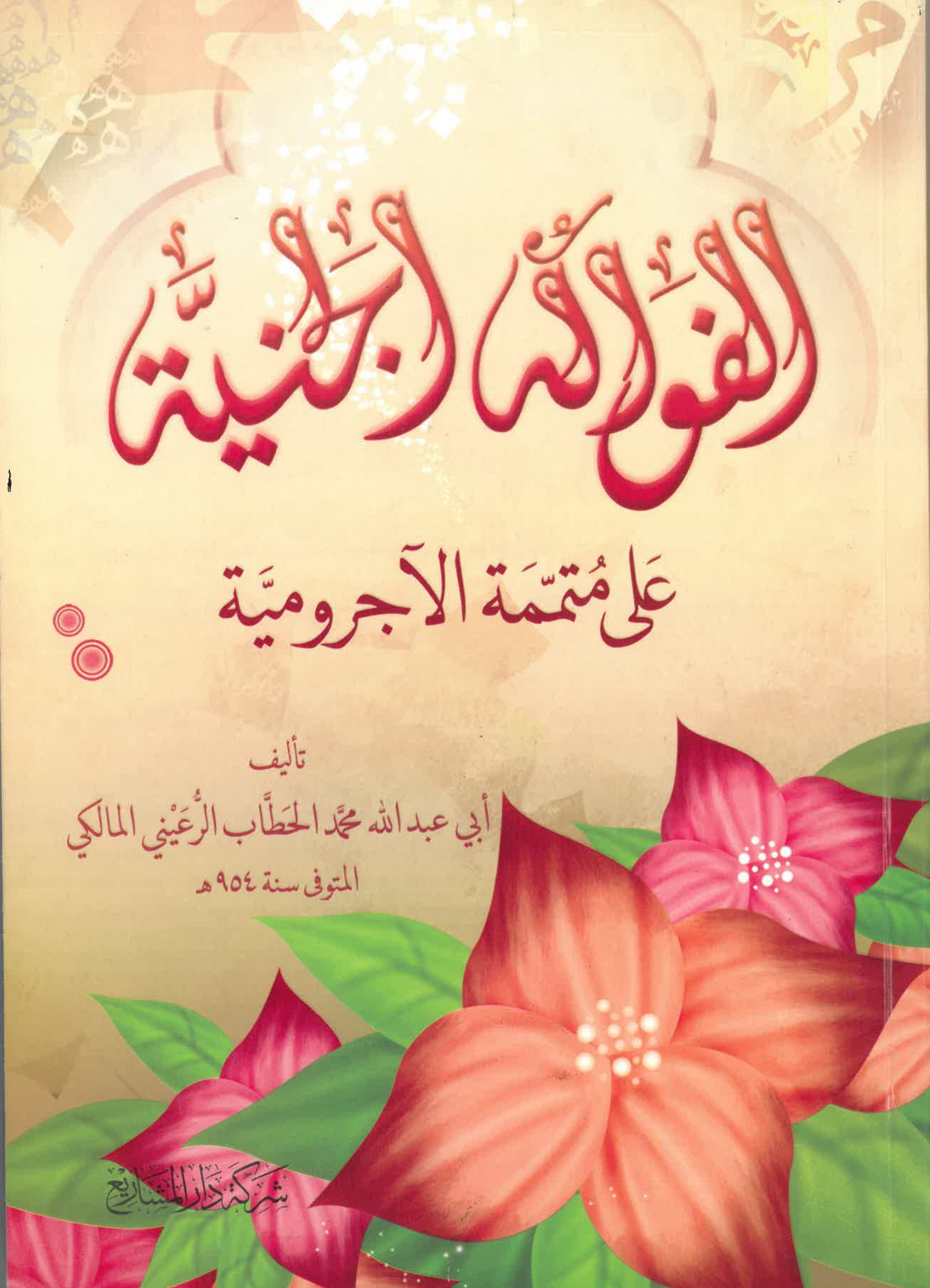


الفواكه الجنية
على متممة الآجرومية
تأليف
أبي عبد الله محمد الحطَّاب الرُّعَيْني المالكي
المتوفى سنة ٩٥٤ هـ
شركة دار المشاريع

5

الفواكه الجنية

على متممة الآجرومية

تأليف

أبي عبد الله محمّد الحطّاب الرُّعَيْني المالكي

المتوفى سنة ٩٥٤هـ



الطبعة الثانية

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ ر



بيروت - لبنان

العنوان: المزرعة، بربور، شارع ابن خلدون، بناية الإخلاص

تلفون وفاكس: ٣١١ ٣٠٤(١ ٩٦١)٠٠

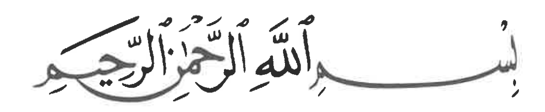
صندوق بريد: ٥٢٨٣ - ١٤ بيروت - لبنان





ISBN 978-9953-20-287-7

email: dar.nashr@gmail.com
www.dmcpublisher.com



المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى ءاله وصحبه الطاهرين.

بعد فإن علم النحو علم نافع جليل، يحتاج إليه في كل فن من فنون العلم لا سيما التفسير والحديث، وقد اعتنى به العلماء تأليفًا وتدريسًا وتفهيمًا، ولهذا فإن دار المشاريع يسرها أن تقدم هذا الكتاب لينتفع به الطلاب، ونسأل الله أن يوفقنا لما فيه رضاه ولما فيه خدمة هذا الدين إنه على كل شئ قدير.

ترجمة المؤلف[1]

- **اسمه ومولده:**

هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمٰن ابن حسن الطرابلسي المكي المالكي المعرف بالحَطَّابِ الرُّعَيْنِيّ، أصله من المغرب ولد بمكة ليلة الأحد في ثامن عشر من رمضان سنة اثنتين وتسعمائة من الهجرة.

- **مشايخه:**

أخذ الفقه وغيره عن جماعة كوالده الحطاب الكبير وأحمد بن عبد الغفار ومحمد بن عراق وعبد الرحمٰن التاجوري ومحمد القيسي وولده يحيى الحطاب ومحمد الفلاني وغيرهم.

- **مؤلفاته:**

له تصانيف كثيرة في الأصول والفقه والتفسير وعلوم العربية، منها:

- تحرير الكلام في مسائل الالتزام.
- تحرير المقالة شرح رجز ابن غازي في نظائر الرسالة.
- تفريج القلوب بالخصال المكفرة لما تقدم وما تأخر من الذنوب.
- حاشية على قطر الندى (في النحو ولم يكمل).
- رسالة في استخراجِ أوقات الصلاة بالأعمال الفلكية بلا ءالة.
- قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين (في أصول الفقه).
- متممة الأجرومية في علم العربية.

---

(١) الأعلام (٧/٥٨)، نيل الابتهاج (ص/٥٩٢).

- مختصر إعراب الألفية لخالد الازهري.
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (في فقه المالكية).
- هداية السالك المحتاج لبيان فعل المعتمر والحاج.
- **وفاته:**

توفي بطرابلس الغرب يوم الأحد تاسع ربيع الثاني سنة أربع وخمسين وتسعمائة للهجرة.

ترجمة الشارح[1]

هو العلامة عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي، المكي، الشافعي، جمال الدين.

ولد بمكة، سنة تسع وتسعين وثمانمائة هجرية، وأمه أم ولد حبشية، قدم مصر ثم عاد إلى مكة وكان من كبار العلماء نحويًا مشاركًا في جميع العلوم وله مصنفات مفيدة منها:

١ - شرح الآجرومية.

٢ - الفواكه الجنية على متممة الآجرومية للرعيني أجاد فيه كل الإجادة وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا.

٣ - شرح على قطر الندى لابن هشام سماه مجيب الندا، صنّفه سنة ستة عشر وتسعمائة وعمره حينئذ ثمان عشرة.

٤ - كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب.

٥- شرح الحدود النحوية. استنبط حدودًا للنحو وجمعها في نحو كراسة، ثم شرحها أيضًا في كراريس.

وبالجملة فإنه لم يكن له نظير في زمانه في علم النحو، فإنه كان فيه ءاية من ءايات الله تعالى حتى قيل إنه سيبويه عصره.

توفي بمكة شرفها الله سنة اثنتين وسبعين وتسعمائة للهجرة.

---

(١) شذرات الذهب (٨/ ٣٦٦ - ٣٦٧).
النور السافر (ص/ ٣٧٨).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين

أحمد الله على نعمه. وأشكره على مزيد فضله وكرمه. وأصلي وأسلم على المعرب عن فصيح كَلمه. نبيه محمد وءاله وصحبه كنوز علمه ومعادن حكمه. وبعد.

فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العلامة الورع الزاهد شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي المالكي، تغمده الله برحمته، قصدت فيه تقرير معانيها وتحرير مبانيها مع فوائد جمة وزوائد مهمة، وسميته (الفواكه الجنية على متممة الآجروميّة) والله أسأل أن ينفع به إنه قريب مجيب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

قال مؤلفها: (**الحمد لله**) افتتحها بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعملًا بموجب حديث الابتداء، والحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء كان في مقابلة نعمة أم لا، وجملة الحمد لله خبرية لفظًا إنشائية معنى إذ المراد بها إيجاد الحمد لا الإعلام بمضمونها من أنه مالك أو مستحق لجميع الحمد من الخلق، وكذا قوله فيما بعد (والصلاة والسلام)؛ وءاثر الجملة الاسمية على الفعلية لدلالتها على الدوام والثبات. (**رب العالمين**) أي مالك جميع الخلق من الإنس والجن والملائكة والدواب وغيرهم. إذ كل منها يطلق عليه عالم، وغلب في جمعه بالياء والنون أولوا العلم

على غيرهم، وقيل أنه اسم جمع محمول على الجميع لا جمع لعالم، لأنه لو كان جمعًا له لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع لأن العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء. وعطف على الجملة قوله: **(والصلاة)** وهي من الصلاة المأمور بها وهي الدعاء بالصلاة أي الرحمة المقرونة بالتعظيم، ويختص لفظها بالانبياء والملائكة فلا يقال لغيرهم إلا تبعًا. **(والسلام)** أي التحية، وجمع بينهما امتثالًا لقوله تعالى ﴿صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ محذرًا من كراهية إفراد أحدهما عن الآخر. **(على سيدنا)** من ساد قومه يسودهم فهو سيد، وأصله سيود قلبت الواو ياء وأُدغمت في الياء، وإطلاقه على غير الله تعالى جائز من غير كراهة سواء كان مقرونًا بأل أم لا، وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب للأول معنى ولا يجوز تعلقه به. **(محمد)** عطف بيان أو بدل لا نعت لأن العلم لا ينعت به، وهو علَم منقول من اسم المفعول المضعف للمبالغة، سمي به نبينا محمد ﷺ لكثرة خصاله الحميدة. **(وعلى ءاله)** هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطّلب، وقد يراد بهم في مقام الصلاة كل مؤمن لخبر ضعيف فيه، والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه، وأصله عند سيبويه أهل لتصغيره عل أهيل قلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفًا والقلب الأول شاذ سهله الثاني وعند الكسائي أول بواو مفتوحة من ءال إليه يؤول لتصغيره على أويل قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، قيل وهو الظاهر، ولا يستعمل إلا في الأشراف بخلاف أهل، وإنما قيل ءال فرعون لتصوّره بصورة الأشراف، وإضافته إلى الضمير جائزة على الأصح كما استعمله المؤلف. **(وصحبه)** اسم

أَجْمَعِينَ. وَبَعْدُ: فَهذِهِ مُقَدّمَةٌ فِي عِلْمِ العَرَبِيَّةِ مُتَمّمَةٌ لِمَسَائِلِ الآجُرُّومِيَّةِ، تَكُونُ وَاسِطَةً

جمع لصاحب عند سيبويه وجمع له عند الأخفش، والصحابي من اجتمع مؤمنًا بالنبي ﷺ ولو لحظة ومات مؤمنًا وإن لم يره ولم يروِ عنه، وعطف الصَّحْبَ على الآل لتشمل الصلاة باقيهم، **(أجمعين)** توكيد معنوي مفيد للإحاطة والشمول. **(وبعد)** هو من الظروف المبنية على الضم لقطعه عن الإضافة أي وبعد ما ذكر من الحمد والصلاة والسلام، **(فهذه)** إشارة إلى محسوس إن تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة، أو إلى معقول إن تقدمت عليهن والإتيان بالفاء على تقدير أما إذ الأصل أما بعد، ولكون أصلها ذلك لزمتها الفاء في حيزها غالبًا لتضمنها معنى الشرط **(مقدمة)** - بكسر الدال - اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى تقدم، - وبفتحها - على قلة في لغة من قدم المعتدي، ويحتمل أن تكون هنا بكسر الدال من قدم المتعدي لأن معرفتها تجعل الشارع في علم النحو على بصيرة فهي تقدمه على أقرانه، **(في علم العربية)** أي علم النحو وهو لغة القصد واصطلاحًا علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً، وموضوعه الكلمات العربية لأنه يبحث فيه عن عوارضها اللاحقة لها من حيث الإعراب والبناء، وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله، وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه. وسبب تسمية هذا علم بذلك ما روي أن عليًا رضي الله عنه لما أشار على أبي الأسود الدؤلي أن يضعه علمه الاسم والفعل والحرف وشيئًا من الإعراب ثم قال له: انح هذا النحو يا أبا الأسود، فسمي بذلك تبركًا وتيمنًا بلفظ الواضع له. **(متممة)** أي هذه المقدمة **(لمسائل الآجرومية)** نسبة لابن ءاجروم **(تكون واسطة**

بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِنَ المُطَوَّلاتِ، نَفَعَ اللهُ بِهَا كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهَا فِي الحَيَاةِ وَبَعْدَ المَمَاتِ إِنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبُ الدَّعَوَاتِ. الكَلَامُ هُوَ اللَّفْظُ المُرَكَّبُ المُفِيدُ

بينها وبين غيرها من) الكتب **(المطوّلات)** لاشتمالها على ما لم يشتمل عليه أصلها من الفوائد، **(نفع الله بها)** أي بهذه المقدمة الطالب لها فإنه لا يخيب من اعتمد عليه ولجأ في مهماته إليه، **(كما نفع بأصلها في الحياة)** بأن يلهمه الاعتناء بها تفهمًا وحفظًا، **(وبعد الممات)** بالفوز إلى دار السلام، **(إنه قريب)** ممن سأله ودعاه بعلمهن **(مجيب الدعوات)** أي دعوات الداعي بإنالته ما سأله. واعلم أنه لما كان الغرض من علم النحو معرفة الإعراب الذي به يعرف صواب الكلام من خطئه والإعراب لا يوجد إلا فيما يقع في التركيب الإسنادي الذي لا يوجد إلا في الكلام، بدأ المؤلف رحمه الله بتعريف الكلام وإن كان الأولى البداءة بالكلمة لأنها جزؤه، والشيء إنما يعرف بعد معرفة أجزائه فقال:

(الكلام هو) لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيًا بنفسه، واصطلاحًا ما جمع قيودًا أربعة وهي المشار إليها بقوله: **(اللفظ)** أي الصوت المتضمن بعض الحروف الهجائية تحقيقًا أو تقديرًا دل على معنى أم لا، وهو في الأصل مصدر بمعنى الرمي ثم خص بالرمي من الفم ثم أطلق عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول، **(المركب)** من كلمتين فأكثر تركيبًا إسناديًا أفاد أم لا، **(المفيد)** بأن أفهم معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يبقى للمخاطب انتظار يعتد به كما يكون مع المسند بدون المسند إليه أو بالعكس، وهو بهذا المعنى يستلزم المركب لكن لما كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف صرح المؤلف بما علم التزامًا، إذ

بالوَضْع، وَأَقَلُّ مَا يَتَأَلَّفُ مِنَ اسْمَيْنِ نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَاسْمٍ نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ.

المقصود من الحد بيان الماهية وهي لا تعرف إلا بذكر جميع أجزائها تصريحًا، (**بالوضع**) أي بالقصد وهو أن يقصد المتكلم بما تلفظ به إفادة السامع. فهذه قيود أربعة متى وجدت وجد الكلام النحوي وحيث انتفت أو انتفى واحد منها انتفى الكلام النحوي، إذا علمت ذلك فالقيد الأول وهو اللفظ بمنزلة الجنس واحترز به عن الخط ونحوه مما هو ليس بلفظ وهو مقيد، وباقي القيود بمنزلة الفصل فالمركب يخرج المفرد والمفيد يخرج ما لا فائدة فيه كإن قام زيد والوضع أي القصد يخرج غير المقصود كالصادر من النائم والجملة المقصودة لغيرها كصلة الموصول.

واعلم أن صور تأليف الكلام ستة: اسمان، فعل واسم، فعل واسمان، فعل وثلاثة أسماء، فعل وأربعة أسماء، جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه.

(**وأقل ما يتألف**) الكلام (**من اسمين**) حقيقة كهذا زيد؛ أو حكمًا (**نحو زيدٌ قائمٌ**) فإن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ولهذا لا يبرز في التثنية والجمع، (**أو من فعل واسم نحو: قام زيدٌ**) وإنما لم يتألف من فعلين أو حرفين أو حرف واسم أو حرف وفعل لأن الكلام لا بد فيه من التركيب والتركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة انواع، لكن لم يجئ منها إلا ما ذكره المؤلف لأن الكلام لا يتحقق بدون إسناد والإسناد يقتضي مسندًا ومسندًا إليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يكونان إلا اسمين أو اسمًا وفعلًا، وأما المنادى مع حرف النداء كيا زيد فلقيامه مقام الفعل لغرض الانشاء إذ تقديره أنادي زيدًا.

وَالْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ، وَهِيَ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى.

(والكلمة) - بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع إسكان اللام فيهما - **(قول)** أي لفظ موضوع لمعنى، والمراد به هنا اسم المفعول أي مقول حقيقة كزيد، أو حكمًا كالضمير المستتر فإنه من حيث وقوعه محكومًا عليه ومؤكدًا ومعطوفًا عليه في حكم الملفوظات الحقيقية كـ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾، **(مفرد)** وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كرجل فإن كلًّا من أجزائه التي هي ذوات حروفه الثلاثة إذا أفرد لا يدل على شيء مما دلت عليه جملته، بخلاف غلام زيد فإنه مركب لأن كلًّا من جزأيه دال على جزء المعنى الذي دلّت عليه جملة غلام زيد. ولما كانت الكلمة جنسًا تحتها حقائق مختلفة هي انواعها أشار إلى بيان ذلك بقوله: **(وهي اسم وفعل وحرف)** أي الكلمة منقسمة إلى هذه الثلاثة انقسام الكلي إلى جزئياته، فيصح إطلاق المقسوم على كل من أقسامه، وبهذا اندفع ما قيل من أن العطف بواو الجمع يقتضي أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة، ووجه انحصارها في الثلاثة عقلًا على ما قيل أن الكلمة موضوعة لمعنى كما مر فتكون دالة لا محالة لكون الوضع من أسباب الدلالة، وحينئذ فإما ان تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية أوّلًا، الأول الحرف، والثاني إما أن يدل على اقتران معناها بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الأول الفعل والثاني الاسم وقيد الحرف بقوله: **(جاء لمعنى)** لإخراج حرف التهجي فلا يكون كلمة لعدم دلالته على معنى، وهذا القيد معلوم مما قبله فلا يحتاج إليه. وقد عدل المؤلف عن عبارة الأصل فجعل هذه الثلاثة أقسامًا للكلمة لا للكلام، إذ لا يصح جعلها أقسامًا له لا من تقسيم الكلي إلى جزئياته وهو ظاهر ولا من تقسيم الكل إلى أجزائه لتوقف

فَالْاسْمُ يُعْرَفُ بالإسْنَادِ إلَيْهِ وَبالخَفْضِ وَبِالتَّنْوِينِ

صدق اسم المقسوم فيه على جميع أجزائه، والكلام بخلاف ذلك لأن ماهيته توجد من الأسماء فقط ومنها ومن الأفعال. وقدم الاسم في الذكر لسمّوه على قسيميه لاستغنائه عنهما واحتياجهما إليه ولأصالته في الإعراب، وأتبعه بالفعل لكونه يقع جزءًا للكلام ولحلوله محل الاسم ودخول الإعراب في بعض أنواعه.

وإذا عرفتَ ان الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف وأردت تمييز بعضها عن بعض لتظهر فائدة القسمة **(فالاسم)** وهو كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعًا **(يعرف)** أي يتميّز عن قسيميه بخمس علامات مذكورة هنا **(بالإسناد إليه)** أي كون الاسم مسندًا إليه سواء كان المسند فعلًا كقام زيد أم اسمًا كأنا مؤمن أم جملة نحو أنا قمت، وهذه العلامة أنفع علامات الاسم وبها استدل على اسمية التاء من قولك: ضربت بتثليثها، وعلى اسمية ما في قوله تعالى ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾. وإنما اختص الإسناد إليه بالاسم لأن الفعل وضع لأن يكون مسندًا فقط فلو جعل مسندًا إليه لزم خلاف وضعه، وأما تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. فعلى حذف أن أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر. **(و)** يعرف أيضًا **(بالخفض)** المعبّر عنه أيضًا بالجر، وهو ما يحدثه العامل من كسرة أو فتحة أو ياء، سواء كان العامل حرفًا أم اسمًا، واختص بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوه لأصالته في الأعراب حركاته الثلاثة وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدًا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب **(و)** يُعرف أيضًا **(بالتنوين)** وهو نون ساكنة تثبت لفظًا لا خطًا، وهو بجميع أقسامه مختص بالاسم.

وَبِدُخُولِ الألِفِ وَاللَّامِ وحُرُوفِ الخَفْضِ.

فتنوين التمكين وضع للدلالة على مكانة الاسم في الاسمية والإعراب كزيد، أي على رسوخ قدمه فيهما، أي لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف. وتنوين التنكير لأنه يلحق بعض المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها كصه ومه والفعل لا يكون إلا نكرة فلم يحتج إلى الفارق. وتنوين المقابلة لأنه الداخل على الجمع المؤنث السالم كمسلمات في مقابلة نون جمع المذكر السالم، وذا لا يتحقق في غير الاسم. وتنوين العوض لأنه في الغالب يكون عوضًا عن المضاف إليه كيومئذ أي يوم إذ كان كذا، والمضاف إليه لا يكون إلا اسمًا. (و) يعرف أيضًا (**بدخول الألف واللام**) عليه في أوّله، ويعبّر عنهما بأل وهو أولى، سواء كانت معرفة كالداخلة على نكرة كالرجل أم زائدة كما في قوله: [الطويل]

رَأيْتُ الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبَارَكًا

أم موصولة كالضارب والمضروب؛ ولا تدخل على الفعل إلا في ضرورة خلافًا لابن مالك. واختصت به لأن المعرفة وضعت لتعيين الذات والموضوع للذات هو الاسم، وأما الموصولة والزائدة فلموافقتهما للمعرفة صورة أعطيتا حكمها. (و) يعرف أيضًا بدخول حرف من (**حروف الخفض**) عليه من أوله، سواء كان اسمًا صريحًا كمررت بزيدٍ، أم مؤولًا به كعجبت من أن قمت فأن قمت وإن كان في الظاهر ليس باسم فهو في التقدير اسم لأنه في معنى قيامك؛ وأما قولهم: «ما هي بنعم الولد» و«على بئس العير» فمؤوّل على حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مقامهما. وإنما اختصت حروف الخفض بالاسم لأنها وضعت لتجر معاني الأفعال

والفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ وَالسِينِ وَسَوْفَ وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ؛ وَهُوَ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ:

التي لا تتعدى بنفسها إلى الأسماء، فلا جرم أن امتنع دخولها إلا على الاسم بعد مجيء فعل لفظًا أو تقديرًا وسيأتي الكلام على حروف الخفض. ولما فرغ مما يميز الاسم عن غيره أخذ يتكلم على ما يميز الفعل إجمالًا فقال: **(والفعل)** وهو كلمة دلت بنفسها على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعًا **(يعرف)** أي يميز عن قسيميه بثلاث علامات **(بقد)** الحرفية وهي علامة مشتركة تدخل تارة على الماضي لإفادة تقريبه من الحال نحو: قد قامت الصلاة، أو تحقيقه نحو ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ وتارة على المضارع لإفادة التحقيق نحو ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾ والتقليل نحو: إن الكذوب قد يصدق، ولا يخفى أن هذه المعاني لا يتصوّر وجودها في غير الأفعال ولا تدخل قد على فعل الأمر أصلًا، **(والسين وسوف)** ويختصان بالمضارع ويخلصانه للاستقبال نحو سيقوم أو سوف يقوم، وإنما اختصا به لأنهما وضعا لتأخير معنى الفعل من الحال إلى الاستقبال، وفي سوف زيادة تأخير وتنفيس لأن كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى؛ وهذان اللفظان اسمان للحرفين الداخلين على المضارع، إلا أن سوف تحكى على الفتح اسمًا وأما السين فمعرب غير محكي، ولما انعقد الشبه الصوري بين سوف وسوف دون السين وسه أُدخل اللام على السين دون سوف بل حكي على صورته تحقيقًا للشبه، **(وتاء التأنيث الساكنة)** كقامت وشربت وهذه خاصة بالماضي إشعارًا بتأنيث الفاعل. **(وهو)** أي الفعل من حيث هو **(ثلاثة أنواع)** عند البصريين ونوعان عند الكوفيين بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع، وإنما كانت الأفعال ثلاثة لأن

مَاضٍ وَيُعْرَفُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ نَحْوُ قَامَتْ وَقَعَدَتْ، وَمِنْهُ نِعْمَ وَبِئْسَ وَلَيْسَ وَعَسَى عَلَى الأَصَحِّ.

الأزمنة التي هي جزء من مدلول كل منها ثلاثة، **(ماض)** أصله ماضيٌ استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين، وهو ما دل على معنى وجد في الزمان الماضي دلالة وضعية، وقدمه لمجيئه على الأصل، إذ هو متفق على بنائه، وحيث قدمه كان الأولى له أن يتبعه بالأمر لما قلناه، **(ويعرف)** أي يميز عن المضارع والأمر **(بتاء التأنيث الساكنة)** وضعًا الدالة على تأنيث ما أسند إليه الفعل، وتلحقه متصرفًا كان **(نحو قامت)** هند **(وقعدت)** أو جامدًا كما سيأتي، ولا يقدح في ذلك عدم إلحاقها بعض الأفعال الماضية كأفعال الاستثناء لأنهم التزموا تذكير فاعلها؛ وخرج بالساكنة المتحركة فإنها خاصة بالأسماء وربما دخلت على بعض الحروف، واختصت الساكنة بالفعل لثقله والمتحركة بغيره طلبًا للتعادل، ولو قال نحو قام وقعد لكان أولى لأنه الذي يقبل التاء فتميز بها، (و) الفعل الماضي **(منه نعم وبئس)** على الأصح لقبولهما التاء المذكورة، ففي الحديث «**من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسلَ فالغسل أفضل**». وفيه أيضًا «**وأعوذ بك من الخيانة فإنها بئست البطانة**»، وقيل إنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قولهم: ما هي بنعم الولد، و: نعم السير على بئس العير، والجواب يُعرَفُ مما مر، (و) كذا منه **(ليس وعسى على الأصح)** لقبولهما التاء أيضًا نحو: عست هند أن تفلح وليست مفلحة، ولاتصالهما بضمائر الرفع نحو ﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾ ﴿قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ وقيل إنهما حرفان لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولتوقف إفادة معناهما على غيرهما

وَمُضَارِعٌ: وَيُعْرَفُ بِدُخُولِ لَمْ عَلَيْهِ نَحْوُ لَمْ يَقُمْ، وَلا بُدَّ فِي أَوَّلِهِ مِنْ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ وَهِيَ الهَمْزَةُ وَالنُّونُ وَاليَاءُ والتَّاءُ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: نَأَيْتُ،

كسائر الحروف، وأجيب بأن عدم الدلالة عارض وأن توقف الإفادة على ذكر الغير إنما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف فأعطيا حكمه في التوقف المذكور، ولا يقدح في فعلية الثلاثة الأول خروجها في الظاهر عن أوزان الفعل لأن أصلها فَعِلَ بفتح الفاء وكسر العين لا فَعَلَ بفتحها أيضًا ولا فُعِلَ بضمها. **(ومضارع)** وهو ما دل على معنى مقترن بأحد زمني الحال والاستقبال ويتخلص لأحدهما بقرينة، وسمى مضارعًا لمشابهته الاسم في اعتوار المعاني عليه، وقيل لمشابهته له في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته؛ **(ويعرف)** أي يميز عن الماضي والأمر **(بدخول لم عليه)** بأن يقع بعدها من غير فصل **(نحو: لم يقم)** وقد مرّ أنه يميز أيضًا بدخول حرف التنفيس عليه، وإنما اقتصر المؤلف على لم لأن لها امتزاجًا بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه قاله الرضي، ولو قال نحو: يقوم لكان أولى لأنه يقبل لم، **(ولا بد في أوّله من إحدى الزوائد الأربع)** المسماة بأحرف المضارعة **(وهي: الهمزة والنون والياء)** - المثناة من تحت - **(والتاء)** - المثناة من فوق - **(يجمعها)** أي يجمع تلك الزوائد الأربع **(قولك: نأيت)** أو أنيت أو أتين أو نأتي، وإنما زادوها فرقًا بينه وبين الماضي، وخصوا الزيادة به لأنه مؤخر بالزمان عن الماضي والأصل عدم الزيادة فاخلفت التقدم، وإنما لم يجعل المؤلف هذه الأحرف علامة للمضارع أيضًا لوجودها في أوّل الماضي كأكرم وتعلم ونرجس ويرنأ، وإنما ذكرها توطئة

وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ كَدَحْرَجَ يُدَحْرِجُ وَأَكْرَمَ يُكْرِمُ وَفَرَّحَ يُفَرِّحُ وَقَاتَلَ يُقَاتِلُ وَيُفْتَحُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ نحوُ: نَصَرَ يَنْصُرُ وَانْطَلَقَ يَنْطَلِقُ وَاسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ. وَأَمْرٌ: وَيُعْرَفُ بِدلالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ وَقَبُولِهِ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ الْمُؤَنَّثَةِ نحوُ: قُومِي وَاضْرِبِي،

وتمهيدًا لقوله: (**ويضم أوّله**) أي الحرف المفتتح به المضارع (**إن كان ماضيه على أربعة أحرف**) سواء كان كل حروفه أصولًا (**كدحرج**) فإنه ماض أصلي الحروف فتقول في مضارعه: (**يدحرج**) - بضم أوّله - أو بعضها زائدًا (**وذلك**) نحو: (**أكرم**) فإن الهمزة فيه زائدة فتقول في مضارعه (**يكرم**) - بضم أوّله - (**و**) كذا تقول في مضارع (**فرح**) - بتشديد الراء - (**يفرح**) - بضم أوّله - لزيادة تكرير العين أي الراء في ماضيه (**و**) **في مضارع** (**قاتل يقاتل**) - بضم أوّله - لزيادة الألف في ماضيه، (**ويفتح**) أوّله (**فيما سوى ذلك**) أي فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي بأن كان ماضيه ثلاثيًا (**نحو: نصر**) فتقول في مضارعه (**ينصر**) - بفتح أوّله - أو خماسيًا (**و**) ذلك نحو: (**انطلق**) فتقول في مضارعه (**يَنطلق**) - بفتح أوّله - أيضًا أو سداسيًا (**و**) ذلك نحو: (**استخرج**) فتقول في مضارعه (**يستخرج**) - بفتح أوّله أيضًا - والأولى أن تجعل هذه الأحرف علامة ثانية للمضارع، ولا نسلم وجودها في أوّل الفعل الماضي لأنّا نعني بها الهمزة التي للمتكلم وحده والنون التي له مع غيره والياء التي للغائب المذكر مطلقًا أو الجمع المؤنث الغائب والتاء التي للمخاطب مطلقًا أو للغائبة أو الغائبتين. (**و**) فعل (**أمر**) وهو ما دل على طلب حدث مقترن بزمن الاستقبال، (**ويعرف**) أي يميز عن المضارع والماضي (**بدلالته**) وضعًا (**على الطلب وقبوله ياء المخاطبة**) وذلك (**نحو قومي واضربي**) فإن كلّا منهما دل على

وَمِنْهُ هَاتِ وَتَعَالَ عَلَى الأَصَحّ. وَالحَرْفُ مَا لا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الاَسْمِ وَلا دَلِيلُ الْفِعْلِ

الطلب وفيه ياء المخاطبة، فلا بد فيه من مجموع الامرين حتى لو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء فهي اسم فعل كنزال أو مصدر كضربًا زيدًا، أو قبلت الياء ولم تدل على الطلب فهي فعل مضارع كتقومين، ولو قال: نحو: قم واضرب لكان أولى لأنه الذي يقبل ياء المخاطبةِ. **(ومنه)** أي من فعل الأمر **(هات)** - بكسر التاء - إلا إذا اتصل به ضمير جماعة المذكرين فإنه حينئذ يضم نحو: هاتوا **(و)** كذا منه **(تعال)** - بفتح اللام - لا غير **(على الأصح)** فيهما لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة، وهما مبنيان على حذف حرف العلة من ءاخرهما فالمحذوف من هات الياء كما في ارم ومن تعال الألف كما في اخش، فإن أمرت بهما مؤنثًا كانا مبنيين على حذف النون نحو: هاتي وتعالَي بالياء فيهما، إذ بناء الأمر على ما يجزم به مضارعه، وذهب بعضهم إلى ان هات وتعال اسما فعلين للأمر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل. **(و)** أما **(الحرف)** فهو كلمة دلت على معنى في غيرها فقد فعلامته التي امتاز بها عن اخويه عدمية وهي أنه **(ما لا يصلح معه دليل الاسم)** أي واحد من علاماته **(ولا دليل الفعل)** أي واحد من علاماته أيضًا، فترك العلامة له علامة، ونظير ذلك كما قال ابن مالك: «ج ح خ» فعلامة الجيم نقطة من أسفل علامة الخاء نقطة من فوق وعلامة الحاء المهملة عدم النقطة، قال بعضهم: وإنما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه لأنه في نفسه علامة فلو جعلت له علامة لزم الدور أو التسلسل. فإذا عرضت عليك مثلًا كلمة وسئلت عنها أهي اسم أو فعل أو حرف فاعرض عليها علامات الاسماء أولًا

كَهَلْ وَفِي وَلَمْ.

فإن قبلت شيئًا منها فاسم، وإلا فاعرض عليها علامات الأفعال فإن قبلت شيئًا منها ففعل، وإلا فاحكم بحرفيتها إذ لا مخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء. ثم الحرف ثلاثة أقسام لأنه إن لم يختص بالأسماء ولا بالأفعال لم يعمل **(كهل)**، وإنما عملت ما النافية مع أنها لا تختص حملًا لها على ليس، وإن اختص بالأسماء عمل فيها الجر كمِن وإلى **(وفي)** أو الرفع والنصب كإنَّ وأخواتها وإنما لم تعمل أل مع اختصاصها بالأسماء لتنزلها من مدخولها منزلة الجزء ومن ثم تخطاها العامل، وإن اختص بالأفعال عمل فيها الجزم كلا الناهية **(ولم)** أو النصب كلن.

باب الإعرابِ والبِنَاءِ

الإِعْرَابُ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ لاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

باب بيان الإعراب والبناء

اللذَين لا يخلو ءاخر كل كلمة من أحدهما، وبدأ ببيان الإعراب لشرفه وشرف محله فقال: **(الإعراب)** هو مصدر أعرب يجيء لغة لمعان منها: الإبانة والتحسين والتغيير وهذا أنسب بالمعنى الاصطلاحي المشار إليه بقوله: **(تغيير أواخر الكلم)** حقيقة كزيد أو حكمًا، والكلم هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع المجرد مما يوجب بناءه إذ لا يعرب من الكلمات سواهما، وتغيير أواخره هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة، أو غير ذلك بحسب ما يقتضيه العامل كما يرشد إليه قوله: **(لاختلاف العوامل الداخلة عليها)** أي على الكلم لفظًا أو تقديرًا، بخلاف التغيير الحاصل في الآخر لغير عامل كتغيير دال ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ بحركة النقل في قراءة ورش، وكالتغيير الحاصل بحركة الإتباع أو التخلص من التقاء الساكنين، فإنه لا يسمى إعرابًا لأنه ناشىء عن غير عامل. والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الأواخر واحدًا بعد واحد، والعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون ءاخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جر أو جزم، ثم التغيير المذكور يكون في ءاخر الاسم المتمكن والفعل المضارع **(لفظًا أو تقديرًا)** فالأقسام أربعة: لفظي وتقديري في الاسم ومثل ذلك في الفعل، فاللفظي ما يظهر في ءاخر الكلمة كما في ءاخر زيد من نحو: جاء زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ،

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَخَفْضٌ وَجَزْمٌ، فَلِلأَسْمَاءِ

وءاخر يصرف في نحو: زيد يضرب ولن يضرب ولم يضرب، والتقديري ما لا يظهر في الآخر بل يفرض وينوى كالمنوي في ءاخر الفتى من نحو: جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى، وءاخر يخشى من نحو زيد يخشى ولن يخشى، وءاخر يكن من نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ و(أو) للتقسيم وليس دخولها في الحد مما يفسده وإنما يفسده إذا كان المراد بها الشك. ثم الحد الذي ذكره ظاهر في أن الأعراب معنوي وعليه كثيرون، ويتّضح عليه أن يقال للرفع مثلًا علامات، وقيل إنه لفظي واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين وعليه فيقال في حده فالإعراب ما اختلف به ءاخر المعرب، قال المرادي رحمه الله تعالى وهو أقرب للصواب لقول المحققين أنواعه رفع إلخ كما سيأتي ولأن الاحتياج إلى الإعراب إنما هو لتمييز المعاني والتمييز إنما يكون بالأثر لا بالتغيير، وأما الإضافة في قولهم حركات الأعراب وعلاماته فمن إضافة العام إلى الخاص كخاتم فضة. **(وأقسامه)** أي أنواع الإعراب **(أربعة)** لا زائد عليها **(رفع)** بحركة أو حرف **(ونصب)** بذلك أو حذف **(وخفض)** بحركة أو حرف **(وجزم)** بسكون أو حذف، وجعل هذه الأربعة أنواعًا للإعراب أنسب لمن جعله لفظيًا، وإنما كانت أربعة لأنها إما سكون وهو واحد أو حركة وهي ثلاثة، وقدم الرفع لأن الكلام لا يستغني عنه ولأن المعرب به مقدم على المعرب بالنصب، ثم النصب لأن عامله قد يكون فعلًا والعمل له بالأصالة فيكون معموله أصلًا بالنسبة للمجرور، ثم الخفض لاختصاصه بالأشرف وهو الاسم، وأخر الجزم لأنه مختص بغير الأشرف وهو الفعل. **(فللأسماء)** المتمكنة وهي السالمة من شبه الحرف

مِنْ ذلِكَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالخَفْضُ وَلا جَزْمَ فِيهَا، وَلِلأَفْعَالِ مِنْ ذلِكَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ والْجَزْمُ وَلا خَفْضَ فِيهَا، وَالبِنَاءُ لُزُومُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ حَرَكَةً أَوْ سُكُونًا، وَأَنْوَاعُهُ أَرْبَعَةٌ: ضَمٌّ وَفَتْحٌ وَكَسْرٌ وَسُكُونٌ.

المقتضي للبناء **(من ذلك)** أي من تلك الأربعة **(الرفع)** لفظًا أو تقديرًا **(والنصب)** كذلك **(والخفض)** كذلك **(ولا جزم فيها)** أي في الأسماء، **(وللأفعال)** المضارعة العارية مما يوجب بناءها **(من ذلك الرفع)** لفظًا أو تقديرًا **(والنصب)** كذلك لفظًا أو تقديرًا **(والجزم)** كذلك **(ولا خفض فيها)** أي في الأفعال؛ وإنما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصدًا للتعادل لأن الاسم خفيف إذ مدلوله بسيط والفعل ثقيل إذ مدلوله مركب من الحدث والزمان والسكون أخف من الحركة فأعطي الخفيف الثقيل والثقيل الخفيف لتعادل خفة الاسم ثقل الحركة وتعادل ثقل الفعل خفة السكون، وقد أفهم كلامه أن هذه الأربعة بالنسبة لمجالها ثلاثة أقسام: ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب، وما هو خاص بالأسماء وهو الخفض، وما هو خاص بالأفعال وهو الجزم، فتحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب. **(والبناء)** وهو لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت، واصطلاحًا ضد الإعراب وهو **(لزوم أواخر الكلم)** حالًا واحدًا لفظًا أو تقديرًا **(حركة)** أو حرفًا **(أو سكونًا)** أو حذفًا لغير عامل، وهذا التعريف بناء على القول بأن البناء معنوي ومناسب لمن جعل الإعراب معنويًا كالمؤلف، **(وأنواعه)** المعبر عنها أيضًا بالألقاب **(أربعة ضم)** كحيث **(وفتح)** كأين **(وكسر)** كأمس **(وسكون)** ككم ويسمى وقفًا، وكما تكون الكلمة مبنية على الحركة تكون مبنية على

وَالْاَسْمُ ضَرْبَانِ مُعْرَبٌ وَهُوَ الْأَصْلُ وَهُوَ مَا تَغَيَّرَ ءاخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ إِمَّا لَفْظًا كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَإِمَّا تَقْدِيرًا نَحْوُ مُوسَى وَالفَتَى، وَمَبْنِيٌّ وَهُوَ الفَرْعُ

الحرف كما سيأتي في النداء، والفرق بين هذه وبين أقسام الإعراب ان تلك تختلف باختلاف العامل بخلاف هذه ولهذا عبر عن هذه بما يدل على اللزوم وعن تلك بما يدل على الانتقال. **(والاسم)** بعد التركيب **(ضربان)** لأنه إما أن يختلف ءاخره بسبب العوامل أو لا، فالأول **(معرب وهو الأصل)** لأن الإعراب أصل في الأسماء لاعتوار معان مختلفة عليها بصيغة واحدة لا يزيلها إلا الإعراب، ولهذا قدمه، **(وهو ما تغير ءاخره)** أي بأن يَتَّصِفَ الحرف الذي هو ءاخر المعرب بصفة أخرى حقيقة أو حكمًا إن كان إعرابه بالحركة، أو أن يتبدل حرف بحرف ءاخر حقيقة أو حكمًا إن كان إعرابه بالحروف، ولا بد في هذا التغيير أن يكون **(بسبب)** اختلاف **(العوامل الداخلة عليه)** في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر، ثم التغير المذكور **(إما)** أن يكون تغيرًا **(لفظًا)** وذلك **(كزيد وعمرو)** فإنَّ كلًّا منهما إذا ركب مع عامله يتغير ءاخره لفظًا كما في نحو: جاء زيدٌ وعمروٌ، ورأيت زيدًا وعمرًا، ومررت بزيد وعمرو، **(وإما)** تغيرًا **(تقديرًا)** وذلك **(نحو: موسى والفتى)** مما يتعذر ظهور الإعراب في ءاخره فإن كلا منهما إذا ركب مع عامله يفرض وينوى أن ءاخره قد تغير في المعنى وإن لم يوجد تغير في اللفظ لمانع يمنع من ظهوره لفظًا **(و)** الثاني **(مبني)** أصله مبنوي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، **(وهو الفرع)** لجريانه على خلاف الأصل ومن ثم لا يبنى إلا إذا أشبه الحرف شبهًا قويًا يدنيه منه في الوضع أو

وَهُوَ مَا لا يَتَغَيَّرُ ءاخِرُهُ بِسَبَبِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ كَالمُضْمَرَاتِ وَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَأَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ وَأَسْمَاءِ الإشَارَةِ وَأَسْمَاءِ الأَفْعَالِ

المعنى أو الاستعمال، قيل أو شابه مبني الأصل، ويكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف فلا بد من شبهه بالفعل من وجهين، (**وهو**) بخلاف المعرب أي (**ما لا يتغير ءاخره بسبب العوامل الداخلة عليه**) أي لا يتأثر ءاخره باختلاف العوامل بل يلزم طريقة واحدة لأن البناء ضد الإعراب فهما متقابلان تقابل الضدين، وتقسيم الاسم إلى معرب ومبني هو من تقسيم الشىء إلى ما هو أخص منه مطلقًا لا من تقسيم الشىء إلى ما هو أعم منه كما توهمه بعضهم، إذ التقسيم ضم مختص إلى مشترك فوجب كون القسم أخصَّ مطلقًا من المقْسِم، (**كالمضمرات**) متصلها ومنفصلها فإنها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى من المعاني التي تؤدي بالحرف وهو التكلم والخطاب والغيبة، وقيل في الوضع لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحمل باقيها عليه، (**وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام**) كمن وأين وما وأيّان، فإنها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف الذي هو الاستفهام والشرط، وقد وضع لكل منهما حرف يؤدى به، نعم يستثنى مما ذكر أيّ فإنها معربة لضعف الشبه فيها بما عارضه من مجيئها غالبًا ملازمة للإضافة التي هي من خواص الأسماء، (**وأسماء الإشارة**) كذا وذي وثم وهؤلاء، فإنها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف وهو الإشارة وإن لم تضع العرب له حرفًا يؤدى به كما وضعوا للتمني والترجي، (**وأسماء الأفعال**) كصه وءامين وإيه وهيت، فإنها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال فإنها تنوب عن الفعل ولا يدخلها عامل

وَأَسْمَاءِ الْمَوْصُولاتِ، فَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ نَحْوُ كَمْ، وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ كَأَيْنَ، وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الْكَسْرِ كَأَمْسِ، وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ كَحَيْثُ، وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ.

يؤثر فيها، فأشبهت من حروف ليت ولعل مثلًا فإنهما نائبان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل يؤثر فيهما، **(وأسماء الموصولات)** كالذي والتي والذين واللاتي، فإنها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال أيضًا لأنها مفتقرة افتقارًا متأصِّلًا إلى ما يتم به معناها وهو الصلة، فأشبهت الحروف في افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها؛ ويستثنى من إطلاقه أيّ الموصولة، فإنها معربة إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا. ثم إن المبني ينقسم إلى أربعة أقسام كما يستفاد من قوله: **(فمنه ما يبنى على السكون نحو: كم)** استفهامية كانت أو خبرية وقدمه لأصالته، **(ومنه ما يبنى على الفتح كأين)** وهو اسم استفهام يُسأل به عن المكان، **(ومنه ما يبنى على الكسر كأمس)** هو ظرف لليوم الذي قبل يومك، **(ومنه ما يبنى على الضم كحيث)** ظرف مكان، وقد يفتح للخفة ويكسر على أصل التقاء الساكنين، ويقال حوث وحاث بتثليث الثاء فيهما أيضًا فهذه تسع لغات، **(والأصل في)** الاسم **(المبني)** بل وفي غيره أيضًا **(أن يبنى على السكون)** لخفته واستصحابًا للأصل الذي هو عدم الحركة فلا يعدل عنه إلى الحركة إلا لسبب يقتضي العدول، وحينئذ فإذا جاء شيء مما الأصل فيه البناء مبنيًا فلا يُسأل عن سبب بنائه لمجيئه على أصله، ثم إن جاء مبنيًا على السكون فلا يُسأل أيضًا عن سبب بنائه عليه لذلك، أو على حركة يُسأل عنه سؤالان: لم عدل إلى الحركة، ولم كانت الحركة كذا، وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنيًا على السكون سُئِلَ

وَالفِعلُ ضَرْبَانِ مَبْنِيٌّ وَهُوَ الأَصْلُ وَمُعْرَبٌ وَهُوَ الْفَرْعُ، وَالمَبْنِيُّ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا الْفِعْلُ المَاضِي، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ إلا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ وَاوُ الجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ نَحْوُ ضَرَبُوا، أَوِ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٌ

عنه سؤال واحد، لم بني، أو على حركة سئل عنه ثلاثة أسئلة: لم بني، ولم عدل إلى الحركة، ولم كانت الحركة كذا. **(والفعل)** أيضًا **(ضربان)** ضرب **(مبني وهو الأصل)** لأن البناء أصل في الأفعال لأنها لا تعتورها معان مختلفة تفتقر في تمييزها إلى الإعراب لاختلاف صيغها باختلاف معانيها، وإن حصل لبس في بعض المواضع بقبولها بصيغة واحدة معاني مختلفة كما في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فيمكن إزالته بإظهار الناصب أو الجازم، (و) ضرب **(معرب)** لشبهه الاسم **(وهو الفرع)** لجريانه على خلاف أصله وسيأتي. **(والمبني)** من الأفعال **(نوعان: أحدهما الفعل الماضي)** وقدمه للاتفاق على بنائه **(وبناؤه على الفتح)** ثلاثيًا كان أو رباعيًا مجردًا كان أو مزيدًا كضرب ودحرج وانطلق واستخرج وضربك وضربا، وأما نحو رمى وعفا فسكون ءاخره عارض والفتحة مقدرة عليه والأصل رمي وعفو، قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وكان القياس أن يبنى على السكون لأنه الأصل في البناء ولكنه لما شابه اسم الفاعل بوقوعه موقعه كزيد ضرب وضارب بني على الحركة، وكانت فتحةً طلبًا للخفة، **(إلا إذا اتصل به واو الجماعة فيضم)** ءاخره **(نحو ضربوا)** للمناسبة لا ضم بناء كما هو ظاهر عبارته، وأما نحو اشتروا ودعوا فالأصل اشتريوا - بياء مضمومة - ودعووا بواوين أولاهما مضمومة، ثم تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، **(أو اتصل به ضمير رفع متحرك**

فَيُسَكَّنُ نَحْوُ ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا. والثَّاني: فِعْلُ الأَمْرِ وَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكونِ نَحْوُ اضرِب وَاضْرِبْنَ، إلا إذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ أَوْ ضَمِيرُ المُؤَنَّثَةِ المُخَاطَبَةِ فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ نَحْوُ اضْرِبَا وَاضْرِبُوا وَاضْرِبِي، وإِلا المُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ نَحْوُ اخْشَ وَاغْزُ وَارْمِ. وَالْمُعْرَبُ مِنَ الأَفْعَالِ الفِعْلُ المُضَارِعُ

فيسكن) ءاخره تسكين بناء (**نحو: ضربت**) مثلث التاء (**وضربنا**) بإسكان الباء والنسوة ضربن، وجزم في التوضيح بأن السكون فيه عارض كالضم فيما قبله، وبني على السكون لأنه الأصل في البناء ولاستثقال توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن ضمير الفاعل بمنزلة جزء الفعل؛ وخرج بضمير الرفع النصب كضربك، وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن، ففي هاتين الحالتين يبنى على الفتح الذي هو في الأصل فيه كما إذا تجرّد كما أشرنا إلى ذلك فيما مر. والنوع (**الثاني فعل الأمر**) مبني على الأصح (**وبناؤه على السكون**) إذا كان صحيح الآخر (**نحو: اضرب**) أو اتصل به ضمير النسوة نحو اخشين (**واضربن**) يا هندات، (**إلا إذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون**) يكون بناؤه سواء كان صحيح الآخر (**نحو: اضربا واضربوا واضربي**) أو معتلًا نحو: اغزوا واغزوا واغزي، فهذه الأمثلة الستة مبنية على حذف النون كما أنّ مضارعها يجزم بحذفها، ولو أخر هذا الاستثناء عما بعده لكان أولى، (**وإلا المعتل**) منه وهو ما ءاخره وأو وألف وياء ولم يتصل به ما تقدم (**فعلى حذف حرف العلة**) يكون بناؤه (**نحو: اخش واغز وارم**) فاخش مبني على حذف الألف واغز على حذف الواو وارم على حذف الياء (**والمعرب من الأفعال الفعل المضارع**) على خلاف الأصل

بِشَرْطِ أَنْ لا يَتَّصِلَ بِهِ نُونُ الإِنَاثِ وَلا نُونُ التَّوْكِيدِ المُبَاشِرَةُ نَحْوُ يَضْرِبُ وَيَخْشَى، فَإِنِ اتَّصَلَ بِهِ نُونُ الإِنَاثِ بُنِيَ عَلَى السُّكُونِ نَحْوُ ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ وَإِنِ اتَّصَلَ بِهِ نُونُ التَّوْكِيدِ المُبَاشِرَةُ بُنِيَ عَلَى الفَتْحِ نَحْوُ ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ وَإِنَّمَا أُعْرِبَ المُضَارِعُ

فيرفع بحركة أو حرف وينصب بحركة أو حذف حرف ويجزم بحذف حركة أو حرف، لكن (**بشرط أن لا يتصل به نون الإناث ولا نون التوكيد المباشرة**) أي المتصلة به من غير حاجز لا لفظًا ولا تقديرًا ثقيلة كانت أو خفيفة (**نحو: يضرب**) مما هو صحيح الآخر فإنه يرفع بضمة ظاهرة، (**و**) نحو: (**يخشى**) مما هو معتل الآخر فإنه يرفع بضمة مقدرة، (**فإن اتصل به نون الإناث بني**) معها على الأصح (**على السكون**) وذلك (**نحو ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾**). فالوالدات مبتدأ، و﴿يُرْضِعْنَ﴾ فعل مضارع مبني على السكون لإتصاله بالنون وهي في محل رفع على الفاعلية، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع على أنها خبر المبتدأ، وبني الفعل معها لأنه إنما أعرب لشبهه بالاسم فلما اتصلت به النون التي لا تتصل إلا بالفعل رجح جانب الفعلية فرد إلى ما هو أصل الفعل وهو البناء، وبني على السكون لأنه الأصل في البناء وحملًا له على الماضي المتصل بها، (**وإن اتصلت به نون التوكيد المباشرة**) له لفظًا أو تقديرًا (**بني**) معها على الأصح (**على الفتح**) ثقيلة كانت (**نحو ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾**) أو خفيفة نحو: (﴿وَلَيَكُونًا﴾) لتركبه معها تركيب خمسة عشر، ولهذا لو فصل بينهما فاصل لم يحكم ببنائه لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء، وبني على الفتح لخفته، فإن لم تباشره أعرب نحو ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ (**وإنما أعرب المضارع**) على

لِمُشَابَهَتِهِ الاسْمَ، وَأَمَّا الحُرُوفُ فَمَبْنِيَّةٌ كُلُّهَا.

خلاف الأصل **(لمشابهته الاسم)** في أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة، لكن لما كانت المعاني المتداولة على الاسم لا يميزها إلا الإعراب وعلى المضارع يمكن تمييزها بغيره أيضًا كإظهار الناصب أو الجازم جعل الإعراب أصلًا في الاسم فرعًا في الفعل المضارع. **(وأما الحروف فمبنية كلها)** أحادية كانت أو ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية ولا تزيد على ذلك، إذ ليس فيها مقتض للإعراب فإنها لا تنصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج معه إلى الإعراب، ثم منها ما هو مبني على السكون كهل وبل، أو على الفتح كلعل وليت، أو على الكسر كلام الجر، وبائه، أو على الضم كمنذ على لغة من جرّ بها.

بابُ معرفةِ علاماتِ الإعرابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ الضَّمَّةُ وَهِيَ الأَصْلُ وَالوَاوُ وَالأَلِفُ وَالنُّونُ وَهِيَ نَائِبَةٌ عَنِ الضَّمَّةِ. فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاَسْمِ المُفْرَدِ مُنْصَرِفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ نَحْوُ ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾

باب معرفة علامات أقسام الإعراب أصالة ونيابة

العلامات هي الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها كما سيأتي ذلك، وقدم علامات الرفع لعدم استغناء الكلام عنه فقال: **(للرفع)** وهو ما يحدثه عامله، سواء كان عامله لفظيًا أو معنويًا وهذا هو القسم الأول من أقسام الإعراب **(أربع علامات)**: إحداها **(الضمة وهي الأصل)** ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها إلا عند تعذرها، وإنما كانت أصلًا لغيرها لأن الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف ولهذا قدمها، **(و)** الثلاثة الأخر **(الواو والألف والنون وهي)** فرع لأن كل علامة منها **(نائبة عن الضمة)**، أما الواو فلكونها متوالدة منها عند الإشباع أقيمت مقامها، والألف أختها إذ هما من حروف المد واللين فقامت مقام الضمة حملًا على أختها، والنون تقارب الواو في المخرج ولهذا تدغم فيها فأقيمت أيضًا مقام الضمة، ولكل منها مواضع تخصها أشار إليها مبتدئًا بالأصل بقوله: **(فأما الضمة فتكون علامة للرفع)** أصالة **(في أربعة مواضع)** لا زائد عليها: الأوّل **(في الاسم المفرد)** وهو هنا ما ليس مثنى ولا مجموعًا ولا من الأسماء الستة **(منصرفًا كان)** وهو ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الأمكنية وجر بالكسرة، **(أو غير منصرف)** وهو ما كان بخلافه، فالأوّل **(نحو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾)** تعالى،

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ﴾ ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾، **وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ مُنْصَرِفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ نَحْوُ** ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ ﴿وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ﴾ ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ﴾ **وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ**

فالاسم الكريم مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في ءاخره، والثاني نحو (﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ﴾) فـ﴿إِبْرَٰهِيمُ﴾ غير منصرف للعلمية والعجمة مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في ءاخره، ولا فرق في رفعه بالضمة بين أن يكون ظاهرًا فيه الإعراب كما مرّ أو مقدرًا كما في نحو: (﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾) فـ﴿مُوسَىٰ﴾ مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر إذ الألف لا تقبل الحركة لذاتها.

(و) الموضع الثاني (**في جمع التكسير**) وهو ما تغير فيه بناء مفرده تحقيقًا أو تقديرًا بزيادة أو نقص أو تبديل، (**منصرفا كان أو غير منصرف**) فالأوّل (**نحو**: ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾) فـ﴿أَصْحَٰبُ﴾ جمع تكسير مفرده صحب مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في ءاخره، و﴿مُوسَىٰٓ﴾ مضاف إليه وعلامة جره الفتحة، والثاني نحو: (﴿وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ﴾) فـ﴿مَسَاكِنُ﴾ جمع تكسير مفرده مسكن غير منصرف للجمعية المكررة مرفوع بالعطف على ﴿ءَابَآؤُكُمْ﴾ الذي هو اسم كان، وجملة ﴿تَرْضَوْنَهَآ﴾ في محل رفع على أنها نعت له، ولا فرق في رفعه بالضمة أيضًا بين أن يكون الإعراب فيه ظاهرًا كما مر أو مقدرًا كما في نحو: (﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ﴾) فـ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ جمع تكسير ومفرده جارية مرفوع على أنه مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه منقوص، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ﴾ جار ومجرور في محل رفع على أنه خبر مقدم. (و) الموضع الثالث (**في جمع المؤنث السالم**) وهو ما سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسمًا أم

وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نَحْوُ ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾ **وفي الفِعْلِ المُضَارِعِ الذي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ نَحْوُ** ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾

صفة، ولو عبر بالجمع بالألف والتاء لكان أولى لما سيأتي، (و) في (**ما حمل عليه**) مما هو اسم جمع أو جمع مسمى به، فالأول (**نحو**: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾) فـ﴿ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ فاعل جاء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في ءاخره، وهو جمع مؤنث سالم ولا يقدح فيه سقوط التاء لأنها كلمة جيء بها للدلالة على التأنيث وليست من بقية الكلمة، والثاني نحو: (﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾) فـ﴿أولاتُ﴾ اسم جمع لا واحد له من لفظه مرفوع على الابتداء، و﴿ٱلْأَحْمَالِ﴾ مضاف إليه، وخبره الجملة الاسمية من قوله: ﴿أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾) (و) الموضع الرابع (**في الفعل المضارع**) سواء كان صحيح الآخر أم معتله (**الذي لم يتصل بآخره شيء**) مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه، ورفعه بالضمة يكون تارة لفظًا وتارة تقديرًا فالأول (**نحو**: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾) فـ﴿نَرْفَعُ﴾ فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في ءاخره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا، و﴿دَرَجَٰتٍ﴾ مفعول به، و﴿مَّن﴾ اسم موصول في محل جر بالإضافة، وجملة ﴿نَّشَآءُ﴾ من الفعل والفاعل صلة الموصول فلا محل لها من الإعراب، والثاني نحو: (﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾) فالاسم الكريم مرفوع على الابتداء و﴿يَدْعُوٓاْ﴾ فعل مضارع معتل الآخر مرفوع بضمة مقدرة في الواو منع من ظهورها الاستثقال، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا و﴿إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالفعل، والجملة الفعلية في محل رفع على الخبرية، ومثل ذلك ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِي بِٱلْحَقِّ﴾ ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن

وَأَمَّا الوَاوُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نَحْوُ ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾،

يَخْشَىٰ ﴾ فـ﴿يَقْضِي﴾ و﴿يَخْشَىٰ﴾ كل منهما فعل مضارع معتل الآخر وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الآخر منع من ظهورها في الأول الاستثقال وفي الثاني التعذر، وقيد الفعل بعدم اتصال شيء به لأنه لو اتصل به نون التوكيد أو الإناث كان مبنيًا، ولو اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت النون كما ستعرفه، وهذا هوالذي عناه المؤلف بالشيء.

ولما فرغ من مواضع الضمة أشار إلى مواضع ما ناب عنها من الأحرف فقال: (**وأما الواو فتكون علامة للرفع**) نيابة عن الضمة (**في موضعين**) لا ثالث لهما: الأول (**في جمع المذكر السالم**) وهو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في ءاخره مع سلامة بناء واحدة، سواء كان واحدة علمًا أو صفة، (**و**) في (**ما حمل عليه**) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في الجمع المذكر السالم، فالأول نحو: (﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾) فـ﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ جمع مؤمن وقد سلم فيه بناء واحدة وهو فاعل ﴿يَفْرَحُ﴾ وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والظرف متعلق بالفعل، وإذ مضاف إليه والتنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة، ومثله: ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ﴾ و﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ﴾ والثاني نحو: (﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾) فـ﴿عِشْرُونَ﴾ محمول على الجمع المذكور إذ لا واحد له من لفظهن ومثله ثلاثون وأربعون إلى تسعين بإدخال الغاية، وهو مرفوع بـ﴿يَكُن﴾ على أنه اسمها وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، و﴿صَٰبِرُونَ﴾ صفة له، و﴿مِّنكُمْ﴾ جار ومجرور في

وفي الأَسْمَاءِ السّتَّةِ وَهِيَ أَبُوكَ وأَخُوكَ وَحَمُوكِ وَفُوكَ وَهَنُوكَ وَذُو مَالٍ، نَحْوُ ﴿قَالَ أَبُوهُـمْ﴾ و﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا﴾ وَجَاءَ حَمُوكِ وَهَذَا فُوكَ وَهَنُوكَ ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ﴾. وَأَمَّا الألِفُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ في المُثَنَّى

محل نصب على أنه خبر مقدم لـ ﴿يَكُن﴾. (و) الموضع الثاني (**في الأسماء الستة**) المعتلة المضافة لغير ياء المتكلم (**وهي: أبوك وأخوك وحموك**) - بكسر الكاف - ولو قال وحموها لكان أولى لأن الحم قريب زوج المرأة (**وفوك وهنوك وذو مال**) أي صاحبه فكل منها يرفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط الآتية (**نحو**: ﴿قَالَ أَبُوهُـمْ﴾) فـ﴿أَبُوهُـمْ﴾ فاعل ﴿قَالَ﴾ ومضاف إليه وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة، (و) نحو: (﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا﴾) ﴿لَيُوسُفُ﴾ مبتدأ و﴿أخوه﴾ معطوف عليه وهو مرفوع لأن المعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة، و﴿أَحَبُّ﴾ هو الخبر، و﴿إِلَىٰٓ أَبِينَا﴾: جار ومجرور متعلق به، ولو صرح المؤلف بما قدرناه لكان أولى، (و) نحو: (**جاءَ حَموك**) فحموك فاعل جاء وعلامة رفعه الواو، (**وهذا فوك وهنوك**) فهذا اسم اشارة في محل رفع على أنه مبتدأ، وفوك خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو، وهنوك معطوف عليه والمعطوف على المرفوع مرفوع، (﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ﴾) إنّ حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر، والضمير المتصل بهافي محل نصب على أنه اسمها، و﴿لَذُو عِلْمٍ﴾ خبرها ومضاف إليه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو واللام لام الابتداء. (**وأما الألف فتكون علامة للرفع**) نيابة عن الضمة (**في المثنى**) وهو ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين من لفظه مذكرًا كان أو مؤنثًا معرفة كان أو نكرة، وعدل عن عبارة

وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نَحْوُ ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ **وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ نَحْوُ** ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ **أو ضَمِيرُ جَمْعِ المُذَكَّرِ**

الأصل لما فيها من التجوز (و) في **(ما حمل عليه)** مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في المثنى الأول (**نحو**: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾) فـ﴿رَجُلَانِ﴾ فاعل ﴿قَالَ﴾ وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، والثاني نحو: (﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾) ﴿إِنَّ﴾ حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر، و﴿عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾ اسمها، و﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ ظرف متعلق بالاسم، و﴿ٱثْنَا عَشَرَ﴾ خبر إن وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة حملًا له على المثنى إذ لا مفرد له، و﴿شَهْرًا﴾ تمييز، (﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾) فـ﴿ٱثْنَتَا عَشْرَةَ﴾ مرفوع بانفجرت على الفاعلية وعلامة رفعه الألف لأنه مما حمل على المثنى إذ لا واحد له أيضًا، و﴿عَيْنًا﴾ تمييز. **(وأما النون فتكون علامة للرفع)** نيابة عن الضمة **(في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية)** سواء كان حاضرًا أو غائبًا، فالأول **نحو**: أنتما تقومان، والثاني (**نحو**: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾) فتقومان و﴿يَسْجُدَانِ﴾ كل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه قد اتصل به ضمير تثنية وهو الألف، وهو مع فاعله في محل رفع خبر عن المبتدأ، **(أو)** اتصل به **(ضمير جمع المذكر)** حاضرًا كان أو غائبًا فالأول نحو: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ۝ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ فـ﴿تبنون﴾ فعل مضارع خال من الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه قد اتصل به ضمير جمع وهو الواو وكذا ما بعده من الأفعال، والثاني

نَحْوُ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ أو ضَمِيرُ المُؤنَّثَةِ المُخَاطَبَةِ نَحْوُ ﴿قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾. وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلامَاتٍ: الفَتْحَةُ وَهِيَ الأَصْلُ والألِفُ وَالْكَسْرَةُ وَاليَاءُ وَحَذْفُ النُّونِ وَهِيَ نَائِبَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ.

(نحو: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾) فـ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه اتصل به ضمير جمع وهو الواو، وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول وهو ﴿ٱلَّذِينَ﴾، والموصول في محل جر صفة لما قبله أو بدل منهن و﴿بِٱلْغَيْبِ﴾ متعلق بـ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، (أو) اتصل به (**ضمير المؤنثة المخاطبة نحو**: ﴿قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾) فـ﴿تعجبين﴾ فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لاتصاله بضمير المؤنثة المخاطبة وهو الياء، و﴿مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ متعلق به. ولما أنهى الكلام على علامات القسم الأول من أقسام الإعراب وهو الرفع أصالة ونيابة أخذ يتكلم على علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب وهو النصب أصالة ونيابة فقال: (**وللنصب**) وهو ما يحدثه عامله سواء كان فعلًا أو اسمًا أو حرفًا (**خمس علامات**) إحداها (**الفتحة وهي الأصل**) كما مر ولهذا لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرها ومن ثم قدمها، (و) **الأربعة الباقية هي**: (**الألف والكسرة والياء وحذف النون وهي**) فرع عن الفتحة لأن كل علامة منها (**نائبة عن الفتحة**)، أما الألف فلأنها تنشأ عنها فقامت مقامها، والياء اخت الألف فقامت مقام الفتحة، والكسرة أصل الياء فأقاموها مقام الفتحة حملًا على فرعها، وحذف النون أقيم مقام الفتحة لأنه لما كان ثبوتها علامة الرفع لم يبقَ إلا أن يكون حذفها علامة للنصب، وأما مواضعها فأشار إليها مبتدئًا

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ فِي الاسْمِ الْمُفْرَدِ مُنْصَرِفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ نَحْوُ ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَۚ﴾ ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾ **وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ مُنْصَرِفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ نَحْوُ** ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ﴾ ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً﴾

بالأصل بقوله: (**فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع**) لا زائد عليها. الأول أن تكون علامة للنصب (**في الاسم المفرد**) المتقدم ذكره (**منصرفًا كان أو غير منصرف**) فالأول (**نحو**: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾) فـ﴿اتقوا﴾ فعل وفاعل، والاسم الكريم منصوب على التعظيم وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في ءاخره، ومثله ﴿وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ والثاني نحو: (﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَۚ﴾) ﴿وهبنا﴾ فعل وفاعل و﴿لَهُۥٓ﴾ جار ومجرور متعلق به، و﴿إِسْحَٰقَ﴾ منصوب لأنه مفعوله وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في ءاخره، ولم ينون لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة، وكذلك ﴿يعقوب﴾ منصوب لأنه معطوف على ﴿إِسْحَٰقَ﴾، وتكون الفتحة علامة للنصب فيه ظاهرة كما مر ومقدرة كما في نحو: (﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾) فـ﴿واعدنا﴾ فعل وفاعل، و﴿مُوسَىٰٓ﴾ منصوب لأنه مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها تعذر تحريك الألف، ومثله ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ (و) الموضع الثاني أن تكون الفتحة علامة للنصب (**في جمع التكسير**) المتقدم ذكره (**منصرفًا كان أو غير منصرف**) فالأول (**نحو**: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ﴾) ﴿ترى﴾ فعل وفاعل، و﴿ٱلْجِبَالَ﴾ منصوب على أنه مفعول وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في ءاخره وهو جمع تكسير منصرف والثاني نحو: (﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً﴾) وعد فعل ماض والضمير المتصل به منصوب المحل على أنه مفعول

﴿وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَٰمَىٰ﴾ وفي الفِعْلِ المُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْه نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ نَحْوُ ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾. وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ

أوّل، والاسم الكريم فاعل، و﴿مَغَانِمَ﴾ مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في ءاخره، وهو جمع تكسير لمغنم غير منصرف للجمعية المكررة، ولا فرق في نصبه بالفتحة بين أن يكون الإعراب ظاهرًا فيه كما مر أو مقدرًا كما في نحو: (﴿وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَٰمَىٰ﴾) ﴿انكحوا﴾ فعل وفاعل، و﴿ٱلۡأَيَٰمَىٰ﴾ منصوب بأنكحوا على أنه مفعول وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر لأنه مقصور وهو جمع تكسير لأيم وهي من ليس لها زوج بكرًا كانت أو ثيبًا. (و) الموضع الثالث أن تكون الفتحة علامة للنصب (**في الفعل المضارع**) سواء كان صحيح الآخر أم معتله (**إذا دخل عليه ناصب**) من نواصب الفعل (**ولم يتصل**) مع ذلك (**بآخره شيء**) يوجب بناءه أو ينقل إعرابه كما تقدم في علامات الرفع، - ويكون نصبه بفتحة ظاهرة أو مقدرة فالأوّل، (**نحو**: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾) ﴿لَن﴾ حرف نفي ونصب و﴿يَنَالَ﴾ فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في ءاخره، والاسم الكريم منصوب على التعظيم، و﴿لُحُومُهَا﴾ فاعل مؤخر، ﴿وَلَا دِمَآؤُهَا﴾ معطوف عليه؛ والثاني في الفعل المضارع المعتل بالألف نحو: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ فترى فعل مضارع منصوب بـ﴿لَن﴾ وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر، ولم يمثل له المؤلف رحمه الله تعالى. ولما فرغ من مواضع الفتحة أشار إلى مواضع ما ناب عنها بقوله: (**وأما الألف فتكون علامة للنصب**) نيابة عن الفتحة (**في الأسماء الستة**) المتقدمة في علامات

نحو ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾. **وَتَقُولُ: رَأَيْتُ حَمَاكِ وَهَنَاكِ وَ**﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ **وَأَمَّا الكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نَحْوُ** ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾.

الرفع (**نحو**: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾) فـ﴿مَّا﴾ حرف نفي، و﴿كَانَ﴾ فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، و﴿مُحَمَّدٌ﴾ اسمها، و﴿أَبَآ أَحَدٍ﴾ منصوب بالألف خبرها لأنه من الأسماء الستة، و﴿مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ متعلق بمحذوف صفة لـ﴿أَحَدٍ﴾، نحو: (﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾) ﴿نحفظ﴾ فعل وفاعل، و﴿أَخَانَا﴾ منصوب بالألف على أنه مفعول لأنه من الأسماء الستة، ومثله نحو: ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُواْ يَٰٓأَبَانَآ﴾ (**وتقول: رأيت حماك**) - بكسر الكاف - (**وهناك**) رأيت فعل وفاعل وحماك منصوب بالألف على أنه مفعول، وكذا هناك لأنه معطوف عليه، (و) قال تعالى (﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾) ﴿كَانَ﴾ فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمها مستتر فيها، و﴿ذَا مَالٍ﴾ خبرها منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. (**أما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم**) والمراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين سواء كان جمعًا لمؤنث أم لمذكر سالمًا أم ذا تغير، ولو عبر به لكان أولى لما ذكر (و) في (**ما حمل عليه**) فالأوّل (**نحو**: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾) ﴿خَلَقَ﴾ فعل ماض، والاسم الكريم فاعل، و﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ منصوب بالكسرة على أنه مفعول به أو مطلق حملًا للنصب على الجر قياسًا على أصله وهو جمع المذكر السالم، ولئلا يلزم للفرع زيادة مزية على أصله، ومثله نحو: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ والثاني نحو: (﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾) فـ﴿أولات﴾ خبر ﴿كُنَّ﴾ وهو منصوب بالكسرة، واسمها النون

وَأَمَّا اليَاءُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي المُثَنَّى وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نَحْوُ ﴿رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ﴾ **و**﴿إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ﴾ ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ **وَفِي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نَحْوُ** ﴿نُـجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾

المدغَمة في نونها نون كن، وأصل كن كون - بضم الواو - بعد النقل إلى باب فعل - بضم العين - لإسناده إلى ضمير رفع، فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين. (**وأما الياء فتكون علامة للنصب**) نيابة عن الفتحة (**في موضعين**) لا ثالث لهما. الأول (**في المثنى**) المتقدم ذكره في علامات الرفع (و) في (**ما حمل عليه**) مثال المثنى (**نحو**: ﴿رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ﴾). ﴿اجعلنا﴾ فعل وفاعل ومفعول أوّل، و﴿مُسۡلِمَيۡنِ﴾ مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها حملًا للنصب على الجر لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنى عنه، (و) مثال ما حمل عليه نحو: (﴿إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ﴾) فـ﴿أَرۡسَلۡنَآ﴾ فعل وفاعل، و﴿إِلَيۡهِمُ﴾ متعلق به، و﴿ٱثۡنَيۡنِ﴾) مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء حملًا له على المثنى لما مر، ونحو: (﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾) ﴿رَبَّنَآ﴾ منادى مضاف حذف منه حرف النداء، و﴿أَمَتَّنَا﴾ فعل وفاعل ومفعول، و﴿ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ صفة لمصدر محذوف حُذفَ موصوفه وأقيم هو مقامَهُ وعلامة نصبه الياء حملًا له على المثنى كما مر. (و) الموضع الثاني (**في جمع المذكر السالم**) المتقدم ذكره أيضًا ثم (و) في (**ما حمل عليه**) مثال الأول (**نحو**: ﴿نُـجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾) فـ﴿نُـجِي﴾ فعل وفاعل، و﴿ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ جمع مؤمن منصوب على أنه مفعول به وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها حملًا للنصب على

﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾. **وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ نَحْوُ** ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ **وَلَنْ تَقُومِي.**

الجر كالمثنى كما مر، ومثله: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ﴾ ومثال الثاني نحو: (﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾) ﴿واعدنا﴾ فعل وفاعل، و﴿مُوسَىٰ﴾ مفعول أوّل، و﴿ثَلَٰثِينَ﴾ مفعول ثانٍ على حذف مضاف، - أي انقضاء ثلاثين - وعلامة نصبه الياء حملًا له على الجمع إذ لا مفرد له و﴿لَيْلَةً﴾ تمييز. (**وأما حذف النون فيكون علامة للنصب**) نيابة عن الفتحة (**في الأفعال**) المضارعة (**التي رفعها بثبات النون**) إذا دخل عليها ناصب، ويعبر عنها بالأمثلة الخمسة كما سيأتي (**نحو**: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾) ﴿أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ فـ﴿أَن﴾ حرف مصدري ونصب، و﴿تَكُونَا﴾ فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، والضمير المتصل به في محل رفع على أنه الاسم، و﴿مَلَكَيْنِ﴾ هو الخبر، ومثله ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا﴾ ونحو: (﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾) فأن حرف مصدري ونصب و﴿تَصُومُواْ﴾ فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون كما مر، وأن والفعل في تأويل مصدر على أنه مبتدأ، وخبره ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ ومثله نحو: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ ونحو: ﴿الٓمٓ * أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ (و) **نحو** (**لن تقومي**) فلن حرف نفي ونصب، وتقومي فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون لما مر، وفي الحديث: «**تريدين أن ترجعي إلى رفاعة**».

ولما فرغ من علامات أقسام النصب أخذ يتكلم على علامات

وَلِلْخَفْضِ ثَلاثُ عَلامَاتٍ: الْكَسْرَةُ وَهِيَ الأَصْلُ وَالْيَاءُ وَالْفَتْحَةُ وَهُمَا نَائِبَتَانِ عَنِ الكَسْرَةِ. فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ فِي الاسْمِ المُفْرَدِ المُنْصَرِفِ نَحْوُ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾،

أقسام الخفض الذي هو القسم الثالث من أقسام الإعراب فقال: **(وللخفض)** المتقدم بيانه في علامات الاسم **(ثلاث علامات)** أصالة ونيابة لا زائد عليها، إحداها: **(الكسرة وهي الأصل)** في بابها لما مر ولهذا قدمها (و) العلامتان الباقيتان هما **(الياء والفتحة وهما)** فرعان لأنهما **(نائبتان عن الكسرة)**، أما الياء فلأنها تنشأ عنها فقامت مقامها، وأما الفتحة فلأن الكسرة نابت عنها فيما جمع بألف وتاء، فتعارضتا، ولكل منها مواضع تخصها. وبدأ بالأصل فقال: **(فأما الكسرة فتكون علامة للخفض)** أصالة **(في ثلاثة مواضع)** لا زائد عليها، الأوّل أن تكون علامة للخفض **(في الاسم المفرد)** المتقدّم بيانه **(المنصرف)** وهو ما دخله التنوين على ما مر، سواء كان الخفض بالحرف **(نحو)**: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ أم بالمضاف نحو: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ أم بالتبعية على رأي نحو: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ وقد اجتمعت الثلاثة في: (﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾) فالاسم مجرور بالباء، و﴿ٱللَّهِ﴾ مجرور بالمضاف، و﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ مجروران بالتبعية وعلامة خفض الجميع كسرة ظاهرة في ءاخره، ولا فرق في خفضه بالكسرة بين أن يكون الإعراب فيه ظاهرًا كما مر أو مقدرًا نحو (﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾) فـ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ اسم إشارة في محل رفع على الابتداء، و﴿هُدًى﴾ مجرور بعلى وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الألف لم يظهر تعذرًا، وهو

وفي جَمْعِ التَّكْسِيرِ المُنصَرِفِ نَحْوُ ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾ وَفِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نَحْوُ ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ﴾ وَمَرَرْتُ بِأُوْلاتِ الأَحْمَالِ. وَأَمَّا اليَاءُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلْخَفْضِ في ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ: في الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ نَحْوُ ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾

في محل رفع خبر المبتدأ، ومثله نحو: ﴿عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ ونحو ﴿وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ (و) الموضع الثاني أن تكون الكسرة علامة للخفض (**في جمع التكسير**) المتقدم بيانه (**المنصرف**) مذكرًا كان أو مؤنثًا (**نحو**: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟﴾) فـ﴿نَصِيبٌ﴾ مبتدأ مؤخر، و﴿لِّلرِّجَالِ﴾ خبر مقدم وهو جمع تكسير منصرف مخفوض بالحرف وعلامة خفضه كسرة ظاهرة في ءاخره، وقيد المؤلف المفرد والجمع بكونهما منصرفين لإخراج غير المنصرف منهما لأن خفضه بالفتحة كما سيأتي، (و) الموضع الثالث أن تكون الكسرة علامة للخفض (**في جمع المؤنث السالم**) المتقدم بيانه ولا يكون إلا منصرفًا (و) في (**ما حمل عليه**)، مثال الأول نحو: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ و(**نحو**: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ﴾) و﴿قل﴾ فعل وفاعل، والمؤمنات جمع مؤمنة مجرور بالحرف وعلامة جره كسرة ظاهرة في ءاخره، (و) مثال الثاني نحو: (**مررت بأولاتِ الأحمال**) مررت فعل وفاعل، وبأولات الأحمال: جار ومجرور ومضاف إليه وعلامة خفض أولات كسرة ظاهرة في ءاخره حملًا له على الجمع إذ لا واحد له من لفظه. (**وأما الياء فتكون علامة للخفض**) نيابة عن الكسرة (**في ثلاثة مواضع**) لا رابع لها الأول أن تكون علامة للخفض (**في الأسماء الستة**) التي تقدم ذكرها سواء كانت مخفوضة بالحرف أم بغيره (**نحو**: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾) ونحو: ﴿يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ﴾ فـ﴿ٱرْجِعُوٓا۟﴾ فعل وفاعل، و﴿أَبِيكُمْ﴾ مجرور في الأول بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة

﴿كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾ وَمَرَرْتُ بِحَمِيكِ وَفِيكَ وَهَنِيكَ ﴿وَٱلۡجَارِ ذِى ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ وفِي الْمُثَنَّى وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نَحْوُ ﴿حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾ وَمَرَرْتُ بِاثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ، وفي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نَحْوُ ﴿قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾

جره الياء لأنه من الأسماء الستة، ونحو: (﴿كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾) ونحو: ﴿وَأَخَذَ بِرَأۡسِ أَخِيهِ﴾ فـ﴿أَخِيهِ﴾ مجرور في الأول بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة خفضه الياء لما مر وهو في الأول متعلّق بالفعل الواقع صلة لما المصدرية، (و) تقول: (**مررت بحميك**) - بكسر الكاف - (**وفيك وهنيك**) مررت فعل وفاعل، وحميك مجرور بالباء وعلامة جره الياء لما مر، وكذا ما بعده لأنه معطوف عليه، وقال تعالى ﴿عِندَ ذِى ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٍ﴾ فـ﴿ذِى﴾ مجرور بالمضاف وهو ﴿عِندَ﴾، وقال تعالى (﴿وَٱلۡجَارِ ذِى ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾) فـ﴿ذِى﴾ صفة لما قبله وعلامة جره الياء لما مر، و﴿ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ مضاف إليه في الثاني، و﴿ٱلۡعَرۡشِ﴾ في الأول (و) الموضع الثاني أن تكون علامة للخفض (**في المثنى**) المتقدم بيانه سواء كان مخفوضًا بالحرف أم بغيره (و) في (**ما حمل عليه**)، مثال الأول (**نحو**): ﴿قَدۡ كَانَ لَكُمۡ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيۡنِ﴾ فـ﴿فِئَتَيۡنِ﴾ مجرور بالحرف وعلامة جره الياء لأنه مثنى، ونحو: (﴿حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾) فـ﴿ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾ مجرور بالمضاف الذي هو مفعول ﴿أَبۡلُغَ﴾ وعلامة خفضه الياء لأنه مثنى، (و) مثال الثاني نحو: (**مررت باثنين**) رجلين (**واثنتين**) امرأتين، فاثنين مجرور بالباء وعلامة جره الياء حملًا له على المثنى واثنتين عطف عليه. (و) الموضع الثالث أن تكون علامة للخفض (**في جمع المذكر السالم**) المتقدم ببيانه اسمًا كان أو صفة مخفوضًا بالحرف أم بغيره (و) في (**ما حمل عليه**)، مثال الأول: (**نحو**: ﴿قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾)

ونَحْوُ ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًاۚ﴾.

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلْخَفْضِ فِي الاسْمِ الذي لا يَنْصَرِفُ مُفْرَدًا كَانَ نَحْوُ ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾

﴿وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾﴾ فالمؤمنين و﴿ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾﴾ مجروران بالحرف الأول باللام والثاني بعلى وعلامة جر كل منهما الياء لأنه جمع مذكر سالم سلم فيه بناء مفرده، ومنه نحو: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ ونحو: ﴿إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ فـ﴿ٱلْمُضِلِّينَ﴾ جمع مضل، و﴿ٱلْأَوَّلِينَ﴾ جمع أول، وهما مجروران بالمضاف وعلامة الجر في كل منهما الباء، (و) مثال الثاني (**نحو**: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًاۚ﴾) فـ﴿سِتِّينَ﴾ مخفوض بإضافة المبتدأ إليه وعلامة خفضه الياء حملًا له على الجمع إذ لا مفرد له، و﴿مِسْكِينًاۚ﴾ تمييز، وخبر المبتدإ محذوف، ومنه نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٩﴾﴾ ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ فـ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ مجرور في الأول بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة جره الياء حملًا له على الجمع لما مر: (**وأما الفتحة فتكون علامة للخفض**) نيابة عن الكسرة (**في الاسم الذي لا ينصرف**) سواء كان مخفوضًا بحرف أم بغيره حملًا للخفض على النصب، (**مفردًا كان**) ذلك الاسم الذي لا ينصرف (**نحو**: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾) فـ﴿أوحينا﴾ فعل وفاعل، و﴿إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ جار ومجرور، و﴿إسماعيل﴾ معطوف عليه، وكل منهما اسم مفرد مجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة في ءاخره لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة، ونحو: (﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾) فـ﴿فَحَيُّوا۟﴾ فعل وفاعل، و﴿أحسن﴾ مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة لأنه اسم مفرد غير منصرف للصفة ووزن الفعل منه، ومنه نحو ﴿مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ فـ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ مجرور بالمضاف

أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرِ نَحْوُ ﴿مِن مَّحَـٰرِيبَ﴾ إلا إذَا أُضِيفَ نَحْوُ ﴿فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ أَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَلْ نَحْوُ ﴿وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَـٰجِدِ﴾. وَلِلْجَزْمِ

وعلامة جره الفتحة، وكذا نحو: ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ **(أو جمع تكسير نحو)** ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَـٰرِيبَ وَتَمَـٰثِيلَ﴾ فـ﴿مَّحَـٰرِيبَ﴾ جمع تكسير مجرور بالفتحة للجمعية المكررة، وما بعده معطوف عليه، وهذا الحكم مستمر فيما لا ينصرف **(إلاّ إذا أضيف)** إلى ما بعده فإنه حينئذ يجر بالكسرة على الأصل **(نحو:** ﴿فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾) فـ﴿أَحْسَنِ﴾ غير منصرف مجرور بالكسرة لإضافته إلى ما بعده، وكذا إذا تلا أل كما أشار إليه بقوله: **(أو دخلت عليه أل)** معرّفة أو موصولة أو زائدة **(نحو:** ﴿وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَـٰجِدِ﴾) فـ﴿أنتم﴾ مبتدأ، و﴿عَـٰكِفُونَ﴾ خبره، و﴿ٱلْمَسَـٰجِدِ﴾) غير منصرف مجرور بالكسرة لدخول أل عليه، وإنما جر بالكسرة على الأصل لخروج التنوين من حيز الوجود بسبب الإضافة وأل فلم يتصور سقوطه حتى يصح سقوط تابعه. واستثناء المؤلف رحمه الله لهاتين المسئلتين من جر ما لا ينصرف بالفتحة يفهم أنه باق على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة وفي المسئلة ثلاثة أقوال أقربها: أنه إن زالت إحدى علتيه بأل أو بالإضافة فمنصرف وإلا فممنوع من الصرف، ففي مثاليه المذكورين ممنوع من الصرف كما ذكرنا وفي نحو مررت بأحمدكم مصروف لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف.

ولما فرغ من علامات أقسام الخفض شرع يتكلم على علامات أقسام الجزم الذي هو القسم الرابع على الصحيح من أقسام الإعراب أصالة ونيابة فقال: **(وللجزم)** وهو حذف الحركة أو

عَلَامَتانِ السُّكُونُ وَهُوَ الأَصْلُ وَالحَذْفُ وَهُوَ نَائِبٌ عَنْهُ. فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ في الفِعْلِ المُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ نَحْوُ ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾. وَأَمَّا الحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ في الفِعْلِ المُضَارِعِ المُعْتَلِّ الآخِرِ

الحرف الجازم (**علامتان**) أصالة ونيابة لا ثالث لهما، إحداهما (**السكون**) وهو حذف الحركة (**وهو الأصل**) في بابه ولهذا قدمه، (**و**) الثانية (**الحذف**) وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجازم، (**وهو**) فرع من السكون لأنه (**نائب عنه**) لما تقدم من أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة أو بالسكون ومتى كان بالحرف أو بالحذف كان على خلاف ذلك، ثم أخذ يتكلم على موضع كل منهما مبتدئًا بالأصل فقال: (فأما السكون فيكون علامة للجزم) أصالة لفظًا أو تقديرًا (**في الفعل المضارع الصحيح الآخر**) وهو ما ليس ءاخره حرف علة (**الذي لم يتصل بآخره شيء**) مما مر. (**نحو:** ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾) فهذه الأفعال الثلاثة مجزومة بلم وعلامة جزمها سكون ءاخرها، وحذفت الواو من الأول لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، ومن الثالث لالتقاء الساكنين، وأحد اسم يكن، وكفوًا خبره، وله متعلق بكفوًا، وقيد الفعل بكونه صحيح الآخر لإخراج المعتل وحكمه سيأتي، وبكونه لم يتصل بآخره شيء لأنه لو اتصل به شيء مما مر في علامات الرفع لم يكن حكمه كذلك. (**وأما الحذف فيكون علامة للجزم**) نيابة عن السكون في موضعين لا ثالث لهما الأول (**في الفعل المضارع المعتل الآخر**) بإضافة المعتل إلى الآخر إضافة لفظية، أي

وَهُوَ مَا ءاخِرُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ، وَحُرُوفُ الْعِلَّةِ: الأَلِفُ وَالوَاوُ وَاليَاءُ نَحْوُ ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ﴾ ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ﴾

الذي اعتل ءاخره، والمعتل اسم فاعل من اعتل أي مرض **(وهو)** اصطلاحًا **(ما ءاخره حرف علّة)** بخلافه في اصطلاح أرباب التصريف فإنه عندهم ما أحد أصوله حرف علة، **(وحروف العلة)** من التعبير بجمع الكثرة عن جمع القلة مجازًا **(الألف والواو والياء)**، سميت أحرف علة لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض وحقيقة العلة تغيّر الشىء عن حاله، وتسمى أيضًا أحرف المد واللين لما فيها من اللين مع الامتداد، فإن لم يكن ما قبلها من جنسها سميت أحرف لين لا مد، هذا في الواو والياء وأما الألف فحرف مد أبدًا، **(نحو:** ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾) ﴿لَمْ﴾ حرف نفي وجزم و﴿يَخْشَ﴾ فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف ءاخره وهو الألف والفتحة قبلها تدل عليها، و﴿إِلَّا﴾ حرف استثناء، والاسم الكريم منصوب على الاستثناء، ونحو: (﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ﴾) فـ﴿يَدْعُ﴾ فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف ءاخره وهو الواو والضمة قبلها تدل عليها والظرف متعلق به، (و) نحو: (﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ﴾) فـ﴿يَهْدِ﴾ فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف ءاخره وهو الياء والكسرة قبلها تدل عليها، وأما نحو ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ بإثبات الياء في قراءة قنبل فالياء فيه تولدت عن إشباع حركة القاف الباقية بعد حذف يائه للجازم، أو أنه عومل المعتل معاملة الصحيح في جزمه بحذف الحركة وهي لغة طائفة من العرب حيث تراعي الحركة المقدرة فتحذفها للجازم كما تحذف الملفوظة كما في قول الشاعر: [الوافر]

أَلَـــمْ يَـــأْتِـــيــكَ وَالأَنْـــبَـــاءُ تَـــنْـــمِـــي

وَفِي الأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ نَحْوُ ﴿إِن تَتُوبَآ﴾ ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ﴾ ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ﴾.

فَصْلٌ: جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمُعْرَبَاتِ قِسْمَانِ قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ،

وقوله: [البسيط]

لَــــمْ تَــــهْــــجُــــو وَلَــــمْ تَــــدَعِ

(و) الموضع الثاني (**في الأفعال**) الخمسة (**التي رفعها بثبات النون**) إذا دخل عليها الجازم (**نحو**: ﴿إِن تَتُوبَآ﴾) ﴿إِن﴾ حرف شرط وجزم و﴿تَتُوبَآ﴾ فعل مضارع مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، ونحو: (﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ﴾) إعرابه كالذي قبله، ونحو: (﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ﴾) ﴿لا﴾ حرف نهي وجزم، و﴿تَخَافِي﴾ فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لما مر، وما بعده كذلك.

ولما فرغ المؤلف رحمه الله تعالى من ذكر علامات الإعراب على التفصيل السابق بأتم بيان، أخذ في ذكرها على الإجمال، ولهذا قيل إن هذا الباب أُسُّ العربية، فقال:

(**فصل: جميع ما تقدم**) ذكره (**من المعربات**) جمع معرب وهو كما يعلم مما مر الاسم المتمكن والفعل المضارع بشرطه (**قسمان**) بالاستقراء لا زائد عليهما، (**قسم يعرب بالحركات**) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة أو بالسكون، وقدمه لأن الإعراب بالحركات وبالسكون أصل للإعراب بالحروف وبالحذف، (**وقسم يعرب بالحروف**) الأربعة الواو والألف والياء والنون أو بالحذف، وأصل ما كان إعرابه بالحرف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالألف وجره

فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الاْسْمُ المُفْرَدُ وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ وَجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ وَالْفِعلُ المُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ، وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ وَتُخْفَضُ بِالكَسْرَةِ وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ، وَخَرَجَ عَنْ ذلِكَ ثَلاثَةُ أَشْيَاءَ:

بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الإعراب، وكذا أصل الإعراب مطلقًا أن يكون ملفوظًا فإن كان مقدرًا فلعلة. **(فالذي يعرب بالحركات)** إجمالًا **(أربعة أنواع)** نوع منها خاص بالفعل وسيأتي والبقية خاصة بالأسماء وهي: **(الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم)** فالأولان يعرب كل منهما بالحركات الثلاث إن كان منصرفًا وإلا فبحركتين، أما الثالث فيعرب بحركتين لا غير، **(و)** نوع الأفعال هو **(الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء)** مما تقدم فيعرب بحركتين وبالسكون إن كان صحيح الآخر، وقد أشار إلى ما ذكرناه بقوله **(وكلها)** أي مجموع الأربعة لا جميعها لتخلف بعض الأحكام في بعضها **(ترفع بالضمة)** نحو: يضرب زيد ورجال ومسلمات **(وتنصب بالفتحة)** نحو: لن أضرب زيدًا ورجالًا **(وتخفض بالكسرة)** كمررت بزيد ورجال ومؤمنات **(وتجزم بالسكون)** نحو: لم يضرب، هذا هو الأصل، وقد تبع المؤلف الأصل فيما عبر به فأوهم دخول الخفض في الفعل والجزم في الاسم لكن هذا الوهم يدفع بما قرره أولًا من أن الجر مختص بالأسماء والجزم بالأفعال، ولما كان كلامه كالأصل يوهم أن جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف يعرب كل منهما باستيفاء الحركات الثلاث والفعل المضارع يجزم بالسكون مطلقًا أشار إلى رفع ذلك الوهم بقوله: **(وخرج عن ذلك)** أي عما أعرب في حالة النصب بالفتحة وفي حالة الجر بالكسرة وفي حالة الجزم بالسكون **(ثلاثة أشياء)**: أحدها

الاَسْمُ الَّذِي لا يَنْصَرِفُ مُفْرَدًا كَانَ أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ فَإِنَّهُ يُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ أَلْ، وَجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ فَإِنَّهُ يُنْصَبُ بِالكَسْرَةِ، وَالْفِعْلُ المُضَارِعُ المُعْتَلُّ الآخِرِ فَإِنَّهُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ ءاخِرِهِ، وَتَقَدَّمَتْ أَمْثِلَةُ ذٰلِكَ. وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: المُثَنَّى وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ وَجَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ وَالأَسْمَاءُ السِّتَّةُ وَالأَمْثِلَةُ الخَمْسَةُ،

(**الاسم الذي لا ينصرف مفردًا كان أو جمع تكسير فإنه يخفض بالفتحة**) لا بالكسرة وكان القياس أن يخفض بها، (**ما لم يضف أو تدخل عليه أل**) فإنه حينئذ يجرّ بالكسرة كما علم مما تقدم. (و) ثانيها (**جمع المؤنث السالم**) وما حمل عليه (**فإنه ينصب بالكسرة**) لا بالفتحة وإن كان القياس يقتضي ذلك. (و) ثالثها (**الفعل المضارع المعتل الآخر فإنه يجزم بحذف ءاخره**) لا بالسكون وكان حقه أن يجزم به. (**وتقدمت أمثلة ذلك**) فلا يحتاج إلى إعادتها وهذه الثلاثة الأشياء من أبواب النيابة، وهي سبعة أبواب سيأتي ذكرها صريحًا في كلامه، وقد أشار إلى بقيتها بقوله: (**والذي يعرب بالحروف**) هذا هو القسم الثاني (**أربعة أنواع**) أيضًا نوع منها خاص بالفعل كما سيأتي والبقية خاصة بالأسماء وهي (**المثنى**) هو أولى من التثنية كالزيدان والمسلمان (**وما حمل عليه**) كاثنان واثنتان، (**وجمع المذكر السالم**) كالزيدون والمسلمون (**وما حمل عليه**) كأولو وعشرون، (**والأسماء الستة**) التي تقدم ذكرها وهذا اللفظ علم عليه بالغلبة كلفظ العشرة بالنسبة إلى الصحابة رضي الله عنهم، (**والأمثلة الخمسة**) هو أولى من الأفعال الخمسة لما يعلم مما سيأتي. ثم هذا القسم على ضربين ضرب ناب فيه جميع أحرف العلة عن جميع الحركات كالأسماء الستة، وضرب ناب فيه بعض أحرف

فَأَمَّا الْمُثَنَّى فَيُرْفَعُ بِالأَلِفِ وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا، وَأُلْحِقَ بِهِ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ وَثِنْتَانِ مُطْلَقًا، وَكِلَا وَكِلْتَا بِشَرْطِ إِضَافَتِهِمَا إِلَى الْمُضْمَرِ نَحْوُ جَاءَنِي كِلَاهُمَا وَكِلْتَاهُمَا وَرَأَيْتُ كِلَيْهِمَا وَكِلْتَيْهِمَا وَمَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا وَكِلْتَيْهِمَا، فَإِنْ أُضِيفَا إِلَى الظَّاهِرِ كَانَا بِالأَلِفِ فِي الأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ وَكَانَ إِعْرَابُهُمَا بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ فِي تِلْكَ الأَلِفِ

العلة عن جميع الحركات وهو المثنى والمجموع على حده. ولما فرغ من تعداد هذا القسم أخذ في بيان حكمه فقال: (**فأما المثنى فيرفع بالألف**) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان (**وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها**) نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين ومررت بالزيدين، وفيه لغة أخرى وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة وهي أحسن ما يخرج عليه قراءة ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ (**وألحق به**) في إعرابه بالألف والياء خمسة ألفاظ ثلاثة بلا شرط وهي: (**اثنان**) للمذكرين (**واثنتان وثنتان**) في لغة تميم للمؤنثتين (**مطلقًا**) **عن تقييدها بما سيأتي لأن وضعها وضع المثنى وإن لم تكن مثنيات حقيقة إذ لم يثبت لها مفرد**، (**و**) لفظان بشرط وهما (**كلا**) للمذكرين (**وكلتا**) للمؤنثتين (**بشرط إضافتهما إلى المضمر نحو: جاءني كلاهما وكلتاهما ورأيت كليهما وكلتيهما ومررت بكليهما وكلتيهما**) فكلا وكلتا في المثال الأول فاعل وعلامة رفعهما الألف وفي الثاني مفعول وعلامة نصبهما الياء، وفي الثالث مجرور وعلامة جرهما الياء أيضًا، (**فإن أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف في الأحوال الثلاثة**) الرفع والنصب والجر (**وكان إعرابهما**) فيها (**بحركات مقدرة في تلك الألف**) كإعراب المقصور

نَحْوُ جَاءَنِي كِلا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا المَرْأَتَيْنِ وَرَأَيْتُ كِلا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا المَرْأَتَينِ وَمَرَرْتُ بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا المَرْأَتَيْنِ، وَأَمَّا جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ فَيُرْفَعُ بِالوَاوِ وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِاليَاءِ المَكْسُورِ مَا قَبْلَها المَفْتُوحِ مَا بَعْدَهَا.

نحو: **(جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين)** جاء فعل ماض والنون نون الوقاية والياء المتصلة به في محل نصب على المفعولية، وكلا وكلتا فاعل وعلامة رفعهما ضمة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر وما بعدهما مضاف إليهما، **(ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين)** فكلا وكلتا في المثال الأول مفعول وفي الثاني مجرور وعلامة الإعراب مقدرة في الألف لم تظهر تعذرًا؛ وإنما أُعربا بالحروف والحركات لانهما مفردا اللفظ مثنيًا المعنى فأعربا بالحركات نظرًا إلى اللفظ وبالحروف نظرًا إلى المعنى، وإنما خصا بالإعراب بالجروف مع المضمر لأنه فرع المظهر فلما أضيفا إلى الفرع روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ فأعربا بالحروف لأنه فرع الإعراب بالحركات التي هي الأصل، ولما أضيفا إلى الظاهر الذي هو الأصل روعي جانب اللفظ الذي هوالأصل فأعرابا بالحركات التي هي الأصل سلوكًا لمسلك التناسب. **(وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو)** نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والمسلمون **(وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها)** نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين والمسلمين ومررت بالزيدين والمسلمين، وإنما فتحوا ما قبل ياء المثنى وكسروا ما قبل ياء الجمع لأن المثنى أكثر دورانًا من الجمع فخص بالفتحة لخفتها بخلاف الجمع. وشرط هذا الجمع أن يكون مفرده إما علمًا لمذكر عاقل خاليًا من تاء التأنيث ومن التركيب،

وَأُلْحِقَ بِهِ أُولُو وَعَالَمُونَ وَعِشْرُونَ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ العُقُودِ إِلَى تِسْعِينَ، وَأَرَضُونَ وَسِنُونَ وَبَابُهُ

وإما صفة لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لها أو دالة على التفضيل، ولم يتعرض المؤلف لذلك ولا لشروطه التي يشاركه فيها المثنى وقد ذكرت جميع ذلك في شرح القطر، وإنما أعربا بالحروف لأنهما فرع الواحد والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع والأصل للأصل، وأما اختصاصهما بهذا الإعراب المعين فليطلب من المطوّلات. **(وألحق به)** في إعرابه بالواو والياء أربعة أنواع: أحدها أسماء جموع لا واحد لها من لفظها منها: **(اولو)** بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه، **(وعالمون)** لا واحد له من لفظه على ما في التوضيح تبعًا لابن مالك لأنه خاص بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون أخص من مفرده، **(وعشرون)** اسم جمع أيضًا لا جمع عشرة وإلا لجاز إطلاقه على ثلاثين لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد وليس كذلك، ولأنه يدل على عدد معين وليس ذلك شأن الجمع **(و)** مثله **(ما بعده من العقود)** من ثلاثين **(إلى تسعين)** بإدخال الغاية، كثلاثين فإنه اسم جمع لا جمع ثلاثة وإلا لجاز إطلاقه على تسعة وليس كذلك وقس على ذلك بقية العقود، **(و)** الثاني جموع تكسير منها **(أرضون)** - بفتح الراء - جمع أرض - بسكونها - وهي مؤنثة لا تعقل، **(وسنون)** - بكسر السين - جمع سنة - بفتحها - وهي مؤنثة لا تعقل أيضًا، وأصلها سنو أو سنه بدليل جمعها على سنوات أو سنهات، **(وبابه)** أي سنون وهو كل ما كان جمعًا لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كعضة وعضين وعزة وعزين، فلا يجمع هذا الجمع نحو تمرة

وَأَهْلُونَ وَوابِلُونَ وَعِلِّيُّونَ نَحْوُ ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ و﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾

لعدم الحذف، ونحو زنة وعدة لأن المحذوف الفاء، ونحو يدٍ ودم لعدم التعويض، وشذ أبون وأخون، ونحو اسم وبنت وأخت لأن العوض غير الهاء، ونحو شاة وشفة لأنهما كسرا على شياه وشفاه. (و) الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها: **(أهلون)** ووابلون، الأوّل جمع أهل والثاني جمع وابل وكل منهما ليس علمًا ولا صفة. (و) الرابع ما سمي به من هذا الجمع كزيدون علمًا أو مما ألحق به نحو: **(عليون)** هو في الأصل جمع علي - بكسر العين واللام المشددة والياء - فنقل وسمي به أعلى الجنة، ويجوز في هذا النوع ثلاث لغات: لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منونة، ولزوم الواو والإعراب كذلك، ولزوم الواو وفتح النون مطلقًا وعلى هذه اللغة يكون الإعراب مقدرًا على الواو ونظير هذه اللغة من يلزم المثنى الألف مطلقًا ويكسر النون. ثم أخذ يذكر بعض أمثلة ما حمل عليه حسب ما اتفق له فقال: (**نحو**: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾) فـ﴿أُوْلُواْ﴾ فاعل ﴿يَأْتَلِ﴾ المجزوم بلا الناهية وعلامة رفعه الواو، و﴿ٱلْفَضْلِ﴾ مضاف إليه، و﴿أُوْلِي﴾ منصوب بـ﴿يُؤْتُوٓاْ﴾ على أنه مفعول وعلامة نصبه الياء، و﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾ مضاف إليه، (و) نحو: (﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾) ﴿إِنَّ﴾ حرف توكيد ونصب، و﴿فِي ذَٰلِكَ﴾ خبر مقدم، و﴿لَذِكْرَىٰ﴾ اسمها مؤخر، و﴿أولي﴾ مجرور باللام وعلامة جره الياء و﴿ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ مضاف إليه، (و) نحو: (﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾) فـ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ مجرور بإضافة ﴿رَبِّ﴾ الواقع صفة لله وعلامة جره الياء، و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مبتدأ وخبر، (و)

و﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ و﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ و﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ و﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ ﴿إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ﴾ ﴿لَفِى عِلِّيِّينَ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾. **وَأَمَّا الأَسْمَاءُ السِّتَّةُ فَتُرْفَعُ بِالوَاوِ وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ وَتُجَرُّ بِاليَاءِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً فَإِنْ أُفْرِدَتْ عَنِ الإِضَافَةِ أُعْرِبَتْ**

نحو: ﴿وَلَبِثُواْ فِى كَهْفِهِمْ (ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾) فـ﴿سِنِينَ﴾ بدل من ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ﴾ وعلامة نصبها الياء إن نُوِّنَتْ مائة، ومضاف إليها إن لم تُنَوَّنْ مائة وعلامة خفضها الياء، (و) نحو: (﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾) فـ﴿عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ مفعول ثان لـ﴿جَعَلُواْ ﴿٩١﴾﴾ الواقع صلة للموصول وعلامة نصبه الياء، والموصول في محل جر على أنه صفة لما قبله، (و) نحو: (﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾) فـ﴿أهلونا﴾ مرفوع بالعطف على الفاعل وعلامة رفعه الواو، (و) نحو: (﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾) فـ﴿أَهْلِيكُمْ﴾ مفعول ﴿تُطْعِمُونَ﴾ الواقع صلة لما الموصولة وعلامة نصبه الياء، والظرف نعت لمفعول محذوف تقديره قوتًا ونحو: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ (إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ) أَبَدًا﴾ ونحو: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ فالمجرور بالحرف في كل منهما علامة جره الياء، واللام في الثاني للإبتداء هو في محل رفع خبر إن، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾) فـ﴿عِلِّيُّونَ﴾ مرفوع على أنه خبر ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ وعلامة رفعه الواو، والجملة مفعول ثاني لـ﴿أَدْرَىٰكَ﴾، و﴿أَدْرَىٰكَ﴾ وما بعده في محل رفع على أنه خبر ما الأولى فإنها في محل رفع أيضًا على الابتداء وهي استفهامية أيضًا. **(وأما الأسماء الستة فترفع بالواو)** نيابة عن الضمة **(وتنصب بالألف)** نيابة عن الفتحة **(وتجر بالياء)** نيابة عن الكسرة، وإنما تعرب بذلك **(بشرط)** اجتماع أمور اربعة: أحدها **(أن تكون مضافة)** لما بعدها **(فإن أفردت عن الإضافة أعربت**

بالحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ نَحْوُ ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ و﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ و﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ﴾، وَأَنْ تَكُونَ إِضَافَتُها لِغَيْرِ يَاءِ المُتَكَلِّم فَإِنْ أُضِيفَتْ لِلْيَاءِ أُعْرِبَتْ بِحرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى مَا قَبْلَ اليَاءِ نَحْوُ ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ وَأَنْ تَكُونَ مُكَبَّرَةً فَإِنْ صُغِّرَتْ أُعرِبَتْ بِالحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ نَحْوُ هذا أُبَيُّكَ، وَأَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً فَإِنْ ثُنِّيَتْ أو جُمِعَتْ أُعْرِبَتْ إِعْرَابَ المُثَنَّى

بالحركات الظاهرة) لانتفاء الشرط **(نحو: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾)** مبتدأ وخبر، **(و)** نحو: (﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾) فـ﴿أَبًا﴾ اسم إن مؤخر وعلامة نصبه الفتحة و﴿لَهُۥٓ﴾ خبرها مقدمًا، **(و)** نحو: (﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ﴾) فـ﴿الْأَخِ﴾ مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة. وهذا الشرط معتبر في ما عدا ذو، وأما ذُوْ فإِنَّهُ ملازم للإضافة إلى اسم جنس ظاهر فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه. **(و)** ثانيها **(أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم)** بأن تضاف إلى ظاهر أو ضمير مخاطب أو غائب أو متكلم غير الياء، **(فإن أضيفت للياء)** المذكورة **(أعربت)** على الأصح **(بحركات مقدرة)** في الأحوال الثلاثة **(على ما قبل الياء كغيرها مما يُضاف إلى الياء)** **(نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾)** فـ﴿أَخِى﴾ مرفوع على أنه خبر إن وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، **(و)** ثالثها **(أن تكون مكبرة فإن صغرت أعربت بالحركات الظاهرة)** في الأحوال الثلاثة كغيرها من المظهرات **(نحو: هذا أبيك)** وأخيك وحميك وهنيك وذوي مال، وكذا تقول في تصغير فوك فويهك برد الهاء لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فهذا اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ وأبيك خبره وما بعده معطوف عليه. **(و)** رابعها **(أن تكون مفردة فإن ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى)** بالألف رفعًا وبالياء جرًا ونصبًا،

وَالمَجْمُوع وَالأَفْصَحُ في الهَنِ النَّقْصُ أي حَذْفُ ءاخِرِهِ والإِعْرَابُ بِالحَرَكَاتِ عَلَى النُّونِ نَحْوُ هذَا هَنُكَ وَرَأَيْتُ هَنَكَ وَمَرَرْتُ بِهَنِكَ، وَلِهذَا لَمْ يَعُدَّهُ صَاحِبُ الآجُرُّومِيَّةِ وَلا غَيْرُهُ في هذِهِ الأَسْمَاءِ وَجَعَلُوهَا خَمْسَةً. وَأَمَّا الأَمْثِلَةُ الخَمْسَةُ

(و) إعراب ذلك (**المجموع**) الذي جمعت به فإن كان جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كجاء ءاباؤك، أو جمع تصحيح أعربت بالواو رفعًا وبالياء جرًا ونصبًا كجاء أبون وأخون، ولا يجمع هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم، وقد ذكرت وجه إعرابها بالحروف في شرح القطر فراجعه إن شئت. ويشترط فيها أيضًا أن لا تكون منسوبة فلو نسبتها نحو أبوي وأخويّ أعربت بالحركات على ياء النسبة ولم يتعرض له المؤلف لأن شرط الإضافة مغن عنه. (**والأفصح في الهن**) إذا استعمل مضافًا (**النقص أي حذف ءاخره و**) جعل ما قبله ءاخرًا بأن يجري (**الإعراب بالحركات**) الظاهرة (**على النون**) كغد ونحوه مما حذف ءاخره وجعل الإعراب على ما قبله (**نحو: هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك**) وإعرابه ظاهر، وفي كلامه إشارة إلى أن إعراب **الهن** بالحروف لغة قليلة ولقلتها وعدم ظهورها لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاجيّ فأنكراها، (**ولهذا لم يعده صاحب الآجرومية ولا غيره في هذه الأسماء وجعلوها خمسة**). وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الأسماء ولم ينبهوا على قلة إعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن، قال ابن مالك: ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وإن حظي من الفضل باوفر نصيب، ويجوز النقص أيضًا في الأب والأخ والحم لكن القصر فيهن أولى منه. (**وأما الأمثلة الخمسة**) سميت بذلك لأنها ليست أفعالًا بأعيانها وإنما هي أمثلة يكنى بها

فَهِيَ كُلُّ فِعْلٍ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ نَحْوُ يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ نَحْوُ يَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ نَحْوُ تَفْعَلِينَ، فَإِنَّهَا تُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِ النُّونِ.

عن كل فعل كان بمنزلتها، وسميت خمسة بإدراج المخاطبتين تحت المخاطبين، (**فهي كل فعل**) مضارع (**اتصل به ضمير تثنية**) مسندًا إليه سواء كان الضمير لغائبين (**نحو:**) الزيدان (**يفعلان**) بالياء المثناة تحت، أو لمخاطبين أو لغائبتين (**و**) ذلك نحو: أنتما (**تفعلان**) والهندان تفعلان بالمثناة فوق، (**أو**) اتصل به (**ضمير جمع**) مسندًا إليه سواء كان لغائبين (**نحو:**) الزيدون (**يفعلون**) بالمثناة تحت، أم لمخاطبين (**و**) ذلك نحو أنتم (**تفعلون**) بالمثناة فوق، (**أو**) اتصل به (**ضمير المؤنثة المخاطبة**) مسندًا إليه (**نحو:**) أنت (**تفعلين**) بالمثناة فوق لا غير، وأشار إلى حكم هذه الأمثلة بقوله: (**فإنها ترفع بثبوت النون**) نيابة عن الضمة (**وتنصب وتجزم بحذف النون**) الأولى بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون، وأما نحو: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ فالواو أصل والنون ضمير النسوة، ونحو: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ﴾ في قراءة من خفف فالمحذوف منه نون الوقاية. وإنما حذفت النون للناصب والجازم لأنها علامة للرفع كالضمة في الواحد فكما تحذف الحركة كذا تحذف النون، وحذفها للجزم هنا أصل كالياء في الجر في المثنى والمجموع، وحمل عليه النصب كما حمل على الجر في ذينك، لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء، واغتُفِر الفصل هنا بين اللفظ المعرب وعلامة إعرابه بكلمة أخرى وهي الفاعل لأنه لما كان لازمًا للفعل ظاهرًا أو مضمرًا صار كأحد حروف الفعل فلم يعد فصله فصلًا.

تَنْبِيهٌ: عُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ عَلامَاتِ الإِعْرَابِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِنْهَا: أَرْبَعُ أُصُولٌ الضَّمَّةُ لِلرَّفعِ وَالْفَتْحَةُ لِلنَّصْبِ وَالْكَسْرَةُ لِلجَرّ وَالسُّكُونُ لِلْجَزْمِ، وَعَشَرَةُ فُرُوعٌ نَائِبَةٌ عَنْ هذِهِ الأُصُولِ، ثَلَاثٌ تَنُوبُ عَنِ الضَّمَّةِ وَأَرْبَعٌ عَنِ الْفَتْحَةِ وَاثْنَتَان عَنِ الكَسْرَةِ وَوَاحِدَةٌ عَن السُّكُونِ، وَأَنَّ النّيَابَةَ وَاقِعَةٌ في سَبْعَةِ أَبْوَابٍ: الأَوَّلُ بَابُ مَا لا يَنْصَرِفُ،

(تنبيه) هو لغة الإيقاظ للشيء واصطلاحًا الإعلام بتفصيل ما علم إجمالًا مما قبله. **(علم مما تقدم)** في الباب السابق **(أن علامات الإعراب أربع عشرة)** للرفع أربع علامات وللنصب خمس وللخفض ثلاث وللجزم اثنتان فهذه أربع عشرة، **(منها أربع أصول)** وهي: **(الضمة للرفع)** فالأصل في كل مرفوع من اسم أو فعل أن يكون رفعه الضمة، **(والفتحة للنصب)** فالأصل في كل منصوب أن يكون نصبه بالفتحة، **(والكسرة للجر)** فالأصل في كل اسم مجرور أن يكون جره بالكسرة، **(والسكون للجزم)** فالأصل في كل مضارع أن يكون جزمه بالسكون، (و) منها **(عشرة فروع نائبة عن هذه الأصول)** الأربع وتنقسم إلى أربعة أقسام **(ثلاثة)** منها (تنوب عن الضمة) وهي الواو والألف والنون، **(وأربع)** منها تنوب **(عن الفتحة)** وهي الألف والكسرة والياء وحذف النون، **(واثنتان)** منها تنوبان **(عن الكسرة)** وهما الياء والفتحة، **(وواحدة)** منها تنوب **(عن السكون)** وهو الحذف، وكونها عشرة هو بحسب مواضع نياباتها، وأما بحسب ذواتها فهي سبع: الواو والألف والياء والنون والفتحة والكسرة وحذف الحرف. (و) علم أيضًا مما تقدم **(أن النيابة)** عن تلك الاصول **(واقعة في سبعة ابواب)** تسمى أبواب النيابة لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل؛ الباب **(الأول باب ما لا ينصرف)**

الثَّانِي بَابُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ، الثَّالِثُ بَابُ الفِعْلِ المُضَارِعِ المُعْتَلِّ الآخِرِ، الرَّابِعُ بَابُ المُثَنَّى، الخَامِسُ بَابُ جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، السَّادِسُ بَابُ الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ، السَّابِعُ بَابُ الأَمْثِلَةِ الخَمْسَةِ.

(فَصلٌ) تُقَدَّرُ الحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ في الاَسْمِ المُضَافِ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ نَحْوُ غُلَامِي وَابني،

ناب فيه حركة عن حركة؛ الباب (**الثاني باب جمع المؤنث السالم**) والأولى ان يقال ما جمع بألف وتاء كما مرّ ناب فيه أيضًا حركة عن حركة؛ الباب (**الثالث باب الفعل المضارع المعتل الآخر**) ناب فيه حذف حرف عن سكون، وتقييده الفعل بالمضارع لبيان الواقع لا للاحتراز إذ لا يعرب من الأفعال سواه؛ الباب (**الرابع باب المثنى**) ناب فيه حرف عن حركة؛ الباب (**الخامس باب جمع المذكر السالم**) ناب فيه أيضًا حرف عن حركة؛ الباب (**السادس باب الأسماء الستة**) ناب فيه أيضًا حرف عن حركة؛ الباب (**السابع باب الأمثلة الخمسة**) ناب فيه حرف عن حركة وحذفه عن حركة أو سكون.

(**فصل**) فيما إعرابه تقديري، والإعراب التقديري جاز في الاسماء والافعال وهو في كل منهما قسمان، لأن المقدر في ذلك المعرب إما جميع حركاته أو بعضها، فالأقسام أربعة: الأوّل من الاسماء وهو ما يقدر فيه حركات إعرابه كلها شيئان هنا أشار إليهما بقوله: (**تقدر الحركات الثلاث**): وهي الضمة والفتحة والكسرة (**في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم**) وليس مثنى ولا مجموعًا جمع مذكر سالمًا كما يومئ إلى ذلك قوله: (**نحو: غلامي وابني**)، وإنما قدرت لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما

وَفي الأَسْمِ المُعْرَبِ الَّذِي ءاخِرُهُ أَلِفٌ لازِمَةٌ نَحْوُ الْفَتَى وَالمُصْطَفَى وَمُوسَى وَحُبْلَى وَيُسَمَّى مَقْصُورًا، وَتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ في الأَسْمِ المُعْرَبِ الَّذِي ءاخِرُهُ يَاءٌ لازِمَةٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ القاضي وَالدَّاعِي والمُرْتَقِي وَيُسَمَّى مَنْقُوصًا

قبلها لأجل المناسبة فمنع اشتغاله بالكسرة ظهور الحركات، إذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في ءان واحد، وقيل إن المضاف إلى الياء مبني مطلقًا، واختار ابن مالك أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بحركة ظاهرة. (و) تقدر كلها أيضًا (**في الاسم المعرب الذي ءاخره ألف لازمة**) أي لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفًا، ولا فرق فيه بين أن يكون معرفة (**نحو: الفتى والمصطفى وموسى**)، أو نكرة كفتى (**وحبلى**)؛ لكن محل تقدير الحركات كلها فيه إذا كان منصرفًا أما غيره كموسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة لعدم دخوله فيه؛ وقيل بتقديرها فيه أيضًا لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف كأحمد للثقل ولا ثقل مع التقديري ولعل المؤلف جرى على ذلك فإنه مثّل بموسى وحبلى، (**ويسمى**) الثاني (**مقصورًا**) لامتناع مدّه لأنه قصر أي منع من ظهور الحركات فيه. القسم الثاني من الأسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركات إعرابه هو المشار إليه بقوله: (**وتقدر الضمة والكسرة**) دون الفتحة (**في الاسم المعرب الذي ءاخره ياء لازمة مكسور ما قبلها**) مقرونًا بأل (**نحو القاضي والداعي والمرتقي**) أو لا كقاض وداعٍ ومرتقٍ، وإنما قدرتا لاستثقالهما على الياء، ومحل ذلك ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع فإن كان فالمقدر فيه الضمة والفتحة كجوار كما في المقصور (**ويسمى**) الاسم المذكور (**منقوصًا**) لأن لَامَهُ تحذف للتنوين كما مثلنا ولأنه نقص منه بعض

نَحْوُ ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ وَ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ وَتَظْهَرُ فِيهِ الْفَتْحَةُ لِخِفَّتِهَا نَحْوُ ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ وَتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ والْفَتْحَةُ في الْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ بِالأَلِفِ نَحْوُ زَيْدٌ يَخْشَى وَلَنْ يَخْشَى، وَتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ فَقَطْ في الْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ بالوَاوِ أَوْ بِالياءِ نَحْوُ يَدْعُو وَيَرْمِي وَتَظْهَرُ الفَتْحَةُ نَحْوُ لَنْ يَدْعُوَ وَلَن يَرْمِيَ؛ والجَزْمُ في الثَّلاثَةِ

الحركات، (نحو: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الداعي﴾) فـ﴿الداعي﴾ فاعل ﴿يَدْعُ﴾ وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال (و) نحو: (﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى الداعي﴾) فـ﴿الداعي﴾ مجرور بـ﴿إِلَى﴾ وعلامة جره كسرة مقدرة في الياء لم تظهر لما ذكر، و﴿مُّهْطِعِينَ﴾ حال من الواو في ﴿يَخْرُجُونَ﴾؛ **(وتظهر فيه الفتحة)** حالة النصب ما لم يضف لياء المتكلم **(لخفتها نحو:** ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾) فـ﴿دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ مفعول ﴿أَجِيبُواْ﴾ وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في ءاخره. هذا ما يقدر في الأسماء وأما ما يقدر في الأفعال فهو أيضًا شيئان: أحدهما يقدر فيه جميع حركاته وإليه أشار بقوله: **(وتقدر الضمة والفتحة في الفعل)** المضارع **(المعتل بالألف نحو: زيد يخشى ولن يخشي)** فيخشى في الأوّل مرفوع وفي الثاني منصوب بلن وعلامة الإعراب فيه مقدرة في الألف لم تظهر تعذرًا؛ وإلى الثاني أشار بقوله: **(وتقدر الضمة فقط)** أي دون الفتحة **(في الفعل)** المضارع **(المعتل)** ءاخره إما **(بالواو أو بالياء)** فالأوّل **(نحو:)** زيد **(يدعو)** الثاني نحو: زيد **(يرمي)** فكل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة في ءاخره لم تظهر استثقالًا، **(وتظهر الفتحة)** في ءاخره إذا دخل عليه ناصب **(نحو: لن يدعو ولن يرمي)** لخفتها فكل منهما منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في ءاخره، (و) **(الجزم في)** الأفعال **(الثلاثة)** المعتلة إذا دخل على كل

بالحَذْفِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(فَصلٌ) الاَسْمُ الَّذِي لا يَنْصَرِفُ مَا فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ أَوْ وَاحِدَةٌ تَقُومُ مَقَامَ العِلَّتَيْنِ، وَالْعِلَلُ التِّسْعُ هيَ الجَمْعُ وَوَزْنُ الفِعْلِ وَالْعَدْلُ وَالتَّأْنِيثُ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّرْكِيبُ وَالأَلِفُ والنُّونُ الزَّائِدَتَانِ وَالعُجْمَةُ والصِّفَةُ يَجْمَعُهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

منها جازم يكون **(بالحذف)** لأواخرهن **(كما تقدم)** بيان ذلك، لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات فيسلط عليها العامل تسلطه على الحركات فحذفها كما تحذف الحركات، والقول بان الجازم حذف حرف العلة إنما يتأتى على القول بعدم تقدير الضمة في المعتل حالة الرفع، والفتحة في المعتل بالألف حالة النصب كما بيّنته في شرح القطر، ومحل حذف الحرف للجازم إذا كان أصليًا فإن كان بدلًا من أصل فلا يحذف.

(فصل) في موانع الصرف

(الاسم الذي لا ينصرف) لشبهه بالفعل هو **(ما فيه علتان)** فرعيتان مرجع إحداهما اللفظ والأخرى المعنى **(من علل تسع)** صفة للعلتين، كفاطمة وإبراهيم، **(أو)** فيه علة **(واحدة)** منها **(تقوم)** في الاستقلال بالمنع من الصرف **(مقام العلتين)** الأولى مقامهما كحبلى ومساجد. **(والعلل التسع)** على سبيل الإجمال والتعداد **(هي الجمع)** فرع الواحد، **(ووزن الفعل)** فرع وزن الاسم، **(والعدل)** فرع المعدول عنه، **(والتأنيث)** فرع التذكير، **(والتعريف)** فرع التنكير، **(والتركيب)** فرع الإفراد، **(الألف والنون الزائدتان)** فرع المزيد عليه، **(والعجمة)** فرع العربية عندهم، **(والصفة)** فرع الموصوف. وهذه التسع **(يجمعها)** في بيت واحد على هذا الترتيب **(قول الشاعر:**

اِجْمَعْ وَزِنْ عَادِلا أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلا

فالجَمْعُ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الجُمُوعِ وَهِيَ صِيغَةُ مَفَاعِلَ نَحْوُ مَسَاجِدَ وَدَراهِمَ وَغَنَائِمَ أَوْ مَفَاعِيلَ نَحْوُ مَصَابِيحَ وَمَحَارِيبَ وَدَنَانِيرَ،

[البسيط]

اِجْمَعْ وَزِنْ عادلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلا

أي قد كمل به عدها والألف للإطلاق وينسب هذا البيت للعلامة ابن النحاس. واعلم أن الاسم إذا اجتمع فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما يشابه الفعل لأن فيه أيضًا فرعيتين بالنسبة إلى الاسم، إحداهما من جهة الاشتقاق فإن الفعل مشتق من المصدر على الأصح، وثانيتهما من جهة الإفادة إذ الفعل يحتاج في الإفادة إلى الاسم والاسم يستغنى عنه، فلما شابه الفعل بالفرعيتين منع منه شيئان ليسا في الفعل وهما الكسرة والتنوين؛ ولا يخفى عليك أن تسمية كل واحدة من هذه التسع علة مجاز لا حقيقة إذ مجموع اثنين منها هو العلة. وإذا أردت معرفتها تفصيلًا: **(فالجمع شرطه)** في الاستقلال بمنع الصرف **(أن يكون على صيغة منتهى الجموع)** بغير هاء **(وهي صيغة مفاعل نحو: مساجد ودراهم وغنائم)** مما أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أولهما مكسور ولو تقديرًا كدواب **(أو)** صيغة **(مفاعيل نحو: مصابيح ومحاريب ودنانير)** مما أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف وسطها ساكن وما يلي الألف مكسور أيضًا، وقد فهم من تمثيله أنه لا يشترط في الصيغة أن يكون أولها ميمًا وهو كذلك لأن المعتبر موافقة مفاعل ومفاعيل في الهيئة والزنة لا في الحروف، ولهذا عبر صاحب الإرشاد بفعالل

وهذِهِ العِلَّةُ هيَ العِلَّةُ الأُولَى مِنَ العِلَّتَيْنِ اللَّتَيْنِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَمْنَعُ الصَّرْفَ وَحْدَهَا وَتَقُومُ مَقَامَ العِلَّتَيْنِ. وَأَمَّا وَزْنُ الفِعْلِ فَالمُرَادُ بِهِ أَنْ يَكُونَ الاَسْمُ على وَزْنٍ خَاصّ بِالْفِعلِ كَشَمَّرَ - بِتَشْدِيدِ المِيمِ -

---

وفعاليل دونهما إيذانًا بأن الزيادة والأصالة في بحث جمع التكسير غير معتبرة بل المعتبر الوزن العروضي لا التصريفي؛ وسميت هذه الصيغة بهذا الاسم لأن من جموع التكسير ما يجمع مرتين، فهذه الصيغة بلغت نهاية الجمعية بحيث لا يمكن جمعها جمع تكسير مرة أخرى فانتهى تكسيرها المغير للصيغة، وأما جمع السلامة فإنه لا يغير الصيغة كما جمع صواحب على صواحبات، وإنما اشترطنا فيها أن تكون بغير هاء لأنها لو كانت الهاء على زنة المفردات فتضعف الجمعية، ولهذا صرف نحو: فرازنة وملائكة وصياقلة لأن وزنها قد وجد في المفرد بواسطة الهاء ككراهية بمعنى كراهة وطواعية بمعنى طاعة، وإذا سمي بهذا الجمع كحضاجر علمًا للضبع امتنع صرفه نظرًا إلى الأصل. **(وهذه العلة)** من العلل التسع **(هي العلة الأولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها)** أي تستقل بمنع الصرف **(وتقوم مقام العلتين)** الأولى علتين، وإنما قام الجمع مقامهما لأن كونه جمعًا بمنزلة علة وكونه على صيغة لا نظير لها في الآحاد بمنزلة علة أخرى، ولهذا لو لحقته الهاء كما تقدم انصرف لشبهه بالمفرد. **(وأما وزن الفعل فالمراد به أن يكون الاسم)** إما **(على وزن خاص)** في اللغة العربية **(بالفعل)** بحيث لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولًا من الفعل **(كشمر - بتشديد الميم -)**، فإنه علم فرس منقول من شمر مجردًا

وَضُرِبَ بالبِنَاءِ لِلْمفْعُولِ وَانْطَلَقَ وَنَحْوِهِ مِنَ الأَفْعَالِ المَاضِيَةِ المَبْدُوْءَةِ بِهَمْزَةِ الوَصْلِ إِذَا سُمِّيَ بِشَيءٍ مِنْ ذلِكَ أَوْ يَكُوْنَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَةِ الْفِعْلِ وَهُوَ مُشَارِكٌ لِلْفِعْلِ فِي وَزْنِهِ كَأَحْمَدَ وَيَزِيدَ وَتَغْلِبَ وَنَرْجِسَ. وَأَمَّا العَدْلُ فَهُوَ خُرُوجُ الاسْمِ عَنْ صِيغَتِهِ الأَصْلِيَّةِ

من فاعله يشمر تشميرًا فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص، (و) كذا حال (**ضرب بالبناء للمفعول وانطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل**) فإنه (**إذا سمي بشيء من ذلك**) كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص، وإنما قيد ضرب بالبناء للمفعول لأنه بالبناء للفاعل غير مختص بالفعل، (**أو يكون**) الفعل به أولى إما لكثرته فيه كإثمد وإصبع وإبلم لقلة أوزانها في الاسم وكثرتها في أمر الثلاثي، أو يكون على وزن غير خاص به بل يوجد في الاسم من غير نقل من الفعل لكن يكون (**في أوله زيادة**) أي زيادة حرف من حروف نأيت (**كزيادة الفعل**) أي مثل زيادته لكنها به أولى لدلالتها فيه على معنى بخلافها في الاسم، (**وهو**) مع تلك الزيادة (**مشارك للفعل في وزنه**) وذلك (**كأحمد ويزيد وتغلب ونرجس**) - بفتح أوّله وكسر ثالثه - فإن كلًّا منها غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وفي أوله زيادة كزيادة الفعل، ولا بد في الوزن المذكور أن يكون لازمًا غير مغير إلى مثال هو للاسم، فلو سمي بامرىء ورد وقيل لم يمنع من الصرف، وإذا سمى بفعل أوله همزة وصل وجب قطعها، بخلاف ما إذا سمي باسم أوله همزة وصل فإنه يبقى بعد التسمية على ما هو عليه. (**وأما العدل**) هو مصدر مبني للمفعول أي معدولية الاسم (**فهو خروج الاسم**) أي كونه مخرجًا (**عن صيغته الأصلية**) أي عن صيغته التي كان أصله أن

إِمَّا تَحْقِيقًا كَأُحَادَ وَمَوْحَدَ وَثُنَاءَ وَمَثْنَى وَثُلَاثَ وَمَثْلَث وَرُبَاعَ وَمَرْبَعَ وَهَكَذَا إِلَى العَشَرَةِ، فَإِنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ الأُصُولِ مُكَرَّرَةً فَأَصْلُ جَاءَ الْقَوْمُ أُحَادَ جَاءُوا وَاحِدًا وَاحِدًا وَكَذَا أَصْلُ مَوْحَدَ، وَأَصْلُ جَاءَ الْقَوْمُ مَثْنَى جَاءُوا اثْنَينِ اثْنَينِ، وَكَذَا البَاقِي، وَإِمَّا تَقْدِيرًا كالأَعْلَامِ الَّتِي عَلَى وَزْنِ فُعَلَ

يكون عليها إلى صيغة أخرى مع بقاء المعنى والمادة، فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة؛ والخروج **(إما تحقيقًا)** بأن يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الأصلية إلى أخرى **(كأُحاد)** - بضم الهمزة - **(ومَوْحد)** - بفتح أوله وثالثه - **(وثُناء)** - بضم أوله - **(ومثنى وثلاث)** - بضم أوله - **(ومثْلث)** - بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه - **(ورُباع)** - بضم أوله - **(ومربع)** كمثلث **(وهكذا إلى العشرة)** بإدخال الغاية، **(فإنها)** أي الأمثلة المذكورة **(معدولة عن ألفاظ العدد الأصول)** من واحد إلى عشرة حال كونها **(مكررة)**، فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد، وثناء ومثنى عن اثنين اثنين، وهكذا، لأن المراد من أحاد وأخواته العدد المكرر، فإذا عرفت ذلك **(فأصل)** قولك: **(جاء القوم أحاد جاءوا واحدًا واحدًا وكذا أصل موحد)** في قولك جاء القوم موحد جاءوا واحدًا واحدًا، **(وأصل جاء القوم مثنى جاءوا اثنين اثنين وكذا الباقي)**، والدليل على أن أصلها كذلك أن معناها مكرر والأصل أنه إذا كان المعنى مكررًا يكون اللفظ أيضًا مكررًا ليوافق الدال المدلول، فعلم أن أصلها لفظ مكرر، **(وإما تقديرًا)** بأن لا يدل دليل غير منع الصرف على وجود العدل في ذلك الاسم، إلا أنه لما نظر فيه وجد غير منصرف ولم يكن فيه إلا العلمية فقدر فيه العدل حفظًا لقاعدتهم، **(كالأعلام التي على وزن فعل)** - بضم اوله

كَعُمَرَ وَزُفَرَ وَزُحلَ فَإِنَّهَا لَمَّا سُمِعَتْ مَمْنُوعَةً مِنَ الصَّرْفِ وَلَيْسَ فيها عِلَّةٌ ظَاهِرَةٌ غَيْرُ العَلَمِيَّةِ قَدَّرُوا فيها العَدْلَ وَأَنَّها مَعْدُولَةٌ عَنْ عَامِرٍ وزَافِرٍ وَزَاحِلٍ.

وَأَمَّا التَّأْنِيثُ فَهُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أَقْسَام: تَأْنيثٌ بِالأَلِفِ وَتَأْنِيثٌ بِالتَّاءِ وَتَأْنِيثٌ بِالمَعْنَى، فالتَّأْنِيثُ بِالأَلِفِ يَمْنَعُ الصَّرْفَ مُطْلَقًا سَوَاءٌ كَانَتْ مَقْصُورَةً كَحُبْلَى وَمَرْضى وَذِكْرَى أَوْ مَمْدُودَةً كَصَحْرَاءَ وَحَمْرَاءَ وَزَكَرِيَّاءَ وَأَشْيَاءَ، وَهذِهِ هِيَ العِلَّةُ الثَّانِيَةُ مِنَ العِلَّتَيْنِ اللَّتَيْنِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَمْنَعُ الصَّرْفَ وَحْدَها وَتَقُومُ مَقَامَ العِلَّتَيْنِ.

وفتح ثانيه - (كعمر وزفر وزحل فإنها لما سمعت) في كلامهم (ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية) وكان في قاعدتهم أن الاسم لا يمنع من الصرف إلا إذا كان فيه علتان (قدروا فيها العدل) لإمكانه دون غيره، (وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل) لئلا يلزم منع الصرف لعلة واحدة. (وأما التأنيثُ) المانع من الصرف (فهو على ثلاثة أقسام: تأنيث بالألف وتأنيث بالتاء وتأنيث بالمعنى فالتأنيث بالألف يمنع الصرف) أي يستقل بمنع صرف ما هي فيه (مطلقًا) أي سواء كان نكرة أم معرفة مفردًا أم جمعًا اسمًا أم صفة، و(سواء كانت) الألف (مقصورة كحبلى ومرضى وذكرى أو) كانت (ممدودة كصحراء وحمراء وزكرياء) - بهمزة بعد الألف - (و) كذا (أشياء) عند سيبويه أصلها شيئاء كصحراء كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى محل الفاء فقالوا أشياء بزنة لفعاء، (وهذه هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي تستقل بمنعه، (وتقوم مقام العلتين) أي علتي منع الصرف لتكرارها

وَأَمَّا التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ فَيَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ العَلَمِيَّةِ سَوَاءٌ كَانَ عَلَمًا لِمُذَكَّرٍ كَطَلْحَةَ أَوْ لِمُؤَنَّثٍ كَفَاطِمَةَ، وَأَمَّا التَّأْنِيثُ المَعْنَوِيُّ فَهُوَ كَالتَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ فَيَمْنَعُ مَعَ العَلَمِيَّةِ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الاسْمُ زَائِدًا عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ كَسُعَادَ، أَوْ ثُلاثِيًّا مُحَرَّكَ الوَسَطِ كَسَقَرَ،

لأنها لازمة لما هي فيه لزومًا لا تنفك عنه بحال، فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومها له بمنزلة تأنيث ءاخر فيكون التأنيث مكررًا، بخلاف التاء فإنها ليست لازمة لما هي فيه بحسب أصل الوضع فإنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية لم يقو قوّة اللزوم الوضعي. **(وأما التأنيث)** اللفظي الحاصل **(بالتاء فيمنع الصرف)** أي صرف ما هو فيه بشرط كونه **(مع العلمية)** أي علمية ما هو فيه ليصير التأنيث حينئذ لازمًا لأنه بدون العلمية في معرض الزوال فلا يكون لازمًا فلا يقوى على منع الصرف، ولهذا صرف قائمة في نحو: مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف والتأنيث بالتاء فيها من غير العلمية، **(سواء كان)** ما هو فيه **(علمًا لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة)** وسواء كان زائدًا على ثلاثة أحرف أو لا، محرك الوسط أو لا، أعجميًا أو لا، منقولًا من مذكر إلى مؤنث أو لا. **(وأما التأنيث المعنوي)** وهو كون الاسم موضوعًا لمؤنث خاليًا من علامة التأنيث **(فهو كالتأنيث بالتاء)** في اشتراط العلمية فيه، ولهذا قال **(فيمنع)** الاسم الصرف **(مع العلمية)**، إلا أن بينهما فرقًا فإنها في التأنيث بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط ءاخر كما أشار إليه بقوله: **(لكن بشرط أن يكون الاسم زائدًا على ثلاثة أحرف كسعاد)** لقيام الحرف الرابع مقام التاء **(أو ثلاثيًا محرك الوسط كسقر)** - علم لطبقة من طبقات جهنم - لأن

أَوْ سَاكِنَ الوَسَطِ أَعْجَمِيًّا كَجُورَ، أَوْ مَنْقُولا مِنَ المُذَكَّرِ إِلَى المُؤَنَّثِ كَمَا إِذَا سَمَّيْتَ امرَأَةً بِزَيدٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذلِكَ كَهِنْدَ وَدَعْدَ جَازَ الصَّرفُ وَتَرْكُهُ وَهُوَ الأَحْسَنُ. وأَمَّا التَّعْرِيفُ فَالمُرَادُ بِهِ العَلَمِيَّةُ،

تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع فثقل الاسم فمنع من الصرف، بخلاف ساكن الوسط فإن سكونه يوجب الخفة ومنع الصرف لأجل الثقل فخفته تقاوم أحد السببين فجعل منصرفًا، (أو) ثلاثيًا (**ساكن الوسط أعجميًا كجور**) - بضم الجيم - اسم بلد بفارس لثقل العجمة في لسان العرب مع أن أسباب منع الصرف إذا زادت على اثنين لم يقاومهما سكون الوسط حتى يجوز الصرف، (أو) ثلاثيًا ساكن الوسط غير أعجمي لكن (**منقولاً من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد**) فإنه بنقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف، (**فإن لم يكن شيء من ذلك**) بأن كان ثلاثيًا ساكن الوسط غير أعجمي ولا مذكر الأصل (**كهند ودعد جاز الصرف**) نظرًا إلى خفّة اللفظ بالسكون وأنها قاومت أحد السببين وقيل بوجوبه (و) جاز (**تركه**) نظرًا إلى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتأنيث (**وهو الأحسن**) عند الجمهور، والصرف عند أبي عليّ، وجوّز بعضهم الوجهين أيضًا في المنقول إلى المؤنث، وإذا كان المؤنث ثنائيًا كيد علما جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه، وقضية كلام التسهيل أن المنع أرجح، وإذا سمي مذكر بمؤنث فإن كان ثلاثيًا صرف على الصحيح أو زائدًا على الثلاثة منع من الصرف. (**وأما التعريف**) المعتبر في منع الصرف (**فالمراد به**) هنا (**العلمية**) لأن تعريف المضمرات وأسماء

وَتَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ وَمَعَ الْعَدْلِ وَمَعَ التأْنِيثِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَعَ التَّرْكِيبِ المَزْجِيّ وَمَعَ الألِفِ وَالنُّونِ وَمَعَ العُجْمَةِ كَمَا سَيأْتي.

وَأَمَّا التَّرْكِيبُ فالمُرَادُ بِهِ التَّرْكِيبُ المَزْجِيُّ وَالمَخْتُومُ بِغَيْرِ وَيْهِ كَبَعْلَبَكَّ وَحَضْرَمَوْتَ

الإشارات والموصولات لا يوجد إلا في المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات، والتعريف بأل والإضافة يجعل غير المنصرف منصرفًا أو في حكمه فلا يتصور كونهما سببًا لمنع الصرف، فلم يبق إلا التعريف العلمي، **(وتمنع)** العلمية **(الصرف)** أي صرف ما هي فيه **(مع وزن الفعل)** كأحمد ويزيد **(ومع العدل)** كعمر وزفر، **(ومع التأنيث)** بغير الألف بل تتعين معه ليكون لازمًا **(كما تقدم)** بيان ذلك، **(ومع التركيب المزجي)** بل تتعين معه كما سيأتي، **(ومع الألف والنون)** كعثمان، **(ومع العجمة)** بل تتعين معها أيضًا، **(كما سيأتي)** بيان ذلك؛ وسكت عن الصفة لأن العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد إذ العلمية تقتضي الخصوص والوصفية تقتضي العموم وبينهما منافاة. **(وأما التركيب)** المعتبر في منع الصرف **(فالمراد به التركيب المزجي)** وهو جعل اسمين اسمًا واحدًا منزلًا ثانيهما منزلة تاء التأنيث، ولم يختم بويه، وإلى هذا القيد أشار بقوله **(المختوم بغير ويه كبعلبك)** علم بلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعلا اسمًا واحدًا ومنع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي، **(وحضرموت)** علم لقطر باليمن مركب من حضر وموت ثم جعلا اسمًا واحدًا ومنع من الصرف لما ذكر، وخرج بالمزجي الإضافي كعبد الله علمًا، والإسنادي المسمى به كتأبط شرًا، أما الأول فإنه بعد العلمية في حكم الإضافة والإضافة تجعل غير المنصرف منصرفًا أو في حكمه كما

فَلَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ إلا مَعَ العَلَمِيَّةِ. وَأَمَّا الأَلِفُ وَالنُّونُ الزَّائِدَتَانِ فَيَمْنَعَانِ الصَّرْفَ مَعَ العَلَمِيَّةِ كَعِمْرَانَ وَعُثْمَانَ، وَمَعَ الصِّفَةِ بِشَرْطِ أَنْ لا تَقْبَلَ التَّاءَ كَسَكْرَانَ. وَأَمَّا العُجْمَةُ فَالمُرَادُ بِهَا أَنْ تَكُونَ الكَلِمَةُ مِنْ أَوْضَاعِ العَجَمِيَّةِ

مرّ فلا تصلح سببًا لمنع الصرف، وأما الثاني فلأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية، وخرج بالقيد الأخير ما ختم بويه كسيبويه فإنه مبني على الأشهر، ومثله ما ركب من الأعداد كخمسة عشر والظروف نحو: هو يأتينا صباح مساء والأحوال نحو: هو جاري بيت بيت فإن ذلك كله من قبيل المبنيات أيضًا، **(فلا يمنع)** التركيب المذكور **(الصرف إلا مع العلمية)** لأنه معها لازم فيقوى على منع الصرف، بخلافه إذا لم يكن معها فهو في معرض الزوال فلا يكون معتبرًا. **(وأما الألف والنون الزائدتان)** لكونهما من حروف الزوائد **(فيمنعان)** الاسم **(الصرف)** لمشابهتهما لألفي التأنيث في امتناع دخول تاء التأنيث عليهما وكونهما زيدتا معًا ومجيئهما بعد استيفاء الأصول، فإذا كانا في اسم غير صفة فيمنعان **(مع العلمية كعمران)** - بكسر أوله - **(وعثمان)** لتحقق مشابهتهما بهما حينئذ من حيث امتناع دخول التاء عليهما؛ بخلاف ما إذا لم يكن الاسم علمًا لم يمتنع دخول التاء عليه نحو: سعدان لنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة؛ **(و)** إن كانا في صفة فيمنعان **(مع الصفة بشرط أن لا تقبل التاء)** لتحقق المشابهة بألفي التأنيث في امتناع دخول التاء، **(كسكران)** وعطشان وسيأتي الكلام على ذلك. **(وأما العجمة)** المانعة من الصرف **(فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية)**

كَإِبْرَاهِيمَ وَإِسْمٰعِيلَ وَإِسْحٰقَ، وَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الأَنْبِيَاءِ أَعْجَمِيَّةٌ إِلا أَرْبَعَةً مُحَمَّدٌ وَصَالِحٌ وَشُعَيْبٌ وَهُودٌ صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَيُشْتَرَطُ فيها أَنْ يَكُونَ الاَسْمُ عَلَمًا في العَجَمِيَّةِ، وَلِذَلِكَ صُرِفَ لِجَامٌ وَنَحْوُهُ،

أي بأن تكون من أوضاع غير العرب سواء كانت من وضع الفرس أو الروم أو الهند أو الإفرنج أو غير ذلك، (**كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق**) ويعقوب، بل (**جميع أسماء الأنبياء**) صلوات الله عليهم أجمعين (**أعجمية**) لأنها من أوضاع غير العرب، وتعرف عجمة الكلمة بنقل الأئمة لها وبخروجها عن وزن الأسماء في اللسان العربي، أو بأن يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان أو القاف كمنجنيق، (**إلا أربعة**) منها وهم: (**محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله وسلم عليهم أجمعين**) فإنها عربية ولهذا صرفت، وألحق بها في الصرف نوح ولوط لخفتهما، وشمل عموم المستثنى منه ءادم فيكون أعجميًا كآزر على وزن فاعل كخاتم. وبه جزم الزمخشري في الكشاف، وذهب في المفصل إلى أنه عربي على وزن أفعل ويدل لذلك تجويزهم تصغيره على أُوَيْدِم وجمعه على أوادم. (**ويشترط فيها**) أي في العجمة أي كونها مؤثرة في منع الصرف أمران: أحدهما (**أن يكون الاسم**) الذي فيه العجمة (**علمًا في**) اللغة (**العجمية**) حتى لا تجري عليه العرب حكمًا من أحكام لغتهم إذا استعملته، لأنه لو لم يكن علمًا لتصرفت العرب فيه بإدخال لام التعريف أو الإضافة أو التنوين أو غيرها فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببًا لمنع الصرف، (**ولذلك صرف لجام ونحوه**) مما هو اسم جنس أعجمي وتصرفت فيه العرب بالإضافة والتعريف بأل، بل لو جعل علمًا لشخص لكان منصرفًا لعدم علميته

وَأَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ فَلِذَلِكَ صُرِفَ نُوحٌ وَلُوطٌ. وَأَمَّا الصِّفَةُ فَتَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ مَعَ

في العجمية بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم إلى العلمية سالمًا من غير تصرف فيه قبل النقل فإنه غير منصرف أيضًا كقالون، فإنه كان في العجم اسم جنس بمعنى جيد استعملته العرب بأن جعلته علمًا لشخص معين من أول الأمر فكأنه كان علمًا في العجمية، ومن هذا يظهر أن شرط العجمة في منع الصرف ان تستعمله العرب أولًا بالعلمية لا أن يكون علمًا في العجمية (و) الأمر الثاني **(أن يكون زائدًا على الثلاثة)** أي على ثلاثة أحرف كإبراهيم لئلا تعارض الخفة أحد السببين، فلو لم يكن زائدًا على ذلك لم يمنع الصرف **(فلذلك صرف نوح ولوط)** مع أن كلا منهما اسم أعجمي وعلم في كلام العجم، وإنما وجب صرفهما وجاز في نحو هند الصرف وعدمه لأن العجمة سبب ضعيف غير محقق الوجود في الاسم فلم يجز اعتبارها مع الخفة، بخلاف التأنيث في نحو هند فإنه أمر محقق الوجود فيه فجاز أن يعتبر مع الخفة، وكالأعجمي الزائد على الثلاثة الثلاثي المحرك الوسط لفظًا عند ابن الحاجب كشتر علم حصن في ديار بكر، وكلام أكثر النحاة يأباه لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي مطلقًا ولأن الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكأن الثلاثي ليس منه، وعلى ذلك جرى المؤلف. **(وأما الصفة)** المعتبرة في منع الصرف وهي كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود، وشرطها في منع الصرف أن تكون ثابتة في أصل الوضع وإن لم تكن باقية أو لم تستعمل إلا وصفًا كمثنى وثلاث كما سيأتي، **(فتمنع)** الاسم **(الصرف مع ثلاثة أشياء)**: أحدها (مع

الْعَدْلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَثْنَى وَثُلاثَ، وَمَعَ الأَلِفِ وَالنُّونِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ عَلَى وَزْنِ فَعْلَان - بِفَتْحِ الفَاءِ - وَلا يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ عَلَى وَزْنِ فَعْلَانَةٍ نَحْوُ سَكْرَانَ فَإِنَّ مُؤَنَّثَهُ سَكْرَى، وَنَحْوُ نَدْمَانٍ مُنْصَرِفٌ لأَنَّ مُؤَنَّثَهُ نَدْمَانَةٌ إِذَا كَانَ مِنَ المُنَادَمَةِ، وَمَعَ وَزْنِ الفِعْلِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ

العدل كما تقدم في مثنى) أنه معدول عن اثنين اثنين **(وثلاث)** أنه معدول عن ثلاثة ثلاثة فالمراد بهما العدد المكرر، فهما ممنوعان من الصرف للعدل والصفة الأصلية، لأن هذا المكرر لم يستعمل إلا وصفًا فالوصفية لازمة له فتكون أصلية فيما توجد منه وإن لم تكن الوصفية في أسماء العدد أصلية. **(ومع الألف والنون)** الزائدتين **(بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان بفتح الفاء و)** أن **(لا يكون مؤنثه)** أي فعلان **(على وزن فعلانة)** أي وبشرط أن لا تقبل تاء التأنيث لتحقق المشابهة بألفي التأنيث، وقيل الشرط الثاني وجود فعلى لا انتفاء فعلانة لأنه متى كان مؤنثه فعلي لا يكون فعلانة، فرحمٰن على الأوّل غير منصرف وعلى الثاني منصرف، والراجح الأوّل لأن وجود فَعْلَى ليس شرطًا بالذات بل لكونه مستلزمًا لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات، **(نحو سكران)** غير منصرف للصفة والزيادة على المذهبين **(فإن مؤنثه سكرى)** لا سكرانة، **(ونحو: ندمان منصرف)** بلا خلاف لانتفاء الشرط على المذهبين **(لأن مؤنثه ندمانة إذا كان)** ندمان بمعنى نديم **(من المنادمة)**، وأما إذا كان بمعنى النادم من الندم فغير منصرف باتفاق لوجود الشرط لأن مؤنثه حينئذ ندمى لا ندمانة. وإنما قيد المؤلف فعلان بفتح الفاء لأن مضموم الفاء من الصفات كعُريان مؤنثه بدخول التاء فيكون منصرفًا قطعًا، ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات. **(ومع وزن الفعل بشرط أن تكون)**

عَلَى وَزْنِ أَفْعَل وَأَنْ لا يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ بالتَّاء نَحْوُ أَحْمَرَ فَإِنَّ مُؤَنَّثَهُ حَمْرَاءُ، وَنَحْوُ أَرْمَلٍ مُنْصَرِفٌ لأَنَّ مُؤَنَّثَهُ أَرْمَلَةٌ، وَيَجُوزُ صَرْفُ غَيْرِ المُنْصَرِفِ لِلتَّنَاسُبِ

الصفة (**على وزن أفعل وأن لا يكون مؤنثه بالتاء**) أي وبشرط أن لا يقبل تاء التأنيث إما لأنه لا مؤنث له كأكمر لعظيم الكمرة وءادر لمن بخصيتيه نفخ، أو له مؤنث لكنه على فعلاء أو فعلى كأحمر وحمراء وأفضل وفضلى، وقد تقدّم أن شرط الصفة أن تكون ثابتة في أصل الوضع أي بأن تكون من أوّل الأمر دالة على الوصفية، وإن لم تكن باقية ولهذا امتنع من الصرف أسود وأرقم وصرف أرنب بمعنى ذليل وأربع في نحو: مررت بنسوة أربع، (**نحو: أحمر**) غير منصرف للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين (**فإن مؤنثه حمراء**) والصفة على وزن أفعل، (**ونحو: أرمل منصرف**) لانتفاء الشرط الثاني (**لأن مؤنثه**) يقبل التاء فيقال (**أرملة**) وهي من لا زوج لها، وكأحمر أحيمر وأعيمى فإنهما غير منصرفين للصفة ووزن الفعل لأنهما على وزن يدحرج ويبيطر إذ هو المعتبر لا على وزن أفعل كما هو مقتضى عبارة المؤلف كالألفية.

(**تنبيه**) قد أفهم كلامه أن العلمية تجامع مؤثرة كلًّا من التأنيث والعجمة والتركيب والعدل والوزن والزيادة، وأنها شرط في الثلاثة الأول فقط أي شرط في تأثير كل منها. (**ويجوز صرف غير المنصرف**) أي جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسرة والتنوين عليه لا جعله منصرفًا حقيقة لما قدمه من أن ما لا ينصرف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما وبإدخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنها، (**للتناسب**) أي لتحصل المناسبة بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما، فإن رعاية المناسبة للكلمات أمر مهم

كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ وَ﴿قَوَارِيرَاْ قَوَارِيرَاْ﴾ وَلِضَرُورَةِ الشِّعْرِ.

عندهم، (**كقراءة نافع** ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾) بالتنوين لمصاحبة ﴿وَأَغۡلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ (و﴿قَوَارِيرَاْ قَوَارِيرَاْ﴾) بتنوينهما، أما الثاني فلمصاحبة الأول وأما الأول فلأنه ءاخر الآية فصرف ليوقف عليه بقلب تنوينه ألفًا كما في ءاخر سائر الآيات، (**ولضرورة الشعر**) أي لضرورة وزن الشعر إما بأن لا يستقيم الوزن إلا بالتنوين كما في قوله: [الطويل]

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ

أو يستقيم لكن يحصل بمنعه زحاف يخرجه عن السلامة كقوله: [الطويل]

أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا إِنَّ ذِكْرَهُ

فإن نعمان لو فتحت نونه من غير تنوين لاستقام الوزن لكن يحصل به زحاف. وإذا علمت ذلك فمراد المؤلف رحمه الله بالضرورة القدر المشترك بين ما يكسر الوزن وبين ما يزحف به ولهذا عبر بيجوز.

بابُ النكرةِ والمعرفةِ

الاَسْمُ ضَرْبَانِ: أَحَدُهُمَا النَّكِرَةُ وَهِيَ الأَصْلُ، وَهِيَ كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ ءاخَرَ كَرَجُلٍ وَفَرَسٍ وَكِتَابٍ

أي هذا باب بيان النكرة والمعرفة من أقسام الاسم ولهذا قال: **(الاسم)** بحسب التنكير والتعريف **(ضربان: أحدهما النكرة وهي الأصل)** لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ولهذا بدأ بها، **(وهي كل اسم شائع في جنسه)** الشامل له ولغيره **(لا يختص به واحد)** من أفراد جنسه **(دون ءاخر كرجل وفرس وكتاب)**، فكل منها نكرة شائع في جنسه، ألا ترى أن رجلًا شائع في جنس الرجال الصادق على كل ذكر بالغ من بني ءادم لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون ءاخر، وكذا حال فرس وكتاب فإنهما شائعان الأول في جنس الخيل والثاني في جنس الكتب لا يختص لفظ واحد منهما بواحد من أفراد جنسه بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل. واعلم أنه لا يشترط في النكرة كثرة الأفراد المندرجة تحتها بل العبرة أن يكون وضعها على الشيوع، ألا ترى أن شمسًا وقمرًا نكرتان وإن لم يوجد في الخارج منهما إلا شمس واحدة وقمر واحد فهما من الكلي الذي لم يوجد منه إلا واحد مع إمكان غيره، وأما جمعهما كما في قوله: [الرجز]

وُجُوهُهُمْ كَأَنَّهَا أَقْمَارُ

وَتَقْرِيبُها إِلَى الْفَهمِ أَنْ يُقَالَ: **النَّكِرَةُ كُلُّ مَا صَلُحَ دُخُولُ الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ كَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَثَوْبٍ أَوْ وَقَعَ مَوْقِعَ مَا يَصْلُحُ دُخُولُ الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ كَذِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ. وَالضَّرْبُ الثَّانِي المَعْرِفَةُ، وَهِيَ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ: المُضْمَرُ**

وقوله: [الكامل]

مَـــا لِـلـشُّـمُـوسِ تُـقِـلُّـهَـا الأَغْـصَـانُ

فباعتبار تجدد الشمس في كل يوم والقمر في كل شهر فكأن أفرادهما متعددة، وهذا الحد فيه غموض على المبتدئ **(وتقريبها)** أي تقريب حد النكرة **(إلى الفهم)** أي فهم المبتدئ **(أن يقال)** الاسم **(النكرة كلما صلح دخول الألف واللام)** المؤثرتين التعريف **(عليه)** في فصيح الكلام، **(كرجل وامرأة وثوب)** فإنَّ كلًّا منها صالح لذلك بأن يقال: الرجل والمرأة والثوب، ولما كان هذا يحتاج إلى زيادة قال: **(أو)** كلما **(وقع موقع ما يصلح دخول الألف واللام)** المؤثرتين **(عليه كذي)** فإنه لا يقبل أل لكنه يقع موقع ما يقبلها لأنه **(بمعنى صاحب)** وصاحب يقبل أل لأنه من الصفات التي غلبت عليها الاسمية، أما ما لا يقبلها أو يقبلها لكن لا يؤثر فيه تعريفًا كفضل وحارث فليس بنكرة، ومن علاماتها أيضًا دخول رب عليها، وكم الخبرية، ووقوعها حالا، وتمييزًا، واسمًا للا التبرئة، ولا يرد على التعريف المذكور الأسماء المتوغلة في الإبهام وأسماء الفاعلين والمفعولين لعدم صدق التعريف عليها مع أنها نكرات لأن هذا تعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس. **(والضرب الثاني المعرفة)** وهي: ما وضع ليستعمل في واحد بعينه **(وهي)** هنا **(ستة أنواع)** متفاوتة في التعريف كالنكرات: **(المضمر)** ويقال له الضمير

وَهُوَ أَعْرَفُهَا ثُمَّ العَلَمُ ثُمَّ اسْمُ الإِشَارَةِ ثُمَّ المَوْصُولُ ثُمَّ المعرّفُ بَالأَدَاةِ، وَالسَّادِسُ مَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا وَهُو فِي رُتْبَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ إِلا المُضافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَإِنَّهُ فِي رُتْبَةِ العَلَمِ؛

أيضًا من أضمرت الشيء إذا أخفيته وسترته، وإطلاقه على البارز توسُّع، (**وهو أعرفها**) عند الجمهور وأعرف أصنافه المتكلم ثم المخاطب، (**ثم العلم**) يلي المضمر في التعريف، وقيل العلم الشخصي أعرفها لأنه لا يتناول بوضع واحد إلا شخصًا واحدًا بخلاف غيره منها فإنه يتناول أمورًا متعددة بوضع واحد، (**ثم اسم الإشارة، ثم**) اسم (**الموصول، ثم المعرف بالأداة، و**) أما (**السادس**) فهو (**ما أضيف إلى واحد منها**) إضافة معنوية كغلام زيد أو هذا أو الرجل، (**وهو**) بحسب التعريف (**في رتبة ما أضيف إليه**) فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم وهكذا، (**إلا**) الاسم (**المضاف إلى الضمير**) كغلامي (**فإنه**) ليس في رتبة الضمير بل (**في رتبة العلم**) إذ لو كان في رتبة الضمير لما صح مررت بزيد أخيك، إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه. قال ابن هشام: وزعم بعضهم أن ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحتها ويدل على بطلانه قوله: [الطويل]

.... كَخُذْرُوفِ الوَلِيدِ المُثَقَّبِ

فوصف المضاف إلى المعرفة بأل بالمعرف بها والصفة لا تكون أعرف من الموصوف اهـ. وإنما قيدنا المضاف إلى واحد منها بكون الإضافة معنوية لأن الإضافة اللفظية لا تفيد تعريف المضاف كما سيأتي في بابها، وسيأتي أيضًا أن المضاف إذا كان شديد التوغل في الإبهام كغير ومثل لا يتعرف أيضًا فيخص به عموم كلامه.

وَيُسْتَثْنَى مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللهِ تَعَالَى فَإِنَّهُ عَلَمٌ وَهُوَ أَعْرَفُ المَعَارِفِ بِالإِجْمَاعِ.

(فَصْلٌ) المُضْمَرُ وَالضَّمِيرُ اسْمَانِ لِمَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ كَأَنَا أَوْ مُخَاطَبٍ كَأَنْتَ أَوْ غَائِبٍ كَهُوَ،

(**ويستثنى مما ذكر**) قبل وهو أن المضمر أعرف المعارف (**اسم الله تعالى فإنه علم**) للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (**وهو**) مع ذلك (**أعرف المعارف بالإجماع**)، وفي إعراب القرءان للشهاب الحلبي أن سيبويه رؤي في المنام فقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: أدخلني الله الجنة. فقيل: بماذا؟ قال: بقولي إنَّ اسمه أعرف المعارف.

(**فصل**) في بيان المضمر وأقسامه. (**المضمر والضمير**) مدلولهما واحد لأنهما (**اسمان لما وضع لمتكلم**) أي لمتلفظ بهذا اللفظ الموضوع (**كأنا أو**) وضع لشخص (**مخاطب**) بذلك اللفظ (**كأنت أو**) وضع لشخص (**غائب**) ليس متكلمًا ولا مخاطبًا (**كهو**) فخرج لفظ المتكلم والمخاطب وكذا الاسم الظاهر الذي أريد به متكلم أو مخاطب أو غائب كزيد في قول من اسمه زيد مريدًا نفسه زيد قائم، وكقولك يا زيد قم، وزيد قام تريد شخصًا غائبًا، فإن لفظ زيد وإن أطلق في الأول على المتكلم وفي الثاني على المخاطب وفي الثالث على الغائب إلا أنه ليس موضوعًا لذلك، وكذا ياء إياي وكاف إياك وهاء إياه فليست بضمائر فإنها لا تدل على متكلم ولا مخاطب ولا غائب بل على تكلم وخطاب وغيبة فهي أحرف، والدال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو إيا، لكنه لما وضع مشتركًا بينها وأرادوا بيان ما عنوا به احتاج إلى قرينة تبين

وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُسْتَتِرٍ وَبَارِزٍ، فَالْمُسْتَتِرُ مَا لَيْسَ لَهُ صُورَةٌ فِي اللَّفْظِ، وَهُوَ إِمَّا مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا كَالْمُقَدَّرِ فِي فِعْلِ أَمْرِ الْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ كَاضْرِبْ وَقُمْ، وَفِي الْمُضَارِعِ الْمَبْدُوءِ بِتَاءِ خِطَابِ الْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ كَتَقُومُ وَتَضْرِبُ،

ذلك، وشمل التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغائب كالواو لأنه إذا وضع لأحدهما صدق عليه الحد بالنظر إلى تلك الحيثية ثم إذا وضع لآخر منهما يكون الحد صادقًا عليه أيضًا من حيثية أخرى. (**وينقسم**) الضمير (**إلى مستتر وبارز**)، تبع في هذا التقسيم ابن هشام في التوضيح وهو صريح في أن المستتر قسيم للبارز المنقسم إلى متصل ومنفصل كما سيأتي، وكلام غيره كالصريح في أنه قسم من المتصل، ولك أن تقول هذه القسمة ناقصة لأنها لا تشمل الضمير المحذوف، اللهم إلا أن يقال تفسيره للمستتر بما سيأتي شامل له، ويفرق بينه وبين المحذوف أن المستتر اصطلاحًا مرفوع وعامله لفظي والمحذوف أعم من ذلك نبّه على ذلك بعض المتأخرين. (**فالمستتر ما ليس له صورة في اللفظ**) بل ينوي، (**وهو إما مستتر**) في عامله (**وجوبًا**) وهو الذي لا يمكن أن يحل الظاهر محله (ك) الضمير (**المقدر في عامل أمر الواحد المذكر كاضرب وقم**)، ففي كل منهما تقدير ضمير مرفوع المحل على الفاعلية لا يظهر وجوبًا، وأما نحو: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ ف ﴿أَنتَ﴾ تأكيد للمستتر، بخلاف المرفوع بفعل أمر الواحدة والمثنى والمجموع فإنه يبرز في الجميع كقومي وقوما وقوموا، (و) كالمقدر (**في المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر كتقوم**) يا زيد (**وتضرب**)، بخلاف مرفوع المبدوء بتاء الغائبة كهند تقوم فإن استتاره جائز لا واجب، وبخلاف مرفوع المبدوء بتاء خطاب

وفي المُضَارِعِ المَبْدُوءِ بِالْهَمْزَةِ كَأَقُومُ وَأَضْرِبُ، أَوْ بِالنُّونِ كَنَقُومُ وَنَضْرِبُ، وَإِمَّا مُسْتَتِرٌ جَوَازًا كَالمُقَدَّرِ فِي نَحْوِ: زَيْدٌ يَقُومُ وَهِنْدٌ تَقُومُ؛

الواحدة والتثنية أو الجمع فإنه يبرز في الجميع نحو: تقومين وتقومان وتقومون وتقمن، (و) كالمقدر (**في المضارع المبدوء بالهمزة**) للمتكلم وحده مذكرًا كان أو مؤنثًا (**كأقوم وأضرب، أو**) في المضارع المبدوء (**بالنون**) للمتكلم ومن معه غيره مذكرًا كان أو مؤنثًا (**كنقوم ونضرب**)، فهذه أربعة مواضع يستتر فيها الضمير وجوبًا ولا يرفع فيها الفعل الاسم الظاهر. (**وإما مستتر**) في عامله (**جوازًا**) وهو الذي يحل الظاهر محله (**ك**)الضمير (**المقدر في**) فعل الغائب أو الغائبة (**نحو: زيد يقوم وهند تقوم**)، ففي كل منهما يقدر ضمير مستتر جوازًا لأنه يحل محله الظاهر، إذ لو قيل زيد يقوم أبوه أو هند تقوم أمها لكان صحيحًا، وقد يجب إبراز الضمير إذا جرى رافعه على غير من هو له نحو: غلام زيد يضربه هو إذا كانت الهاء للغلام، فلو لم يبرز الضمير المستتر في يضرب لتوهم السامع أن (**الكلام**) على الضارب وانقلب المعنى لأن الأصل في الخبر أن يكون معناه حاصلًا للمبتدأ موجب إبراز ضمير الفاعل معًا لهذا السبب إذا كانت الهاء لزيد خصّهُ المحل على من هو لفظًا ومعناه يغني عن إبراز الضمير، وظاهر عبارته كغيره جواز أن يقال قام هو على الفاعلية، وبه صرح ابن مالك ونقل عن سيبويه أيضًا، وقد خالف في ذلك ابن هشام وجزم بوجوب استتار الضمير في نحو: زيد قام، وأنه لا يقال: قام هو على الفاعلية، وكذا قال الرضي بوجوب الاستتار فيه وفي جميع الصفات، وما قالاه هو الموافق لقولهم إنه متى أمكن اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله.

وَلا يَكُونُ المُسْتَتِرُ إلا ضَمِيرَ رَفْع إِمَّا فاعِلًا أَوْ نَائِبًا لِفَاعِلٍ وَالبَارِزُ مَا لَهُ صُورَةٌ في اللَّفْظِ وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُتَّصِلٍ وَمُنْفَصِلٍ، فالمُتَّصِلُ هُوَ الَّذِي لا يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ وَلا يَقَعُ بَعْدَ إلا كَتَاءِ قُمْتُ وَكَافِ أَكْرَمَكَ، وَالمُنْفَصِلُ هُوَ مَا يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ وَيَقَعُ بَعْدَ إِلا نَحْوُ أَنا تَقُولُ: أَنَا مُؤمِنٌ

(**ولا يكون**) الضمير (**المستتر إلا ضمير رفع**) لأنه لا يخلو (**إما**) أن يكون (**فاعلًا أو نائبًا لفاعل**)، والفاعل لا سيما إذا كان ضميرًا متصلًا كالجزء من عامله فجوّزوا في الضمائر المتصلة التي وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل واكتفوا بالفعل، بخلاف المنصوب والمجرور فإنهما فضلة يتم الكلام بدونهما، ثم الضمير المستتر لم تضع العرب له لفظًا يعبر به عنه ولكن لضيق العبارة عبر عنه بلفظ الضمير المرفوع المنفصل تعليمًا للمبتدئ وليس هو إياه على الحقيقة. (**والبارز ما له صورة في اللفظ وينقسم إلى متصل**) بعامله وهو الأصل، (**و**) إلى (**منفصل**) عنه لمانع يمنع من الاتصال، (**فالمتصل هو الذي لا يفتتح به النطق**) أي لا يمكن الابتداء به في أول الكلام من غير تقدم لفظ ءاخر عليه بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لأن الافتتاح به ممكن عقلًا، (**ولا يقع بعد**) لفظ (**إلا**) في الاختيار، (**كتاء قمت وكاف أكرمك**) فكل منهما ضمير متصل، الأول مرفوع المحل والثاني منصوبه ولا يبتدأ به الكلام ولا يقع بعد إلا ما كان بخلافه؛ (**والمنفصل هو**) ما كان بخلافه (**ما يفتتح به النطق**) أي ما يمكن الابتداء به من غير أن يتوقف التلفظ به على كلمة أخرى (**ويقع بعد إلا**) اختيارًا (**نحو أن تقول**) إذا ابتدأت به: (**أنا مؤمن**).

وَمَا قَامَ إلا أَنَا، وَيَنْقَسِمُ المُتَّصِلُ إِلَى مَرْفُوعٍ وَمَنْصُوبٍ وَمَجْرُورٍ، فَالمَرْفُوعُ نَحْوُ ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا وَضَرَبْتَ وَضَرَبْتِ وَضَرَبْتُمَا وَضَرَبْتُمْ وَضَرَبْتُنَّ وَضَرَبَ وَضَرَبَا وَضَرَبُوا وَضَرَبَتْ وَضَرَبَتَا وَضَرَبْنَ،

(و) يستعمل بعد إلا نحو: **(ما قام إلا أنا)** أو أنت أو هو. **(وينقسم)** الضمير **(المتصل إلى مرفوع)** المحل **(ومنصوب)** المحل **(ومجرور)** المحل. **(فالمرفوع)** المتصل اثنا عشر ضميرًا، اثنان للمتكلم **(نحو: ضربت)** - بضم التاء - للمتكلم وحده مذكرًا كان أو مؤنثًا، **(وضربنا)** - بسكون الباء - ونا ضمير بارز للمتكلم ومن معه، **(أو)** للمعظم نفسه؛ **(و)** خمسة للمخاطب باعتبار أحواله نحو **(ضربت)** - بفتح التاء - للمذكر المخاطب، **(وضربت)** - بكسرها - للمؤنثة المخاطبة، **(وضربتما)** - بضمها - للمثنى المخاطب مذكرًا كان أو مؤنثًا، والميم والألف علامة التثنية، **(وضربتم)** - بضمها - لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة جمع الذكور، **(وضربتن)** - بضمها - لجمع الإناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الإناث، وبما قررناه علم أن التاء في الجميع هو الضمير ولا يقع إلا فاعلًا أو نائبًا عنه؛ **(و)** خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضًا نحو: زيد **(ضرب)** ففي ضرب ضمير مستتر للمذكر الغائب تقديره هو: **(و)** الزيدان **(ضربا)** فالألف ضمير بارز متصل لمثناه، **(و)** الزيدون **(ضربوا)** فالواو ضمير بارز متصل لجمعه، **(و)** هند **(ضربت)** ففي ضربت ضمير مستتر للمؤنثة الغائبة تقديره هي والتاء الساكنة المتصلة بالفعل علامة التأنيث، **(و)** الهندان **(ضربتا)** فالألف ضمير بارز لمثناه والتاء علامة التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وفتحت للمناسبة، **(و)** الهندات **(ضربن)** فالنون

والمَنْصُوبُ نَحْوُ أَكْرَمَني وَأَكْرَمَنَا وَأَكْرَمَكَ وَأَكْرَمَكِ وَأَكرمَكُمَا وَأَكْرَمَكُمْ وَأَكْرَمَكُنَّ وَأَكْرَمَهُ وَأَكْرَمَهَا وَأَكْرَمَهُمَا وَأَكْرَمَهُمْ وَأَكْرَمَهُنَّ،

ضمير بارز متصل لجمعها، وظاهر عبارته أن الضمير في ضرب وضربت متصل مع أنه مستتر وهو مخالف لما قدمه من أن المتصل قسم من البارز الذي هو قسيم للمستتر فكيف يكون قسيم الشيء قسمًا منه. **(والمنصوب)** المتصل اثنا عشر أيضًا، اثنان للمتكلم **(نحو أكرمني)** فالياء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده مذكرًا كان أو مؤنثًا، **(وأكرمنا)** - بفتح الميم - ونا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه، **(و)** خمسة للمخاطب باعتبار أحواله نحو: **(أكرمك)** - بفتح الكاف - وهو ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب، **(وأكرمك)** - بكسرها - للمؤنثة المخاطبة **(وأكرمكما)** - بضمها - للمثنى المخاطب مذكرًا كان أو مؤنثًا والميم والألف علامة التثنية، - بضمها - للمثنى المخاطب مذكرًا كان أو مؤنثًا والميم والألف علامة التثنية، **(وأكرمكم)** - بضمها - لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة جمع الذكور، **(وأكرمكن)** - بضمها - لجمع الإناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الإناث؛ **(و)** خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضًا نحو: زيد **(أكرمه)** عمرو فالهاء ضمير متصل بارز للمذكر الغائب، **(و)** هند **(أكرمها)** فالهاء كذلك للمؤنثة الغائبة، **(و)** الزيدان **(أكرمهما)** - بضمها - للمثنى المذكر الغائب والميم والألف علامة التثنية، **(و)** الهندان **(أكرمهما)** - بضمها - للمثنى المؤنث الغائب والميم والألف علامة التثنية، **(و)** الزيدون **(أكرمهم)** - بضمها - لجمع الذكور الغائبين والميم علامة جمعهم، **(و)** الهندات **(أكرمهن)** - بضمها - لجمع الإناث

وَالمَجْرُورُ كالمَنْصُوبِ إلا أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ عَامِلُ الجَرّ تَمَيَّزَ بِهِ نَحْوُ مَرَّ بِي وَمَرَّ بِنَا إلى ءاخِرِهِ. وَيَنْقَسِمُ المُنْفَصِلُ إِلَى مَرْفُوعٍ وَمَنْصُوبٍ، فَالمَرْفُوعُ اثْنَتَا عَشْرَةَ كَلِمَةً وَهِيَ: أَنَا وَنَحْنُ وَأَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتُمَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ

الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن؛ وبما قررناه علم أن الكاف والهاء في الجميع هما الضميران ولا يقعان إلا في موضع نصب أو خفض. **(والمجرور)** المتصل اثنا عشر أيضًا على التفصيل السابق، ما هو للمتكلم وما هو للمخاطب وما هو للغائب، ولفظ كل منها **(كالمنصوب)** أي كلفظ ما محله النصب من الضمير المتصل، ويحصل التمييز بينهما بالعامل كما قال: **(إلا أنه)** أي الضمير المجرور **(إذا دخل عليه عامل الجر تميّز به)** ولا فرق في العامل بين أن يكون حرفًا **(نحو: مرّ بي ومرّ بنا)** ومرّ بكَ ومرّ بكِ وبكما وبكم وبكن وبه وبها وبهما وبهم وبهنّ، وهذا معنى قوله **(إلى ءاخره)** أو اسمًا نحو: غلامي وغلامنا وغلامك وغلامك وغلامكما وغلامكم وغلامكن وغلامه وغلامها وغلامهما وغلامهم وغلامهنّ. **(وينقسم)** الضمير **(المنفصل إلى)** قسمين فقط: **(مرفوع)** المحل **(ومنصوب)** المحل، ولا يكون منه مجرور لامتناع الفصل بين الجار والمجرور. **(فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة وهي:)** كالمتصل ثلاثة أقسام ما هو للمتكلم مذكرًا أو مؤنثًا وهو اثنان **(أنا)** في حال انفراده، **(ونحن)** في حال اشتراكه مع غيره أو تعظيمه نفسه؛ وما هو للمخاطب **(و)** هو خمسة باعتبار أحواله **(أنت)** - بفتح التاء - للمذكر المفرد، **(وأنت)** - بكسرها - للمفردة المخاطبة المؤنثة **(وأنتما)** - بضمها - للمثنى مطلقًا وبعدها ميم متحركة بعدها ألف، **(وأنتم)** - بضمها - لجمع الذكور وبعدها ميم ساكنة، **(وأنتن)**

وَهُوَ وَهِيَ وَهُمَا وَهُمْ وَهُنَّ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هذِهِ الضَّمائِرِ إِذَا وَقَعَ فِي ابْتِدَاءِ الكَلَامِ فَهُوَ مُبْتَدأٌ نَحْوُ ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ﴾ وَ﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ وَ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ [و] ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ والمَنْصُوبُ اثْنَتَا عَشْرَةَ كَلِمَةً وَهِيَ

- بضمها - لجمع الإناث المخاطبات وبعدها نون مشددة مفتوحة؛ (و) ما هو للغائب وهو خمسة أيضًا باعتبار أحواله (هو) للمفرد المذكر، (وهي) للمفردة المؤنثة، (وهما) للمثنى مطلقًا، (وهم) بالميم لجمع الذكور، (وهنّ) بالنون المشددة لجمع الإناث؛ (**فكل واحد من هذه الضمائر**) المنفصلة (**إذا وقع في ابتداء الكلام فهو**) مرفوع المحل على أنه (**مبتدأ**) مخبر عنه بما يطابقه في المعنى إن مفردًا مذكرًا فمفرد مذكر، وإن مفردًا مؤنثًا فمفرد مؤنث، وإن مثنى فمثنى، وإن جمعًا فجمع، (**نحو**: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ﴾) فـ﴿أَنَا۠﴾ ضمير منفصل بارز في محل رفع على أنه مبتدأ، و﴿رَبُّكُمُ﴾ خبره والكاف ضمير في محل جر بالإضافة والميم علامة للجمع المذكر، وتقول: أنا قائم وأنا قائمة ونحن قائمان ونحن قائمتان ونحن قائمون إن عَمَّ التذكير أو غلب، فإن عم التأنيث قلت: نحن قائمات، (و) قد يستعمل نحن للمعظم نفسه نحو: (﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾) فـ﴿نحن﴾ ضمير منفصل بارز في محل رفع على أنه مبتدأ، و﴿ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ خبره وعلامة رفعه الواو، (و) نحو: (﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾) فـ﴿أَنتَ﴾ ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على أنه مبتدأ، و﴿مَوْلَىٰنَا﴾ خبره وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الألف ونا مضاف إليه ونحو: (﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾) فـ﴿هو﴾ ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على أنه مبتدأ، و﴿قَدِيرٌ﴾ خبره، و﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ﴾ جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالخبر. (**والمنصوب**) المنفصل (**اثنتا عشرة كلمة وهي**) ثلاثة أقسام

إِيَّايَ وَإِيَّانَا وَإِيَّاكَ وَإِيَّاكِ وَإِيَّاكُمَا وإِيَّاكُمْ وَإِيَّاكُنَّ وَإِيَّاهُ وَإِيَّاهَا وَإِيَّاهُمَا وَإِيَّاهُمْ وَإِيَّاهُنَّ، فَهذِهِ الضَّمَائِرُ لا تَكُونُ إلا مَفْعُولاً بِهِ نَحْوُ ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ ﴿إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾.

أيضًا ما هو للمتكلم مذكرًا أو مؤنثًا، وهو اثنان **(إياي)** في حال انفراده، **(وإيانا)** في حال اشتراكه مع غيره أو تعظيمه نفسه، **(و)** ما هو للمخاطب وهو خمسة باعتبار أحواله **(إياك)** - بفتح الكاف - خطابًا للمفرد المذكر، **(وإياك)** - بكسرها - خطابًا للمفردة المؤنثة، **(وإياكما)** - بضمها - خطابًا للمثنى مطلقًا والألف والميم علامة التثنية، **(وإياكم)** - بضمها - خطابًا لجمع الذكور والميم علامة الجمع، **(وإياكن)** خطابًا لجمع الإناث والنون المشددة علامة جمعهن، **(و)** ما هو للغائب وهو خمسة باعتبار أحواله أيضًا **(إياه)** للغائب المذكر، **(وإياها)** للغائبة المؤنثة، **(وإياهما)** للغائب المثنى مطلقًا والميم والألف علامة التثنية، **(وإياهم)** لجمع الذكور الغائبين والميم علامة الجمع، **(وإياهن)** لجمع الإناث الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن؛ **(فهذه الضمائر)** المنفصلة إذا وقعت في التركيب **(لا تكون إلا مفعولاً به)** والحكم في الإعراب لمحلها كما تقدم من أن الضمائر كلها مبنية، **(نحو:** ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾**)** فإيا ضمير منفصل بارز في محل نصب على أنه مفعول مقدم والكاف المتصلة به حرف خطاب، و﴿نَعۡبُدُ﴾ فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا، ونحو: (﴿إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾) فـ﴿إِيَّاكُمۡ﴾ في محل نصب على أنه مفعول مقدم لـ﴿يَعۡبُدُونَ﴾، وجملة ﴿يَعۡبُدُونَ﴾ من الفعل والفاعل في محل نصب على أنها خبر كان، واسمها الضمير المتصل بها. وقد رتب المؤلف رحمه الله تعالى أنواع الضمير ترتيبًا حسنًا، فإنه قدم ضمير المتكلم لأنه أعرف وأتبعه بما يليه

وَمَتى أَمْكَنَ أَنْ يُؤتَى بِالضَّمِير مُتَّصِلًا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ مُنْفَصِلًا فَلَا يُقَالُ في قُمْتُ: قَامَ أَنَا ولا في أَكْرَمَكَ: أَكْرَمَ إِيَّاكَ، إلا نَحْوُ سَلْنِيهِ

وهو ضمير المخاطب وأخر عنهما ضمير الغائب لأنه أحط منهما رتبة، وقدم من كل نوع ما للمفرد على ما لغيره لأن المفرد سابق.

(تنبيه): علم مما مر أن الضمائر البارزة ستون ضميرًا، وذلك لأن الضمير البارز إما متصل أو منفصل، وكل منهما إما مرفوع أو منصوب أو مجرور فهذه ستة، لكن المجرور لا يكون إلا متصلًا كما علم فتصير خمسة، ولكل منها اثنتا عشرة كلمة وإذا ضربت خمسة في اثني عشر كان الحاصل ستين ضميرًا، وقد تقدمت أمثلتها، ويضم إليها ياء المخاطبة على مذهب سيبويه فيصير المجموع أحدًا وستين ضميرًا، والقسمة العقلية تقتضي تسعين لكن لا يلزم مجيء الاصطلاح على مقتضى العقل. واعلم أن الضمير المتصل أصل للضمير المنفصل لأن مبنى الضمير على الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل، (و) لهذا **(متى أمكن أن يؤتى بالضمير متصلًا)** بعامله **(فلا يجوز أن يؤتى به منفصلًا)** في الاختيار، **(فلا يقال في قمت: قام أنا)** لإمكان قمت **(ولا في أكرمك: أكرم إياك)** لإمكان أكرمك، وأما قوله: [البسيط]

قَــدْ ضَــمِــنَــتْ إِيَّــاهُــمُ الأَرْضُ

فضرورة، فإن لم يمكن الاتصال لتقدم الضمير على عامله نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ أو لوقوعه بعد إلا نحو: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ تعين الانفصال، **(إلا)** أن يكون ثاني ضميرين أولهما أعرف وغير مرفوع والعامل فيهما ناسخ أو لا **(نحو)** قولك: الدرهم **(سلنيه)** وزيد

وَكُنْتُهُ فَيَجُوزُ الفَصْلُ أيضًا نَحوُ سَلْنِي إِيَّاهُ وَكُنْتُ إِيَّاهُ، وَأَلْفَاظُ الضَّمَائِرِ كُلّهَا مَبْنِيَّةٌ لا يَظْهَرُ فيها إعْرَابٌ.

(فَصْلٌ)

ظننتكه، أو يكون الضمير منصوبًا بكان أو إحدى أخواتها تقدمه ضمير أو لا (و) ذلك نحو: الصديق (كنته) وكأنه زيد، (فيجوز) في الهاء من الأمثلة المذكورة (الفصل أيضًا) مع إمكان اتصالها (نحو: سلني إياه) وظننتك إياه (وكنت إياه) وكان إياه زيد، وهو أرجح من الاتصال عند الجمهور إذا كان العامل ناسخًا ومرجوح إذا كان غيره، وعند جماعة الوصل أرجح مطلقًا، وكلاهما وارد فمن ورود الوصل قوله تعالى ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ ونحو: [البسيط]

بُـلِّـغْـتُ صُـنْـعَ امْـرِىءٍ بَـرّ إخَـالُـكَـهُ

وفي الحديث: «إن يكنه فلن تسلط عليه» ومن ورود الفصل قوله عليه السلام: «إنَّ اللهَ ملككم إياهم» وقول الشاعر: [البسيط]

أَخِـي حَـسِـبْـتُـكَ إِيَّـاهُ

وقوله: [الطويل]

لَـئِـنْ كَـانَ إِيَّـاهُ لَـقَـدْ طَـالَ بُـعْـدُنَـا

(وألفاظ الضمائر كلها) متصلها ومنفصلها (مبنية) والحكم في الإعراب لمحلها وتقدم سبب بنائها، وقوله: (لا يظهر فيها إعراب) مستغنى عنه بل من المعربات ما لا يظهر فيه إعراب ومع ذلك ليس مبنيًا.

(فصل) في بيان العلم - بفتح العين واللام - قيل إنه مشتق من العلم لأنه يعلم به مسماه أو لأن غالب مسمياته أولو العلم وقيل من العلامة لأنه علامة على مسماه.

الْعَلَمُ نَوْعانِ: شَخْصِيٌّ وَهُوَ مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ لا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ كَزَيْدٍ وَفَاطِمَةَ وَمَكَّةَ وَشَدْقَم وَقَرَنٍ، وَجِنْسِيٌّ وَهُوَ مَا وُضِعَ لِجِنْسٍ مِنَ الأَجْنَاسِ كَأُسَامَةَ لِلأَسَدِ وَثُعَالَةَ لِلثَّعْلَبِ وَذُؤَالَةَ للذِّئْبِ،

(**العلم**) باعتبار تشخص مسماه وعدمه (**نوعان**): إما علم (**شخصي وهو ما**) أي اسم (**وضع لشيء بعينه**) أي لشيء معين (**لا يتناول غيره**) أي غير ذلك الشيء باستعماله فيه من حيث الوضع له، فما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة، وقوله: بعينه مخرج للنكرة، وقوله: لا يتناول غيره مخرج لبقية المعارف فإنها متناولة لأمور متعددة بوضع واحد كما بينته في شرح القطر؛ ودخل في التعريف العلم المشترك كزيد مسمى به اثنان فأكثر لأنه وإن تناول غيره لكن ليس بوضع واحد بل بوضعين أو أوضاع متعددة، وكذا ما صار علمًا بالغلبة كابن عمر لأنه كالموضوع لتعيين مسماه في اختصاصه به فغلبة الاستعمال بمنزلة الوضع من واضع معين. ثم مسمى هذا العلم قد يكون من أولي العلم من المذكرين (**كزيد**) وجعفر ومن الإناث كعائشة (**وفاطمة**)، وقد يكون مما يؤلف من البلدان كطيبة (**ومكة**، و) من الإبل نحو: (**شدقم**) كان للنعمان بن المنذر وإليه تنسب الإبل الشدقمية، ومن القبائل كثقيف (**وقرن**)، ومن الخيل كلاحق، ومن البغال كدلدل، والحمير كيعفور، والبقر كعرار، والغنم كهيلة، والكلاب كواشق. (و) إما علم (**جنسي وهو ما**) أي اسم (**وضع لجنس من الأجناس**) أي لحقيقة من الحقائق من حيث هي هي، (**كأسامة**) فإنه علم وضع (**للأسد**) أي لحقيقته أي الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن بل هي موجودة في النفس، (**وكذا**) حال (**ثعالة للثعلب**) أي لحقيقته الذهنية أيضًا ويكنى بأبي الحصين، (**وذؤالة**) - بالذال المعجمة ثم الهمزة - (**للذئب**) أي

وَهُوَ فِي المَعْنَى كالنَّكِرَةِ لأَنَّهُ شَائِعٌ فِي جِنْسِهِ فَتَقُولُ لِكُلِّ أَسَدٍ رَأَيْتَهُ هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا. وَيَنْقَسِمُ العَلَمُ أَيْضًا إِلَى اسْمٍ وَكُنْيَةٍ وَلَقَبٍ، فَالاَسْمُ كَمَا مَثَّلْنَا كَزَيْدٍ وَأُسَامَةَ،

لحقيقته الذهنية أيضًا ويكنى بأبي جعدة (و) علم الجنس **(هو في المعنى)** باعتبار ما صدقاته (كـ)اسم الجنس **(النكرة)** سواء قلنا إن النكرة موضوعة للحقيقة أيضًا أو لفرد خارجي من أفراد الماهية شائعًا فيها، **(لأنه شائع في جنسه)** لا يختص به واحد دون ءاخر كما أن النكرة كرجل كذلك، **(فتقول)** أنت **(لكل أسد رأيته: هذا أسامة مقبلًا)**، فكل أسد يصدق عليه لفظ أسامة وكل ثعلب يصدق عليه لفظ ثعالة وكل ذئب يصدق عليه ذؤالة لوجود الماهية في ضمن أفرادها، واستعمال علم الجنس في الفرد المعين من حيث اشتماله على الماهية حقيقة؛ وإنما سمي علمًا لجريانه مجرى العلم الشخصي في الاستعمال لأنه يمنع من دخول أل عليه ومن الإضافة ومن الصرف إذا انضم إليه علة من العلل التسع كالتأنيث في أسامة وثعالة، فلما شارك العلم الشخصي في أحكامه ألحق به، ولا يخفى عليك أن معاملتهم أسامة معاملة المعرفة وأسدًا معاملة النكرة تدل على افتراق مدلوليهما ولهذا قيل: إن التحقيق أن اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير قيد معها أصلًا، وعلم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها، ومثله اسم الجنس المعرف بأل إلا أن علم الجنس يدل على الماهية الحاضرة بجوهر لفظه وهو يدل عليها بالأداة. **(وينقسم العلم أيضًا)** من حيث هو **(إلى اسم)** خاص (و) هو هنا في مقابلة ما عطف عليه من **(كنية ولقب، فالاسم كما مثلنا)** فيما مر **(كزيد)** علم شخصي **(وأسامة)**

والكُنْيَةُ مَا صُدِّرَ بأَبٍ أَوْ أُمٍّ كَأَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ كُلْثُوم وَأَبِي الحَارِثِ لِلأَسَدِ وَأُمِّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ. وَاللَّقَبُ مَا أَشْعَرَ بِرِفْعَةِ مُسَمَّاهُ كَزَيْنِ العَابِدِينَ أَوْ ضَعَتِهِ كَبَطَّةَ وَأَنْفِ النَّاقَةِ وَإِذَا اجْتَمَعَ الاسْمُ وَاللَّقَبُ وَجَبَ تَأْخِيرُ اللَّقَبِ فِي الأَصَحِّ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ زَيْنُ العَابِدِينَ، وَيَكُونُ اللَّقَبُ تَابِعًا للاسْمِ فِي إِعْرَابِهِ إِلا إِذَا كَانَا مُفْرَدَيْنِ فَيَجِبُ إِضَافَةُ الاسْمِ لِلَّقَبِ نَحْوُ سَعِيدِ كُرْزٍ،

علم جنسي، (**والكنية**) هي (**ما**) أي مركب (**صدّر بأب أو أم**) سواء كان المكنى بها علمًا شخصيًا (**كأبي بكر وأم كلثوم**) أو جنسيًا كأبي الحصين للثعلب (**وأبي الحارثِ للأسد وأم عريط للعقرب، واللقب ما أشعر برفعة مسماه**) أي بمدحه (**كزين العابدين**) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، (**أو ضعته**) - بفتح الضاد المعجمة - أي ذمه، والضعة خلاف الرفعة في القدر، (**كبطة**) وقُفَّة (**وأنف الناقة**) وإنما قال كغيره أشعر دون دل لأن الواضع إنما وضعه لتعيين الذات معتبرًا معنى المدح والذم لا لهما معًا ولا للمعنى المذكور، واستفيد من تمثيله أن اللقب يكون مفردًا ومركبًا. (**وإذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب**) عنه (**في الأصح نحو**) قولك: (**جاء زيد زين العابدين**) لئلا تضيع فائدة الاسم لو ذكر قبله لأن في اللقب العلمية مع شيء من معنى النعت، فلو أتى به أولًا لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا، (**ويكون اللقب**) إذا أخر (**تابعًا للاسم في إعرابه**) بدلًا أو عطف بيان، سواء كانا مركبين كعبد الله عفيف الدين أم مختلفين كزيد أنف الناقة وعبد الرحمٰن بطة، (**إلا إذا كانا مفردين فيجب**) عند جمهور البصريين (**إضافة الاسم للقب**) ما لم يمنع منها مانع (**نحو**) قولك: جاء (**سعيد كرز**) بإضافة سعيد إلى كرز، وكان القياس امتناعها لأن

وَلا تَرْتِيبَ بَيْنَ الكُنْيَةِ وَالاْسْم وَلا بَيْنَ الكُنْيَةِ واللَّقَبِ. وَيَنْقَسِمُ العَلَمُ أَيْضًا إِلَى مُفْرَدٍ وَمُرَكَّبٍ فَالمُفْرَدُ كَزَيْدٍ وَهِنْدٍ وَالمُرَكَّبُ ثَلاثَةُ أَقْسامٍ: مُرَكَّبٌ إِضَافِيٌّ كَعَبْدِ اللهِ وَعَبْدِ الرَّحْمٰنِ وَجَمِيعِ الكُنَى

مسمى الأول والثاني واحد إلا أنهم إذا أضافوا يؤولون الأول بالمسمى والثاني بالاسم، وجوّز ابن هشام وغيره من المحققين الاتباع أيضًا في المفردين، ومن أوجب الإضافة فيهما أخذًا من اقتصار سيبويه على ذكرها فقد رد عليه بأن سيبويه إنما اقتصر على ذكرها لكونها خلاف الأصل فيتوهم امتناعها فأراد أن ينص على جوازها، ولا يلزم من اقتصاره على ذكرها عدم جواز غيره الذي هو الأصل، وكما يجوز الاتباع فيما ذكر يجوز القطع فيه بالرفع خبرًا لمبتدأ محذوف أو بالنصب مفعولا لفعل محذوف، وإذا كانا غير مفردين امتنع إضافة الأول إلى الثاني لتعذرها. (**ولا ترتيب بين الكنية والاسم**) إذا اجتمعا نحو: قال أبو بكر سعيد، (**ولا بين الكنية واللقب**) كذلك نحو: قال أبو بكر عفيف الدين، فأنت بالخيار في تقديم أحدهما على صاحبه ويليه الآخر معربًا بإعرابه، وإن كانت عبارة الألفية توهم وجوب تأخير اللقب عن الكنية، وإذا اجتمعت الثلاثة قُدّمَت الكنية على الاسم ثم جيء باللقب نحو: قال أبو بكر سعيد عفيف الدين فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم. (**وينقسم العلم أيضًا إلى مفرد**) عن التركيب (و) إلى (**مركب، فالمفرد كزيد وهند، والمركَّبُ ثلاثة أقسام**) لأنه إما (**مركب إضافي**) وهو الغالب في الأعلام المركبة، وضابطه: كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله، (**كعبد الله وعبد الرحمٰن وجميع الكنى**) فإنها مضافة كأبي قحافة وأم كلثوم، وحكمه أن يعرب الجزء الأول بحسب العوامل ويجر الثاني بالإضافة، وإنما

وَمُرَكَّبٌ مَزْجِيٌّ كَبَعْلَبَكَّ وَحَضْرَمَوْتَ وَسِيبَوَيْهِ، وَمُرَكَّبٌ إِسْنَادِيٌّ كَبَرَقَ نَحْرُهُ وَشَابَ قَرْنَاها.

(فَصْلٌ) اسْمُ الإِشَارَةِ مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ

أعرب بإعرابين وإن كان كلمة نظرًا إلى أصله، (و) إما (**مركب مزجي**) وضابطه: كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبله (**كبعلبك وحضرموت**)، وحكمه أن يعرب إعراب ما لا ينصرف ما لم يكن الثاني كلمة ويه، فإن كان كنفطويه (**وسيبويه**) بني على الكسر على أفصح اللغتين، وإن كان ءاخر الأول ياء ساكنة بقيت على سكونها كمعدي كرب، وأما المتضمن معنى الحرف من المزجي كخمسة عشر إذا سمى به فيبقى على ما كان عليه أو يعرب إعراب ما لا ينصرف، (و) إما (**مركب إسنادي**) وضابطه كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، (**كبرق نحره**) - بفتح الراء - (**وشاب قرناها**)، وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية ويدل لذلك قوله: [الوافر]

نُـــبِّـــئْـــتُ أَخْـــوَالـــي بَـــنـــي يَـــزِيـــدُ

برفع يزيد.

(**فصل**) في بيان أسماء الإشارة، وتسمى المبهمات لعمومها وصلاحيتها للإشارة بها إلى كل جنس وإلى أشخاص كل نوع نحو هذا حيوان وهذا جماد وهذا فرس وهذا رجل.

(**اسم الإشارة ما وضع لمشار إليه**) أي لمسمى مع الإشارة إليه كقولك هذا مشيرًا إلى زيد مثلًا، فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الإشارة لتلك الذات. واعلم أن الأقسام الوضعية لأسماء الإشارة بحسب من هي له خمسة وإن تعددت ألفاظ بعضها، والقياس أن

وَهُوَ: ذَا لِلْمُفْرَدِ المُذَكَّرِ، وَذِي وَذِهْ وَتِي وَتِهْ وَتَا لِلمُفْرَدَةِ المُؤَنَّثَةِ، وَذَانِ لِلمُثَنَّى المُذَكَّرِ في حَالَةِ الرَّفْعِ وَذَيْنِ في حَالَةِ النَّصْبِ والجَرّ، وَتَانِ لِلْمُثَنَّى المُؤَنَّثِ في حَالَةِ الرَّفْعِ وَتَيْنِ في حَالَةِ النَّصْبِ وَالجَرّ، وَلِلْجَمْعِ مُذَكَّرًا كانَ أَوْ مُؤَنَّثًا أُولاءِ بالمَدّ عِنْدَ الحِجَازِيّينَ وَبالْقَصْرِ عِنْدَ التَّمِيمِيّينَ؛ وَيَجُوزُ دُخُوْلُ هَا التَّنْبِيهِ

تكون ستة: ثلاثة للمفرد المذكر ولمثناه وجمعه، وثلاثة للمؤنث كذلك، لكنهم لم يفرقوا في الجمع بين المذكر والمؤنث وإن فرقوا بينهما في التثنية على عكس حال الضمائر، وقد أشار إلى الأقسام المذكورة بقوله: **(وهو: ذا)** يشار به **(للمفرد المذكر)** أي من أي جنس **(وذي وذه)** - بإسكان الهاء - وبالاختلاس **(وتي وته)** - بإسكان الهاء - وبالاختلاس **(وتا)** يشار بكل منها **(للمفردة المؤنثة)**، قيل والأصل في لغات المفردة المؤنثة تا لأنه لم يثن منها إلا هي، وقيل ذي لكونها بإزاء المذكر، **(وذان للمثنى المذكر)** جيء به **(في حالة الرفع)** على صورة المثنى المرفوع **(وذين)** جيء به له **(في حالة النصب والجر)** على صورة المثنى المنصوب والمجرور، **(وتان للمثنى المؤنث)** جيء به **(في حالة الرفع)** كذلك **(وتين في حالة النصب والجر)** كذلك، وليس اختلاف ءاخرهما بسبب اختلاف العوامل كما توهمه بعضهم فزعم أنهما معربان إعراب المثنى بل هما مبنيان لوجود علة البناء فيهما، ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي، فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف بل كل منهما أصل؛ **(وللجمع مذكرًا كان أو مؤنثًا)** عاقلًا كان أو غيره **(أولاء)** حالة كونه **(بالمد)** أي بهمزة مكسورة في ءاخره **(عند الحجازيين وبالقصر)** أي بلا همزة في ءاخره **(عند التميميين)** نحو: جاء أولاء القوم وأولاء بناتي، وإذا كان مقصورًا يكتب بالياء، **(ويجوز دخول ها التنبيه)**

عَلَى أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ نَحْوُ هذَا وَهذِهِ وَهَذَانِ وَهذَيْنِ وَهاتَانِ وَهَاتَيْنِ وَهؤلاءِ. وَإِذَا كَانَ المُشَارُ إِلَيْهِ بَعِيدًا لَحِقَتِ اسْمَ الإِشَارَةِ كَافٌ حَرْفِيَّةٌ تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الكَافِ الاَسْمِيَّةِ بِحَسَبِ المُخَاطَبِ نَحْوُ ذَاكَ وَذَاكِ وَذَاكُمَا وَذَاكُمْ وَذَاكُنَّ. وَيَجُوزُ

بألف غير مهموزة (**على**) أوائل (**أسماء الإشارة**) لتنبيه المخاطب على ما يلقى إليه وإزالة لغفلته، (**نحو: هذا وهذه وهذان وهذين وهاتان وهاتين وهؤلاء**)، والقصد من تعداد هذه الأمثلة أنه يستوي في ذلك المفرد المذكر والمؤنث والمثنى والجمع؛ وهذه الألفاظ المتقدمة في المشار إليه إذا كان قريبًا (**وإذا كان المشار إليه بعيدًا لَحِقَتْ**) ءاخر (**اسم الإشارة**) وجوبًا (**كاف حرفية**) لتدل على بعد المشار إليه، وهذه الكاف (**تتصرف تصرف الكاف الاسمية**) غالبًا (**بحسب المخاطب**) لتدل على حال من تخاطبه من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، فتفتح للمخاطب (**نحو ذاك**) فيعلم أن الإشارة والخطاب إلى مفرد مذكر، (**و**) تكسر للمخاطبة نحو: (**ذاكِ**)، فيعلم أن الإشارة إلى مفرد مذكر والخطاب لمؤنثة (**و**) تتصل بها علامة التثنية والجمعين نحو: (**ذا كما**) فيعلم أن الإشارة إلى مفرد مذكر والخطاب للمثنى، (**و**) إذا قيل: (**ذاكم**) تصير الإشارة بحالها والخطاب لجمع الذكور، أو قيل: (**وذاكن**) تكون الإشارة بحالها أيضًا والخطاب لجمع الإناث، وإذا قيل ذانك تكون الإشارة إلى المثنى المذكر والخطاب لمفرد مذكر، أو قيل تاك - بفتح الكاف - تكون الإشارة إلى مفرد مؤنث والخطاب بحاله؛ وإنما كانت هذه الكاف حرفًا لأنها لو كانت اسمًا لكان لها محل من الإعراب واللازم منتف لانتفاء العامل؛ (**ويجوز**) لك مع إلحاق

أَنْ تَزِيدَ قَبْلَهَا لامًا نَحْوُ ذٰلِكَ وَذٰلِكِ وَذٰلِكُمَا وَذٰلِكُمْ وَذٰلِكُنَّ، وَلا تَدْخُلُ اللَّامُ في المُثَنَّى وَلا في الجَمْعِ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ فِيهِما حَالَةَ البُعْدِ الكَافُ نَحْوُ ذَانِكُما وَتَانِكُمَا وَأُولئِكَ، وَكَذَلِكَ عَلَى المُفْرَدِ إِذَا تَقَدَّمَتْهُ هَا التَّنْبِيهِ نَحْوُ هذَا فَيُقَالُ فِيهِ حالَةَ البُعْدِ: هذَاكَ،

الكاف **(أن تزيد قبلها لامًا)** زيادة في البعد إذا كان المشار إليه مفردًا ولم تدخل عليه ها التنبيه كما أشار إلى ذلك بقوله **(نحو ذلك)** - بفتح الكاف - **(وذلك)** - بكسرها - **(وذلكما وذلكم وذلكن، ولا تدخل اللام في)** اسم الإشارة إذا كان على صورة **(المثنى)** فلا يقال: ذانلكما ولا تانلكما، **(ولا)** إذا كان **(في)** صورة **(الجمع في لغة من مده)** فلا يقال: أولاءلك، وأما من قصر فمنهم من لا يأتي باللام أيضًا ومنهم من يأتي بها، **(وإنما تدخل فيهما حالة البعد الكاف نحو ذانكما وتانكما وأولئك، و)** كما لا تدخل اللام في المثنى والجمع **(كذلك)** لا تدخل **(على)** اسم الإشارة **(المفرد إذا تقدمته ها التنبيه)** وإنما تدخل فيه حالة البعد الكاف **(نحو: هنا فيقال فيه حالة البعد: هناك)**؛ وظاهر كلامه يقتضي أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان قربى وبُعدى وهي طريقة ابن مالك ومن تبعه، لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب: قربى وهي المجردة من الكاف واللام نحو: ذا وذان وأولاء بالمد والقصر، وبعدى وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالكاف والنون المشددة فيه نحو: ذانك وذانِك بتشديد النون - وأولئك ومع القصر، ووسطى وهي التي بالكاف وحدها لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة نحو: ذلك وذانك - بتخفيف النون - وأولئك. وما تقدم من أسماء الإشارة يشار به إلى المكان وغيره، وقد أشار إلى ما يشار به إلى

وَيُشارُ إِلَى المَكَانِ القَرِيبِ بِهُنَا أَوْ هٰهُنَا نَحْوُ ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ وَإِلَى المَكَانِ البَعِيدِ بِهُنَاك أَوْ هٰهُنَاكَ أَوْ هُنَالِكَ أَوْ هَنَّا أَوْ هِنَّا أَوْ ثَمَّ نَحْوُ ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾.

(فَصْلٌ) الاسْمُ المَوْصُولُ مَا افْتَقَرَ إِلَى صِلَةٍ وَعَائِدٍ، وَهُوَ ضَرْبَانِ: نَصٌّ وَمُشْتَرَكٌ، فَالنَّصُّ ثَمانِيَةُ أَلْفَاظٍ: الَّذِي لِلْمُفْرَدِ المُذَكَّرِ

المكان فقط بقوله: **(ويشار إلى المكان القريب)** بلفظين: **(بهنا)** - بضم الهاء وتخفيف النون - مجردة عن ها التنبيه، **(أو ههنا)** مقرونة بها **(نحو: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ و)**، يشار **(إلى المكان البعيد)** بألفاظ **(بهناك)** بالكاف وحدها من غير ها التنبيه، **(أو هاهناك)** بالكاف مع الهاء، **(أو هنالك)** بالكاف واللام، **(أو هنّا)** - بفتح الهاء وتشديد النون - **(أو هِنّا)** - بكسرها وتشديد النون - **(أو ثم)** - بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم -، ولا تلحقها كاف ولا لام **(نحو: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾)** وهي ملازمة للظرفية أو شبهها وإذا قلنا بمذهب الجمهور أن المراتب ثلاث فيشار إلى المكان القريب بهنا وإلى المتوسط بهناك وإلى البعيد بهنالك وأخواته.

(فصل) في بيان اسم الموصول وصلته.

(الاسم الموصول) هو: **(ما افتقر)** في بيان مسماه **(إلى صلة وعائد)** مشتملة عليه تلك الصلة غالبًا بخلاف الموصول الحرفي فإنه وإن افتقر إلى صلة لا يحتاج إلى عائد. **(وهو ضربان: نص)** في معناه لا يتجاوزه إلى غيره، **(ومشترك)** بين معان مختلفة بلفظ واحد وكل منهما يصدق عليه التعريف لافتقاره إلى صلة وعائد؛ **(فالنص ثمانية ألفاظ)** وهي: **(الذي للمفرد المذكر)** العاقل وغيره، ولو قال

وَالَّتِي لِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ وَاللَّذَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُذَكَّرِ وَاللَّتَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَاللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ فِي حَالَتَي النَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَالأُلَى وَالَّذِينَ بِالْيَاءِ مُطْلَقًا لِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ وَقَدْ يُقَالُ اللَّذُونَ بِالْوَاوِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَاللَّائِي وَاللَّاتِي وَيُقَالُ اللَّوَاتِي لِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ وَقَدْ تُحْذَفُ يَاؤُهَا، نَحْوُ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ و﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾

للعالم لكان أولى، **(والتي للمفردة المؤنثة)** العاقلة وغيرها، **(واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث)** وضعا **(في حالة الرفع)** على صورة المثنى المرفوع، **(واللذين واللتين)** - بالياء المفتوح ما قبلها - وضعا **(في حالة النصب والجر)** على صورة المثنى المنصوب والمجرور، والكلام فيهما كالكلام في ذان وتان وقد تقدم، ويجوز فيهما إثبات النون مخففةً ومشددةً وحذفها والأصل التخفيف والثبوت، **(والأُلى)** مقصورًا ويكتب بغير واو وقد يمد، **(والذين بالياء)** يستعمل **(مطلقًا)** أي رفعًا ونصبًا وجرًا وكل منهما **(لجمع المذكر)** العاقل، وقد يستعمل الأُلى لغيره، **(وقد يقال اللذون بالواو في حالة الرفع)** واللذين بالياء في حالتي النصب والجر كقوله: [الرجز]

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا   يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

وهي لغة عُقَيْل أو هُذيْل، وعلى هذه اللغة يكون معربًا ويكتب بلامين، بخلافه في لغة من ألزمه الياء مطلقًا، **(واللائي واللاتي ويقال اللواتي)** أيضًا وكل منها **(لجمع المؤنث، وقد تحذف ياؤها)** اجتزاء بالكسرة فيقال: اللاء واللات واللوات، مثال استعمال الذي للعالم المنزه عن الذكورة والأنوثة **(نحو:** ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾) والتي للمفردة المؤنثة نحو: (﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾)

﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ﴾ ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾ ﴿وَٱلَّـٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَـٰحِشَةَ﴾. **والمُشْتَرَكُ سِتَّةُ أَلْفَاظٍ: مَنْ وَمَا وَأيٌّ وَأل وَذُو وَذَا، فَهذِهِ السّتَّةُ تُطلَقُ علَى المُفْرَدِ وَالمُثَنَّى وَالمَجْمُوع المُذَكَّرِ مِنْ ذَلِك كُلّهِ والمُؤَنَّثِ، وَتُسْتَعْمَلُ مَنْ لِلْعَاقِلِ وَمَا لِغَيْرِ العَاقِلِ تَقُولُ في مَنْ يُعْجِبُني مَنْ جاءَكَ وَمَنْ جاءَتْك وَمَنْ جاءَاك وَمَنْ جاءَتَاك وَمَنْ جاءُوْك وَمَنْ جِئْنَكَ، وَتَقُولُ في مَا جوابًا لِمَنْ قَالَ اشْتَرَيْتُ حِمَارًا أَوْ أَتَانًا أَوْ حِمَارَيْنِ أَوْ أَتَانَيْنِ أَوْ حُمُرًا أَوْ أُتُنًا:**

واللذان رفعا نحو: (﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ﴾)، واللذيْن نصبًا نحو: (﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾) والذينَ جرّا نحو: (﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾) واللائي واللاتي رفعًا نحو: (﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾) ونحو: (﴿وَٱلَّـٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَـٰحِشَةَ﴾ و) أما الموصول (**المشترك**) بين المفرد المذكر والمؤنث وفروعهما فهو: (**ستة ألفاظ: من وما وأيّ وأل وذو وذا، فهذه**) الألفاظ (**الستة**) أي كل منها (**تطلق على**) كل من (**المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث**)، فكل لفظ منها يأتي لمعنى من المعاني الستة ولكل منها كلام يخصه، (**وتستعمل من**) في أصل الوضع (**للعاقل**) الأولى للعالم، (**وما**) في أصل وضعها، (**لغير العاقل**) الأحسن لغيره، (**تقول في من**) إذا استعملتها بمعنى الجميع: (**يعجبني من جاءك**) أي الذي جاءك، (**ومن جاءتك**) أي التي جاءتك (**ومن جاءاك**) أي اللذان جاءاك، (**ومن جاءتاك**) أي اللتان جاءتاك، (**ومن جاءوك**) أي الذين جاءوك، (**ومن جئنك**) أي اللاتي جئنك، (**وتقول في ما**) بمعنى الجميع (**جوابًا لمن قال**) لك (**اشتريتُ حمارًا أو أتانًا أو حمارين أو أتانين أو حمرًا**) - بضم الحاء والميم - (**أو أتنًا**) -

يُعْجِبُني مَا اشْتَرَيْتَهُ وَمَا اشْتَرَيْتَهَا وَمَا اشْتَرَيْتَهُمَا وَمَا اشْتَرَيْتَهُمْ وَمَا اشْتَرَيْتَهُنَّ. وَقَدْ يُعْكَسُ ذلِكَ فَتُسْتَعْمَلُ مَنْ لِغَيْرِ العَاقِلِ نَحْوُ ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ **وَتُسْتَعْمَلُ مَا لِلْعَاقِلِ نَحْوُ** ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ **وَالأَرْبَعَةُ البَاقِيَةُ تُسْتَعْمَلُ لِلْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ تَقُولُ في أَيّ: يُعْجِبُنِي أَيٌّ قَامَ وَأَيٌّ قَامَتْ وَأَيٌّ قَامَا وَأَيٌّ قَامَتَا وَأَيٌّ قَامُوا**

بضم الهمزة والتاء المثناة فوق - (**يعجبني ما اشتريته**) أي الذي اشتريته (**وما اشتريتها**) أي التي اشتريتها (**وما اشتريتهما**) أي اللذان أو اللتان اشتريتهما (**وما اشتريتهم**) أي الذين اشتريتهم وفيه استعمال هم لغير العاقل (**وما اشتريتهنّ**) أي اللاتي اشتريتهن (**وقد يعكس ذلك**) الأصل في من وما (**فتستعمل مَن**) على خلاف الأصل (**لغير العاقل**) إذا نزل منزلته كقوله: [الطويل]

أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ

أو اقترن به في عموم فصل بمن - بفتح الميم - (**نحو:** ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾) ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ لاقترانها بالعاقل في عموم كل دابة، (**وتستعمل ما**) على خلاف الأصل (**للعاقل نحو:** ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾) وقد تستعمل له مع غيره نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ فإنه يشمل العاقل وغيرَه والظاهر أن هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز.

(و) الألفاظ (**الأربعة الباقية**) من الستة (**تستعمل للعاقل وغيره**) بطريق الاشتراك كما هو ظاهر كلامهم، (**تقول في أيّ**) بمعنى الجميع (**يعجبني أيّ قام**) أي الذي قام (**وأيّ قامت**) أي التي قامت (**وأيّ قاما**) أي اللذان قاما (**وأي قامتا**) أي اللتان قامتا (**وأي قاموا**)

وَأَيِّ قُمْنَ سَوَاءٌ كَانَ القَائِمُ عَاقِلًا أَوْ حَيَوانًا. وَأَمَّا أَلْ فَإِنَّمَا تَكُونُ اسْمًا مَوْصُولا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى اسْمِ الفَاعِلِ أو اسْمِ المَفْعُولِ كَالضَّارِبِ وَالمَضْرُوبِ أي الذي ضَرَبَ وَالَّذِي ضُرِبَ وَنَحْوِ ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ وَأَمَّا ذُو فَخَاصَّةٌ بِلُغَةِ طَيِّئٍ. تَقُولُ:

أي الذين قاموا (**وأيّ قمن**) أي اللاتي قمن، و(**سواء كان القائم عاقلًا أو حيوانًا**) لا يعقل، نعم أيّ قاموا خاص بالعقلاء لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل؛ (**وأما أل فإنما تكون اسما موصولاً**) بمعنى الجميع (**إذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول**) مرادًا به الحدوث، فالأول، (**كالضارب و**) الثاني نحو: (**المضروب**) واختصت بذلك عن سائر الموصولات لأنها تشبه أل التي للتعريف صورة وهي لا تدخل إلا على المفرد فكرهوا دخول ما هو كذلك على الجمل التي تكون صلة للموصول، فسبكوا منها مفردًا لتدخل عليه، ويلزم أَنْ تكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وهو اسم الفاعل أو اسم المفعول وهو في المعنى جملة فعلية خبرية فإن الضارب معناه (**أي الذين ضَرَبَ و**) المضروب معناه أي (**الذي ضُرِبَ**) - بضم الضاد وكسر الراء - (**ونحوه**) أي ما ذكر من الضارب والمضروب فنحو الضارب: (﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾) مما صلته اسم فاعل، (و) نحو المضروب (**قوله تعالى**: ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝٥ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ۝٦﴾) مما صلته اسم مفعول؛ واقتصاره على ما ذكر ظاهر في أن أل الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن وجهه ليست موصولة بل حرف تعريف وهو ما صححه في المغني. (**وأما ذو**) التي تطلق على المفرد المذكر وفروعه (**فخاصة بلغة طَيِّئ**) قبيلة من العرب (**تقول**) فيها بمعنى

جَاءَنِي ذُو قَامَ وذُو قَامَتْ وذُو قاما وَذُو قَامَتَا وَذُو قَامُوا وَذُو قُمْنَ وَأَمَّا ذَا فَشَرْطُ كَوْنِهَا مَوْصُولا أَنْ تَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا مَا الاَسْتِفْهَامِيَّةُ نَحْوُ ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ أَوْ مَنِ الاَسْتِفْهَامِيَّةُ نَحْوُ مَنْ ذا جَاءَكَ، وَأَنْ لا تَكُونَ مُلْغَاةً

الجمع: **(جاءني ذو قام)** أي الذي قام **(وذو قامت)** أي التي قامت **(وذو قاما)** أي اللذان قاما **(وذو قامتا)** أي اللتان قامتا **(وذو قاموا)** أي الذين قاموا **(وذو قمن)** أي اللاتي قمن سواء كان القائم عاقلًا أو غيره قال شاعرهم: [الوافر]

فَـإِنَّ الْـمَـاءَ مَـاءُ أَبـي وَجَـدِّي وَبِـئْـرِي ذُو حَـفَـرْتُ وَذُو طَـوَيْـتُ

أي بئري التي حفرتها والتي طويتها، والمشهور عنهم إفرادها وتذكيرها وبناؤها، وقد تعرب إعراب ذو بمعنى صاحب، وخصه بعضهم بحالة الجر وقوفًا على السماع، وقد تؤنث وتثنى وتجمع، ولك أن تقول ما وجه إعرابها مع قيام شبه الحرف من غير معارض. **(وأما ذا)** فالأصل فيها أن تكون للإشارة وقد تجرد عن معنى الإشارة وتستعمل موصولا بمعنى الجميع، وإذا عرفت ذلك **(فشرطُ كونها موصولاً)** أمران **(أن تتقدم عليها ما الاستفهامية)** باتفاق من البصريين **(نحو)**: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾ (﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾) على الأصح عندهم **(أو مَنْ الاستفهامية نحو: من ذا جاءك)** أي من الذي جاءك لأن كلًّا منهما للاستفهام، فإن لم يتقدّمها استفهام بما أو من لم تكن موصولة بل اسم إشارة كقوله: [الطويل]

نَـجَـوْتِ وَهـذَا تَـحْـمِـلِـيـنَ طَـلِـيـقُ

والقول بأن ذا في البيت موصولة يرده دخول ها التنبيه عليها، **(وأن لا تكون)** ذا **(ملغاة)** والإلغاء على وجهين حكمي وحقيقي

بأنْ يُقَدَّرَ تَرْكِيبُها مَعَ مَا نَحْوُ مَاذَا صَنَعْتَ إذَا قَدَّرْتَ مَاذَا اسْمًا وَاحِدًا مُرَكَّبًا وَتَفْتَقِرُ المَوْصُولاتُ كُلُّهَا إِلَى صِلَةٍ مُتَأَخِّرَةٍ عَنْهَا

فالحكمي **(بأن يقدر تركيبها مع ما)** فيصير المجموع اسمَ استفهام **(نحو: ماذا صنعت إذا قدرت ماذا)** في المثال **(اسمًا واحدًا مركبًا)** بمعنى أي شيء فيكون في محل نصب مفعولًا لصنعت مقدمًا عليه، والتقدير أيّ شيء صنعت، فإن قدرت ما مبتدأ وذا خبره فهي موصولة لأنها لم تلغ، ويظهر اثر التقديرين في البدل من اسم الاستفهام وفي جواب السائل، فعلى الأول وهو كون ماذا في محل نصب تأتي بالبدل منصوبًا فتقول ماذا صنعت أخيرًا أم شرًا، فذا ملغاة لانك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فيعلم أنه مفعول مقدم بصنعت، وعلى الثاني تأتي بالبدل مرفوعًا فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم أنه مرفوع بالابتداء وذا خبره، وقس على ذلك جواب السائل. والإلغاء الحقيقي أن تقدر ذا زائدة بين ما ومدخولها كأنك قلت: ما صنعت لكن هذا مذهب كوفي والبصري يمنعه لأنه لم يثبت عندهم زيادة الأسماء. وسكت المؤلف رحمه الله تعالى على إلغاء ذا مع من فيحتمل إلحاقه بما وذا وهو ظاهر عبارة الألفية ويحتمل خلافه.

ولما فرغ من تعداد الاسماء الموصولة وشرح معانيها أخذ في بيان ما يلزمها في الاستعمال فقال: **(وتفتقر الموصولات)** الاسمية **(كلها)** نصها ومشتركها **(إلى صلة)** معهودة للمخاطب في اعتقاد المتكلم **(متأخرة عنها)** وجوبًا لأن الموصول ناقص لا يتم معناه إلا بصلته فهي معرفة ومبينة له ومنزلة منه منزلة جزئه المتأخر فلا يجوز تقدمها ولا شيء منها عليه، وكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها

وَعَائِدٍ، وَالصّلَةُ إِمَّا جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا فَالجُمْلَةُ مَا تَرَكَّبَ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ نَحْوُ جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ أَوْ مِنْ مُبْتَدَإٍ وَخَبَرٍ نَحْوُ جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ قَائِمٌ وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾.

وَشِبْهُ الجُمْلَةِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: أَحَدُها الظَّرْفُ نَحْوُ جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾

عليه، وأما نحو: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ فالظرف متعلق بمحذوف دل عليه صلة أل والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، **(و)** إلى **(عائد)** وهو ضمير يعود من الصلة إلى الموصول ليحصل الربط بينهما وإلا لكانت الصلة أجنبية عنه لأنها مستقلة بنفسها لولا الرابط الذي فيها، **(والصلة)** إما **(جملة)** اسمية او فعلية **(أو شبهها)** في حصول الفائدة، وشرط الجملة أن تكون خبرية أي محتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر إلى قائلها، لأنه يجب أن يكون مضمون الجملة حكمًا معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجملة الإنشائية لا يُعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغتها، **(فالجملة ما)** أي قول **(تركب من فعل وفاعل)** أو مما نُزِّلَ منزلة ذلك، فالأول **(نحو: جاء الذي قام أبوه، وقوله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾)**، والثاني نحو: جاء الذي ضرِب أبوه، **(أو من مبتدإ وخبر)** أو ما نُزِّلَ منزلة ذلك فالأول **(نحو: جاء الذي أبوه قائم وقوله تعالى)**: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢﴾ (﴿ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ۝٣﴾) والثاني نحو: جاء الذي ما قائم أبوه؛ **(وشبه الجملة)** فيما تقدم **(ثلاثة أشياء: أحدها الظرفُ)** المكاني وشرط وقوعه صلة أن يكون تامًا بأن يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به **(نحو: جاء الذي عندك وقوله تعالى ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾)**

وَثَانِيهَا الجَارُّ والمَجْرُورُ نَحوُ جَاءَ الَّذِي فِي الدَّارِ وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا﴾ وَيَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ والجَارُّ والمَجْرُورُ إِذَا وَقَعَا صِلَةً بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ وُجُوبًا تَقْدِيرُهُ اسْتَقَرَّ، وَالثَّالِثُ الصِّفَةُ الصَّرِيحَةُ وَالمُرَادُ بِهَا اسْمُ الفَاعِلِ وَاسْمُ المَفعُولِ وَتَخْتَصُّ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ كَمَا تَقَدَّمَ.

﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ بخلاف الناقص نحو: جاء الذي مكانًا فلا يتم معناه إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر كجاء الذي سكن مكانًا.

(وثانيها الجار والمجرور) وهو كالظرف فيما ذكر **(نحو: جاء الذي في الدار وقوله تعالى** ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا﴾**)** بخلاف جاء الذي بك أو عليك فلا يوصل به لنقصانه، **(ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبًا)** وبذلك أشبها الجملة **(تقديره استقر)** لا بوصف كمستقر لأنه مفرد والصلة لا تكون إلا جملة، **(والثالث الصفة الصريحة)** أي الخالصة للوصفية بأن لم تغلب عليها الاسمية لأن فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه، **(والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول)** دون اسم التفضيل كالأفضل ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه، **(وتختص)** الصفة الصريحة **(بالألف واللام كما تقدم)** ذلك، ولو قال وتختص الألف واللام بها لكان أولى لأن المراد أن أل امتازت من بين سائر الموصولات بأن صلتها الصفة الصريحة التي هي اسم الفاعل واسم المفعول، وأما الداخلة على الصفات التي غلبت عليها الاسمية كأبطح وأجرع وصاحب أو على اسم التفضيل والصفة المشبهة فهي حرف تعريف، وقيل الداخلة على الصفة المشبهة موصولة واختاره ابن مالك، واستشكل بأنها تدل على الثبوت فلا تؤوّل بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة،

وَالعَائِدُ ضَمِيرٌ مُطَابِقٌ لِلْمَوْصُولِ فِي الإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الأَمْثِلَةِ المَذْكُورَةِ، وَقَدْ يُحْذَفُ نَحْوُ ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾

وأجيب بأن الصفة المشبهة تعمل في الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل. (**والعائد**) للموصول (**ضمير**) غائب (**مطابق للموصول في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث**) تشتمل عليه الصلة (**كما تقدم في الأمثلة المذكورة**)، نعم إن كان الموصول من وما جاز في العائد مراعاة المعنى نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ ومراعاة اللفظ نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ وهو الأكثر في كلامهم ما لم يحصل من مطابقته لبس أو قبح فيتعين مراعاة المعنى، وقد يكون العائد ضمير متكلم كقول علي كرّم الله تعالى وَجْهَهُ ورَضِيَ عنه: [الرجز]

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِ أُمِّي حَيْدَرَهْ أَكِيْلُكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلَ السَّنْدَرَهْ

أو ضمير مخاطب كقول الفرزدق: [الطويل]

وَأَنْتَ الَّذِي تلْوِي الخُيُولُ رُءُوسَها إِلَيْكَ ولِلأَيْتَامِ أَنْتَ تَطَعِّمَا

فجعل العائد ضمير إليك حملًا على المعنى، وربما خلف الضمير اسم ظاهر كقوله: [الطويل]

أَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ الله أَطْمَعُ

أي في رحمته.

والأصل في العائد أن يكون مذكورًا (**وقد يحذف**) مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا إذا دل عليه دليل، وشرط جواز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ مخبرًا عنه بمفرد (**نحو**: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾) فـ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ موصول مبني على الضم في محل

أي الَّـذِي هُـوَ أَشَـدُّ ونَـحْـوُ ﴿يَعۡلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ﴾ أي الَّذي تُسِرّونَهُ والَّذِي تُعْلِنُونَهُ ونَحْوُ ﴿وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ﴾ أي الَّذي تَشْرَبُونَ مِنْهُ.

نصب مفعول ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾، و﴿أَشَدُّ﴾ خبر مبتدإ محذوف، والتقدير **(أي الذي هو أشد)**، فلا يحذف في نحو: جاء اللذان قاما أو ضربا بالبناء للمفعول لأنه غير مبتدإ، ولا في نحو: جاء الذي هو يقوم أو هو في الدار لأن الخبر غير مفرد، وشرط حذف العائد المنصوب أن يكون متصلًا وناصبه فعل تام أو وصف غير صلة أل، فالفعل نحو: ﴿وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ﴾ **(ونحو:** ﴿يَعۡلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ﴾**)** فالعائد ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول والتقدير: **(أي الذي تُسرونه والذي تُعلنونه)**، ويحتمل ما في الآية أن يكون موصولًا حرفيًا والتقدير: يعلم سركم وعلانيتكم، والوصف نحو قوله: [البسيط]

مَـا الـلـه مُـولِـيـكَ فَـضْـلٌ فـاحْـمَـدَنْـهُ بِـهِ

أي الذي الله الذي موليكه فضل، وشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يجر بمثل ما جر به الموصول لفظًا ومعنى ويتحد معنى العامل نحو: مررت بالذي مررت أي به **(ونحو:** ﴿وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ﴾**)** فالعائد محذوف مجرور بمثل ما جر به ما الموصولة وهو من التبعيضية والتقدير: **(أي الذي تشربون منه)** فلو كان العائد مجرورًا بحرف لم يجر به الموصول كما في: جاء الذي مررت به لم يجز حذف العائد، وكذا لو كان العائد مجرورًا بحرف جر به الموصول لفظًا لا معنى لم يجز الحذف كما في نحو: زهدت في الذي رغبت فيه، وكذا لو اختلف معنى العامل.

(فَصْلٌ) وَأَمَّا المُعَرَّفُ بِالأَدَاةِ فَهُوَ المُعَرَّفُ بِالأَلِفِ واللَّامِ، وَهِيَ قِسْمَانِ: عَهْدِيَّةٌ وَجِنْسِيَّةٌ، وَالعَهْدِيَّةُ إِمَّا لِلْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ نَحْوُ ﴿فِى زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ﴾، أَوْ لِلْعَهْدِ الذِّهْنِيِّ نَحْوُ ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾، أَوْ لِلْعَهْدِ الحُضُورِيِّ نَحْوُ ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾. والجِنْسِيَّةُ إِمَّا لِتَعْرِيفِ المَاهِيَّةِ نَحْوُ ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّۖ﴾، وَإِمَّا

(فصل: وأما المعرف بالأداة) أي أداة التعريف **(فهو المعرف بالألف واللام)** كالرجل والغلام، والتعريف بهما هو مذهب الخليل وهمزة أل عنده أصلية وهي همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال، وعن سيبويه ما يوافقه لكن يخالفه في أصالة الهمزة فعنده أنها زائدة معتد بها في الوصل، وعنه أيضًا أن التعريف باللام وحدها والهمزة همزة وصل جلبت للتمكين من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام. **(وهي)** أي الأداة **(قسمان: عهدية وجنسية)** وكل منهما ثلاثة أقسام كما يرشد إليه قوله: **(والعهدية إما)** أن تكون **(للعهد الذكري)** بأن يتقدم لمصحوبها ذكر **(نحو:** ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ﴾**)** ونحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴿١٦﴾﴾ **(أو للعهد الذهني)** بأن عهد مصحوبها ذهنًا **(نحو:** ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾**)** نَقْبٌ في جبل ثور وكان معلومًا عندهم، ونحو: جاء الرجل والغلام إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في رجل وغلام معينين، **(أو للعهد الحضوري)** بأن يكون مصحوبها حاضرًا **(نحو:)** جاءني هذا الرجل ونحو: (﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾) أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة.

(والجنسية إما) أن تكون لجنس **(لتعريف الماهية)** من حيث هي بأن لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازًا **(نحو:** ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ﴾**)** أي من حقيقته (﴿كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّۖ﴾) لا من كل شيء اسمه ماء، **(وإما**

لاسْتِغْرَاقِ الأَفْرَادِ نَحْوُ ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾، أَوْ لاسْتِغْرَاقِ خَصَائِصِ الأَفْرَادِ نَحْوُ أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا. وَتُبْدَلُ لامُ أَلْ مِيمًا فِي لُغَةِ حِمْيَرَ.

(فَصْلٌ) وَأَمَّا المُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هذِهِ الخَمْسَةِ

لاستغراق الأفراد) أي أفراد الجنس بأن يخلفها كل حقيقة **(نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾)** أي كل واحد من جنسه (﴿ضَعِيفًا﴾) وهذه يجوز الاستثناء من مصحوبها نحو: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ۝٣﴾ الآية **(أو لاستغراق خصائص الأفراد)** أي صفات أفراد الجنس مبالغة بأن يخلفها كلٌّ مجازًا **(نحو: أنت الرجل علما)** أي أنت كل رجل علمًا، بمعنى أنك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال، وفي الحديث «**كُلُّ الصَّيدِ فِي جَوْفِ الفَرا**». وقد ترد أل زائدة لازمة فلا تفيد تعريفًا كالتي في علم قارنت وضعه كاللات والعزّى، وزائدة غير لازمة إما للضرورة كقوله: [الطويل]

وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

أو للمح الأصل المنقول عنه كالتي في الحارث والحسن والعباس، **(وتبدل لام أل)** المعرفة **(ميمًا في لغة حِمْيَر)** قبيلة من العرب وقد نطق ﷺ بها فقال: «**ليس من امبر امصيام في امسفر**» نقلت أيضًا هذه اللغة عن نفر من طيء قال شاعرهم: [المنسرح]

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي ... يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وامْسَلِمَه

(فصل وأما المضاف إلى واحد من هذه) المعارف **(الخمسة)** المتقدمة إضافة معنوية ولم يكن متوغلًا في الإبهام ولا واقعًا

فَنَحْوُ غُلَامِي وَغُلَامِكَ وَغُلَامِهِ وَغُلَامِ زَيْدٍ وَغُلَامِ هذا وَغُلَامِ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ وَغُلَامِ الرَّجُلِ.

موقع نكرة بقرينة كما سيأتي في الإضافة (**فنحو: غلامي**) مثال للمضاف إلى ضمير المتكلم، (**وغلامك**) للمضاف إلى ضمير المخاطب، (**وغلامه**) للمضاف إلى ضمير الغائب، (**وغلام زيد**) للمضاف إلى العلم، (**وغلام هذا**) للمضاف إلى اسم الإشارة (**وغلام الذي قام أبوه**) للمضاف إلى الموصول، (**وغلام الرجل**) للمضاف إلى المعرف بأل. وقد تقدم أنه في رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى الضمير ففي رتبة العلم.

بَابُ المَرْفُوعَاتِ مِنَ الأَسمَاءِ

المَرْفُوعَاتُ عَشَرَةٌ وَهِيَ: الفَاعِلُ، وَالمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، والمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخَواتِهَا، وَاسْمُ أَفْعَالِ المُقَارَبَةِ، وَاسْمُ الحُروفِ المُشَبَّهَةِ بِلَيْسَ، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَواتِهَا، وَخَبَرُ لا الَّتي لِنَفْي الجِنْسِ،

(باب) بيان (المرفوعات من الأسماء) خاصة

المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لأنه صفة لمذكر لا يعقل والاسم المرفوع ما اشتمل على علامة الفاعلية وهي الضمة والواو والألف.

(المرفوعات) من الأسماء **(عشرة)** بالاستقراء وبدأ بها لأنها العمدة، ثم بالمنصوبات لأنها في الأصل فضلة وإن وقع النصب في بعض العُمَدِ تشبيهًا له بالفَضَلاتِ، ثم بالمجرورات لأنها منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظًا. **(وهي:)** على سبيل الإجمال والتعداد **(الفاعل)** كجاء زيد، **(و)** الثاني **(المفعول الذي لم يسم فاعله)** كضرب زيد - بضم الضاد وكسر الراء - **(و)** الثالث والرابع **(المبتدأ وخبره)** نحو: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَاۖ﴾ و﴿هُوَ وَلِيُّنَا﴾ **(و)** الخامس **(اسم كان و)** اسم **(أخواتها)** نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴿٥٤﴾﴾ **(و)** السادس **(اسم أفعال المقاربة)** نحو: كاد زيد يقوم، **(و)** السابع **(اسم)** ما حمل على ليس من **(الحروف المشبهة بليس)** نحو: ما زيد قائمًا، **(و)** الثامن **(خبر إنَّ و)** خبر **(أخواتها)** نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ **(و)** التاسع **(خبر)** ما حمل على إنّ من **(لا التي لنفي الجنس)** على سبيل الاستغراق نحو: لا رجل أفضل من محمد،

وَالتَّابِعُ لِلْمرْفُوعِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ وَالْعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ وَالبَدَلُ.

(و) العاشر (**التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء:**) أحدها (**النعت**) نحو: جاء زيد العاقل (**و**) ثانيها (**العطف**) نحو: جاء زيد وعمرو (**و**) ثالثها: (**التوكيد**) نحو: جاء زيد نفسه (**و**) رابعها (**البدل**) نحو: جاء زيد أخوك وقدم الفاعل لأنه أصل المرفوعات، ثم نائبه لأنه يخلفه عند حذفه، ثم المبتدأ وخبره لأن المبتدأ فاعل في المعنى لكونه مسندًا إليه والخبر مسندًا، ثم اسم كان وأخواتها وما ألحق بها لأنه مبتدأ في الأصل، ثم خبر إنَّ وأخواتها وما حمل عليها لأنه خبر في الأصل، ثم التابع لتأخره عن المتبوع ولها أبواب يذكر فيها أحكامها وستمر بك بابًا بابًا على هذا الترتيب.

بابُ الفَاعِلِ

هُوَ الاَسْمُ المَرْفُوعُ المَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلٌ أَوْ مَا فِي تَأْوِيلِ الفِعْلِ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ، فَالظَّاهِرُ نَحْوُ ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾ ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾

بَابُ الفَاعِلِ

الفاعل لغة: من أوجد الفعل سواء تقدم في الذكر على فعله أو تأخر، واصطلاحًا (**هو: الاسم**) الصريح أو المؤول به (**المرفوع**) لفظًا أو تقديرًا أو محلًا (**المذكور قبله**) وجوبًا (**فعل أو ما في تأويل الفعل**) أسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه، والمراد بما في تأويله اسم الفاعل والصفة المشبهة به والمصدر ونحو ذلك مما يعمل عمل الفعل، وقد تبع المؤلف الأصل في جعل الرفع قيدًا في التعريف مع أنه حكم من أحكام الفاعل. (**وهو على قسمين**) لا ثالث لهما: فاعل (**ظاهر**) وهو ما عدا المضمر (**و**) فاعل (**مضمر**) وقد مر تفسير المضمر، (**فالظاهر**) تارة يكون رافعه ماضيًا وتارة مضارعًا، فالأول رفعه إما بالضمة (**نحو**: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾) أو بالألف نحو: (﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾) أو بالواو نحو: (﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾) والثاني رفعه أيضًا إما بالضمة نحو: (﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾) أو بالألف نحو: يقوم الزيدان، أو بالواو سواء كان جمع مذكر سالمًا نحو: (﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾) أو من الأسماء الستة نحو: (﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾) ومثال المؤول بالاسم الصريح نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ فـ﴿أَن تَخْشَعَ﴾ وإن كان في الصورة الظاهرة حرفًا

وَالمُضمَرُ نَحوُ قَولِكَ: ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا إِلَى ءاخرِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي فَصلِ المُضمَرِ، وَالَّذِي فِي تَأْوِيلِ الفِعْلِ نَحْوُ أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ وَقَوْلِهِ تَعالَى ﴿مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾. ولِلْفَاعِلِ أَحْكَامٌ مِنهَا: أَنَّهُ لا يَجُوزُ حَذْفُهُ لأَنَّهُ عُمدَةٌ،

وفعلًا لكنه في تأويل خشوع وسيأتي ما في تأويل الفعل. (و) الفاعل (**المضمر**) قسمان متصل ومنفصل فالمتصل اثنتا عشرة كلمة اثنتان للمتكلم (**نحو قولك: ضربت**) - بضم التاء - فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في محل رفع على أنه فاعل، (**وضربنا**) - بسكون الباء - فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه في محل رفع على أنه فاعل، وخمسة للمخاطب وهي: ضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن، وخمسة للغائب وهي ضرب وضربت وضربا وضربوا وضربن، وهذا معنى قوله: (**إلى ءاخره كما تقدم**) جميع ذلك (**في فصل المضمر**) فلا حاجة إلى إعادته، وأما المضمر المنفصل فهو كالمتصل ولم يمثل له نحو: ما قام إلا أنا أو أنت أو هو فالضمير فيما ذُكر في محل رفع على الفاعلية. (و) المسند (**الذي في تأويل الفعل نحو: أقائم الزيدان**) فقائم في تأويل يقوم والزيدان فاعل به، (**وقوله تعالى ﴿مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾**) فـ﴿مُّخۡتَلِفٌ﴾ في تأويل يختلف و﴿أَلۡوَٰنُهُۥ﴾ فاعل به، وصح إعماله لاعتماده على موصوف محذوف تقديره صنف مختلف ألوانه. (**وللفاعل أحكام**) كثيرة: (**منها أنه لا يجوز حذفه**) وحده إلا فيما استثني (**لأنه عمدة**) ومنزل من فعله منزلة جزئه ولا يجوز حذف العمدة، وقد أجازه بعضهم محتجًا بخبر «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**» إذ لا يصح أن يجعل فاعل يشرب ضميرًا يعود على الزاني إذ هو خلاف المعنى

فَإِنْ ظَهَرَ فِي اللَّفْظِ نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ وَالزَّيْدَانِ قَامَا فَذَاكَ وَإِلا فَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ نَحْوُ زَيْدٌ قَامَ، وَمِنْهَا أَنَّهُ لا يَجُوزُ تَقَدُّمُهُ على الفِعْلِ فَإِنْ وُجِدَ مَا ظَاهِرُهُ أَنَّه فَاعِلٌ مُقَدَّمٌ وَجَبَ تَقْدِيرُ الفَاعِلِ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا وَيَكُونُ المُقَدَّمُ إِمَّا مبتدأً نَحْوُ زَيْدٌ قَامَ، وَإِمَّا فَاعِلًا بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ نَحْوُ ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾

المراد، فيتعين أن يكون فاعله محذوفًا وهو الشارب، وأجيب بأن فاعله ضمير يعود على الشارب المفهوم منه لأن يشرب يستلزم شاربًا، وحسن ذلك تقدم نظيره في: «**لا يزني الزاني**» وإذا تقرر أن الفاعل لا يحذف (**فإن ظهر في اللفظ**) به ظاهرًا كان، (**نحو: قام زيد**) أو مضمرًا نحو: الزيدون قاموا (**والزيدان قاما فذاك**) واضح (**وإلا**) يظهر في اللفظ (**فهو ضمير مستتر**) في فعله لأن الفعل لا يخلو عن الفاعل (**نحو: زيد قام**) ففي قام ضمير مستتر مرفوع المحل على الفاعلية راجع إلى زيد المذكور قبله، وكذا نحو: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾﴾ ففي ﴿بَلَغَتِ﴾ ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام. (**ومنها أنه لا يجوز تقدمه على الفعل**) أو ما في تأويله لأنه كالجزء منه فلم يجز تقدمه عليه كما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها، وإنما اقتصر على الفعل لأنه الأصل، (**فإن وجد**) في اللفظ (**ما ظاهره أنه فاعل مقدم**) على الفعل (**وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا**) في الفعل (**ويكون**) المسند إليه (**المقدم إما مبتدأ نحو زيد قام**) ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ والجملة بعده خبره، (**وإما فاعلا بفعل محذوف**) وجوبًا (**نحو**: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾) فـ﴿أَحَدٌ﴾ فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك، وإنما وجب حذفه لأن

لِأَنَّ أَدَاةَ الشَّرْطِ لا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَإِ، وَمِنْهَا أَنَّ فِعْلَهُ يُوَحَّدُ مَعَ تَثْنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ كَمَا يُوَحَّدُ مَعَ إِفْرَادِهِ فَتَقُولُ: قَامَ الزَّيْدَانِ وَقَامَ الزَّيْدُونَ كَمَا تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُلْحِقُ الْفِعْلَ عَلَامَةَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا فَتَقُولُ قَامَا الزَّيْدَانِ وَقَامُوا الزَّيْدُونَ وَقُمْنَ الْهِنْدَاتُ،

المذكور عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه، وإنما لم يجعل ﴿أَحَدٌ﴾ مبتدأ و﴿ٱسْتَجَارَكَ﴾ خبره من غير حذف (**لأن أداة الشرط لا تدخل على المبتدأ**) لأنها موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الأصح. (**ومنها أن فعله**) أو ما في تأويله (**يوحد**) أي لا يلحقه علامة تثنية ولا جمع على الأفصح (**مع تثنيته**) أي الفاعل الظاهر (**وجمعه كما يوحد**) اتفاقًا (**مع إفراده فتقول:**) فيما إذا أسندته إلى فاعل ظاهر مثنى أو مجموع: (**قام الزيدان وقام الزيدون**) وقام نساء بتوحيد الفعل، (**كما تقول**): إذا أسندته إلى المفرد: (**قام زيد**) بتوحيده، وإنما كان الأفصح ترك علامة تثنية الفعل وجمعه عكسَ علامة تثنية الأسماء لورود القرءان به (**قال الله تعالى** ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾) فالفعل في هذه الأمثلة مجرد من علامة التثنية والجمع، ولأن تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائمًا، بخلاف تأنيثه قد لا يعلم من لفظه بأن يكون مقدر التأنيث مع أن في الإلحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم، (**ومن العرب من يُلحق الفعل علامة التثنية**) وهي الألف (و) علامة (**الجمع**) وهي الواو والنون (**إذا كان الفاعل**) الظاهر (**مثنى أو مجموعًا**) كما يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا، (**فتقول: قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات**)،

وَتُسَمَّى لُغَةَ أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ لِأَنَّ هذَا اللَّفْظَ سُمِعَ مِنْ بَعْضِهِمْ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»، وَالصَّحِيحُ

فاللواحق بالفعل أحرف دالة على مجرد التثنية والجمع، ومن ذلك قول الشاعر: [المتقارب]

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أَهْلِي وَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

وقوله: [مجزوء الكامل]

فَتَحَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

(وتسمى) هذه اللغة (**لغة أكلوني البراغيث**)، وإنما سميت بذلك (**لأن هذا اللفظ سُمع من بعضهم**) أي العرب، وهذا المثال فيه شذوذان أحدهما إلحاق الفعل العلامة والثاني استعمال الواو لما لا يعقل، (ومنه) أي ومن إلحاق الفعل العلامة (**الحديث «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»**) فملائكة فاعل يتعاقبون وقد ألحق بالفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر، وكان القياس يتعاقب، قال ابن هشام: وقد حمل قوم على هذه اللغة ءايات من التنزيل العظيم منها قوله تعالى ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ والأجود تخريجها على غير ذلك، وأحسن الوجوه فيها إعراب ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ مبتدأ وما قبله خبر انتهى. وأما قوله ﷺ: «**أوَ مخرجي هم**» فيظهر أنه من باب المبتدأ والخبر لا مما نحن فيه لما ذكروه من أن الوصف إذا طابق ما بعده في غير الإفراد تعين جعله خبرًا مقدمًا وما بعده مبتدأ مؤخرًا. (**والصحيح**) أن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين والمفردات المتعاطفات كقوله: [الطويل]

وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

أَنَّ الأَلِفَ وَالوَاوَ وَالنُّونَ أَحْرُفٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ وَأَنَّ الفَاعِلَ مَا بَعْدَهَا وَمِنْهَا أَنَّهُ يَجِبُ تَأْنِيثُ الفِعْلِ بِتَاءٍ سَاكِنَةٍ فِي ءاخِرِ المَاضِي وَبِتَاءِ المُضَارَعَةِ فِي أَوَلِ المُضَارِعِ إِذَا كَانَ الفَاعِلُ مُؤَنَّثًا حَقِيقِيَّ التَأْنِيثِ نَحْوُ قَامَتْ هِنْدٌ وَتَقُومُ هِنْدٌ وَيَجُوزُ تَرْكُ التَّاءِ إِنْ كَانَ الفَاعِلُ مَجَازِيَّ التَّأْنِيثِ نَحْوُ طَلَعَ الشَّمْسُ وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾

و(**أن الألف والواو والنون**) في ذلك المسموع (**أحرف دالة على التثنية والجمع**) المذكر والمؤنث كما أن التاء في نحو: قامت دالة على التأنيث (**وأن الفاعل**) هو (**ما بعدها**) من المثنى والمجموع وما في معناهما كما علم ذلك مما مرّ، وقيل: إن هذه اللواحق ضمائر وإنها الفاعل، والمرفوع بعدها إما مبتدأ مؤخر أو بدل منها، ورد ذلك بأن أئمة اللغة والنحو نقلوا أن اتصال هذه الأحرف بهذه الأفعال لغة لقوم معينين من العرب وهم طيء وأزدشنوءة وتقديم الخبر أو الإبدال من الضمير شائع عند الجميع وإن أدى إلى الإضمار قبل الذكر. (**ومنها**) أي ومن أحكام الفاعل (**أنه يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة**) لاحقة له (**في ءاخر الماضي وبناء المضارعة في أوّل المضارع إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث**) متصلًا بفعله ولم يكن فعله نعم أو بئس لتدل على تأنيث الفاعل، (**نحو: قامت هند**) أو الهندان مثال للماضي (**وتقوم هند**) أو الهندان مثال للمضارع، وكذا يجب تأنيثه إذا أسند إلى ضمير متصل عائد إلى مؤنث غائب ولو مجازيًا كالشمسُ طلعت، (**ويجوز ترك التاء**) من الفعل (**إن كان الفاعل**) الظاهر (**مجازي التأنيث**) اتصل بفعله أم لا (**نحو: طلع**) أو يطلع (**الشمس وقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾**) وقوله: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ﴾ وكذا إذا كان

وَحُكْمُ المُثَنَّى وَالمَجْمُوعِ جَمْعَ تَصْحِيحٍ حُكْمُ المُفْرَدِ فَتَقُولُ: قَامَ الزَّيْدَانِ وَقَامَ الزَّيْدُونَ وَقَامَتِ المُسْلِمَتَانِ وَقَامَتِ المُسْلِمَاتُ، وأَمَّا جَمْعُ التَّكْسِيرِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ المَجَازِيِّ التَّأْنِيثِ تقُولُ: قَامَ الرِّجَالُ وَقَامَتِ الرِّجَالُ وَقَامَ الهُنُودُ وقَامَتِ الهُنُودُ.

حقيقي التأنيث منفصلًا عنه بغير إلا نحو: حضر القاضي امرأة، أو متصلًا به في باب نعم وبئس والتأنيث أرجح، والحقيقي ما له فرج والمجازي بخلافه، (وحكم) الفاعل (المثنى) المذكر والمؤنث (والمجموع جمع تصحيح) كذلك إذا أسند إليهما الفعل (حكم) الفاعل (المفرد) المذكر والمؤنث إذا أسند إليه الفعل (فتقول قام الزيدان وقام الزيدون) بتذكير الفعل فقط كما تقول قام زيد بتذكيره فقط، (و) تقول: (قامت المسلمتان وقامت المسلمات) بتأنيث الفعل وجوبًا كما يجب ذلك في نحو: قامت مسلمة؛ وأما قوله: [الطويل]

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا

فضرورة إن قدر ماضيًا، وإذا اجتمع متعاطفان مذكر ومؤنث فالحكم للسابق منهما كما يؤخذ من كلامهم لأن الثاني تابع للأوّل في الحكم، وبما قلنا صرح السفاقسي في إعرابه فتقول: قام زيد وهند - بترك التاء - وقامت هند وزيد - بالتاء - نعم إن كان المؤنث السابق مجازيًا فالأحسن ترك التاء نحو: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۝٩﴾، (وأما جمع التكسير) مطلقًا إذا أسند إليه الفعل (فحكمه حكم) الفاعل المفرد (المجازي التأنيث) في جواز تأنيث الفعل وتذكيره إذا أسند إليه (تقول: قام الرجال) بالتذكير (وقامت الرجال) بالتأنيث (وقام الهنود) بالتذكير (وقامت الهنود) بالتأنيث، فتأنيث

وَمِنْهَا أَنَّ الأَصْلَ فِيهِ أَنْ يَلِيَ فِعْلَهُ ثُمَّ يُذْكَرَ المَفْعُولُ نَحْوُ ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ وَقَدْ يَتَأَخَّرُ الفَاعِلُ وَيَتَقَدَّمُ المَفْعُولُ جَوَازًا نَحْوُ ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ وَوُجُوبًا نَحْوُ ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا﴾

الفعل على التأويل بالجماعة وتذكيره على التأويل بالجمع لأن تأنيث الجموع مجازي يجوز إخلاء فعله من العلامة، وإنما لم يتعين التأنيث في جمع المذكر السالم والتذكير في جمع المؤنث السالم لأجل سلامة نظم واحدهما، وقضية هذه العلة جواز التأنيث في نحو: جاء البنون والتذكير في نحو: جاء البنات لتغير نظم الواحد فيهما وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك، ومما يجوز فيه ترك التاء من فعله وثبوتها فيه اسم الجمع كالنساء واسم الجنس كالشجر نحو: قام أو قامت النساء. **(ومنها أن الأصل فيه)** أي في الفاعل **(أن يلي فعله)** بأن يتصل به من غير حاجز بينهما لأنه كالجزء منه لشدة احتياج الفعل إليه بدليل إسكان ءاخره في نحو: ضربت دفعًا لتوالي أربع متحركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة، **(ثم يذكر المفعول)** أو غيره من معمولات الفعل لكونه فضلة **(نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾)** ولهذا الأصل جاز: ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدًا، **(وقد)** يجب ذلك الأصل كأن انتفى الإعراب اللفظي فيهما والقرينة نحو: ضرب موسى عيسى أو كانا ضميرين كضربتك، وقد يترك ذلك الأصل بأن **(يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول)** عليه على خلاف الأصل تقدمًا **(جوازًا)** أي جائزًا توسعًا في الكلام **(نحو: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾)** فـ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ مفعول مقدم و﴿ٱلنُّذُرُ﴾ فاعل مؤخر، **(و)** تقدمًا **(وجوبًا)** أي واجبًا لعارض اقتضى ذلك كأن كان المفعول ضميرًا متصلًا بفعله والفاعل اسمًا ظاهرًا **(نحو: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا﴾)**

﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾، وَقَد يَتَقَدَّمُ المَفْعُولُ عَلَى الفِعْلِ وَالفَاعِلِ جَوازًا نَحْوُ ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾، ووجوبًا نَحْوُ ﴿فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ لِأَنَّ اسْمَ الاسْتِفْهَامِ لَهُ صَدْرُ الكَلَامِ.

إذ لو قدم الفاعل والحالة هذه لزم انفصال الضمير الواقع مفعولًا مع إمكان اتصاله، أو اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو: (﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾) إذ لو أخر المفعول لزم عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة وهو لا يجوز، (**وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل**) معًا تقدمًا (**جوازًا نحو**: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾، و) تقدمًا (**وجوبًا**) كأن يكون المفعول متضمنًا لما له صدر الكلام (**نحو**: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ (﴿فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾)، وإنما وجب (**لأن اسم** الشرط و(**الاستفهام**) كل منهما (**له صدر الكلام**)، قال الرضي تقديم المفعول على الفعل والفاعل ليس مختصًا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء إلا المفعول معه، فلا يجوز تقديمه وذلك لمراعاة أصل الواو إذ هي في الأصل للعطف لوضعها أثناء الكلام.

بَابُ المَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ

وَهُوَ الاَسْمُ المَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فاعِلُهُ وَأُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ فَصَارَ مَرْفُوعًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَنْصُوبًا وَعُمْدَةً بَعْدَ أَنْ كَانَ فَضْلَةً فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ وَلا تَقْدِيمُهُ عَلَى الفِعْلِ، وَيَجِبُ تَأْنِيثُ الفِعْلِ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا نَحْوُ ضُرِبَتْ هِنْدٌ ونَحْوُ ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ وَيَجِبُ أَنْ لا يُلْحَقَ الفِعْلُ

(باب المفعول الذي لم يسم) أي لم يذكر (فاعله)

وأقيم هو مقامه، ولهذا جعله تلوه في الترتيب بل هو عند بعضهم من قبيل الفاعل، وأشار إلى تعريفه بقوله: **(وهو الاسم** الصريح أو المؤوّل به **(المرفوع)** لفظًا أو تقديرًا أو محلًا **(الذي لم يذكر معه فاعله)** لغرض من الأغراض، **(وأقيم هو)** أي ذلك المفعول **(مقامه)** أي الفاعل في إسناد الفعل إليه فلبس لباس ذلك الفاعل وأعطي أحكامه كما قال: **(فصار مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا و)** صار **(عمدة بعد أن كان فضلة)** يتم الكلام بدونه ومتصلًا بالفعل بعد أن كان منفصلًا عنه، **(فلا يجوز حذفه)** لكونه عمدة **(ولا تقديمه على الفعل)** لقيامه مقام فاعله وقد كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم، **(ويجب تأنيث الفعل)** له **(إن كان مؤنثًا)** حقيقيًا **(نحو: ضربت هند)** والأصل ضرب زيد هندًا فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه في الإسناد إليه فصار مرفوعًا وأنّث الفعل له كما يؤنث إذا كان الفاعل مؤنثًا، فالتبس بالفاعل صورة فاحتيج إلى تمييز أحدهما عن الآخر، فغير عامله عن صيغته الأصلية كما سيأتي فزال اللبس، **(و)** كذا حال **(نحو: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾)** لكن التأنيث في هذا جائز لا واجب، **(ويجب أن لا يلحق الفعل)** المبني

علامَةَ تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْع إِنْ كَانَ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا نَحْوُ ضُرِبَ الزَّيْدَانِ وَضُرِبَ الزَّيْدُونَ وَيُسَمَّى أَيْضًا النَّائِبَ عَنِ الفَاعِلِ وَهذِهِ العِبَارَةُ أَحْسَنُ وَأَخْصَرُ، وَيُسَمَّى فِعْلُهُ الفِعْلَ المَبْنِيَّ لِلْمَفْعُولِ والفِعْلَ المَجْهُولَ وَالفِعْلَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ. فَإِنْ كَانَ الفِعْلُ مَاضِيًا

للمفعول (**علامة تثنية أو جمع إن كان**) المفعول الذي لم يسم فاعله (**مثنى أو مجموعًا**) أو ما في معناهما كما يجب ذلك في الفاعل (**نحو: ضرب الزيدان وضرب الزيدون**) وضرب نسوة، ولا يقال ضربا الزيدان ولا ضربوا الزيدون ولا ضربن النسوة، ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله: [السريع]

أُلْقِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا أَولَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

(و) كما يسمى المفعول الذي لم يسم فاعله (**يسمى أيضًا النائب عن الفاعل وهذه العبارة**) لابن مالك، قال أبو حيان ولم أرها لغيره، قال المؤلف كغيره هي: (**أحسن**) لأنها أوضح في بيان المراد (**وأخصر**) من الأولى، والمعرب ينبغي له أن يختار الأحسن والأخصر، قال ابن هشام هي أولى لأن نائب الفاعل يكون مفعولا وغيره ولأن المنصوب في نحو أعطي زيد دينارًا يصدق عليه أنه مفعول ما لم يسم فاعله وليس مرادًا، ونُوْزِعَ فيما قاله بأن الأولى صارت علمًا بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره، (**ويسمى فعله الفعل المبني للمفعول**) للإشعار بأن إسناده إليه على جهة وقوعه عليه، (و) يسمى أيضًا (**الفعل المجهول**) والفعل المبني للمجهول للجهل بفاعله، (**والفعل الذي لم يسم فاعله**). وقد أشار إلى ما لا تتأتى الإنابة بدونه بقوله: (**فإن كان الفعل**) الذي يبنى له (**ماضيًا**)

ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ ءاخِرِهِ وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ ءاخِرِهِ نَحْوُ ضُرِبَ زَيْدٌ وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، فَإِنْ كَانَ الْمَاضِي مَبْدُوءًا بِتَاءٍ زَائِدَةٍ ضُمَّ أَوَّلُهُ وَثَانِيهِ نَحْوُ تُعُلِّمَ وَتُضُورِبَ، وَإِنْ كَانَ مَبْدُوءًا بِهَمْزَةِ وَصْلٍ ضُمَّ أَوَّلُهُ وَثَالِثُهُ نَحْوُ انْطُلِقَ وَاسْتُخْرِجَ، وَإِنْ كَانَ الْمَاضِي مُعتَلَّ الْعَيْنِ فَلَكَ كَسْرُ فَائِهِ فَتَصِيرُ عَيْنُهُ يَاءً نَحْوُ قِيلَ

مجردًا كان أو مزيدًا فيه (**ضم أوّله وكسر ما قبل ءاخره**) لفظًا كضرب أو تقديرًا عند إرادة إسناده إليه، (**وإن كان مضارعًا ضم**) أيضًا (**أوله**) الذي هو حرف المضارعة حملًا له على الماضي (**وفتح ما قبل ءاخره**) لفظًا أو تقديرًا ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي، فإن كان مفتوحًا في الأصل بقي عليه، وكذا إذا كان أوّله مضمومًا في الأصل (**نحو: ضرب زيد**) مثال للماضي المبني للمفعول (**ويضرب زيد**) مثال للمضارع المبني للمفعول؛ (**فإن كان الماضي مبدوءًا بتاء زائدة**) معتادة سواء كانت للمطاوعة أو لا (**ضمّ أوّله و**) كذا (**ثانيه**) تبعًا للأول (**نحو: تعلم**) العلم (**وتضورب**) في الدار - بضم أوّلهما وثانيهما - وقلب الألف في الثاني واوًا لوقوعها بعد ضمة، وإنما ضم ثانيه لأنه لو بقي على فتحه لالتبس بمضارع علم وضارب المبني للفاعل، (**وإن كان**) الماضي (**مبدوءًا بهمزة وصل ضم أوّله و**) كذا (**ثالثه**) تبعًا لأوّله في الضم (**نحو: انطلق**) به (**واستخرج**) المال - بضم أوّلهما وثالثهما - لأنه لو بقي ثالثهما على فتحه لالتبس في الدرج بالأمر في مثل انطلق واستخرج. وأما اختير وانقيد - بكسر ثالثهما - مع أنهما مبدوءان بهمزة الوصل فأصلهما اختير وانقود - بضم التاء والقاف - (**وإن كان الماضي معتل العين**) وأعل (**فلك**) فيه ثلاث لغات: (**كسر فائه**) بإخلاص (**فتصير عينه ياء نحو: قيل**) مما عينه واو وإعلاله بالنقل

وَبِيعَ وَلَكَ إِشْمَامُ الكَسْرَةِ الضَّمَّةَ وَهُوَ خَلْطُ الكَسْرَةِ بِشَيْءٍ مِنْ صَوْتِ الضَّمَّةِ، وَلَكَ ضَمُّ الفَاءِ فَتَصِيرُ عَيْنُهُ وَاوًا سَاكِنَةً نَحْوُ قُوْلَ وَبُوْعَ.

والقلب لأن أصله قول، نقلت حركة الواو إلى ما قبله بعد إسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، (و) نحو: **(بيع)** مما عينه ياء وإعلاله بالنقل فقط لأن أصله بيع، نقلت حركة الياء إلى ما قبلها بعد إسكأنه وسلمت الياء لكونها بعد حركة تجانسها، وهذه هي اللغة المشهورة، **(ولك)** أيضًا **(إشمام الكسرة الضمة و)** معنى الإشمام هنا **(هو خلط الكسرة)** أي شوب كسرة فاء الفعل **(بشيء من صوت الضمة)** من غير تغيير للياء، ولهذا قيل ينبغي أن يسمى رومًا مع أن الفراء قد عبر به، وهذه اللغة تلي الأولى في الفصاحة وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض، واللغة الثالثة هي عكس الأولى وإليها أشار بقوله: **(ولك ضم الفاء)** بإخلاص **(فتصير عينه واوًا ساكنة نحو: قول وبوع)** أصلهما قول وبيع، حذفت حركة العين فيهما وقلبت الياء واوًا في الثاني لسكونها وانضمام ما قبلها. وهذه اللغات الثلاث إنما تجوز عند أمن اللبس، فإن حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول بأحدها اجتنب ما حصل به اللبس، كخاف فإنه إذا أسند إلى تاء الضمير يقال خفت - بكسر الخاء - فإذا بني للمفعول فإن كسرت حصل اللبس فيجب ضمه فيقال: خفت، هذا مذهب ابن مالك. وأما غيره فجوّز ما حصل به اللبس بمرجوحية ولم يجعله ممنوعًا لحصول الإلباس في نحو مُخْتَارٍ وتُضَارُّ. ولم يتعرّض المؤلف لفعل الأمر لأن صيغته لا تبنى للمفعول لفساد المعنى، وشرط الفعل الذي يبنى له أن يكون متصرفًا تامًا فالجامد لا يبنى له باتفاق وكذا الفعل الناقص عند

والنَّائِبُ عَنِ الفَاعِلِ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ، فَالظَّاهِرُ نَحْوُ ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾ ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴿١٠﴾﴾ ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ **وَالمُضْمَرُ نَحْوُ ضُرِبْتُ وَضُرِبْنَا وَضُرِبْتَ إِلى ءاخِرِ مَا تَقَدَّمَ،**

البصريين، وأما الفعل اللازم فبناؤه للمفعول قليل. **(والنائب عن الفاعل على قسمين: ظاهر ومضمر)** كما أن الفاعل كذلك، **(فالظاهر)** يرفعه الماضي والمضارع، وعلى كل منهما فرفعه إما بالضمة **(نحو:** ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾) ونحو: (﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾) ونحو: (﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾) أو بالألف نحو: أكرم الرجلان أو بالواو نحو: (﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴿١٠﴾﴾) ونحو: (﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ و) النائب **(المضمر)** المتصل اثنتا عشرة كلمة على ما مر، **(نحو: ضربت)** - بضم التاء والضاد وسكون الباء - فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في محل رفع على أنه نائب الفاعل، وأصل المثال ضربني زيد فحذف الفاعل وأقيم المفعول وهو الياء مقامه فتعذر النطق به على هيئة الاتصال فعدل إلى ما يرادفه وهو تاء المتكلم، وغيرت صيغة الفعل لما مر فصار المثال كما ترى وقس عليه غيره، **(وضربنا)** - بضم الضاد وسكون الباء - فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره في محل رفع على أنه نائب الفاعل، **(وضربت)** - بضم الضاد وسكون الباء وفتح التاء - فالتاء ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب في محل رفع على أنه نائب الفاعل، فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها صريحًا لاشتمالها على أعرف الضمائر وهي باعتبار كونها مفردة أصل لكونها مثناة أو مجموعة، والبقية أشار إليها بقوله **(إلى ءاخر ما تقدم)** في فصل المضمر وهي: ضربت - بكسر التاء - وضربتما وضربتم وضربتن وضرب وضربت وضربا وضربوا

لكنْ يُبْنَى الفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ وَيَنُوبُ عَنِ الفَاعِلِ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ: الأَوَّلُ المَفْعُولُ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، الثاني الظَّرْفُ نَحْوُ جُلِسَ أَمَامُكَ وَصِيمَ رَمَضَانُ، الثَّالِثُ الجَارُّ وَالمَجْرُورُ نَحْوُ ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾، الرَّابِعُ المَصْدَرُ نَحْوُ ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾، وَلا يَنُوبُ غَيرُ المَفْعُولِ بِهِ مَعَ وُجُودِهِ

وضربن. **(لكن يبنى الفاعل)** في جميع هذه المثل **(للمفعول)** بأن يضم أوّله ويكسر ما قبل ءاخره لأنه ماض **(وينوب عن الفاعل)** بعد حذفه **(واحد من أربعة)**: **(الأوّل)** منها **(المفعول به كما تقدم)** أمثلته من الظاهر والمضمر، وهو النائب عن الفاعل بالأصالة ولهذا قدمه، نعم لا تجوز نيابة المفعول الثاني من باب ظن ولا الثالث من باب أعلم ولا الثاني من باب أعطى إن أوقع في لبس. **(الثاني الظرف)** المختص المتصرف مكانيًا كان أو زمانيًا، فالأوّل **(نحو: جلس أمامك و)** الثاني نحو: **(صيم رمضان)**. **(الثالث الجار والمجرور)** بشرط الاختصاص وأن لا يلزم الحرف الجار وجهًا واحدًا في الاستعمال كمذ ورب ولم يكن للتعليل **(نحو: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾)**؛ وظاهر كلامه أن النائب هو مجموع الجار والمجرور وهو اختيار ابن مالك، والتحقيق أنه المجرور فقط لأنه المفعول حقيقة والجار إنما جيء به لإيصال معنى الفعل إلى الاسم. **(الرابع المصدر)** المختص المتصرف **(نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾)** ونحو: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾ أي عفوٌ ما من جهة أخيه. **(ولا ينوب غير المفعول به)** مما ذكر معه **(مع وجوده)** بل يتعين هو للنيابة لشدة شبهه بالفاعل في توقف الفعل عليه، فإن الضرب مثلًا كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب، بخلاف سائر المفاعيل فإنها ليست بهذه الصفة

غَالِبًا، وَإِذَا كَانَ الفِعْلُ مُتَعَدِّيًا لاثْنَيْنِ جُعِلَ أَحَدُهُمَا نَائِبًا عَنِ الفَاعِلِ وَيُنْصَبُ الثَّانِي نَحْوُ أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا.

فإذا قلت: ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربًا شديدًا في داره تعين في هذا المثال زيد للنيابة، ومع عدمه فالجميع سواء في جواز وقوعها موقعه من غير ترجيح لأحدها على الآخر، وينبغي كما قيل أن كل ما كان عناية المتكلم بذكره أشد هو أولى بالنيابة، وقد نقل عن سيبويه مثل هذا وإن وجد المفعول به؛ وأشار بقوله: **(غالبًا)** إلى ما أجازه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجزى قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ وقول الشاعر: [الرجز]

أُتِيحَ لِي مِنَ العِدَا نَذِيرا   بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرا

وأجيب بأن القراءة شاذة والبيت ضرورة، وباحتمال أن النائب في الآية ضمير مستتر في الفعل عائد إلى الغفران المفهوم من قوله تعالى ﴿يَغْفِرُواْ﴾ أي ليجزى الغفران قومًا، فما أقيم إلا المفعول به غايته أنه المفعول الثاني وهو جائز. **(وإذا كان الفعل)** المبني للمفعول **(متعديًا لاثنين)** أصلهما المبتدأ والخبر تعين نيابة الأوّل على الأصح ونصب الثاني نحو: ظن زيد قائمًا ولا يجوز ظن زيدًا قائم، أو ليس أصلهما ذلك **(جعل أحدهما نائبًا عن الفاعل)** والأولى نيابة الأوّل **(وينصب الثاني)** أي الآخر وجوبًا لفظًا إن لم يكن جارًا ومجرورًا **(نحو: أعطي زيد درهمًا)** وأعطي زيدًا درهم وإن يكنه فهو منصوب المحل وعلة ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحدًا فكذلك نائبه، وقد تقدم أن الثاني من باب أعطى يمتنع إقامته إن أوقع في لبس.

بَابُ المُبْتَدإِ وَالخَبَرِ

المُبْتَدَأُ هُوَ الاَسْمُ المَرْفُوعُ العَارِي عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ، فالمُضْمَرُ أَنَا وَأَخَوَاتُهُ التي تَقَدَّمَتْ فِي

باب المبتدإِ والخبر

وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات، (**المبتدأ هو الاسم**) الصريح أو المؤوّل به (**المرفوع**) لفظًا أو تقديرًا أو محلًا (**العاري**) أي المجرد (**عن**) شيء من (**العوامل اللفظية**) الناسخة للابتداء وغيرها حقيقة أو حكمًا، فخرجت الأسماء التي لم تركب لأنها وإن تجردت عن العوامل اللفظية غير مرفوعة إذ لا إسناد فيها، والمرفوع بناسخ أو غيره لعدم تجرده؛ ودخل نحو حسبك في نحو: بحسبك درهم لأن الحرف الزائد في حكم العدم، وشمل التعريف نوعي المبتدإ أعني ماله خبر نحو: زيد قائم وماله مرفوع أغنى عن الخبر نحو: أقائم زيد لصدق التعريف على كل منهما، واحترز باللفظية عن العامل المعنوي وهو الابتداء الذي هو تجرد الاسم للإسناد فإن الصحيح أنه العامل في المبتدإ، ومراد المؤلف كغيره بالعاري الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي فاندفع ما قيل إن المبتدأ لم يكن له عامل لفظي حتى يقال إنه ما عري أو تجرد من عامل لفظي، وفي كلام المؤلف هنا وفي ما قبله استعمال الحكم قيدًا في التعريف. (**وهو قسمان**) بالاستقراء: (**ظاهر ومضمر**) منفصل وتقدم بيان المراد بكل منهما، (**فالمضمر**) اثنا عشر ضميرًا منفصلًا اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وهي: (**أنا**) للمتكلم وحده مذكرًا كان أو مؤنثًا، (**وأخواته التي تقدمت في**

فَصْلِ المُضْمَرِ، وَالظَّاهِرُ قِسْمَانِ: مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ وَمُبْتَدَأٌ لَهُ مَرْفُوعٌ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ، فَالأَوَّلُ نَحْوُ ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ و﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾، وَالثَّانِي هُوَ اسْمُ الفَاعِلِ وَاسْمُ المَفْعُولِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا نَفْيٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ نَحْوُ أَقَائِمٌ زَيْدٌ وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ وَهَلْ مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ وَمَا مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ.

فصل المضمر) وهي: نحن لمثناه وجمعه، وأنت للمذكر المخاطب، وأنت للمؤنثة المخاطبة، وأنتما للمثنى المخاطب مطلقًا، وأنتم لجمع المذكر المخاطب، وأنتن لجمع المؤنث المخاطب، وهو للمذكر الغائب، وهي للمؤنثة الغائبة، وهما للمثنى الغائب مطلقًا، وهم لجمع المذكر الغائب، وهن لجمع المؤنث الغائب. (و) المبتدأ (**الظاهر قسمان**) لا ثالث لهما: (**مبتدأ**) مسند إليه (**له خبر**) مذكور أو محذوف وهو الأكثر في كلامهم، (**ومبتدأ**) مسند لا خبر له بل (**له مرفوع**) فاعلًا كان أو نائبه (**سد مسد الخبر**) أي استغنى به عن ذكر الخبر لا بمعنى أن الخبر حذف فسد هذا مسده، وشرط هذا المرفوع أن يكون اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا منفصلًا (**فالأوّل**) الذي له خبر (**نحو**) الله ومحمد في (﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ و﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾) ومنه نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (**والثاني**) الذي لا خبر له (**هو**) الوصف الرافع لمكتفى به، ومنه (**اسم الفاعل واسم المفعول إذا تقدم عليهما نفي**) بحرف أو فعل أو اسم (**أو استفهام**) بحرف أو اسم، مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام (**نحو: أقائم زيد**) ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ (و) بالنفي نحو: (**ما قائم الزيدان**) أو أنتما، (و) مثال اسم المفعول المصحوب بالاستفهام نحو: (**هل مضروب العمران**) أو أنتما (و) بالنفي نحو: (**ما مضروب العمران**) أو أنتم، وإنما استغنى هذا

وَلا يَكُونُ المُبْتَدَأُ نَكِرَةً إلا بِمُسَوّغ، وَالْمُسَوّغَاتُ كَثِيرَةٌ: مِنْهَا أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى النَّكِرَةِ نَفْيٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ نَحْوُ مَا رَجُلٌ قَائِمٌ وَهَلْ رَجُلٌ جَالِسٌ وَقَوله تَعَالى ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾، وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً نَحْوُ ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾،

الوصف عن الخبر لأنه في معنى الفعل بدليل أنه لا يصغر ولا يوصف ولا يخبر عنه فكذا ما في معناه، ولو كان مرفوع الوصف غير مكتفى به نحو: أقائم أبواه زيد، او كان الوصف رافعًا لضمير غير منفصل نحو: أقائمون الزيدون أو لم يتقدمه استفهام أو نفي لم يكن مبتدأ.

ولما فرغ من تعريف المبتدإ وتنوّعه أخذ يذكر ما هو كالشرط له فقال: (**ولا يكون المبتدأ**) الذي هو مسند إليه (**نكرة**)، لأن الغرض من الإخبار الإفادة وهي منتفية إذا كان المبتدأ نكرة، (**إلا**) إذا تخصصت تلك النكرة بوجه من وجوه التخصيص فتقرب من المعرفة، ويحصل التخصيص في الغالب (**بمسوغ**) للابتداء (**والمسوّغات**) له (**كثيرة**) أنهاها بعضهم إلى نيف وثلاثين.

* (**منها أن يتقدم على النكرة نفي أو استفهام**) فيجوز الابتداء بها، فالنفي (**نحو: ما رجل قائم**) لأن النكرة إذا وقعت في حيز النفي أفادت عموم الأفراد وشمولها فتعينت وتخصصت بذلك الشمول إذ لا تعدد في جميع الأفراد بل المجموع أمرًا واحدًا، وكذا كل نكرة في الإثبات قصد بها العموم نحو: تمرة خير من جرادة، (و) الاستفهام نحو: (**هل رجل جالس وقوله تعالى ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾**).

* (**ومنها أن تكون**) النكرة (**موصوفة**) بصفة يحصل بها التخصيص مذكورة كانت (**نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾**) فإن العبد

وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً نَحْوُ «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ»، وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا مُقَدَّمَيْنِ عَلَى النَّكِرَةِ نَحْوُ عِنْدَكَ رَجُلٌ وفي الدَّارِ امْرَأَةٌ وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾

يتناول المؤمن والكافر فلما وصف بالمؤمن تخصص وقرب من المعرفة فجعل مبتدأ، و﴿خَيْرٌ﴾ خبره، أو محذوفة نحو: السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وتخصص بصفة محذوفة أي السمن منوان منه بدرهم، ومنه على أحد التقديرين: شر أهرّ ذا ناب أي عظيم، وفي معنى وصفها تصغيرها نحو: رجيل عندك لأنه بمعنى رجل حقير عندك.

* (**ومنها أن تكون مضافة**) إلى نكرة أو معرفة والمضاف لا يتعرف بالإضافة (**نحو**: «**خمس صلوات كتبهنّ الله**»)، ومثلك لا يبخل، وغيرك لا يجود، فخمس مبتدأ وهو نكرة لتخصيصه بالإضافة وجملة كتبهنّ الله خبره.

* (**ومنها أن يكون الخبر ظرفًا**) مختصًا يصلح للإخبار عنه (**أو جارًا ومجرورًا**) كذاك حال كونهما (**مقدمين على النكرة نحو: عندك رجل وفي الدار امرأة**) فرجل مبتدأ وكذا امرأة وما قبلهما هو الخبر، وإنما ساغ الابتداء بهما لتخصيصهما بتقدم الخبر المذكور، لأنه إذا قيل في الدار علم أن ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوّة التخصيص بالصفة، فلو كان الخبر غير ظرف أو ظرفًا عريًا عن الاختصاص المذكور نحو: عند رجل مال أو غير مقدم لم يصح الابتداء بالنكرة، واشتراطه هنا كغيره في الخبر التقديم يقتضي أن له مدخلًا في التسويغ، وجزم في المغني بأن التقديم هنا إنما هو لدفع إلباس الخبر بالصفة؛ (و) من الإخبار بالظرف المقدم (**نحو: قوله تعالى** ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾) وبالجار

﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾. وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَرًا مُؤَوَّلا مِنْ أَنْ وَالْفِعْلِ نَحْوُ ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ أَيْ صَوْمُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ. وَالْخَبَرُ هُوَ الْجُزْءُ الَّذِي تَتِمُّ بِهِ الْفَائِدَةُ مَعَ مُبْتَدَأٍ، وَهُوَ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ وَغَيْرُ مُفْرَدٍ، فَالْمُفْرَدُ

والمجرور المقدم نحو: (﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾). وذهب بعضهم إلى أن مدار صحة وقوع المبتدأ نكرة على حصول الفائدة لا على المسوغات التي ذكرت إذ لا يخلو عن تكلف وضعف وهو ظاهر عبارة الألفية، فإذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت فعليه يصح: رجل على الباب، وكوكب انقض الساعة، إذا كان المخاطب لا يعرف ذلك. (**وقد يكون المبتدأ مصدرًا مؤوّلاً من أن والفعل**) وإن كان غير اسم في الصورة الظاهرة (**نحو:** ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾) فأن تصوموا مبتدأ لأن تأويله (**أي صومكم**) و(**خير لكم**) خبره. (**والخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة**) مفردًا كان أو جملة أو ظرفًا أو جارًا ومجرورًا (**مع مبتدأ**) غير الوصف المستغني عن الخبر، فخرج بذكر المبتدأ مرفوع الفعل من الفاعل أو نائبه لأنه ليس مُتِمًّا للفائدة مع مبتدأ بل مع فعل، ومرفوع الوصف المذكور لأنه وإن تمت به الفائدة مع مبتدإ لكن هذا المبتدأ هو الوصف المذكور وقد مرّ أن هذا الوصف لا خبر له، وهذا التعريف ذكره ابن هشام في توضيحه وهو غير جامع لعدم شموله لنحو قائم من نحو: زيد أبوه قائم إذ لا يصدق عليه أنه خبر تمت به الفائدة مع مبتدئه الذي هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب. (**وهو قسمان**) كالمبتدإ: (**مفرد**) وهو هنا في مقابلة الجملة وشبهها إذ المفرد له إطلاقات أربعة كما بينت ذلك في الحدود وشرحها، (**وغير مفرد**) من الجملة وشبهها. (**فالمفرد**) تجب مطابقته للمبتدإ

نَحوُ زَيْدٌ قَائِمٌ وَالزَّيْدَانِ قَائِمانِ وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ وَزَيْدٌ أَخُوكَ، وَغَيْرُ المُفْرَدِ إِمَّا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ نَحْوُ زَيْدٌ جارِيَتُهُ ذاهِبَةٌ وَقَوْلِهِ تَعالَى ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾،

حيث ما أمكن إفرادًا وتثنية وجمعًا تذكيرًا وتأنيثًا (**نحو: زيد قائم**) وهند قائمة (**والزيدان قائمان**) والهندان قائمتان (**والزيدون قائمون**) والهندات قائمات (**وزيد أخوك**) وهند أختك، وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر على المؤنث فيقال: هند وزيد قائمان ولا يقال قائمتان. ثم المفرد إن كان جامدًا فلا يتحمل ضمير المبتدإ إلا إن أُوّل بمشتق نحو: زيد أسد بمعنى شجاع، وإن كان مشتقًا يتحمل ضميره ما لم يرفع الظاهر نحو: زيد قائم أبوه أو قائم أنت إليه؛ ويجب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له عند خوف اللبس نحو: زيد عمرو ضاربه هو. (**وغير المفرد**) ثلاثة أشياء: (**إما جملة**) ذات رابط يربطها بالمبتدإ ما لم تكن عينه وإلا كانت أجنبية عنه (**اسمية**) إن صدرت باسم (**نحو: زيد جاريته ذاهبة**) فزيد مبتدأ أوّل وجاريته مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدإ الثاني، والثاني وخبره جملة اسمية في محل رفع على أنها خبر الأوّل، والرابط بين المبتدإ الأوّل وخبره الهاء من جاريته؛ وهذا المثال اجتمع فيه جملتان صغرى وكبرى (و) مثله (**نحو قوله تعالى** ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾) إذا قدر ﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأ ثانيًا، فـ﴿لِبَاسُ﴾ مبتدأ أوّل و﴿ٱلتَّقْوَىٰ﴾ مضاف إليه و﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأ ثان و﴿خَيْرٌ﴾ خبره، والجملة الاسمية خبر المبتدإ الأوّل، والرابط اسم الإشارة، (و) نحو: (﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾) إذا قدر ﴿هُوَ﴾ ضمير الشأن، فـ﴿هُوَ﴾ مبتدأ و﴿ٱللَّهُ﴾ مبتدأ ثان و﴿أَحَدٌ﴾ خبره، والجملة خبر المبتدأ الأوّل، ولا رابط فيها؛ اكتفاء بالرابط المعنوي إذ مفهومها هو المراد

وإمَّا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ نَحْوُ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَوْلِهِ تَعَالى ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُّطُ﴾ ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾، وَإِمّا شِبْهُ الجُمْلَةِ وَهُوَ الظَّرْفُ وَالجَارُّ وَالمَجْرُورُ، فَالظَّرْفُ نَحْوُ زَيْدٌ عِنْدَكَ وَالسَّفَرُ غَدًا

بالمبتدإ، ومثل ذلك قولهم: هِجِّيْرَى أبي بكر لا إلٰه إلا الله. **(وإما جملة فعلية)** إن صدرت بفعل **(نحو: زيد قام أبوه)** فقام أبوه جملة فعلية خبر المبتدإ الذي هو زيد، والرابط بينهما الهاء من أبوه، والمثال مركب من صغرى وكبرى أيضًا، **(و)** مثله نحو: **(قوله تعالى** ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾) فـ﴿ربك﴾ مبتدأ وجملة ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ خبره، والرابط الضمير المستتر في ﴿يَخْلُقُ﴾، وكذا جملة: ﴿يَقْبِضُ وَيَبْصُّطُ﴾ و﴿يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾ من قوله تعالى (﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُّطُ﴾) ومن قوله تعالى (﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾)، ولم يذكر الجملة الشرطية لرجوعها إليها. وقد أفهم كلامه أنه لا يشترط في الجملة أن تكون خبرية كما في الصلة والصفة فيصح وقوع الخبر جملة طلبية نحو: زيد اضربه ولا تضربه خلافًا لمن منع ذلك نظرًا إلى أن الخبر ما احتمل الصدق والكذب، قال ابن هشام وغيره وهو وهم منشؤه اشتباه الخبر مقابل الإنشاء بالخبر قسيم المبتدإ لاتفاقهم على أن هذا أصله الإفراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام وعلى جواز أين زيد وكيف عمرو مما لا يحتمل الصدق والكذب. **(وإما شبه الجملة)** في حصول الفائدة **(وهو الظرف)** الزماني والمكاني **(والجار والمجرور)** التامان، **(فالظرف)** المكاني التام يقع خبرًا عن الذات **(نحو: زيد عندك)** وعن اسم المعنى نحو العلم عندك، **(و)** الزماني التام يقع خبرًا عن السفر عن المعنى نحو: **(السفر غدًا)** ويمتنع وقوعه خبرًا عن الذات فلا يقال:

وَقَوْلِهِ تَعَالى ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْۚ﴾، وَالجَارُّ وَالمَجْرُورُ نَحْوُ زَيْدٌ في الدَّارِ وَقَوْلِهِ تَعَالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ وَيَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ وَالجَارُّ وَالمَجْرُورُ إذا وَقَعَا خَبَرًا بِمَحْذُوفٍ وُجُوبًا تَقْدِيرُهُ كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌّ.

زيد اليوم كما سيأتي، (و) من الإخبار بالظرف (**قوله تعالى ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْۚ﴾**، و) أما (**الجار والمجرور**) التام فهو (**نحو: زيد في الدار وقوله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾**) فلو كان الظرف أو الجار والمجرور غير تامّين لم يقعا خبرًا فلا يجوز زيد أمس ولا زيد بك لعدم حصول الفائدة. (**ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرًا بمحذوف وجوبًا**)، واختلف في ذلك المحذوف فمنهم من قدره فعلًا نظرًا إلى أن المقدر عامل في الظرف وفي محل الجار والمجرور وأصل العمل للفعل، ومنهم من قدره اسمًا نظرًا إلى أن المقدر هو الخبر في الحقيقة والأصل في الخبر الإفراد ورجحه ابن مالك وتبعه المؤلف، ولهذا قال: (**تقديره كائن أو مستقر**)، قال بعض المتأخرين: وهذا هو الحق إذ المفهوم من زيد عندك أنه مستقر لا استقر وهو علامة الحقيقة، فإذا أريد المجاز وهو استقراره في الماضي قدر استقر لا مستقر، وقد قال السعد التفتازاني الإنصاف أن المفهوم من نحو: زيد في الدار أنه ثابت فيها أو مستقر لا ثبت أو استقر انتهى. وإذا قدر كائن فهو من كان التامة والظرف بالنسبة إليه لغو وإلا لزم التسلسل، ويسمى هذا الظرف ظرفًا مستقرًا - بفتح القاف - لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله وقيل لتعلقه بالاستقرار، ولا يجوز تقدير المتعلق المحذوف كونًا خاصًا كقائم وجالس إلا لدليل، وحينئذ يكون الحذف جائزًا لا واجبًا، فاشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو

وَلا يُخْبَرُ بِظَرْفِ الزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ فَلَا يُقَالُ: زَيْدٌ اليَوْمَ وَإِنَّما يُخْبَرُ بِهِ عَنِ المَعَانِي نَحْوُ الصَّوْمُ اليَوْمَ وَالسَّفَرُ غَدًا، وَقَوْلُهُمُ اللَّيْلَةَ الهِلَالُ مُؤَوَّلٌ.

وَيَجُوزُ تَعَدُّدُ الخَبَرِ

لوجوب الحذف لا لجوازه كما في المغني. (**ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال: زيد اليوم**) ولا عمرو غدًا لعدم الفائدة، فإن كانت الذات عامة واسم الزمان خاصًا نحو: نحن في شهر رمضان أو في زمان طيب جاز لحصولها بتخصيص للزمان، ولك أن تقول إذا كان المصحح لوقوع اسم الزمان خبرًا عن الذات هو التخصيص فلا فرق بين أن يكون المبتدأ عامًا أو خاصًا كما في نحو: زيد في يوم طيب أو يوم شات، (**وإنما يخبر به**) أي بظرف الزمان (**عن المعاني**) إذا كان الحدث غير مستمر (**نحو: الصوم اليوم والسفر غدًا**) وإلا فلا لعدم حصول الفائدة نحو: طلوع الشمس يوم الجمعة، (**و**) أما (**قولهم: الليلة الهلال**) بنصب الليلة، واليوم خمر ونحو ذلك مما ظاهره أنه أخبر فيه بظرف الزمان عن الذات فهو (**مؤوّل**) بتقدير مضاف إلى اسم الذات، أي رؤية الهلال وشرب الخمر ليكون معنى، وقيل لا حاجة إلى تقدير في مثال المتن لشبه الهلال باسم المعنى من جهة أنه يحدث في وقت دون ءاخر، وإن رفع لفظ الليلة كان التقدير الليلة ليلة الهلال، ولا يصح إن نصب لئلا يكون الزمان واقعًا في الزمان. والأصل أن يخبر عن المبتدإ الواحد بخبر واحد كما مر، (**ويجوز تعدد الخبر**) المستقل بدون عطف على الأصح مع كون المبتدإ واحدًا، لأن الخبر حكم ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة (**نحو: زيد كاتب شاعر وقوله تعالى** ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا

نَحْوُ زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾.

وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى المُبْتَدَإِ جَوَازًا نَحْوُ فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَوُجُوبًا نَحْوُ أَيْنَ زَيْدٌ وَإِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾

يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾) فهو مبتدأ والبواقي أخبار، والمانع للتعدد يقدر مبتدأ لكل خبر وهو خلاف الظاهر، ولك أن تقول إن العامل في الخبر هو المبتدأ على الصحيح فعلى هذا يلزم على القول بالتعدد عمل العامل الواحد رفعين بطريق الاستقلال واللازم باطل، وأما ما لا يستقل بالخبرية نحو: هذا حلو حامض فيجوز باتفاق لأنه وإن تعدد صورةً فهو في الحقيقة خبر واحد لأن المعنى هذا مُزٌّ ولهذا يمتنع فيه العطف وأن يتوسط المبتدأ بينهما. والأصل في الخبر أن يكون مؤخرًا عن المبتدإ لأنه إنما يؤتى به لبيان حال المبتدإ، والدال على حال الذات متأخر عنها طبعًا، لكنه قد يتقدم بل يجب لغرض كما أشار إلى ذلك بقوله: (**وقد يتقدم**) الخبر (**على المبتدإ**) تقدمًا (**جوازًا**) أي جائزًا (**نحو: في الدار زيد**) فزيد مبتدأ وفي الدار خبره قدم عليه لغرض التخصيص، (**و**) تقدمًا (**وجوبًا**) أي واجبًا (**نحو: أين زيد**) فزيد مبتدأ وأين خبر مقدم وجوبًا لأن الخبر المفرد إذا تضمن ما له صدر الكلام كالاستفهام وجب تقديمه، بخلاف ما إذا كان الخبر المتضمن لما ذكر جملة فلا يجب تقديمه نحو: زيد من أبوه لأن تأخيره لا يخرج من الاستفهامية عما تستحقه من الصدر، لأن الصدارة إنما تعتبر في الكلام الذي فيه ما له صدر الكلام لا في كل كلام، (**و**) نحو: (**إنما عندك زيد**) قدم فيه الخبر وجوبًا لغرض أن يكون المبتدأ محصورًا، (**و**) نحو (**قوله تعالى ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾**)

وَفِي الدَّارِ رَجُلٌ.

وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ جَوَازًا نَحْوُ ﴿سَلَٰمٌ قَوۡمٌ مُّنكَرُونَ﴾ أي سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ، وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ بَعْدَ لَوْلا

فـ﴿أَقۡفَالُهَآ﴾ مبتدأ مؤخر و﴿عَلَىٰ قُلُوبٍ﴾ خبر مقدم وجوبًا لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، **(و)** نحو: **(في الدار رجل)** إنما وجب تقديمه لأنه المصحح لوقوع النكرة مبتدأ كما هو قضية كلامهم أو لرفع التباس الخبر بالصفة على ما في المغني، فإن الخبر لو أخّر لاحتمل أن يكون صفة للمبتدإ لكونه نكرة محضة فيبقى المخاطب منتظرًا للخبر.

(وقد يحذف كلّ من المبتدإ والخبر) حذفًا **(جوازًا)** على خلاف الأصل إذ الأصل فيهما الثبوت لكن جوّزوا حذف أحدهما عند وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف، فمن حذف المبتدأ نحو: ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ﴾ أي فعمله وإساءته، ومن حذف الخبر نحو: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ﴾ أي كذلك وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فيما مثل به المؤلف وهو: **(نحو: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡمٌ مُّنكَرُونَ﴾)** فـ﴿سَلَٰمٌ﴾ مبتدأ نكرة لكنه تخصص بالمتكلم فكأنه قال سلامي أي سلام من قبلي، وخبره محذوف والتقدير **(أي سلام عليكم)**، و﴿قَوۡمٌ﴾ خبر مبتدإ محذوف أي **(أنتم قوم منكرون،** **و)** قد **(يجب حذف)** كل منهما فيجب حذف المبتدإ في أربع مسائل ذكرتها في شرح القطر، وحذف **(الخبر)** في أربع مسائل أيضًا حيث وجد مع القرينة الدالة على حذفه لفظ يسد مسده:

الأولى: أن يسند إلى مبتدأ واقع **(بعد لولا)** الامتناعية الدالة

نَحْوُ ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ أَيْ لَوْلا أَنْتُمْ مَوْجُودُونَ، وَبَعْدَ القَسَمِ الصَّرِيحِ نَحْوُ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ أَيْ لَعَمْرُكَ قَسَمِي، وَبَعْدَ واوِ المَعِيَّةِ نَحْوُ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ أَي مَقْرُونَانِ،

على امتناع الشيء لوجود غيره، وإنما يجب حذفه إذا كان كونًا عامًا (**نحو**: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾) فـ﴿أَنتُمْ﴾ مبتدأ وخبره محذوف أشار إلى تقديره بقوله: (**أي لولا أنتم موجودون**) وإنما حذف لوجود القرينة الدالة على حذفه وهي كلمة ﴿لَوْلَآ﴾ لدلالتها على الوجود، ووجب حذفه لقيام الجواب مقامه، فإن كان الخبر خاصًا فإن دلت قرينة على حذفه جاز نحو: لولا أنصار زيد ما سلم أي لولا أنصار زيد حموه فدلالة المبتدإ على النصرة تدل على أن المحذوف شيء يدل على الحماية، وإن فقدت القرينة تعين ذكره نحو لولا زيد سالمنا ما سلم، والظاهر أن الآية التي مثل بها المؤلف مما الخبر فيه كون خاص وأن تقديره: لولا أنتم صددتمونا بدليل ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ﴾ كما نبه على ذلك ابن هشام وغيره. (و) الثانية: أن يكون الخبر واقعًا (**بعد القسم الصريح**) بأن يكون المقسم به نصًا في اليمين قبل ذكر المقسم عليه (**نحو: لعمرك إنهم**) وأيمن الله لأفعلن، فعمرك مبتدأ وهو صريح في القسم وخبره محذوف (**أي لعمرك قسمي**)، وإنما حذف لدلالة لعمرك عليه، ووجب لقيام جواب القسم مقامه، فإن فقدت صراحة القسم لم يجب حذف الخبر نحو: عهد الله لأفعلن. (و) الثالثة: أن يكون الخبر واقعًا (**بعد واو**) هي نص في (**المعية**) أي صريحة في المصاحبة (**نحو: كل صانع وما صنع**) فكل صانع مبتدأ وما صنع معطوف عليه والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف (**أي مقرونان**)، وإنما حذف لدلالة واو المعية على المقارنة، ووجب لقيام

وَقَبْلَ الحالِ التي لا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا نَحْوُ ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا أَيْ إِذَا كَانَ قَائِمًا.

المعطوف مقامه، واستشكل بأنه من تتمة المبتدإ فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه وليس لك أن تقول إن التقدير: كل رجل مقترن بصنعته وصنعته مقترنة به، ويكون الكلام على هذا جملتين لأنه لا يجديك نفعًا في وجوب حذف خبر المعطوف وهو وصنعته لعدم سد شيء مسده، قال الرضي: والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب. (و) الرابعة: أن يكون واقعًا (**قبل الحال التي لا تصلح أن تكون خبرًا**) عن المبتدإ المذكور قبلها، وضابطها أن يكون المبتدأ مصدرًا عاملًا في مفسر صاحب الحال أو مضافًا إلى المصدر المذكور أو إلى ما يؤول به (**نحو: ضربي زيدًا قائمًا**) فضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيدًا مفعوله وقائمًا حال من ضمير المفعول المستتر في كان المحذوفة هي والخبر وما تعلق به، وتقدير ذلك: (**أي**) حاصل (**إذا كان قائمًا**) أو إذ كان قائمًا فحذف الخبر وهو حاصل لدلالة ظرفه الذي هو إذا كان أو إذ كان عليه، وحذف الظرف لدلالة الحال عليه لأن الحال به تشابه ظرف الزمان، ألا ترى أن معنى جاءني زيد راكبًا جاءني زيد زمان ركوبه، فالحال دالة على هذا الخبر بواسطة، ووجب لسد الحال مسده، وكان تامة بمعنى ثبت؛ ولا يتعين التقدير المذكور في المثال بجواز كون الحال فيه من ضمير الفاعل ويكون التقدير: إذ كنت وإذا كنت، فتكون كان مسندة إلى فاعل الضرب كما أشار إلى ذلك الرضي وغيره، فلو صلحت الحال للإخبار بها عن المبتدإ لم يجب حذف الخبر نحو: ضربي زيدًا شديدًا بل يتعين رفع الحال أو الإتيان بخبر.

(بابُ العَوامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ)

وَتُسَمَّى النَّواسِخَ وَنَواسِخَ الابْتِدَاءِ، وَهِي ثَلاثَةُ أَنْوَاع: الأَوَّلُ ما يَرْفَعُ المُبْتَدَأَ وَيَنْصِبُ الخَبَرَ وَهُوَ: كَانَ وَأَخَوَاتُهَا وَالحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ وَأَفْعَالُ المُقَارَبَةِ، والثَّاني مَا يَنْصِبُ المُبْتَدَأَ ويَرْفَعُ الخَبَرَ وَهُوَ: إِنَّ وَأَخَواتُها وَلا التي لِنَفْيِ الجِنْسِ، والثَّالثُ ما يَنْصِبُ المُبْتَدَأَ وَالخَبَرَ جَمِيعًا وَهُوَ: ظَنَّ وَأَخَوَاتُها.

(باب العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر)

وهي على ضربين: أفعال وحروف، **(وتسمى)** هذه العوامل **(النواسخ)** من غير قيد (و) تسمى أيضًا **(نواسخ الابتداء)** لأنها تدخل على المبتدإ فترفع عنه حكمه أي عمل الابتداء فيه أخذًا من النسخ وهو لغة الرفع، وتصير هي عاملة فيه لأنها عوامل لفظية واللفظي أقوى من المعنوي، وكما تنسخ حكم المبتدإ تنسخ حكم الخبر. **(وهي)** باعتبار العمل **(ثلاثة أنواع)** بالاستقراء: **(الأول ما يرفع المبتدأ)** رفعًا غير الأوّل **(وينصب الخبر)**، وهذا صنفان: صنف من الأفعال **(وهو كان وأخواتها)**، وصنف من الحروف (و) هو **(الحروف المشبهة بليس)**، الأولى الأحرف، (و) من الأول **(أفعال المقاربة و)** النوع **(الثاني ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر)** غير الرفع الأول **(وهو إنّ وأخواتها ولا التي لنفي الجنس)** نصًا وهذه أحرف باتفاق. **(والثالث ما ينصب المبتدأ والخبر جميعًا وهو ظن وأخواتها)** وهذه أفعال باتفاق.

(فَصْلٌ) فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُها فَإِنَّها تَرْفَعُ المُبْتَدَأَ تَشْبِيهًا بِالفَاعِلِ وَيُسَمَّى اسمَهَا وَتَنْصِبُ الخَبَرَ تَشْبِيهًا بِالمَفْعُولِ وَيُسَمَّى خَبَرَهَا، وهذِهِ الأَفْعَالُ عَلَى ثَلاثَةِ أَقْسَام: أَحَدُهَا مَا يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَهُوَ كَانَ وَأَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ

(فصل) في النوع الأول وبدأ به لبقاء المبتدإ الذي هو العمدة على مثل إعرابه. **(فاما كان وأخواتها)** وهي هنا ثلاثة عشر فعلًا **(فإنها ترفع المبتدأ)** ما لم يلزم التصدير ولا الابتدائية **(تشبيهًا بالفاعل)** أي بفاعل الفعل المتعدي **(ويسمى اسمها)** حقيقة وفاعلًا مجازًا، **(وتنصب الخبر)** ما لم يكن جملة طلبية **(تشبيهًا بالمفعول)** في توقف الفعل عليه **(ويسمى خبرها)** حقيقة ومفعولا مجازًا. ودخولها على المبتدإ والخبر على خلاف القياس لأن الأصل في الأفعال أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل فإن ذلك للحروف، وحق هذه الأفعال أن تنسب معانيها إلى المفردات إلا أنهم توسعوا في الكلام فأجروها مجرى الحروف فأدخلوها على المبتدإ والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها، ومن ثم سماها الزجاجي حروفًا، **(وهذه الأفعال)** بالنظر إلى عملها هذا العمل المخصوص **(على ثلاثة أقسام)** **(أحدها ما يعمل هذا العمل)** من رفع الاسم ونصب الخبر **(من غير)** اعتبار **(شرط)** فيه مما سيأتي، وهو ثمانية أفعال: **(كان)** الدالة على ثبوت الخبر للاسم في الزمن الماضي، **(وأمسى)** الدالة على ثبوته له مساءً، **(وأصبح)** الدالة على ثبوته له صباحًا، **(وأضحى)** الدالة على ثبوته له ضحى، **(وظل)** الدالة على ثبوته له نهارًا، **(وبات)** الدالة على ثبوته له ليلًا، **(وصار)** الدالة على انتقال الاسم من صفة إلى

وَلَيْسَ نَحْوُ ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً﴾ ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾، **وَالثَّانِي مَا يَعْمَلُ هذَا الْعَمَلَ بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَهُ نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ دُعَاءٌ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: زَالَ وَفَتِئَ وَبَرِحَ وَانْفَكَّ نَحْوُ** ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ **وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:**

صفة أو من حقيقة إلى حقيقة، **(وليس)** الدالة على نفي الخبر عن الاسم حالًا عند التجرد من القرينة؛ فهذه الثمانية تعمل من غير شرط تقدم نفي أو شبهه عليها، مثال كان: **(نحو:** ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾) فـ﴿كَانَ﴾ فعل ماض ناقص والاسم الكريم اسمها و﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ خبرها، ومثال أمسى نحو: أمسى زيد فقيهًا، وأصبح نحو: (﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾) وأضحى نحو: أضحى مُحَمَّدٌ مُتَعَبِّدًا، وبات نحو: بات زيدٌ مُعْتَكِفًا، وصار نحو: صار الطينُ خزفًا وليس نحو: (﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً﴾) وظل نحو: (﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾). (و) القسم **(الثاني ما يعمل هذا العمل بشرط)** أن يكون تاليًا لنفي أو شبهه بأن **(يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء، وهو أربعة: زال)** ماضي يزال **(وفتىء وبرح وأنفك)**، مثال زال: لا زال جنابك محروسًا، ومثلها ما تصرف منها **(نحو:** ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾)، ومثال فتىء نحو: ما فتىء العبد خاضعًا، ولا فتىء حكمك نافذًا، وبرح نحو: ما برح صباحك مبتسمًا، ولا برح ربعك مأنوسًا، ومثلها ما تصرف منها نحو: (﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾)، ومثال أنفك نحو: ما أنفك زيد مصليًا، ولا أنفك بيتك عامرًا؛ (و) من متصرفات زال بعد النهي **(قول الشاعر:**

[الخفيف]

صَاحِ شَمِّرْ وَلا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ

وَقَوْلِهِ:

وَلا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكَ الْقَطْرُ

وَالثَّالِثُ مَا يَعْمَلُ هَذا الْعَمَلَ بِشَرْطِ أَنْ تَتَقَدَّمَهُ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ وَهُوَ: دَامَ نَحْوُ ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ وَسُمِّيَتْ مَا هذِهِ مَصْدَرِيَّةً لأَنَّها تُقَدَّرُ بِالمَصْدَرِ وَهُوَ الدَّوَامُ وَسُمِّيَتْ ظَرْفِيَّةً

صَاحِ شَمِّرْ وَلا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ)

صاح منادي مرخم صاحب على غير القياس، وشمر - بكسر الميم - أمر، ولا حرف نهي، واسم تزل مستتر فيها وجوبًا، وذاكر الموت خبرها؛ (و) مثالها بعد الدعاء (قوله): [الطويل]

أَلَا يا اسْلَمِي يَا دارَ مَيٍّ عَلَى البِلَى **(وَلا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكَ الْقَطْرُ)**

فالقطر اسم زال مؤخرًا، ومنهلًا خبرها مقدمًا؛ وقيدنا زال بكونها ماضي يزال لإخراج زال ماضي يزول وزال ماضي يزيل، فإن الأول منهما فعل تام قاصر بمعنى ذهب وانتقل، والثاني متعد لواحد بمعنى ماز يميز؛ وهذه الأربعة تفيد اتصاف الاسم بالخبر على سبيل الاستمرار مذ كان الاسم قابلًا للخبر، وسبب دلالتها على هذا الاستمرار أنها بمعنى النفي فإذا دخل عليها النفي صار معناها نفي النفي، ونفي النفي استمرار الثبوت، وإنما قام النهي والدعاء مقام النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل وتركه نفي.

(و) القسم **(الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط أن تتقدمه ما المصدرية الظرفية وهو دام)** خاصة **(نحو:)** ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾، وتصدق ما دمت قادرًا. **(وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر)** المضاف إليه الزمان **(وهو الدوام، وسميت ظرفية**

لِنيابَتِها عَنِ الظَّرْفِ وَهُوَ المُدَّةُ، وَيَجُوزُ في خَبَرِ هذِهِ الأَفْعَالِ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِها نَحْوُ ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ **وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:**

فَـلَـيْـسَ سَـوَاءً عَـالِـمٌ وَجَـهُـولُ

لنيابتها عن الظرف) المضاف **(وهو المدة)**. وأصل: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ مدة ما دمت حيًا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف إليه وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية، ولهذا افتقر الكلام إلى عامل في الظرف تتم به الجملة، وامتنع أن يقال ابتداء ما دام زيد مقيمًا، فلو فقدت ما نحو: دام زيد صحيحًا كان المنصوب بها حالًا لا خبرًا، وكذا إذا وجدت وكانت مصدرية لا ظرفية نحو: عجبت مما دام زيد صحيحًا لأن المعنى عجبت من دوامه صحيحًا لا من مدة دوامه، والظرفية تلزمها المصدرية ولا يلزم من وجودها وجود العمل المذكور إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط. واعلم أن خبر هذه الأفعال كخبر المبتدإ يكون مفردًا وجملة ذات رابط يربطها بالاسم وظرفًا وجارًا ومجرورًا متعلقين بمحذوف وجوبًا، ويجوز تعدده، والأصل فيه أن يتأخر عن الاسم والعامل؛ **(ويجوز في خبر هذه الأفعال)** كلها **(أن يتوسط بينها وبين اسمها)** على خلاف الأصل لقوة عملها نظرًا إلى كونها أفعالًا فجاز أن تتصرف في معمولها **(نحو:** ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾**)** فحقًا خبر كان وقد توسط بينها وبين اسمها على خلاف الأصل، **(و)** مثله **(قول الشاعر)**: [الطويل]

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنّا وَعَنْهُمُ **(فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ)**

فسواء خبر ليس وقد توسط بينها وبين اسمها وهو عالم وما

وَيَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَخْبَارُهُنَّ عَلَيْهِنَّ إِلا لَيْسَ وَدَامَ كَقَوْلِكَ: عَالِمًا كَانَ زَيْدٌ، وَلِتَصَارِيفِ هٰذِهِ الأَفْعَالِ مِنَ الْمُضَارِعِ وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ مَا لِلْمَاضِي مِنَ الْعَمَلِ

عطف عليه، وقد يكون التوسط واجبًا نحو: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾، أو ممتنعًا نحو: كان موسى صديقي. (**ويجوز أن يتقدم أخبارهن عليهن**) بدليل جواز تقدم معمول الخبر نحو: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾ وقوله: [الطويل]

عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لا يَزَالُ يَزِيدُ

ولا فرق في ذلك بين ما شرط في عمله تقدم نفي أو لا، وقد يكون التقدم واجبًا نحو: كم [كان] مالك (**إلا**) خبر (**ليس**) عند جمهور البصريين قياسًا على عسى بجامع الجمود، ولا حجة للمجيز في قوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ لجواز أن يكون ﴿يَوْمَ﴾ مبتدأ بني لإضافته إلى الفعل أو منصوبًا بفعل مقدر، (**و**) إلا خبر (**دام**) فإنه يمتنع تقدمه عليها مع ما باتفاق لأن ما في صلة المصدر لا يتقدم عليه، وعلى دام وحدها على الأصح لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته؛ (**كقولك: عالمًا كان زيد**) مثال لتقدم الخبر على الناسخ، ومثله قوله: [الرمل]

اعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ شَاهِدًا مَا كُنْتُ أَوْ غَائِبًا

وإذا نفي الفعل الناسخ بما امتنع تقدم الخبر على ما دون الناسخ لأن لها صدر الكلام، فيمتنع قائمًا ما كان زيد دون ما قائمًا كان زيد. (**و**) يثبت (**لتصاريف هذه الأفعال**) الناسخة (**من المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل ما**) ثبت (**للماضي من العمل**)، فيرفع المتصرف منها الاسم وينصب الخبر، مثال المضارع

نَحْوُ ﴿حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿قُل كُونُواْ حِجَارَةً﴾، **وَتُسْتَعْمَلُ هَذِهِ الأَفْعَالُ تَامَّةً أَيْ مُسْتَغْنِيَةً عَنِ الخَبَرِ نَحْوُ** ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ **أَيْ وَإِنْ حَصَلَ** ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ **أَيْ حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الصَّبَاحِ وَحِينَ تَدْخُلُونَ فِي المَسَاءِ، إِلا زَالَ وَفَتِئَ وَلَيْسَ فَإِنَّهَا مُلازِمَةٌ لِلنَّقْصِ،**

(**نحو**: ﴿حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾) ومثال الأمر نحو: (﴿قُل كُونُواْ حِجَارَةً﴾) والمصدر نحو: أعجبني كون زيد صديقك، واسم الفاعل نحو: زيد كائن أخاك؛ وهي بالنسبة إلى التصرف وعدمه ثلاثة أقسام: قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند أكثر المتأخرين، وقسم يتصرف تصرفًا ناقصًا بمعنى أنه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر وهو زال وأخواتها الثلاثة، وقسم يتصرف تصرفًا تامًا وهو باقي الأفعال. (**وتستعمل هذه الأفعال تامة أي مستغنية**) بمرفوعها (**عن الخبر**) فتدل على ثبوت الشيء في نفسه وتكون مع مرفوعها كلامًا تامًا بخلاف ما إذا كانت ناقصة، وقيل معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان لأنها إذا استعملت ناقصة دلت على الزمان فقط وهو ضعيف وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم، فكان بمعنى حصل (**نحو**: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ **أي وإن حصل**)، وأمسى وأصبح بمعنى دخل في المساء وفي الصباح نحو: (﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ أي حين تدخلون في الصباح وحين تدخلون في المساء) هكذا بخط المؤلف، وأضحى بمعنى دخل في الضحى، وصار بمعنى انتقل، وظل بمعنى دام، وبرح بمعنى ذهب، وانفك بمعنى انفصل، ودام بمعنى بقي، وبات بمعنى عرس، (**إلا زال**) ماضي يزال (**وفَتِئ وليس فإنها ملازمة للنقص**) محتاجة إلى خبر يتم به الكلام، وذكر الفارسي أن زال تستعمل تامة أيضًا.

وَتَخْتَصُّ كَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِها بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ بِلَفْظِ المَاضي وَأَنْ تَكُونَ في حَشْوِ الكَلَام نَحْوُ مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا، وَتَخْتَصُّ أَيْضًا بِجَوَازِ حَذْفِها مَعَ اسْمِها وَإِبْقَاءِ خَبَرِهَا وَذلِكَ كَثِيرٌ بَعْدَ لَوْ وَإِنِ الشَّرْطِيَّتَيْنِ كَقَوْلِهِ علَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» وَقَوْلِهِمْ: النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ،

(**وتختص كان**) عن أخواتها بأمور (**بجواز زيادتها**) لفظًا ومعنى أو لفظًا فقط (**بشرط أن تكون بلفظ الماضي**) للخفة، (**و**) بشرط (**أن تكون في حشو الكلام**) بأن تقع بين شيئين متلازمين ليسا جارًا ولا مجرورًا كالمبتدإ وخبره والموصول وصلته، نحو: زيد كان قائم، و﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾، وزيادتها بين ما وفعل التعجب مطردة (**نحو: ما كان أحسن زيدا**)؛ وقد أفهم كلامه أنها لا تزاد بلفظ المضارع أو غيره ولا في صدر الكلام وءاخره، وأن غيرها من أخواتها لا يزاد. (**وتختص أيضًا بجواز حذفها مع اسمها وإبقاء خبرها**) على حاله منصوبًا لكثرة استعمالها، (**وذلك**) أي جواز الحذف (**كثير**) في كلامهم (**بعد لو وإن الشرطيتين**) وبعد غيرهما قليل (**كقوله عليه الصلاة والسلام: «التمس ولو خاتمًا من حديد»**) أي ولو كان الذي تلتمسه خاتمًا من حديد فحذفت كان مع اسمها، (**وقولهم**) أي العرب ولو قال وقوله لكان أولى لأنه حديث: (**«الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر»**) فحذفت كان مع اسمها أيضًا والتقدير: إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرًا فجزاؤهم شر، وهذا الذي ذكره من نصب الأول ورفع الثاني هو أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب، ويجوز رفع الأول ونصب الثاني ورفعهما ونصبهما؛ وقد

وَتَخْتَصُّ أَيْضًا بِجَوَازِ حَذْفِ نُونِ مُضَارِعِها المَجْزُومِ إِنْ لَمْ يَلْقَها سَاكِنٌ وَلا ضَمِيرُ نَصْبٍ نَحْوُ ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾ ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾.

(فَصْلٌ) وَأَمّا الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ فَأَرْبَعَةٌ: ما وَلا وَإِنْ وَلاتَ، فَأَمّا ما

تحذف كان مع اسمها بعد غير إن ولو كقوله: [الرجز]

مِـــنْ لَــــدُ شَـــوْلًا فَـــإِلَـــىٰ إِتْـــلائِـــهـــا

أي من لد أن كان شولًا. (**وتختص أيضًا بجواز حذف نون مضارعها المجزوم**) بالسكون وصلًا (**إن لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب**) متصل بها (**نحو**: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾) أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف، وعلى هذا قس نحو: (﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾) في النحل لا في النمل ونحو: (﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾)، فلا تحذف من المرفوع والمنصوب لتعاصيها على الحذف لقوتها بالحركة، ولا من المجزوم بحذف النون أو بالسكون حال الوقف، ولا من نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ لاتصالها بساكن فكسرت لأجله فتعاصت على الحذف، ومن أجازه نظر إلى عروض الحركة، ولا من نحو: «إن يكنه فلن تسلط عليه» لاتصالها بالضمير والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها.

(**فصل**) فيما ألحق بليس في العمل.

(**وأما الحروف المشبهة بليس**) في النفي والجمود والدخول على الجمل الاسمية (**فأربعة: ما ولا وإن ولات**) النافيات وأكثرها عملًا ما، وكان القياس فيها أن لا تعمل لعدم اختصاصها. ولما كان عمل كل منها على خلاف الأصل اشترط له شروط، (**فأما ما**)

فَتَعْمَلُ عَمَلَ لَيسَ عِنْدَ الحِجازِيّينَ بِشَرْطِ أَنْ لا تَقْتَرِنَ بإِنْ وَأَنْ لا يَقْتَرِنَ خبَرُها بإلا وَأَنْ لا يَتقَدَّمَ خبَرُها عَلَى اسْمِها وَلا مَعْمُولُ خبَرِها عَلَى اسْمِها إلا إذا كَانَ المَعْمُولُ ظَرْفًا أَوْ جارًا وَمَجْرُورًا، فالمُسْتَوْفِيَةُ لِلشُّرُوطِ نَحْوُ مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا وَكَقَوْلِهِ تَعالَى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾، **فَإِنِ اقْتَرَنَتْ بإِنْ بَطَلَ عَمَلُها نَحْوُ مَا إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ وَكَذا إنِ**

النافية (**فتعمل عمل ليس عند الحجازيين بشرط**) اجتماع أمور أربعة: الأوّل (**أن لا تقترن**) ما (**بإن**) الزائدة، (و) الثاني (**أن لا يقترن خبرها بإلا**)، (و) الثالث (**أن لا يتقدم خبرها**) ولو ظرفًا (**على اسمها**)، (و) الرابع أن (**لا**) يتقدم (**معمول خبرها على اسمها**) وهذا معلوم مما قبله وإنما ذكره توطئة لقوله: (**إلا إذا كان**) ذلك (**المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا**) فإنه يجوز إعمالها مع تقديمه لما سيأتي؛ فهذه الأربعة متى وجدت جاز إعمالها في معرفة ونكرة. (**فالمستوفية للشروط نحو: ما زيد ذاهبًا و**) قد ورد القرءان بإعمالها (**كقوله تعالى:** ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾) ولم يقع في القرءان إعمال ما صريحًا في غير هاتين الآيتين قاله ابن هشام، (**فإن**) انتفى الشرط الأول بأن (**اقترنت**) ما (**بإن**) الزائدة (**بطل عملها**) لضعف شبهها بليس لإيلائها ما لا يلي ليس (**نحو: ما إن زيد قائم**) وقوله: [البسيط]

بَـنـي غُـدانَـةَ مَـا إنْ أَنْـتُـمُ ذَهَـبٌ

ويروى ذهبًا، وأوّل على أن إن نافية مؤكدة لما لا زائدة، وهذا يؤخذ منه أن تكرار ما لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك ولم يتعرض له المؤلف، (**وكذا**) يبطل عملها (**إن**) انتفى الشرط الثاني

اقْتَرَنَ خَبَرُهَا بإلا نَحْوُ ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾، وَكَذا إنْ تَقَدَّمَ خَبَرُها عَلَى اسْمِها نَحْوُ مَا قَائِمٌ زَيْدٌ أَوْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الخَبَرِ وَلَيْسَ ظَرْفًا نَحْوُ مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ ءاكِلٌ، فَإِنْ كَانَ ظَرْفًا نَحْوُ مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ جَالِسًا لَمْ يَبْطُلْ عَمَلُها؛ وَبَنُو تَمِيمٍ لا يُعْمِلُونَها وَإِن اسْتَوْفَتِ الشُّرُوطَ المَذْكُورَةَ.

بأن (**اقترن خبرها بإلا نحو**: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾) لأن عملها إنما هو للنفي وقد انتقض بإلا، وتسميته حينئذ خبرها مجاز بخلاف ما إذا انتقض بغير إلا نحو ما زيد غير قائم، (**وكذا**) يبطل عملها (**إن**) انتفى الشرط الثالث بأن (**تقدم خبرها على اسمها نحو: ما قائم زيد**) وقوله: ما مسيء من أعتب، (**أو**) انتفى الرابع بأن (**تقدم معمول الخبر**) على اسمها (**وليس ظرفًا**) أو جارًا ومجرورًا (**نحو: ما طعامك زيد ءاكل**) لضعفها في العمل فلا يتصرف في خبرها ولا معمول خبرها بالتقدم، (**فإن كان**) معمول الخبر (**ظرفًا نحو: ما عندك زيد جالسًا**) أو جارًا ومجرورًا نحو: ما في الدار زيد جالسًا (**لم يبطل عملها**) لتوسعهم في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما، وقضية هذه العلة جواز إعمال ما إذا تقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور، وبه صرح بعضهم وهو ظاهر قياسًا على خبر إنّ وأخواتها، وقيل بمنع ذلك وهو قضية كلام المؤلف كغيره، وأما تقدم المعمول على الخبر فجائز. (**وبنو تميم لا يعملونها وإن استوفت الشروط المذكورة**) فيقولون ما زيد قائم قال شاعرهم: [الكامل]

وَمُهَفْهَفِ الأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ انْتَسِبْ ... فَأَجَابَ مَا قَتْلُ المُحِبِّ حَرَامُ

أي هو تميمي، فاستغنى بوقوع الاسمين بعد ما مرفوعين عن أن يصرح بنسبه ويقول: أنا تميمي.

وَأَمّا لا فَتَعْمَلُ عَمَلَ لَيسَ أَيْضًا عِنْدَ الحِجازِيّينَ فَقَطْ بِالشُّرُوطِ المُتَقَدِّمَةِ فِي مَا وَتَزِيدُ بِشَرْطٍ ءاخَرَ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ اسْمُها وَخَبَرُها نَكِرَتَيْنِ نَحْوُ لا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ، وَأَكْثَرُ عَمَلِها في الشِّعْرِ. وَأَمّا إِنْ فَتَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ في لُغَةِ أَهْلِ العَالِيَةِ بِالشُّرُوطِ المَذْكُورَةِ في مَا سَوَاءٌ كَانَ اسْمُهَا مَعْرِفَةً أَوْ نَكِرَةً نَحْوُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمًا

(**وأما لا**) النافية للوحدة وللجنس ظاهرًا (**فتعمل عمل ليس أيضًا عند الحجازيين فقط**) أي دون تميم (**بالشروط المتقدمة في ما**) النافية ما عدا الشرط الأول لأن لا لا تقترن بإن الزائدة، (**وتزيد**) لا على ما (**بشرط ءاخر وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو: لا رجل أفضل منك**) فلا تعمل في معرفة فلا يقال: لا زيد قائمًا، وأما قوله: [البسيط]

أَنْكَرْتُها بَعْدَ أَعْوامٍ مَضَيْنَ لَنَا   لا الدَّارُ دارًا ولا الجِيرانُ جِيرانا

فنادر، (**وأكثر عملها**) واقع (**في الشعر**) ولا تختص به، وهذا مخالف لما في القطر والملحة من اختصاصه بالشعر. وقد يراد بها نفي الجنس نصًا كقوله: [الطويل]

تَعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا   وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيا

(**وأما إن**) النافية (**فتعمل عمل ليس في لغة**) أهل (**العالية**) فقط أي دون غيرهم (**بالشروط المذكورة في ما**) النافية ما عدا الشرط الأول أيضًا، (**سواء كان اسمها معرفة أو نكرة**)، فالأول (**نحو: إن زيد قائمًا**) ومنه قراءة سعيد بن جبير رحمه الله: «﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبادًا أَمْثَالَكُم﴾» - بتخفيف ﴿إِنَّ﴾ وكسرها - لالتقاء الساكنين ونصب ﴿عبادًا﴾ بالخبرية، والمثلية المنفية في هذه القراءة هي المثلية في الإنسانية، والمثبتة في القراءة المشهورة هي المثلية

وَسُمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ: إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلا بِالعَافِيَةِ وَأَمَّا لاتَ فَتَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُها بِلَفْظِ الحِيْنِ وَبِأَنْ يُحْذَفَ اسْمُهَا أَوْ خَبَرُهَا وَالْغَالِبُ حَذْفُ الاَسْمِ نَحْوُ ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ أَيْ لَيْسَ الحِينُ حِيْنَ فِرَارٍ، وَقُرِئَ: ﴿وَلاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ عَلَى أَنَّ الخَبَرَ مَحْذُوفٌ

في المعبودية، فلا مخالفة في المعنى بين القراءتين لتواردهما على محل واحد فاندفع الاعتراض، (و) الثاني (**سمع من كلامهم: إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية**)، وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلامهم: إنَّ ذلك نافعك ولا ضارك. (**وأما لات**) أصلها لا زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة في معنى النفي وحركت لالتقاء الساكنين، (**فتعمل عمل ليس**) بإجماع من العرب (**بشرط أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين**)، هذا ما نص عليه سيبويه فأخذ بعضهم بظاهره وتبعه المؤلف، وقيل لا يختص به بل باسم الزمان وإن لم يكن بلفظ الحين كالساعة والأوان وهو ظاهر عبارة التسهيل، وجزم به في الشذور وشرحه بأنها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والأوان بقلة، (و) بشرط أن لا يجمع بين جزأيها في الكلام (**بأن يحذف اسمها**) ويذكر خبرها (**أو**) يحذف (**خبرها**) ويذكر اسمها، فلا يجتمعان لعدم السماع، (**والغالب**) في كلامهم (**حذف الاسم**) لأن الخبر محط الفائدة (**نحو**: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾) بنصب ﴿حِينَ﴾ على أنه خبرها واسمها محذوف، و﴿مَنَاصٍ﴾ بمعنى فرار، والتقدير: (**أي ليس الحين حين فرار**)، ونقل عكسه كما أومأ إليه بقوله: (**وقرىء**) في الشواذ: (﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾) برفع ﴿حِينَ﴾ (**على أن الخبر محذوف**) والحين اسمها،

أَيْ لَيْسَ حِينُ فِرَارٍ حِينًا لَهُمْ.

(فَصْلٌ) وَأَمَّا أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ فَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى قُرْبِ الخَبَرِ وَهُوَ كَادَ وَكَرَبَ وَأَوْشَكَ، وَمَا وُضِعَ لِلدِلَالَةِ عَلَى رَجَاءِ الخَبَرِ وَهُوَ: عَسَى وَحَرَى وَاخْلَوْلَقَ، وَمَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الشُّرُوعِ وَهُوَ كَثِيرٌ نَحْوُ طَفِقَ وَعَلِقَ وَأَنْشَأَ وَأَخَذَ وَجَعَلَ؛

والتقدير: **(أي ليس حين فرار حينًا)** موجودًا **(لهم)** عند تناديهم ونزول العذاب بهم، وأما قوله: [الكامل]

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارَكَ حِيْنَ لَاتَ مُجِيرُ

فارتفاع مجير على الابتداء أو على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير: حين لَات له مجير أو يحصل له مجير، ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان.

(فصل: وأما أفعال المقاربة) مصدر قارب وصيغة فاعل - بفتح ثالثه - قد تأتي بمعنى أصل الفعل وهو المراد هنا، **(فهي)** باعتبار معانيها **(ثلاثة أقسام ما وضع للدلالة على قرب الخبر)** المسمى باسمها **(وهو)** ثلاثة: **(كاد وكرب)** - بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح - **(وأوشك وما وضع للدلالة على رجاء الخبر)** أي رجاء المتكلم الخبر أي حصل مضمونه، سواء رجاه عن قرب أو بعد **(وهو)** ثلاثة أيضًا: **(عسى وحرى)** - بفتح الحاء والراء المهملتين - **(واخلولق، وما وضع للدلالة على الشروع)** أي على شروع الاسم في الخبر **(وهو كثير)** وقد أنهاه بعضهم إلى نيف وعشرين فعلًا، **(نحو طفق)** - بفتح الفاء وكسرها - **(وعلق وأنشأ وأخذ وجعل)**، فتسميتها بما قاله مجاز من تسمية الشيء باسم جزئه تغليبًا كتسميتهم الكلام بالكلمة كذا قيل، والظاهر أن هذا من باب التغليب

وَهذِهِ الأَفْعَالُ تَعْمَلُ عَمَلَ كَانَ فَتَرْفَعُ المُبْتَدَأَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ إلا أَنَّ خَبَرَها يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا مُضارِعًا مُؤَخَّرًا عَنْهَا رَافِعًا لِضَمِيرِ اسْمِها غَالِبًا، وَيَجِبُ اقْتِرانُهُ بِأَنْ إنْ كَانَ الفِعْلُ حَرَى وَاخْلَوْلَقَ نَحْوُ حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ وَاخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ،

كالقمرين والعمرين. (**وهذه الأفعال تعمل عمل كان**) وأخواتها (**فترفع المبتدأ وتنصب الخبر**)، وإنما أفردت بالذكر مع مساواتها لها في العمل لاختصاص خبرها بأحكام ليست لخبر كان وأخواتها كما أشار إلى ذلك بقوله: (**إلا أن خبرها يجب أن يكون فعلًا مضارعًا مؤخرًا عنها**) فلا يجوز تقدمه عليها لعدم تصرف أكثرها، وقضية كلامه جواز توسطه بينها وبين اسمها مطلقًا وهو مذهب المبرد والسيرافي والفارسي، ومنعه الشّلَوْبين فيما اقترن فيه الخبر بأن، (**رافعًا لضمير اسمها غالبًا**) كما سيأتي، فعلم أن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية مصدرة بمضارع ومجيئه على خلاف ذلك نادر كقوله: [الطويل]

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ ءائِبًا

وقوله: [الرجز]

لَا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

وأما ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ فالخبر محذوف أي فطفق يمسح مسحًا، ويجوز في خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق: [الطويل]

وَمَاذا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ

برفع جهده ويروى بنصبه أيضًا على الأصل، وعنه احترز المؤلف بقوله: (**غالبًا**). (**ويجب اقترانه**) أي الخبر (**بأن إن كان الفعل حرى واخلولق نحو: حرى زيد أن يقوم واخلولقت السماء أن تمطر**) فلا

وَيجبُ تَجرُّدُهُ مِنْ أَنْ بَعْدَ أَفْعَالِ الشُّروعِ نَحْوُ ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾، وَالأَكْثَرُ في عَسَى وَأَوْشَكَ الاقْتِرَانُ بِأَنْ نَحْوُ ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ: «يُوْشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ»، وَالأَكْثَرُ في كَادَ وكَرَبَ تَجَرُّدُهُ مِنْ أَنْ نَحْوُ ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

يجوز حرى زيد يقوم واخلولقت السماء تمطر. **(ويجب تجرده من أن بعد أفعال الشروع)** لأنها للحال وأن تخلص الفعل للاستقبال فبينهما تناف، **(نحو:** ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾**)**، وتقول: أخذ يقول وجعل ينشد، ولا تقول أخذ أن يقول ولا جعل أن ينشد. **(والأكثر في)** خبر **(عسى وأوشك الاقتران بأن نحو:** ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ **وقوله عليه الصلاة والسلام: «يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ»)**، وتجرده منها قليل وليس بكثير وكان القياس في عسى وجوب اقتران خبرها بأن حتى ذهب جمهور البصريين إلى أن التجرد من أن خاص بالشعر، وأما أوشك فكون الأكثر معها الاقتران إنما يظهر حيث جعلت للترجي كعسى، وأما إن جعلت للمقاربة كما ذهب إليه ابن مالك ومن تبعه فلا. **(والأكثر في)** خبر **(كاد وكرب تجرده من أن نحو:** ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ **وقول الشاعر:** [الخفيف]

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

واقترانه بها قليل أيضًا وليس بكثير، وقد اشتهر القول بين النحويين أن كاد إثباتها نفي ونفيها إثبات حتى جعله المعري لغزًا فقال: [الطويل]

أَنَحْوِيَّ هذا الْعَصْرِ ما هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ في لِسَانَيْ جُرْهُمٍ وثَمُوْدِ

(فَصْلٌ) وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا فَتَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَيُسَمَّى اسْمَهَا وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ وَيُسَمَّى خَبَرَهَا، وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرُفٍ: إِنَّ وَأَنَّ وَهُمَا لِتَوْكِيدِ النِّسْبَةِ وَنَفْيِ الشَّكِّ عَنْهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ وَقَوْلِهِ ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ الْمُؤَكَّدِ نَحْوُ كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ،

إذا استُعْمِلَتْ في صُورَةِ الجَحْدِ أُثْبِتَتْ وإن أُثْبِتَتْ قامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

والصحيح أنها كسائر الأفعال نفيها نفي وإثباتها إثبات، ولا ينافي قوله: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ لأن معنى الكلام أنهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين إلى الذبح بناء على التعنتات الصادرة عنهم.

(فصل) في النوع الثاني من النواسخ. **(وأما إن وأخواتها)** وتسمى الأحرف المشبهة بالفعل ولها صدر الكلام إلا أن المفتوحة، **(فتنصب المبتدأ)** المسند إليه **(ويسمى اسمها وترفع الخبر)** على الأصح **(ويسمى خبرها، وهي ستة أحرف)** عملها متحد ومعناها مختلف: **(إنّ)** - بالكسر والتشديد - **(وأنّ)** - بالفتح والتشديد -، **(وهما)** موضوعان **(لتوكيد النسبة)** بين الجزءين إذا كان المخاطب عالمًا بها، **(و)** لتوكيد **(نفي الشك عنها)** إذا كان شاكًا فيها ولتوكيد نفي الإنكار عنها إذا كان جاحدًا لها، **(نحو قوله تعالى ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ و)** نحو: **(قوله)** تعالى (﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾) والفرق بينهما أن إنّ المكسورة لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه، بخلاف أن المفتوحة فإنها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد ولهذا لا بد أن يتقدم عليها عامل. **(وكأنّ للتشبيه المؤكد)** - بفتح الكاف - لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وأنّ المفيدة للتأكيد **(نحو: كأنّ زيدًا أسد)** أصله إن زيدًا كالأسد فقدمت الكاف

وَلَكِنَّ لِلاسْتِدْرَاكِ نَحْوُ زَيْدٌ شُجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي نَحْوُ لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدٌ، وَلَعَلَّ للتَّرَجِّي نَحْوُ لَعَلَّ زَيْدًا قَادِمٌ وَلِلتَّوَقُّعِ نَحْوُ لَعَلَّ عَمْرًا هَالِكٌ وَلا يَتَقَدَّمُ خَبَرُ هذِهِ الأَحْرُفِ عَلَيْهَا وَلا يَتَوَسَّطُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا إلا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا

على إن لإفادة التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة إن لفظًا وصارتا كلمة واحدة، ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء. **(ولكن للاستدراك)** وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه **(نحو)** قولك: **(زيد شجاع)** فهذا يوهم ثبوت الكرم له لأن من شيمة الشجاع الكرم، فرفعت ذلك التوهم بقولك: **(لكنه بخيل)**، وكذا تفعل في النفي تقول: ما زيد عالمًا لكنه صالح، وقد تأتي للتوكيد نحو: لو جاءني زيد أكرمته لكنه لم يجيء. **(وليت للتمني)** وهو طلب ما لا طمع فيه **(نحو: ليت الشباب عائد)** فإن عوده بعد المشيب مستحيل، أو ما فيه عسر كقول من لم يرج مالًا: ليت لي مالًا فأحج منه، ويمتنع ليت غدًا يجيء فإنه واجب المجيء. **(ولعل للترجي)** في الشيء المحبوب **(نحو: لعل زيدًا قادم، وللتوقع)** أي الإشفاق من الشيء المكروه **(نحو: لعل عمرًا هالك)**؛ ولو عبر بالإشفاق لكان أولى لأن المتوقع صادق بهما، ولا يكون إلا في الممكن، وقد تأتي للتعليل نحو: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾. **(ولا يتقدم خبر هذه الأحرف عليها)** ولو ظرفًا ومجرورًا فلا يقال: قائم إن زيدًا ولا عندك أو في الدار إن زيدًا لضعفها في العمل بعدم تصرفها لأن عملها بالحمل على الأفعال فلم تقو قوتها. (و) لهذا **(لا يتوسط بينها وبين اسمها)** فلا يقال: إن قائم زيدًا، وإذا امتنع هذا امتنع ما قبله من باب أولى لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس، **(إلا إذا كان)** الخبر **(ظرفًا أو جارًا ومجرورًا)** فإنه يجوز

نَحْوُ ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾. وَتَتَعَيَّنُ إِنَّ الْمَكْسُورَةُ فِي الابْتِدَاءِ نَحْوُ ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ وَبَعْدَ أَلا التي يُسْتَفْتَحُ بِهَا الكَلامُ نَحْوُ ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ وَبَعْدَ حَيْثُ نَحْوُ جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ،

(**نحو**: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾) ونحو: (﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾) لأجل التوسع في الظرف والمجرور كما مر مع تأخرهما عن العامل، بل قد يجب ذلك لعارض نحو: إن في الدار صاحبها، ولا يلزم من جواز توسطه إذا كان ظرفًا جواز تقدمه على هذه الأحرف، إذ لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره، وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم معموله فلا يقال: اليوم إني ذاهب. واعلم أن لفظة إن إذا وقعت في الكلام وأردت أن تعلم أنها مكسورة أو مفتوحة وهل كسرها جائز أو واجب فاحفظ هذا الضابط وهو: كل موضع لا يجوز فيه أن يسد المصدر مسدها ومسد معمولها وجب فيه كسرها وإن وجب فيه ذلك تعين فتحها، ويجوز الفتح والكسر إن صح الاعتباران. وقد ذكر المؤلف رحمه الله من صور هذا الضابط مسائل فقال: (**وتتعين إن المكسورة في الابتداء**) أي في ابتداء كلام المتكلم أو في وسطه إذا كان ابتداء كلام ءاخر لكونه موضع الجملة حقيقة (**نحو**: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾) أو حكمًا (و) ذلك (**بعد ألا التي يستفتح بها الكلام نحو**: (﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾) وتتعين في أول الجملة الواقعة (**بعد حيث**) ونحوها مما هو ملازم للإضافة إلى الجمل كإذ (**نحو: جلست حيث إن زيدًا جالس**) لأن حيث لا تضاف إلا إلى الجملة وأن المفتوحة مع معمولها في تأويل المفرد كما مر؛ بخلاف الواقعة في أثناء الجملة نحو: جلست حيث اعتقادي أنه مكان حسن، قال ابن هشام: وقد أولع الفقهاء

وَبعْدَ القَسَم نَحْوُ ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ **وَبعْدَ القَوْلِ نَحْوُ** ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ **وإِذَا دَخَلَتِ اللَّامُ في خَبَرِهَا نَحْوُ** ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾. **وَتَتَعَيَّنُ أَنَّ المَفْتُوحَةُ إِذَا حَلَّتْ مَحَلَّ الفَاعِلِ نَحْوُ** ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾

وغيرهم بفتح إن بعد حيث وهو لحن فاحش اهـ وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب الفتح وبه صرح صاحب المتوسط، وجوز بعض العلماء الوجهين بعدها كما بينته في شرح القطر. **(وبعد القسم)** أي الاسم المقسم به جوابًا له سواء وجدت اللام في خبرها نحو: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ۝٣﴾ أو لا (نحو: ﴿حمٓ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾) لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة. **(وبعد القول)** في أول الجملة المحكية به (**نحو**: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾) لأن مقول القول لا يكون إلا جملة، بخلاف الواقعة في أثنائها نحو: قال زيد اعتقادي أن عمرًا فاضل. (و) تتعين أيضًا **(إذا دخلت اللام)** الابتدائية **(في خبرها نحو)**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، ومنه اللام المعلقة للعامل عن العمل نحو: (﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾) فاللام علَّقَتْ فِعْلَي العلم والشهادة أي منعتهما من التسليط على لفظ ما بعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر، ولولا اللام لوجب الفتح. ومن المواضع التي يجب فيها الكسر أن تقع في أول الصلة نحو: جاء الذي إنه فاضل، وفي أول الصفة نحو: جاءني رجل إنه فاضل، وفي أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو: زيد إنه فاضل **(وتتعين أن المفتوحة إذا حلت محل الفاعل نحو**: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ لوجوب كون الفاعل مفردًا، ولهذا أوجبوا الفتح بعد لو

أَوْ مَحلَّ نَائِبِ الفَاعِلِ نَحْوُ ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ **أَوْ مَحلَّ المَفْعُولِ نَحْوُ** ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ **أَوْ مَحلَّ المُبْتَدَإِ نَحْوُ** ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ **أَوْ دخلَ علَيْهَا حَرْفُ الجَرِّ نَحْوُ** ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ **وَيَجُوزُ الأَمْرَانِ بَعْدَ فَاءِ الجَزَاءِ نَحْوُ** ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا﴾ **إِلَى قَوْلِهِ** ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ **وَبَعْدَ إِذَا الفُجَائِيَّةِ نَحْوُ**

الشرطية نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾، (أو) حلت (**محل نائب الفاعل نحو**: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾) لوجوب كون النائب كذلك، (**أو محل المفعول نحو**: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾) لوجوب كون المفعول مفردًا، (**أو محل المبتدإ نحو**: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾) لوجوب كون المبتدإ كذلك، ولهذا أوجبوا الفتح بعد لولا الامتناعية نحو: لولا أنك منطلق، (**أو دخل عليها حرف الجر نحو**: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾) لأن حرف الجر لا يدخل إلا على مفرد، أو كانت مجرورة بالإضافة نحو: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ أو خبرًا عن اسم معنى نحو: اعتقادي أنه فاضل، أو معطوفة على شيء مما تقدم أو بدلًا منه نحو: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ ونحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾. (**ويجوز الأمران**) أي كسر همزة إن وفتحها في المحل الصالح للمفرد والجملة كما إذا وقعت (**بعد فاء الجزاء نحو**: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا﴾ **إلى قوله**: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾) فالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة والمعنى فهو غفور رحيم، والفتح على جعل أن مع معموليها مبتدأ أو خبر مبتدإ والمعنى فالغفران والرحمة أي حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة؛ (**وبعد إذا الفجائية**) إذا لم يكن معها لام الابتداء (**نحو**:

خَرَجْتَ فَإِذَا إنّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ التَّعْلِيلِ نَحْوُ ﴿نَدۡعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ وَلَبَّيْكَ إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ. وَتَدْخُلُ لامُ الابْتِدَاءِ بَعْدَ إِنَّ المَكْسُورَةِ فَقَطْ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ عَلَى خَبَرِهَا بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُؤَخَّرًا مُثْبَتًا

خرجت فإذا إنّ زيدًا قائم) فالفتح على تأويلها مصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف أي فإذا قيامه حاصل، والكسر على عدم التأويل أي فإذا هو قائم، قال ابن مالك وهو أولى لأنه لا يحوج إلى تأويل، أما إذا كان معها اللام فيجب الكسر نحو: خرجت فإذا إن الشمس لطالعة؛ (و) كذا يجوز الأمران **(إذا وقعت في موضع التعليل نحو:** ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبۡلُ نَدۡعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ فالكسر على أنه تعليل مستأنف والفتح على تقدير لام العلة أي لأنه، (و) مثله **(لَبَّيْكَ إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ)** والكسر أرجح؛ ويجوز الأمران أيضًا إذا وقعت خبرًا عن قول ووقع خبرها قولًا وفاعل القولين واحد نحو: أول قولي إني أَحْمَدُ اللَّهَ، فالكسر على معنى قولي هذا اللفظ المفتتح بأني فلا يصدق عليَّ حَمْدٌ بغير هذا اللفظ، والفتح على معنى أول قولي حَمْدُ الله فيصدق عليَّ أيُّ قول تضمن حَمْدًا، فلو لم يقع خبرًا عن قول نحو: عملي أنّي أَحْمَدُ اللَّهَ وجب فتحها، أو لم يخبر عنها بقول نحو: قولي إني مؤمن أو اختلف القائل نحو: قولي إن زيدًا يَحْمَدُ اللَّهَ وجب كسرها. **(وتدخل لام الابتداء بعد أن المكسورة)** فتزداد الجملة تأكيدًا **(فقط)** أي دون سائر أخواتها **(على)** واحد من **(أربعة أشياء)**: الأول **(على خبرها بشرط كونه مؤخرًا)** فلو قدم نحو: ﴿إِنَّ لَدَيۡنَآ أَنكَالٗا﴾ لم تدخله اللام، **(مثبتًا)** غير ماض متصرف خال من قد، فلو كان مع تأخره منفيًا نحو: إن زيدًا لم يقم لم تدخل عليه كما لو كان مع ذلك

نَحْوُ ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ وَعَلَى اسْمِهَا بِشَرْطِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الخَبَرِ نَحْوُ ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ وَعَلَى ضَمِيرِ الفَصْلِ نَحْوُ ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾، وَعَلَى مَعْمُولِ الخَبَرِ بِشَرْطِ تَقَدُّمِهِ عَلَى الخَبَرِ نَحْوُ إِنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا ضَارِبٌ.

ماضيًا متصرفًا خاليًا من قد نحو: إن زيدًا قام، ولا فرق في دخولها في الخبر بين أن يكون مفردًا (**نحو**: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾)، أو ظرفًا نحو: إن زيدًا لعندك، أو شبهه نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾، أو جملة اسمية نحو: إن زيدًا لأبُوهُ قَائِمٌ، أو فعلية مصدرة بمضارع نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾، أو بماض غير متصرف نحو: إن زيدًا لعسى أن يقوم، أو بماض متصرف مقرون بقد نحو: إن زيدًا لقد سما. (و) الثاني (**على اسمها بشرط أن**) لا يلي إنَّ إما بأن (**يتأخر عن الخبر**) الذي هو ظرف أو شبهه (**نحو** ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾) وإن عندك لزيدًا، أو عن معمول الخبر نحو: إن فيك لزيدًا راغب، وإنما اشترط ذلك لئلا يجمع بين حرفي تأكيد. (و) الثالث (**على ضمير الفصل**) هو صيغة ضمير مرفوع منفصل يقع بين المبتدإ والخبر أو ما أصله ذلك (**نحو**: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾) سمي بذلك لفصله الخبر عن احتماله الصفة وذلك فيما صلح لهما، ثم اتسع فأدخل فيما لا لبس فيه، والكوفي يسميه عمادًا لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى أو في فصل الخبر عن الصفة، ولا محل له من الإعراب عند الخليل لأنه عنده حرف، وقيل هو اسم لا محل له من الإعراب كاسم الفعل، وقيل محله بحسب ما بعده، وقيل بحسب ما قبله. (و) الرابع (**على معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر**) ولم يكن حالًا، وصلاحيةِ الخبرِ لدخول اللام عليه (**نحو: إن زيدًا لعمرًا ضارب**) وإن في

وَتَتَّصِلُ مَا الزَّائِدَةُ بِهذِهِ الأَحْرُفِ فَيَبْطُلُ عَمَلُها نحوُ ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ كـأَنَّـمـا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلكِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَعَلَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ،

الدار لعندك زيدًا جالس، فلو تأخر عن الخبر لم يجز دخولها عليه نحو: إن زيدًا الجالس عندك كما لو كان مع تقدمه حالًا، أو الخبر غير صالح للام نحو إن زيدًا راكبًا يأتيك وإن عمرًا خالدًا ضرب، وهذه اللام تسمى اللام المزحلقة بالقاف أو بالفاء لأنها الداخلة على المبتدإ فزحلقت مع إن للخبر كراهية اجتماع حرفي تأكيد. (**وتتصل ما الزائدة بهذه الأحرف**) الستة (**فيبطل عملها**) لأن ما قد أزالت اختصاصها بالأسماء فوجب إهمالها، ولهذا تسمى ما هذه كافة لكفها ما اتصلت به عن العمل، وتسمى أيضًا المهيئة لأنها هيأت هذه الأحرف للدخول على الأفعال، (**نحو**: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾) مثال لإهمال إن المكسورة ودخولها على الاسم، ونحو: (﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾) مثال لدخولها على الفعل، ونحو: (﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾) مثال لإهمال أن المفتوحة ودخولها على الاسم، ومثال دخولها على الفعل نحو: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾؛ ونحو: (**كَأَنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ**) مثال لإهمال كأن ودخولها على الاسم، ومثال دخولها على الفعل: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾؛ (و) نحو: (**لكنما زيد قائم**) مثال لإهمال لكن ودخولها على الاسم، ومثال دخولها على الفعل قوله: [الطويل]

وَلَـكِـنَّـمـا أَسْـعَـىٰ لِـمَـجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ

(و) نحو: (**لعلما زيد قائم**) مثال لإهمال لعل ودخولها على الاسم، ومثال دخولها على الفعل قوله: [الطويل]

إلا لَيْتَ فَيَجُوزُ فِيها الإعْمَالُ وَالإهْمَالُ نَحْوُ لَيْتَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ بِنَصْبِ زَيْدٍ وَرَفْعِهِ. وَتُخَفَّفُ إنّ المَكْسُورَةُ فَيَكْثُرُ إِهْمالُها نَحْوُ ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾

لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا

ولا يستثنى من هذه الأحرف **(إلا ليت فيجوز فيها الإعمال)** لأنها لم يزل اختصاصها بالأسماء باتصال ما بها، **(والإهمال)** إلحاقًا بأخواتها **(نحو: ليتما زيد قائم بنصب زيد ورفعه)**، وقد روى بهما قوله: [البسيط]

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا

يروى برفع الحمام على إهمال ليت وبنصبه على إعمالها؛ هذا مذهب الجمهور، ومن النحاة من جوز إعمال البقية قياسًا على ليتَ فإن الإعمال لم يسمع إلا فيها، ومنهم من قاس عليها لعل وحدها، ومنهم من قاس معها إن، قال بعض شراح الألفية: ولا يصح القياس في شيء من ذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها. واحترز المؤلف بالزائدة عن الموصولة فإنها لا تبطل عمل هذه الأحرف نحو: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ﴾ وقوله: [الطويل]

وَلَكِنَّ مَا يُقْضَىٰ فَسَوْفَ يَكُونُ

ومثلها ما المصدرية نحو: أعجبني أن ما فعلت حسن أي أن فعلك حسن. **(وتخفف إن المكسورة)** الهمزة عند البصريين لثقل التشديد وكثرة الاستعمال **(فيكثر إهمالها)** أي إبطال عملها فيصير ما بعدها مبتدأ وخبرًا، **(نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾)** بتخفيف ما فهي زائدة، وإهمال إن هو القياس لزوال اختصاصها

وَيَقِلُّ إِعْمَالُهَا نَحْوُ ﴿وإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ إِنّ وَلَمَّا في الآيَتَيْنِ، وَتَلْزَمُ اللَّامُ في خَبَرِهَا إذَا أُهْمِلَتْ، وَإِنْ خُفِّفَتْ أَنَّ مَفْتُوحَةً بَقِيَ إِعْمَالُها وَلكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَأَنْ يَكُونَ

بالأسماء ولفوات بعض وجوه مشابهتها للفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة أحرف، وإذا خففت جاز دخولها على كل ناسخ ولا تدخل على غيره إلا نادرًا لأن الأصل دخولها على المبتدإ والخبر فإذا فات ذلك اشترط أن لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للأصل بحسب الإمكان والأكثر كون الناسخ ماضيًا، **(ويقل إعمالها)** استصحابًا للحكم الأصلي فيها **(نحو: ﴿وإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾** في قراءة من خفف إنَّ وَلمَّا في الآيتين) أي هذه والتي قبلها [فإن مخففة من الثقيلة وكلًّا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما نكرة خبر إن وليوفينهم جواب لقسم محذوف، والتقدير: وإن كلًّا لخلق أو جمع والله ليوفينهم، وقرئ بتشديد لمَا في الآيتين وتخفيف إن فلما بمعنى إلا وإنْ نافية وكلًّا في الثانية منصوب] **(وتلزم اللام)** الابتدائية **(في خبرها إذا أهملت)** ولم يظهر المعنى لأنها لما أهملت صارت صورتها صورة إن النافية فجيء باللام لئلا يشتبه كل من معنى النفي والإثبات بالآخر، وأما إذا أعملت أو أهملت وظهر المعنى لوجود قرينة دافعة لاحتمال النفي لم تلزم اللام، بل قد يجب تركها نحو: إن زيد لن يقوم، هذا مذهب ابن مالك ومن تبعه، وأما ابن الحاجب فيوجب اللام بعدها أهملت أو أعملت، وهي في الأول للفرق والثاني لاطراد الباب على سنن واحد.

(وإن خففت أن المفتوحة) الهمزة **(بقي إعمالها)** وجوبًا، **(ولكن يجب)** في غير ضرورة **(أن يكون اسمها ضمير الشأن وأن يكون)** مع

مَحْذُوفًا وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا جُمْلَةً نَحْوُ ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ وَإِذَا خُفِّفَتْ كَأَنَّ بَقِيَ إِعْمَالُهَا وَيَجُوزُ حَذْفُ اسْمِهَا وَذِكْرُهُ كَقَوْلِهِ:

ذلك (**محذوفًا**)، إذ لو لم تعمل للزم ترجيح الأضعف على الأقوى وذلك لأن مشابهة أن المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة المكسورة، وقد سمع إعمال المفتوحة المخففة في سعة الكلام ولم يسمع إعمال المكسورة المخففة، فأوجبوا إعمالها وإنما قدروا اسمها ضمير شأن لأنهم وجدوها داخلة على أفعال غير ناسخة، وقد تقدم أن المكسورة لا تدخل عليها قياسًا لئلا تخرج عن أصل وضعها بالكلية فوجب إعمال المفتوحة في ضمير الشأن مقدرًا لتكون داخلة على جملة اسمية فتجري على السنن السابق، وإنما أوجبوا حذفها لأن أن المفتوحة قد أثرت في المعنى بتغيره من الجملة إلى المفرد فأوجبوا تغيرها في اللفظ لأجل أن يطابق اللفظ المعنى. (**ويجب**) في غير ضرورة (**أن يكون خبرها جملة**) اسمية أو فعلية لتكون الجملة مفسرة لضمير الشأن (**نحو**: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾)، هذا مذهب ابن الحاجب ومن تبعه، وأما ابن مالك فظاهر كلامه كالمغني أن الشرط كون اسمها في الغالب ضميرًا محذوفًا سواء كان ضمير الشأن أم غيره، ثم الجملة الواقعة خبرًا إن كانت اسمية أو فعلية مبدوأة بفعل جامد أو متصرف متضمن دعاء لم تَحْتَجْ إلى فاصل، وإلا وجب فصلها من أن بحرف تنفيس أو نفي أو قد أو لو. (**وإذا خففت كأنّ بقي إعمالها**) وجوبًا عند الجمهور استصحابًا للأصل وحملًا لها على أن المفتوحة لكن تخالفها في أن خبرها لا يلزم كونه جملة وأن اسمها لا يلزم كونه ضمير شأن ولا حذفه، كما يرشد إلى ذلك قوله: (**ويجوز حذف اسمها وذكره**) في اللفظ لكنه قليل (**كقوله**: [الطويل]

كَـــأَنْ ظَـــبْـــيَـــةً تَـعْـطُـو إِلَـى وَارِقِ الـسَّـلَـمْ

وَإِذَا خُفِّفَتْ لكِنَّ وَجَبَ إِهْمَالُهَا.

(فَصْلٌ) وَأَمَّا لا الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ فَهِيَ الَّتِي يُرَادُ بِهَا نَفْيُ جَمِيعِ الجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ التَّنْصِيصِ، وَتَعْمَلُ عَمَلَ إِنَّ فَتَنْصِبُ الاسْمَ

كَـــأَنْ ظَـــبْـــيَـــةً تَـعْـطُـو إِلَـى وَارِقِ الـسَّـلَـمْ)

يروى برفع ظبية على أن اسمها محذوف وبنصبها على حذف الخبر وبجرها على جعل أن زائدة بين الجار والمجرور، وإذا كان خبرها مفردًا أو جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل وإلا وجب الفصل بلم أو قد، وجوز الزمخشري وابن الحاجب إلغاءها، بل جعله ابن الحاجب هو الأفصح. **(وإذا خففت لكن وجب إهمالها)** لزوال اختصاصها بالأسماء ولأنها أضعف من كأن في مشابهة الفعل، وإذا خففت جاز دخول الواو العاطفة عليها للفرق بينها وبين لكن العاطفة فإن هذه لا يجوز دخول الواو عليها، وأجاز الأخفش ويونس إعمالها، قال الرضي: ولا أعرف له شاهدًا.

(فصل) في الكلام على لا العاملة عمل إن بالحمل عليها. ولا على ثلاثة أقسام: ناهية فتختص بالمضارع وتجزمه، وزائدة دخولها في الكلام كخروجها، ونافية وهي نوعان: داخلة على معرفة وستأتي وعلى نكرة وهي ضربان: عاملة عمل ليس وقد تقدمت وعاملة عمل إن وتسمى لا التبرئة وإليه أشار بقوله: **(وأما لا التي لنفي الجنس فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص)** بحيث لا يخرج [عنه] فرد من أفراده، بخلاف العاملة عمل ليس فإنها وإن نفت الجنس لكن على سبيل الاحتمال والظهور، **(وتعمل)** هذه **(عمل إن فتنصب الاسم)** الذي هو المبتدأ

وَتَرْفَعُ الخَبَرَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا نَكِرَتَيْنِ وَأَنْ يَكُونَ اسْمُهَا مُتَّصِلًا بِهَا، فَإِنْ كانَ اسْمُهَا مُضَافًا أَوْ مُشَبَّهًا بِالمُضَافِ فَهُوَ مُعْرَبٌ مَنْصُوبٌ نَحْوُ لا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ وَلا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرٌ، وَالمُشَبَّهُ بِالمُضَافِ هُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ.

لفظًا أو محلًا (**وترفع الخبر**) الذي كان خبر المبتدإ على أنه خبرها، لأنها لتأكيد النفي وإنّ لتأكيد الإيجاب فحملت على إن حملًا للنقيض على النقيض كما يحمل النظير على النظير، وإن كان القياس إن لا تعمل كما مر لكنهم أخرجوها عن الأصل وأعمالُها (**بشرط**) اجتماع أمور أربعة: (**أن يكون اسمها وخبرها نكرتين**)، أما تنكير الاسم فإنه يدل على عمومه بوقوعه في سياق النفي، وأما تنكير الخبر فلئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة. (**وأن يكون اسمها متصلًا بها**) [لفظًا وتقديرًا] بأن يكون مقدمًا على خبرها لضعفها عن العمل لأنها فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها، ولأن عملها على خلاف القياس كما مر، وأن لا يدخل عليها جار. فإذا وجدت هذه الشروط الأربعة وجب إعمالها إن لم تتكرر وإلا جاز. (**فإن كان اسمها مضافًا**) إلى نكرة (**أو مشبهًا بالمضاف**) في تعلقه بشيء هو من تمام معناه (**فهو معرب منصوب**) لفظًا أو تقديرًا، فالأول (**نحو: لا صاحب علم ممقوت و**) الثاني نحو: (**لا طالعًا جبلًا حاضر؛ والمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء**) هو (**من تمام معناه**) أي المشبه كالمثال المذكور فإن جبلًا تعلق بطالعًا بحيث لا يتم معنى طالعًا بدونه، كما أن المضاف يتعلق بالمضاف إليه بحيث لا يتم معناه بدونه؛ والشيء المتصل قد يكون منصوبًا بالمشبه كهذا المثال، ومرفوعًا نحو: لا حسنًا وجهه مذموم، ومجرورًا نحو: لا خيرًا من زيد عندنا.

وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا مُفْرَدًا بُنِيَ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ لَوْ كَانَ مُعْرَبًا، وَنَعْنِي بِالْمُفْرَدِ هُنَا وَفِي بَابِ النِّدَاءِ مَا لَيْسَ مُضَافًا وَلا شَبِيهًا بِالْمُضَافِ وَإِنْ كَانَ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا، وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ بُنِيَ عَلَى الفَتْحِ نَحْوُ لا رَجُلَ حَاضِرٌ وَلا رِجَالَ حَاضِرُونَ، وَإِنْ كَانَ مُثَنًّى أَوْ جَمْعَ مُذَكَّرٍ سَالِمًا بُنِيَ عَلَى اليَاءِ نَحْوُ لا رَجُلَيْنِ فِي الدَّارِ وَلا قَائِمِينَ فِي السُّوقِ وَإِنْ كَانَ جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سَالِمًا بُنِيَ عَلَى الكَسْرَةِ نَحْوُ لا مُسْلِمَاتِ حَاضِرَاتٌ وَقَدْ يُبْنَى عَلَى الفَتْحِ.

(وإن كان اسمها مفردًا بني معها **على ما)** كان **(ينصب به)** المفرد **(لو كان معربًا)** قبل دخول لا عليه، **(ونعني)** معاشر النحاة **(بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف)** الأولى به **(وإن كان مثنى أو مجموعًا)** فإنه مفرد هنا، وإنما قال هنا وفي باب النداء لأن المفرد في باب الإعراب يقابله المثنى والمجموع، وفي باب العلم يقابله المركب، وفي باب المبتدإ والخبر يقابله الجملة وشبهها، وفي باب لا والنداء يقابله ما ذكره هنا. **(وإن كان مفردًا)** أي موحدًا لفظًا ومعنى أو لفظًا فقط، **(أو جمع تكسير)** لمذكر أو مؤنث **(بني على الفتح نحو: لا رجل حاضر)** ولا قوم في الدار. **(ولا رجال حاضرون)** ولا هنود حاضرات. **(وإن كان مثنى أو جمع مذكر سالمًا بني على الياء)** نيابة عن الفتحة **(نحو: لا رجلين في الدار)** مثال للمثنى **(ولا قائمين في السوق)** مثال للجمع. **(وإن كان جمع مؤنث سالمًا بني على الكسرة)** بلا تنوين **(نحو: لا مسلمات حاضرات)** استصحابًا للأصل بل كان القياس وجوب الكسر، **(وقد يبني على الفتح)** نظرًا للأصل في بناء المركبات وهو أولى للفرق بين حركته معربًا وحركته مبنيًا، وقد روي بالوجهين قوله: [البسيط]

وَإِذَا تَكَرَّرَتْ لا نَحْوُ لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ جَازَ في النَّكِرَةِ الأُولى: الفَتْحُ وَالرَّفْعُ، فَإِنْ فَتَحْتَهَا جَازَ في الثَّانِيَةِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ: الفَتْحُ وَالنَّصْبُ وَالرَّفْعُ، وَإِنْ رَفَعْتَ الأُولى

فِـــيــــهِ نَـــلَـــذٌّ وَلَا لَـــذَّاتَ لِـــلـــشَّـــيْـــبِ

وإنما بني اسم لا إذا كان مفردًا لتضمنه معنى من، فإن لا رجل جواب لمن قال: هل من رجل في الدار فكان الواجب ذكرها في الجواب ليتطابقا، إلا أنه استغنى عنها وقد ذكرها في السؤال، وقد تقدم أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف يبنى، وإنما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة أو حرف استحقتها النكرة في الأصل قبل البناء، ولم يبن المضاف والمشبه به لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل أعني الإعراب. (**وإذا تكررت لا**) مع مفرد نكرة (**نحو: لا حول ولا قوة**) إلا بالله (**جاز**) لك (**في النكرة الأولى الفتح والرفع، فإن فتحتها جاز**) لك (**في**) النكرة (**الثانية ثلاثة أوجه: الفتح**) على إعمال لا الثانية كالأولى والثانية معطوفة على الأولى عطف مفرد على مفرد، وخبر لا محذوف أي لا حول ولا قوة موجودان إلا بالله، أو عطف جملة على جملة أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله فحذف الخبر من الأول استغناء عنه بالثاني. (**والنصب**) على جعلها زائدة لتأكيد النفي، وعطف ما بعدها على محل اسم لا قبلها فإن محله نصب والبناء عارض، أو على لفظه وإن كان مبنيًا لمشابهة حركته حركة الإعراب والكلام حينئذ جملة واحدة. (**والرفع**) على تقديرها زائدة وعطف ما بعدها على محل لا الأولى مع اسمها فإن محلها رفع بالابتداء، أو على إعمالها عمل ليس. (**وإن رفعت**) النكرة (**الأولى**) بالابتداء وألغيت لا لتكرارها أو على إعمالها عمل

جَازَ لَكَ في الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ: الرَّفْعُ وَالفَتْحُ، وَإِنْ عَطَفْتَ وَلَمْ تَتَكَرَّرْ وَجَبَ فَتْحُ النَّكِرَةِ الأولى وَجَازَ في الثَّانِيَةِ: الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ نَحْوُ لا حَوْلَ وَقُوَّةٌ وَقُوَّةً، وَإِذَا نَعَتَّ اسْمَ لا مُفْرَدًا بِنَعْتٍ مُفْرَدٍ وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ النَّعْتِ وَالمَنْعُوتِ فَاصِلٌ نَحْوُ لا رَجُلَ ظَرِيفَ جَالِسٌ جَازَ في النَّعْتِ الفَتْحُ

ليس (**جاز لك في**) النكرة (**الثانية وجهان**): (**الرفع**) بتقدير لا الثانية زائدة وعطف ما بعدها على ما قبلها أو على إعمالها عمل ليس. (**والفتح**) على إعمالها وعطف ما بعدها على ما قبلها من عطف مفرد على مفرد أو جملة على جملة، ويمتنع النصب في النكرة الثانية لانتفاء المجوّز له. (**وإن عطفت**) على اسم لا (**ولم تتكرر**) لا مع المعطوف (**وجب فتح النكرة الأولى**) لأن المجوّز لإهمالها هو تكرارها وقد انتفى فوجب المصير إلى الأصل وهو البناء، (**وجاز في**) النكرة (**الثانية: الرفع**) بالعطف على محل لا الأولى مع اسمها. (**والنصب**) بالعطف على محل اسم لا أو على لفظه (**نحو: لا حول**) بالبناء على الفتح (**وقوة**) بالرفع (**وقوة**) بالنصب وقد روى بهما قوله: [الطويل]

فـــلا أبَ وابْـــنًـــا مِـــثْـــلُ مَـــرْوَانَ وابْـــنِـــهِ

ويمتنع الفتح لعدم تكرر لا.

(**وإذا نعت اسم لا مفردًا**) المبني معها على الفتح (**بنعت مفرد**) متصل باسمها وهذا هو معنى قوله: (**ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل**) وذلك (**نحو: لا رجل ظريف جالس، جاز**) لك (**في النعت**) ثلاثة أوجه كما إذا تكررت لا مع النكرة:

* (**الفتح**) على أن الصفة من تتمة الموصوف بأن ركبا وجعلا اسمًا واحدًا ثم جيء بلا لنفي المجموع.

والنَّصْبُ وَالرَّفْعُ، فَإِنْ فَصَلَ بَيْنَ النَّعْتِ وَالمَنْعُوتِ فَاصِلٌ أَوْ كَانَ النَّعْتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ جازَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ فَقَطْ نَحْوُ لا رَجُلَ جَالِسٌ ظَرِيفٌ وَظَرِيفًا وَلا رَجُلَ طَالِعًا وَطَالِعٌ جَبلًا حَاضِرٌ. وَإِذَا جُهِلَ خَبَرُ لا وَجَبَ ذِكْرُهُ كَمَا مَثَّلْنَا وَكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ»، وَإِذَا عُلِمَ فَالأَكْثَرُ حَذْفُهُ نَحْوُ ﴿فَلَا فَوْتَ﴾

---

* **(والنصب)** حملًا على محل اسم لا أو على لفظه.

* **(والرفع)** حملًا على محل لا مع اسمها. وكالمثال المذكور نحو: لا ماء ماء باردًا عندنا، وإنما جاز الوصف بالماء فيه مع أنه جامد لأن الجامد إذا وصف بمشتق صح الوصف به وهو هنا كذلك؛ **(فإن فصل بين النعت والمنعوت)** الذي هو اسم لا **(فاصل، أو)** لم يفصل لكن **(كان النعت غير مفرد)** بأن كان مضافًا أو شبيهًا به، أو كان مفردًا والمنعوت غير مفرد **(جاز الرفع والنصب فقط)** أي دون الفتح لتعذره لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها كشيء واحد **(نحو: لا رجل جالس ظريف)** بالرفع **(وظريفًا)** بالنصب وهذا مثال للفصل، **(و)** نحو: **(لا رجل طالعًا)** بالنصب **(وطالع)** بالرفع **(جبلًا حاضر)** مثال للنعت غير المفرد، ونحو: لا غلام سفر ظريف وظريفًا عندنا. **(وإذا جهل خبر لا)** بأن لم يعلم بعد الحذف **(وجب ذكره)** عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند أحد، لأن حذف ما لم يعلم يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه، **(كما مثلنا وكقوله عليه الصلاة والسلام: «لا أحد أغير من الله»، وإذا علم)** من سياق أو غيره **(فالأكثر حذفه)** استغناء عن ذكره بالعلم به **(نحو:)** ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ **(فَلَا فَوْتَ﴾)**

أيْ لَهُمْ و﴿لَا ضَيْرَ﴾، أيْ عَلَيْنَا ونَحْوُ لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ أيْ لَنَا. فَإِنْ دَخَلَتْ لا عَلَى مَعْرِفَةٍ أَوْ فُصِلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا وَجَبَ إِهْمَالُهَا وَرَفْعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَوَجَبَ تَكْرَارُهَا نَحْوُ لا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلا عَمْرٌو وَلا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلا امْرَأَةٌ.

ف﴿فَوْتَ﴾ اسم لا وخبرها محذوف تقديره (أي لهم)، ولو ذكر لجاز، (و) كذا حال قالوا: (﴿لَا ضَيْرَ﴾ **أي علينا ونحو: لا حول ولا قوة أي**) موجودان (**لنا**)، وأما بنو تميم فإنهم يوجبون حذفه حين العلم به وهذا كما لا يخفى لا يقتضي وجوب الحذف. (**فإن دخلت لا على معرفة أو**) على نكرة لكن (**فصل بينها وبين اسمها وجب**) في الصورتين (**إهمالها**)، أما في الأولى فلأنها لا تعمل في المعارف لأنها وضعت لنفي النكرات، وأما في الثانية فلأنها عامل ضعيف لا يتصرف في معموله بتقديم أو تأخير، فإذا وقع فصل رجع إلى الأصل وهو الرفع كما قال: (و) وجب (**رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر، ووجب**) أيضًا فيهما (**تكرارها نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو**) مثال لتكرارها مع المعرفة، (و) نحو: (**لا في الدار رجل ولا امرأة**) مثال لتكرارها مع النكرات؛ واستفيد من تمثيله أن المراد بالتكرار أن تذكر معرفة أخرى أو نكرة أخرى معطوفة على الأول لا أن يكرر الأول بعينه، وإنما وجب التكرار في الصورتين لوقوع كل منهما جوابًا عن سؤال مقدر فقصدوا المطابقة بين الجواب والسؤال، فقولك: لا فيها رجل ولا امرأة جواب لمن قال أفي الدار رجل أم امرأة، وكذا قولك: لا زيد في الدار ولا عمرو جواب لمن قال: أزيد في الدار أم عمرو، فجعلوا الجواب مشاكلًا للسؤال، وأما قولهم: قضية ولا أبا حسن لها فمؤول على حذف مضاف أي ولا مثل أبي حسن لها، ومثل نكرة لا يتعرف بالإضافة

(فَصْلٌ) وَأَمَّا ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّها تَدْخُلُ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ فاعِلِها عَلَى المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ فَتَنْصِبُهُمَا عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولانِ لَهَا، وَهِيَ نَوْعَانِ: أَحَدُهُما أَفْعَالُ القُلوبِ وَهِي: ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وَخِلْتُ وَرَأَيْتُ وعَلِمْتُ وزَعَمْتُ وَجَعَلْتُ وَحَجَوْتُ وَعَدَدْتُ وَهَبْ وَوَجَدْتُ وَأَلْفَيْتُ وَدَرَيْتُ وَتَعَلَّمْ بِمَعْنَى اعْلَمْ،

إلى المعرفة لتوغله في الإبهام، وبهذا يجاب عن قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده».

(فصل) في الكلام على النوع الثالث من النواسخ وهي أفعال القلوب وما ألحق بها. **(وأما ظن وأخواتها فإنها تدخل بعد استيفاء فاعلها)** أي أخذها فاعلها **(على المبتدإ والخبر)** لبيان أن النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العلم أو الظن، فإنك إذا قلت زيد قائم احتمل أن يكون الحكم منك عن علم وأن يكون عن ظن فإذا قلت علمت زيدًا قائمًا علم أنه عن علم أو ظننت زيدًا قائمًا علم أنه عن ظن، وكذا سائر الأفعال، **(فتنصبهما على أنهما مفعولان لها)**، وهذا النوع ليس من المرفوعات وإنما ذكره تتميمًا لأقسام الناسخ. **(وهي نوعان: أحدهما أفعال القلوب)** أي أفعال تتعلق بالقلب وتصدر عنه لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة، وليس كل فعل قلبي يتعدى لاثنين بل القلبي ثلاثة أنواع: ما لا يتعدى بنفسه كفكر وتفكر، وما يتعدى لواحد كعرف وفهم، وما يتعدى لاثنين وإليه الإشارة بقوله: **(وهي)** أربعة عشر فعلًا **(ظننت وحسبت وخلت ورأيت وعلمت وزعمت وجعلت وحجوت وعددت وهب ووجدت وألفيت ودريت وتعلم بمعنى أعلم)**، وقد أشار إلى أمثلتها على

نَحْوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ

وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ **وَقَوْلِهِ تَعَالَى** ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ **وَقَوْلِ الشَّاعِرِ: زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ**

طريقة اللف والنشر المرتب بقوله: (**نحو: ظننت زيدًا قائمًا**) فزيدًا مفعول أول وقائمًا مفعول ثان، والغالب في ظنّ أنها تفيد رجحان الوقوع كما مثل، وقد ترد لليقين نحو: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾، ومثل ظن حسب تكون في الغالب للرجحان نحو: حسبت زيدًا عالمًا وقد تستعمل لليقين، (و) منه نحو قول الشاعر: [الطويل]

(**حَسِبْتُ التُّقَى وَالجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ**) رَباحًا إذا ما المرءُ أصبح ثاقلًا

وكظن أيضًا خال خلتُ فمن استعمالها للرجحان نحو: خلتك متحركًا (**وخلت عمرًا شاخصًا**)، ولليقين قوله: [المنسرح]

مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا

وأما رأى فالغالب فيها كونها لليقين وقد ترد للرجحان، (و) قد اجتمعا في (**قوله تعالى** ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾) الأوّل للرجحان والثاني لليقين، وعلم مثل رأى فمن استعمالها للرجحان نحو: علمت زيدًا أخاك (و) نحو (**قوله تعالى** ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾) ولليقين نحو قوله تعالى ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وأما زعم فإنها تفيد في الخبر الرجحان فقط نحو: زعمت زيدًا صديقًا (**وقول الشاعر**: [الخفيف]

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ) إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دبِيبًا

وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ وَقَوْلِ الشَّاعِرِ: قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ.

وَقَولِ الآخَرِ: فَلَا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى وَقَوْلِهِ: فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا وَقَولِهِ تَعَالَى ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ (٦٩)﴾ وَقَوْلِكَ: دَرَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا وَقَوْلِ الشَّاعِرِ: تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا،

(و) مثلها جعل نحو: (قوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ و) مثلها حجا نحو: (قول الشاعر: [البسيط]

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ) حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ

(و) مثلها عدّ نحو: (قول الآخر: [الطويل]

فَلَا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى) وَلكِنَّما المَوْلى شَرِيكُكَ في العُدْمِ

(و) مثلها هب نحو: (قوله): [المتقارب]

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا (فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا)

وأما وجد فإنها تفيد في الخبر يقينًا نحو: وجدت الصدق منجيًا (وقوله تعالى ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ و) مثلها ألفى نحو (قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ (٦٩)﴾ و) مثلها درى نحو: (قولك: دريت زيدًا قائمًا) وقوله: [الطويل]

دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ

(و) مثلها تعلم نحو: (قول الشاعر: [الطويل]

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا) فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ

والأكثر وقوع تعلم على أن المشددة وصلتها كقوله: [الطويل]

فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً

وَإِذَا كَانَتْ ظَنَّ بِمَعْنَى اتَّهَمَ وَرَأَى بِمَعْنَى أَبْصَرَ وَعَلِمَ بِمَعْنَى عَرَفَ لَمْ تَتَعَدَّ إِلا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ نَحْوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا بِمَعْنَى اتَّهَمْتُهُ وَرَأَيْتُ زَيْدًا بِمَعْنَى أَبصَرْتُهُ وَعَلِمْتُ المَسْئَلَةَ بِمَعْنَى عَرَفْتُهَا. النَّوْعُ الثَّانِي أَفْعَالُ التَّصيِيرِ نَحْوُ جَعَلَ وَرَدَّ وَاتَّخَذَ وَصَيَّرَ وَوَهَبَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ وَقَالَ تَعَالَى ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾

ولما كان بعض الأفعال المذكورة منها ما يستعمل لليقين ومع ذلك لا يتعدى إلى مفعولين، أشار إلى الاحتراز عن ذلك بقوله: (**وإذا كانت ظن بمعنى اتهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف لم تتعد**) هذه الثلاثة (**إلا إلى مفعول واحد**)، ومثلها حجا بمعنى قصد، (**نحو: ظننت زيدًا بمعنى اتهمته، ورأيت زيدًا**) أو الهلال (**بمعنى أبصرته، وعلمت المسئلة بمعنى عرفتها**)، وحجوت بيت الله بمعنى قصدته، ولا يخفى أن رأى بمعنى أبصر ليست من أفعال القلوب فلم يشملها قوله أولًا (**أفعال القلوب**)، وقد تستعمل وجد بمعنى حزن أو حقد فلا تتعدى بنفسها يقال: وجد زيد إذا حزن أو حقد. (**النوع الثاني**) من الأفعال الناصبة للمبتدإ والخبر مفعولين (**أفعال التصيير**) سميت بذلك لدلالتها على تحويل الشيء من حالة إلى حالة أخرى (**نحو: جعل وردّ واتخذ وصير ووهب**)، وإتيانه بنحو في أولها للإشارة إلى عدم انحصارها فيما ذكره، واستفيد من ذكره جعل أنها تكون تارة قلبية وتارة تصييرية، وأشار إلى أمثلتها على الترتيب بقوله: (**قال الله تعالى** ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾) فالهاء مفعول أول و﴿هَبَآءً﴾ مفعول ثانٍ و﴿مَّنثُورًا﴾ نعت ﴿هَبَآءً﴾، (**وقال تعالى** ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾)

وَقالَ تَعالَى ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ ونَحْوُ صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفًا، وَقَالُوا وَهَبَنِي اللهُ فِداءَكَ. وَاعْلَمْ أَنَّ لِأَفْعَالِ هذا البَابِ ثَلاثَةَ أَحكام: الأَوَّلُ الإِعْمَالُ وَهُوَ الأَصْلُ وَهُوَ وَاقِعٌ فِي الجَمِيعِ، الثَّانِي الإِلْغَاءُ وَهُوَ إِبْطَالُ العَمَلِ لَفْظًا وَمَحَلًّا لِضَعْفِ العَامِلِ بِتَوَسُّطِهِ أَوْ تَأَخُّرِهِ نَحْوُ زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ

فالكاف مفعول أول والميم علامة الجمع و﴿كُفَّارًا﴾ مفعول ثان، (**وقال تعالى** ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾) فـ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ مفعول أوّل و﴿خَلِيلًا﴾ مفعول ثان، (**ونحو: صيرت الطين خزفًا**) فالطين مفعول أول وخزفًا مفعول ثان، (**وقالوا**) في الدعاء: (**وهبني الله فداءك**) أي صيرني وهو قليل، فياء المتكلم مفعول أوّل وفداءك مفعول ثان. (**واعلم أن لأفعال هذا الباب ثلاثة أحكام: الأوّل الإعمال وهو الأصل وهو واقع في الجميع**) أي في جميع أفعال هذا الباب الجامد منها والمتصرف القلبي والتصييري، ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف كما سيأتي، لكن قد يعرض الثالث منها لكل فعل يدل على الشك أو يتضمن معنى العلم وإن كان قاصرًا كما أشار إليه الرضي، وإنما لم يكتفِ بقوله: وهو الأصل لأنه لا يلزم من أصالة الشيء للشيء وجوده له لجواز أن يمنع من ذلك مانع، وأن الأصل عدم وجود المانع. الحكم (**الثاني الإلغاء وهو إبطال العمل لفظًا ومحلًا لضعف العامل**) القلبي المتصرف عن العمل (**بتوسطه**) بين المبتدإ والخبر (**أو تأخره**) عنهما (**نحو: زيد ظننت قائم**) مثال لتوسطه، ومنه قوله: [البسيط]

وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ

فوسط الفعل بين اللؤم والأراجيز وألغي لضعفه بالتوسط،

وَزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ، وَهُوَ جَائِزٌ لا وَاجِبٌ، وَإِلْغَاءُ الْمُتَأَخِّرِ أَقْوَى مِنْ إِعْمَالِهِ وَالْمُتَوَسِّطُ بِالعَكْسِ، وَلا يَجُوزُ إِلْغَاءُ العَامِلِ الْمُتَقَدِّمِ نَحْوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ. الثَّالِثُ التَّعْلِيقُ وَهُوَ إِبْطَالُ العَمَلِ

(و) نحو: (**زيد قائم ظننت**) مثال لتأخره ومنه قوله: [الطويل]

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ

فأخر الفعل عن المبتدإ والخبر وألغي لضعفه بالتأخير؛ (**وهو**) أي الإلغاء (**جائز**) إذ هو أمر اختياري راجع إلى المتكلم فيجوز معه الإعمال (**لا واجب**) لأن سببه لا يقتضي ذلك، (**وإلغاء**) العامل (**المتأخر**) عنهما (**أقوى من إعماله**) لضعفه بالتأخير، (**والمتوسط بالعكس**) فإعماله أقوى من إلغائه لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي، وهذا ما جزم به في التوضيح، وقيل الإلغاء والإعمال مع التوسط على حد سواء لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له، فلكل منهما مرجح وبه جزم في القطر، وإذا ألغي العامل كان ذكره كذكر الظرف في المعنى فقولك: زيد ظننت قائم بمنزلة قولك: زيد قائم في ظني كما أفاده الرضي وغيره. (**ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم**) على معموليه على المشهور وإن تقدم عليه شيء فلا يجوز مع تقدمه (**نحو: ظننت زيدًا قائمًا**) أن تقول في المثال ظننت زيد قائم برفعهما (**خلافًا للكوفيين**) والأخفش في إجازة ذلك استدلالا بنحو قوله: [البسيط]

إِنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

وأجيب بأن ذلك من التعليق على تقدير إضمار لام الابتداء، أو من الإعمال على جعل المفعول الأوّل ضمير الشأن محذوفًا. (**الثالث التعليق**) للعامل القلبي المتصرف (**وهو إبطال العمل**) وجوبًا

لَفظًا لا مَحلًّا بِمَجيءِ مَا لَهُ صَدْرُ الكَلَام بَعْدَهُ وَهُوَ لامُ الابْتِدَاءِ نَحْوُ ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَمَا النَّافِيَةُ كَقَوْلِهِ تَعالَى ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ وَلا النَّافِيَةُ نَحْوُ عَلِمْتُ لا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلا عَمْرٌو، وَإِنِ النَّافِيَةُ نَحْوُ عَلِمْتُ وَاللهِ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهام نَحْوُ عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو، وَكَوْنُ أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبوكَ،

(**لفظًا لا محلًا بمجيء ما له صدر الكلام بعده**) أي العامل، (**و**) ما له صدر الكلام (**هو لام الابتداء نحو: ظننت لزيد قائم**) فجملة زيد قائم في محل نصب معلق عنها العامل في اللفظ بلام الابتداء لأن لها الصدر فلا يتخطاها العامل، فمن حيث اللفظ روعي ما له الصدر ومن حيث المعنى روعي العامل فقيل إنه عامل معنى وتقديرًا، لأن معنى ظننت لزيد قائم ظننت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزأين، ومن ثَمَّ جاز عطف الجملة المنصوب جزءاها على الجملة التعليقية نحو: علمت لزيد قائم وبكرًا قاعدًا؛ (**وما النافية**) مطلقًا (**كقوله تعالى ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾**) وقولك: علمت والله ما زيد قائم؛ (**ولا النافية**) في جواب القسم كما في التوضيح والشذور (**نحو: علمت**) والله (**لا زيد قائم ولا عمرو؛ و**) مثلها (**إن النافية**) في جواب القسم (**نحو: علمت والله إن زيد قائم**) لأن لهما حينئذ صدر الكلام لحلولهما محل أدوات الصدر، إذ الحروف التي يتلقى بها القسم لها الصدر، فجملة القسم وجوابه في المثالين معلق عنها العامل لفظًا وهي في محل نصب على المفعولية لعلمت؛ (**وهمزة الاستفهام نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو؛ وكون أحد المفعولين**) الأوّل أو الثاني (**اسم استفهام نحو: علمت أيهم أبوك**) أو مضافًا إلى ما فيه معنى

الاستفهام نحو: علمت أبو من زيد. وظاهر عبارته أن التعليق بالاستفهام يجري في الظن وما رادفه، قال الرضي: ولم يسمع ذلك فيه؛ والحاصل أن الفعل القلبي في هذه الأمثلة يجب إبطال عمله بحسب اللفظ وإبقاء عمله بحسب المعنى، والجملة بعده منصوبة المحل به، كأنك قلت علمت أحدهما بعينه قائمًا أو علمت زيدًا غير قائم أو علمت زيدًا قائمًا. **(فالتعليق)** للعامل **(واجب إذا وجد شيء من هذه)** المعلقات المتقدمة بخلاف الإلغاء فإنه جائز. واعلم أن محل وجوب التعليق إذا كانت أداة التعليق مقدمة على المفعولين معًا أو كان المفعول الأوّل اسم استفهام أو مضافًا إليه كما تقدم، فإن كان الاستفهام في الثاني نحو: علمت زيدًا أبو من هو، فالتعليق جائز لا واجب كما هو ظاهر عبارة المتن، ويدل لذلك قول التسهيل ونصب مفعول نحو: علمت زيدًا أبو من هو أولى من رفعه وبذلك صرح في شرحه على كافيته، وقال الرضي: وإذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالأولى أن لا يعلق فعل القلب عن المفعول الأوّل نحو: علمت زيدًا أبو من هو اهـ ومنهم من منع تسمية ذلك تعليقًا، وبهذا جزم الزمخشري في سورة الملك فقال في قوله تعالى ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ إن هذا لا يسمى تعليقًا وإنما التعليق أن يقع بعد الفعل ما يسد مسد المفعولين معًا اهـ. والتعليق مأخوذ من قولهم: امرأة معلقة أي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوّج، والفعل المعلق ممنوع من العمل لفظًا عامل معنى وتقديرًا قاله الرضي. **(ولا يدخل**

التَّعْلِيقُ وَلا الإلْغاءُ في شَيْءٍ مِنْ أَفْعالِ التَّصْيِيرِ وَلا في قَلْبِيٍّ جامِدٍ وَهُوَ اثْنَانِ هَبْ وَتَعَلَّمْ فَإِنَّهُمَا مُلازِمَانِ صِيغَةَ الأَمْرِ، وَمَا عَداهُمَا مِنْ أَفْعَالِ البابِ يَتَصَرَّفُ يَأْتِي مِنْهُ المُضَارِعُ وَالأَمْرُ وَغَيْرُهُمَا إلا وَهَبَ مِنْ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ فَإِنَّهُ مُلازِمٌ لِصِيغَةِ المَاضِي، وَلِتَصارِيفِهِنَّ مَا لَهُنَّ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الأَحْكَامِ وَتَقَدَّمَتْ بَعْضُ أَمْثِلَةِ ذلِكَ. وَيَجُوزُ حَذْفُ المَفْعُولَيْنِ أَوْ أَحَدِهِما لِدَلِيلٍ

التعليق ولا الإلغاء في شيء من أفعال التصيير) لقوتها **(ولا في قلبي جامد)** لعدم تصرفه **(وهو اثنان: هب وتعلم)** بمعنى أعلم، **(فإنهما ملازمان صيغة الأمر وما عداهما من أفعال الباب يتصرف)** بمعنى أنه **(يأتي منه المضارع والأمر وغيرهما)** من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول **(إلا وهب من أفعال التصيير فإنه ملازم لصيغة الماضي؛ و)** يثبت **(لتصاريفهن ما)** ثبت **(لهن مما تقدم من الأحكام)**، فإن كان الفعل قلبيًا ثبت لمتصرفاته الإعمال والإلغاء والتعليق، وإن كان من أفعال التصيير ثبت لمتصرفاته العمل فقط؛ **(وتقدمت بعض أمثلة)** المضارع من **(ذلك)**، ومثال إعمال المصدر نحو: أعجبني ظنك زيدًا عالمًا، واسم الفاعل نحو: أنا ظان زيدًا عالمًا؛ ومثال الإلغاء نحو: زيد أظن قائم وزيد قائم أنا ظان، والتعليق نحو: أنا ظان ما زيد قائم وأعجبني ظنك ما زيد قائم.

(ويجوز حذف المفعولين) لأفعال القلوب بالإجماع **(أو أحدهما)** الأوّل أو الثاني عند الجمهور ولكنه قليل، وكان ينبغي أن لا يحذف لأن المفعولين هنا بمنزلة اسم واحد إذ مضمونهما هو المفعول به في الحقيقة، لأن معنى ظننت زيدًا قائمًا ظننت قيام زيد فحذف أحدهما كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، **(لدليل)** يدل

نَحْوُ ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ أَيْ تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَائِي، وَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَنْ ظَنَنْتَهُ قَائِمًا فَتَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا أَيْ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا. وَعَدَّ صَاحِبُ الآجُرُّومِيَّةِ مِنْ هذِهِ الأَفْعَالِ سَمِعْتُ تَبعًا لِلأَخْفَشِ وَمَنْ وَافَقَهُ وَلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُهَا الثَّانِي جُمْلَةً مِمَّا يُسْمَعُ نَحْوُ سَمِعْتُ زَيْدًا يَقُولُ كَذَا وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ وَمَذْهَبُ الجُمْهُورِ أَنَّهَا فِعْلٌ مُتَعَدٍّ إِلَى وَاحِدٍ

على حذفهما أو حذف أحدهما، فمن حذفهما (**نحو**: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾) فحذف مفعولي ﴿تَزْعُمُونَ﴾ لدليل ما قبلهما عليهما (**أي تزعمونهم شركائي**)؛ ومن حذف الأول نحو: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ أي بخلهم هو خيرًا لهم، (**و**) من حذف الثاني ما (**إذا قيل لك من ظننته قائمًا فتقول**) في جوابه: (**ظننت زيدًا**) تقديره (**أي ظننت زيدًا قائمًا**) فحذف قائمًا لدلالة السؤال عليه، وأما حذفهما أو أحدهما لغير دليل فلا يجوز لعدم الفائدة حينئذ. (**وعد صاحب الآجرومية من هذه الأفعال**) الناصبة للمبتدإ والخبر (**سمعت**) إذا دخل على ما لا يسمع (**تبعًا للأخفش ومن وافقه**) قال أبو حيان (**ولا بد أن يكون مفعولها الثاني جملة مما يسمع نحو: سمعت زيدًا يقول كذا**) لا سمعته يخرج إذ الخروج لا يسمع، فزيدًا مفعول أول وجملة يقول كذا في محل نصب على أنها مفعول ثان، (**و**) مثله (**قوله تعالى** ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾)، وبهذه الآية احتج الأخفش ولا حجة فيها كما ستعرفه؛ فإن دخلت على ما يسمع تعدت إلى واحد فقط بلا خلاف نحو: سمعت القرءان. (**ومذهب الجمهور أنها**) لا تنصب مفعولين بل هي (**فعل متعد إلى واحد**) لأنها من أفعال

فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً كَالمِثَالِ الأَوَّلِ فَالجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ حَالٌ وَإِنْ كَانَ نَكِرَةً كَمَا في الآيَةِ فَالجُمْلَةُ صِفَةٌ. وَاللهُ أَعْلَمُ.

الحواس وهي لا تتعدى إلا إلى واحد؛ (**فإن كان**) ذلك الواحد (**معرفة كالمثال الأوّل فالجملة التي بعده**) وهي يقول في محل نصب على أنها (**حال**) من المفعول، لأن الجملة بعد المعارف أحوال، (**وإن كان نكرة كما في الآية**) التي احتج بها الأخفش (**فالجملة**) التي بعده وهي ﴿يَذْكُرُهُمْ﴾ في محل نصب على أنها صفة، لأن الجملة بعد النكرات صفات. (**والله أعلم**).

ولما فرغ من مرفوعات الأسماء شرع في منصوباتها فقال:

بَابُ المَنْصُوبَاتِ مِنَ الأَسْمَاءِ

المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَهِيَ المَفْعُولُ بِهِ وَمِنْهُ المُنَادَى كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ، وَالمَصْدَرُ وَيُسَمَّى المَفْعُولَ المُطْلَقَ وَظَرْفُ الزَّمَانِ وَظَرْفُ المَكَانِ وَيُسَمَّى مَفْعُولا فيهِ، والمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ وَالمَفْعُولُ مَعَهُ والمُشَبَّهُ بالمَفْعُولِ بِهِ والحَالُ وَالتَّمْيِيزُ والمُسْتَثْنى وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا

(باب المنصوبات من الأسماء)

المنصوبات جمع منصوب لما مرّ، وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو: الفتحة والكسرة والألف والياء. (**المنصوبات**) من الأسماء بالاستقراء (**خمسة عشر**) منصوبًا (**وهي**) على سبيل الإجمال والتعداد: (**المفعول به**) نحو ضربت زيدًا (**ومنه**) الاسم (**المنادي**) بجميع أقسامه نحو: يا عبد الله (**كما سيأتي بيانه**) في محله، (و) ثانيها (**المصدر**) المنصوب على المفعولية المطلقة (**ويسمى المفعول المطلق**) لعدم تقييده بحرف نحو: ضربت ضربًا، (و) ثالثها (**ظرف الزمان**) نحو: صمت يومًا، (**وظرف المكان**) نحو: اعتكفت أمامك، (و) كل منهما (**يسمى مفعولاً فيه**) لوقوع الفعل فيه؛ (و) رابعها (**المفعول لأجله**) نحو: قمت إجلالًا لك، (و) خامسها (**المفعول معه**) نحو: سرت والنيلَ، (و) سادسها (**المشبه بالمفعول به**) نحو: زيد حسن وجهه بالنصب، (و) سابعها (**الحال**) نحو: جاء الأمير راكبًا، (و) ثامنها (**التمييز**) في بعض أحواله نحو: طاب محمد نفسًا، (و) تاسعها (**المستثنى**) في بعض أحواله أيضًا نحو ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا﴾، (و) عاشرها (**خبر كان وأخواتها**) نحو:

وَخَبَرُ الحُرُوفِ المُشَبَّهَةِ بِلَيْسَ وَخَبَرُ أَفْعَالِ المُقَارَبَةِ وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا وَاسْمُ لا الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ كَمَا تَقَدَّمَ.

كان زيد قائمًا، (و) حادي عشرها (**خبر الحروف المشبهة بليس**) نحو: ما زيد قائمًا، (و) ثاني عشرها (**خبر أفعال المقاربة**) نحو: كاد زيد يقوم، (و) ثالث عشرها (**اسم إن وأخواتها**) نحو: إن زيدًا قائم، (و) رابع عشرها (**اسم لا التي لنفي الجنس**) نصًا نحو: لا صاحب علم ممقوت، وقد تقدم الكلام على خبر كان وما بعدها في المرفوعات؛ (و) خامس عشرها (**التابع للمنصوب وهو أربعة أشياء كما تقدم**) أيضًا في المرفوعات أن التابع للمرفوع كذلك.
ولم يذكر مفعولي ظن وأخواتها لاندراجهما في المفعول به كالمنادى، ولها أبواب تذكر فيها تفاصيلها. وقد شرع في ذلك على الترتيب المذكور فقال:

بَابُ المَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ الاسْمُ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ نَحْوُ ضَرَبْتُ زَيْدًا وَرَكِبْتُ الفَرَسَ ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ و﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾. وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ، فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَالمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ

(باب المفعول به)

أي الذي فعل به فعل، والمفاعيل خمسة وبدأ بها لأنها الأصل في النصب وغيرها محمول عليها، وبدأ منها بالمفعول به لأنه أحوج إلى الإعراب لالتباسه بالفاعل ولأنه أكثر استعمالا. (**وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل**) أي فعل الفاعل (**نحو: ضربت زيدًا**) فزيدًا مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الضرب عليه، (**وركبت الفرس**) فالفرس مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الركوب عليه؛ وليس المراد بوقوع الفعل الوقوع الحسي كما في هذين المثالين لعدم جريانه فيما مثل به من نحو: (﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ و) نحو: (﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾) بل الوقوع المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشيء من غير واسطة حرف جر بحيث لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشيء، سواء نسب إليه الفعل بطريق الإثبات كما مثل أو بطريق النفي نحو: لم أضرب زيدًا. وعلامة المفعول به أن يخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ فعله. (**وهو على قسمين: ظاهر ومضمر**) كما أن الفاعل كذلك، (**فالظاهر ما تقدم ذكره**) من الأمثلة، (**والمضمر قسمان**) أحدهما (**متصل**) بعامله لا يستقل بنفسه وهو اثنا عشر ضميرًا، اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة

نَحْوُ أَكْرَمَنِي وَأَخَوَاتِهِ، وَمُنْفَصِلٌ نَحْوُ إِيَّايَ وَأَخَوَاتِهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي فَصْلِ الْمُضْمَرِ. وَالأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الفَاعِلِ نَحْوُ ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ **وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الفَاعِلِ جَوَازًا نَحْوُ ضَرَبَ سُعْدَى مُوسَى، وَوُجُوبًا نَحْوُ زَانَ الشَّجَرَ نَوْرُهُ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ وَالفَاعِلِ.**

للغائب، **(نحو)** الياء من **(أكرمني)** للمتكلم وحده **(وأخواته)** وهي: أكرمنا للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه، وأكرمك - بفتح الكاف - للمذكر المخاطب، وأكرمك - بكسرها - للمؤنثة المخاطبة، وأكرمكما للمثنى المخاطب مطلقًا، وأكرمكم لجمع المذكر المخاطب، وأكرمكن لجمع المؤنث المخاطب، وأكرمه للمذكر الغائب، وأكرمها للمؤنثة الغائبة، وأكرمهما للمثنى الغائب مطلقًا، وأكرمهم لجمع المذكر الغائب، وأكرمهن لجمع المؤنث الغائب. **(و)** ثانيهما **(منفصل)** يستقل بنفسه، وهو أيضًا اثنا عشر ضميرًا على ما تقدم **(نحو: إياي)** أكرمت **(وأخواته)** من إيانا إياك إياكِ إياكما إياكم إياكن إياه إياها إياهما إياهم إياهن، **(وقد تقدم ذلك)** جميعه **(في فصل المضمر)** وبيان المتصل والمنفصل منه. **(والأصل فيه)** أي في المفعول به **(أن يتأخر عن الفاعل)** بأن يذكر بعده لكونه فضلة **(نحو:** ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾، **وقد يتقدم على الفاعل)** بأن يتوسط بينه ويبن الفعل، إما **(جوازًا نحو: ضرب سعدى موسى و)** إما **(وجوبًا نحو: زان الشجر نوره؛ وقد يتقدم على الفعل والفاعل)** جميعًا جوازًا ووجوبًا نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ و﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ كما تقدم جميع ذلك في باب الفاعل وذكره هنا زيادة إيضاح، ويجوز إدخال اللام عليه عند تقدمه نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ و﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ وتسمى هذه اللام مقوية لأنها

وَمِنْهُ مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ جَوَازًا نَحْوُ ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ وَوُجُوبًا في مَوَاضِعَ: مِنْهَا بَابُ الاشْتِغَالِ وَحَقِيقَتُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ مُشْتَغِلٌ بِالعَمَلِ في ضَمِيرِ الاْسْمِ السَّابِقِ أَو فِي مُلابَسِهِ عَنِ العَمَلِ في الاْسْمِ السَّابِقِ نَحْوُ زَيْدًا اَضْرِبْهُ وَزَيْدًا أنا ضَارِبُهُ الآنَ أَوْ غَدًا

قوّت العامل حتى وصل إلى المفعول المتقدم لأنه بتقدمه عليه ضعف عن الوصول إليه، وإنما جاز تقديم المفعول على الفعل ولم يجز تقديم الفاعل عليه لأن الفاعل مرفوع فلو قدم اشتبه بالمبتدإ، بخلاف المفعول لأن إعرابه النصب، فلو انتفى الإعراب منه لفظًا امتنع تقديمه على الفعل أيضًا. والناصب للمفعول به إما فعل متعدٍ كما تقدم، أو وصفه نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾، أو مصدره نحو: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾. أو اسم فعله نحو: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾ والأصل في ناصبه أن يكون مذكورًا، وقد يضمر كما أشار إليه بقوله **(ومنه)** أي من المفعول به **(ما أضمر)** أي قدر **(عامله)** لقيام قرينة تدل عليه **(جوازًا نحو)**: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ﴾ (﴿قَالُواْ خَيۡرًا﴾) أي أنزل خيرًا، **(ووجوبًا في)** سبعة **(مواضع)**، ذكر **(منها)** هنا موضعين:

أحدهما باب الاشتغال أي اشتغال العامل عن نصب الاسم السابق، **(وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف مشتغل بالعمل في)** محل **(ضمير الاسم السابق، أو)** بالعمل **(في)** اسم **(ملابسه)** أي الضمير **(عن العمل)** لفظًا أو محلًا **(في الاسم السابق)** لولا اشتغاله بذلك العمل فيه **(نحو: زيدًا اضربه)** مثال لما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم السابق، **(وزيدًا أنا ضاربه الآن أو غدًا)** مثال

وَزَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾، فَالنَّصْبُ فِي ذٰلِكَ كُلِّهِ بِمَحْذُوفٍ وُجُوبًا يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ وَالتَّقْدِيرُ: اضْرِبْ زَيْدًا اضْرِبْهُ وَأَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ وَأَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ وَأَلْزَمْنَا كُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ. وَمِنْهَا المُنَادَى نَحْوُ يَا عَبْدَ اللهِ

لما اشتغل فيه الوصف بالضمير؛ قوله الآن أو غدًا للإشارة إلى أن شرط الوصف أن يكون عاملًا، ولا بد مع ذلك أن يكون صالحًا للعمل فيما قبله، فخرج عن ذلك نحو: زيد أنت ضربه أمس لأنه غير عامل، وزيد أنا الضاربه لأن الصلة لا تعمل فيما قبلها؛ **(وزيدًا ضربت غلامه)** مثال لما اشتغل فيه الفعل بالملابس، ولم يذكر مثالا لما اشتغل فيه الوصف بالملابس. (و) من الأول **(قوله تعالى** ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾. **فالنصب في ذلك كله)** يعني أن الاسم في جميع الأمثلة المذكورة منصوب **(بمحذوف)** أي بعامل محذوف فعلًا كان أو وصفًا، **(وجوبًا)** لا يجوز إظهاره مماثل للمذكور معنى أو مستلزم له، **(يفسره ما بعده)** فلا يجمع ما بينهما لامتناع الجمع بين المفسر والمفسر؛ **(والتقدير)** في المثال الأول: **(اضرب زيدًا اضربه، و)** في الثاني **(أنا ضارب زيدًا أنا ضاربه، و)** في الثالث **(أهنت زيدًا ضربت غلامه)**، فإن ضرب الغلام يستلزم إهانة صاحبه عرفًا، **(و)** في الرابع **(ألزمنا كل إنسان ألزمناه)**. والجملة المفسرة في الأمثلة كلها لا محل لها من الإعراب. وأشار إلى الموضع الثاني بقوله: **(ومنها)** أي من المواضع التي أضمر عاملها وجوبًا **(المنادي)** بجميع أنواعه، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظًا أو تقديرًا، لكن إنما يظهر نصبه إذا كان مضافًا أو شبيهًا به. **(نحو: يا عبد الله)** ويا

فَإِنَّ أَصْلَهُ أَدعو عَبْدَ اللهِ فَحُذِفَ الفِعْلُ وَأُنِيبَ يَا عَنْهُ. وَالمُنَادَى خَمسَةُ أَنْوَاعٍ: المُفْرَدُ العَلَمُ وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ المَقْصُودَةِ وَالمُضَافُ وَالمُشَبَّهُ بالمُضَافِ. فَأَمَّا المُفْرَدُ العَلَمُ وَالنَّكِرَةُ المقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ عَلَى مَا يُرْفَعَانِ بِهِ في حَالَةِ الإِعْرَابِ فَيُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمّ إِنْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ نَحوُ يَا زَيْدُ وَيَا رَجُلُ، أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ نَحْوُ يَا زُيُودُ وَيَا رِجَالُ، أَوْ جَمعَ مُؤَنَّثٍ سَالِمًا نَحْوُ يَا مُسْلِمَاتُ، أَوْ مُرَكَّبًا مَزْجِيًّا نَحْوُ يَا مَعْدِيْ كَرِبُ

طالعًا جبلًا، وأشار إلى بيان كونه مفعولا بقوله: (**فإن أصله: أدعو عبد الله فحذف الفعل وأنيب يا عنه**)، أي وعوض حرف النداء عنه للتخفيف وليدل على الإنشاء، فإن الفعل وإن أريد به هنا الإنشاء لكنه يوهم الإخبار بناء على أصله، وإنما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه، وقد أفهمت عبارته كغيره أن يا عبد الله جملة وأن المنادي ليس أحد جزأيها. (**والمنادي خمسة أنواع: المفرد العلم**) وهو ما كان تعريفه سابقًا على النداء، (**والنكرة غير المقصودة**) وهي ما عرّض تعريفها في النداء بأن قصد بها معين (**والنكرة المقصودة**) بالذات وإنما المقصود واحد من أفرادها، (**والمضاف**) إلى غيره، (**والمشبه بالمضاف**) وقد أشار إلى بيان حكمها بقوله: (**فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على ما يرفعان به في حالة الإعراب**)، هو أولى من قول الأصل، (**فيبنيان على الضم**) لفظًا أو تقديرًا (**إن كانا مفردين نحو: يا زيد ويا رجل**) لمعين ويا موسى، (**أو جمع تكسير**) لمذكر أو مؤنث (**نحو: يا زيود ويا رجال**) ويا هنود ويا أسارى، (**أو جمع مؤنث سالمًا نحو: يا مسلمات**، **أو مركبًا**) تركيبًا مزجيًا (**نحو يا مَعْدي كَرب**) ويا سيبويه،

وَيُبْنَيانِ عَلَى الألِفِ في التَّثْنِيَةِ نَحْوُ يَا زَيْدَانِ وَيَا رَجُلَانِ، وعَلَى الوَاوِ في الجَمْعِ نَحْوُ يَا زَيْدُونَ والثَّلَاثَةُ البَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لا غَيْرُ وَهِيَ: النَّكِرَةُ غَيْرُ المَقْصُودَةِ كَقَوْلِ الأعْمَى: يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي، وَالمُضَافُ نَحْوُ يَا عَبْدَ اللهِ وَالمُشَبَّهُ بِالمُضَافِ

أو إسناديًا مسمى به نحو: يا طاب الزمان. (**ويبنيان على الألف في التثنية**) أي في المثنى نيابة عن الضمة (**نحو: يا زيدان ويا رجلان**) مرادًا بهما معين، (**وعلى الواو في الجمع**) المذكر السالم نيابة عن الضمة أيضًا (**نحو: يا زيدون**) مرادًا به معين أيضًا. وإنما بني المفرد المعرفة مع أن أصله الإعراب لمشابهته لكاف أدعوك في الإفراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب، وهذه الكاف ككاف ذلك لفظًا ومعنى، وبني على الحركة ليعلم أن له أصلًا في الإعراب، وكانت ضمة إيثارًا له بأقوى الحركات إذْ كان معربًا في الأصل. وإذا اضطر إلى تنوينه جاز أن ينوّنه مضمومًا ومنصوبًا، وإذا وصف بابن مضاف لعلم نحو: يا زيد بن سعد جاز لك ضمه وفتحه. واعلم أن أكثر النحاة على أن العلم إذا نودي ينكر ثم يعرف كما إذا أضيف، لئلا يجتمع تعريفان في يا زيد وهو ممتنع بدليل امتناع يا الرجل، وذهب ءاخرون إلى أن العلمية باقية بعد النداء والممتنع إنما هو اجتماع [أداتي] تعريف، وأيد هذا بجواز يا هذا ويا عبد الله ويا الله إذ لا يقبل التنكير.

(**والثلاثة الباقية منصوبة**) لفظًا (**لا غير**) لقصورها عن المفرد المعرفة في الشبه بالكاف الاسمية (**وهي: النكرة غير المقصودة كقول الأعمى**) وفي معناه الغريق: (**يا رجلًا خذ بيدي، والمضاف**) سواء كانت الإضافة محضة (**نحو: يا عبد الله**) أم لا نحو: يا حسن الوجه، (**والمشبه بالمضاف**) في توقف معناه على شيء كتوقف

نَحْوُ يَا حَسَنًا وَجْهُهُ وَيَا طَالِعًا جَبلًا وَيَا رَحِيمًا بِالْعِبَادِ، وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ لا الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ بَيَانُ المُشَبَّهِ بِالمُضَافِ وَبَيَانُ المُرَادِ بِالمُفْرَدِ فِي هذَا البَابِ. واللهُ أَعْلَمُ.

(فَصْلٌ) إِذَا كَانَ المُنَادَى مُضَافًا إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ جَازَ فِيهِ سِتُّ لُغَاتٍ: إِحْدَاهَا حَذْفُ اليَاءِ وَالاجْتِزَاءُ بِالْكَسْرَةِ نَحْوُ ﴿يَٰعِبَادِ﴾ و﴿يَٰقَوْمِ﴾ وَهِيَ الأَكْثَرُ، الثَّانِيَةُ إِثْبَاتُ اليَاءِ سَاكِنَةً نَحْوُ «يا عبادي»، الثَّالِثَةُ إِثْبَاتُ اليَاءِ مَفْتُوحَةً نَحْوُ ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾ الرَّابِعَةُ قَلْبُ

المضاف على المضاف إليه، سواء كان الشيء مرفوعًا (نحو: يا حسنًا وجهه)، أم منصوبًا نحو: يا ضاربًا زيدًا (و: يا طالعًا جبلًا)، أم مجرورًا نحو: يا خيرًا من زيد، (ويا رحيمًا بالعباد، و) قد (تقدم في باب لا التي لنفي الجنس بيان المشبه بالمضاف) وهو أنه ما لا يتم معناه إلا بانضمام أمر ءاخر، (و) قد تقدم أيضًا (بيان المراد بالمفرد في هذا الباب) وهو أنه ما لا يكون مضافًا ولا شبيهًا به، فيدخل فيه المركب المزجي والمثنى والمجموع كما تقدم. (والله أعلم).

(فصل إذا كان المنادي) الصحيح الآخر (مضافًا إلى ياء المتكلم) إضافة محضة (جاز) لك (فيه ست لغات)، لكثرة استعماله وكثرة ذلك تستتبع فيه التخفيف: (إحداها حذف الياء والاجتزاء) أي الاكتفاء (بالكسرة) الدالة عليها (نحو: ﴿يَٰعِبَادِ﴾ فَٱتَّقُونِ﴾ (و﴿يَٰقَوْمِ﴾) ﴿إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي﴾، (وهي) الأفصح و(الأكثر) في كلامهم، (الثانية إثبات الياء ساكنة نحو: ﴿يَٰعِبَادِي﴾) ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ وهي تلي الأولى، (الثالثة إثبات الياء مفتوحة نحو: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾)، وهذه الياء يوقف عليها بهاء السكت حفظًا للفتحة فيقال: يا عباديه، وهذه اللغة تلي ما قبلها، ثم تليها (الرابعة) وهي (قلب

الكَسْرَةِ فَتْحَةً وَقَلْبُ اليَاءِ أَلِفًا نَحْوُ «يا حسرتا» الخَامِسَةُ حَذْفُ الألِفِ وَالاجْتِزَاءُ بِالْفَتْحةِ نَحْوُ يَا غُلامَ، السَّادِسَةُ حَذْفُ الألِفِ وَضَمُّ الحَرْفِ الذِي كَانَ مَكْسُورًا كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: يَا أُمُّ لا تَفْعَلِي - بِضَمّ المِيمِ - وَقُرِئَ ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ﴾ - بِضَمّ البَاءِ - وَهِيَ ضَعِيفَةٌ. فَإِنْ كَانَ المُنَادَى المُضَافُ إِلَى اليَاءِ أَبًا أَوْ أُمًّا جَازَ فِيهِ مَعَ هذِهِ اللُّغَاتِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ أُخَرُ: إِحْداهَا إِبْدَالُ اليَاءِ تَاءً مَكْسُورَةً نَحْوُ ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ وَيَا أُمَّتِ وَبِهَا قَرَأَ السَّبْعَةُ غَيْرَ ابْنِ عَامِرٍ فِي ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ الثَّانِيَةُ فَتْحُ التَّاءِ

الكسرة) التي تلي الياء (فتحة وقلب الياء) أي ثم قلبها (ألفًا) للخفة (نحو: ﴿يا حَسْرَتَا) ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾ ثم تليها، (الخامسة) وهي: (حذف الألف والاجتزاء بالفتحة) تدل عليها (نحو: يا غلام)، وهذا وإن كان واردًا لكنه شاذ، (السادسة حذف الألف وضم الحرف الذي كان مكسورًا) كالمنادى المفرد اكتفاء عن الإضافة بنيتها، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى إلا مضافًا وحملًا للقليل على الكثير، (كقول بعضهم: يا أم لا تفعلي - بضم الميم -) حكاه يونس، (وقرىء ﴿ربُّ ٱلسِّجْنُ﴾ - بضم الباء - وهي ضعيفة) جدًا. فإذا كان المنادى المضاف إلى الياء معتلًا نحو: يا فتايَ ويا قاضيَ فليس فيه إلا لغة واحدة وهي إثبات الياء مفتوحة، أو صحيح الآخر لكن إضافته غير محضة نحو: يا مكرمي ويا ضاربي فليس فيه إلا لغتان إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة. (فإن كان المنادى المضاف إلى الياء أبًا أو أمًا جاز) لك (فيه مع هذه اللغات) الست (أربع لغات أخر: إحداها إبدال الياء تاء مكسورة) عوضًا عن الياء، وكسرت لمناسبة الياء وهو الأكثر (نحو: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ ويا أمت) - بكسر التاء - (وبها قرأ السبعة غير ابن عامر في: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾، الثانية فتح التاء)

وَبِهَا قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ، الثَّالِثَةُ يَا أَبَتَا بِالتَّاءِ وَالأَلِفِ وَبِهَا قُرِئَ شَاذًّا، الرَّابِعَةُ يَا أَبَتِي بِالْيَاءِ، وَإِذَا كَانَ الْمُنَادَى مُضَافًا إِلَى مُضَافٍ إِلَى الْيَاءِ مِثْلُ: يَا غُلَامَ غُلَامِي لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلا إِثْبَاتُ الْيَاءِ مَفْتُوحَةً أَوْ سَاكِنَةً، إِلا إِذَا كَانَ ابْنَ عَمّ أَوِ ابْنَ أُمّ فَيَجُوزُ فِيهَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ: حَذْفُ الْيَاءِ مَعَ كَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِهَا وَبِهِمَا قُرِئَ فِي السَّبْعَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «يَا ابنَ أُمَّ» وَإِثْبَاتُ الْيَاءِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: [الخفيف]

يَا ابْنَ أُمّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي

للخفة (وبها قرأ ابن عامر، الثالثة) الجمع بين التاء والألف فيقال: (يا أبتا بالتاء والألف) جمعًا بين العوضين، (وبها قرىء شاذًا)، وإذا وقف على ذلك جيء بهاء الوقف فيقال: يا أبتاه، (الرابعة) الجمع بين التاء وياء المتكلم فيقال: (يا أبتي) ويا أمتي (بالياء) جمعًا بين العوض والمعوض، وهما لا يكادان يجتمعان. (وإذا كان المنادى مضافًا إلى مضاف إلى الياء) الدالة على المتكلم (مثل: يا غلام غلامي لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى، (إلا إذا كان ابن عم أو ابن أم) أو بنت عم أو بنت أم (فيجوز فيها أربع لغات) لكثرة استعمالهما في النداء، فَخُصَّا بالتخفيف: إحداها وثانيها (حذف الياء) اكتفاء بالكسرة الدالة عليها (مع كسر الميم وفتحها، وبهما قرىء في السبعة في قوله تعالى): ﴿قالَ (يا ابنَ أُمَّ﴾ و) ثالثتها (إثبات الياء كقول الشاعر: [الخفيف]

يَا ابْنَ أُمّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي) أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ

وَقَلْبُ اليَاءِ أَلِفًا كَقَوْلِهِ:

يَا ابْنَةَ عَمَّا لا تَلُومِي وَاهْجَعِي

---

* (و) رابعها (**قلب الياء ألفًا كقوله**: [الرجز]

يَا ابْنَةَ عَمَّا لا تَلُومِي وَاهْجَعِي) فَلَيْسَ يَخْلُو مِنْكِ يَوْمًا مَضْجَعِي

وإثبات الياء وكذا الألف المنقلبة عنها شاذ، وفي التوضيح وغيره: «ولا يكادون يثبتون الياء ولا الألف إلا في الضرورة».

بَابُ المَفْعُولِ المُطْلَقِ

وَهُوَ المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ أَو المُبَيِّنُ لنَوْعِهِ وَعَدَدِهِ، فَالمُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ نَحْوُ ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ وَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، وَالمُبَيِّنُ لِنَوْعِ عَامِلِهِ نَحْوُ ﴿فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ﴾ وَقَوْلِكَ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَ الأمير،

(باب المفعول المطلق)

أي الذي لم يقيد بالجار لصحة إطلاق المفعول عليه من غير تقييد بصلة تضم إليه، بخلاف بقية المفاعيل إذ لا يصح إطلاق ذلك عليها إلا بعد تقييدها بأن يقال على: مفعول به وله وفيه ومعه. **(وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله)** إن لم يزد مدلوله على مدلول عامله، وإنما يؤكد عامله إذا كان مصدرًا وإلا فللمصدر المفهوم منه، **(أو المبين لنوعه)** بأن دل على هيئة صدور الفعل، **(وعدده)** بأن دل على مرات صدور الفعل. فهو ثلاثة أقسام **(فالمؤكد لعامله)** نحو: أعجبني ضربك زيدًا ضربًا، وأما **(نحو: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ وقولك: ضربت ضربًا)** فالمفعول المطلق مؤكد لمضمون عامله لا لنفسه، وهذا لا يجوز تثنيته وجمعه باتفاق لأن مدلوله معنى واحد والتثنية والجمع يقتضيان التعدد، ولأنه بمثابة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع. والمبين لنوع عامله) إما بإضافة **(نحو: ﴿فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ﴾)** أو صفة مع ثبوت الموصوف نحو: جلست جلوسًا حسنًا، أو مع حذفه نحو: ﴿وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا﴾ أي عملًا صالحًا، **(وقولك: ضربت زيدًا ضرب الأمير)** أي ضربًا مثل ضربه، أو بلام العهد نحو: ضربت الضرب أي الذي تعرفه،

وَالمُبَيِّنُ لِعَدَدِ عَامِلِهِ نَحْوُ ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ وَقَوْلِكَ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَتَيْنِ. وَهُوَ قِسْمانِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، فَإِنْ وَافَقَ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ نَحْوُ جَلَسْتُ قُعُودًا وَقُمْتُ وُقُوفًا. وَالمَصْدَرُ هُوَ اسْمُ الحَدَثِ الصَّادِرِ مِنَ الفَاعِلِ

أو باسم خاص نحو: رجع القهقرى وهذا يجوز تثنيته وجمعه على المشهور لاختلاف أنواعه كسرت سَيْرَيْ زيد الحسن والقبيح. (**والمبين لعدد عامله نحو**: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ **وقولك: ضربت زيدًا ضربتين**) أو ثلاث ضربات أو ألفًا، وهذا لا خلاف في جواز تثنيته وجمعه. (**وهو قسمان لفظي ومعنوي**) لأنه إما أن يوافق عامله في معناه ولفظه معًا أو في معناه دون لفظه، (**فإن وافق**) المصدر (**لفظ فعله**) ومعناه بأن اتحدت مادته ومادة فعله (**فهو لفظي كما تقدم**) من الأمثلة، (**وإن وافق معنى فعله**) دون لفظه بأن اختلفت مادته ومادة فعله (**فهو معنوي نحو: جلست قعودًا وقمت وقوفًا**)، فالجلوس والقعود بمعنى واحد وكذا القيام والوقوف ولكن المادة مختلفة. وعلم من كلامه أنه لا يشترط في المفعول المطلق أن يكون ناصبه من لفظه اكتفاء بالموافقة في المعنى وبه جزم ابن الحاجب، ونظر بعضهم في كون الجلوس والقعود بمعنى واحد لثبوت الفرق بينهما في المعنى، ألا ترى أنه يقال للزمن مقعد ولا يقال إنه مجلس، قال الإمام الراغب رحمه الله القعود دائمًا يقابل به القيام والجلوس إنما يقابل به الاتكاء، فيقال للقائم اقعد وللنائم اجلس فقد بان تباينهما وافتراقهما. (**والمصدر هو اسم الحدث**) الجاري على الفعل (**الصادر من الفاعل**) أو القائم بذاته، بخلاف اسم المصدر فإنه وإن دل على الحدث لكنه غير جارٍ على الفعل كالغُسل والوضوء،

وتَقْرِيبُهُ أَنْ يُقَالَ: هُوَ الَّذِي يَجِيء ثَالِثًا في تَصْرِيفِ الفِعْلِ نَحْوُ ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا. وَقَدْ تُنْصَبُ أَشْيَاءُ عَلَى المَفْعُولِ المُطْلَقِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَصْدَرًا وَذلِكَ عَلَى سَبِيلِ النِّيَابَةِ عَنِ المَصْدَرِ نَحْوُ كُلّ وَبَعْض مُضَافَيْنِ لِلْمَصْدَرِ نَحْوُ ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ وَكَالعَدَدِ نَحْوُ ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ فَثَمَانِينَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ وَجَلْدَةً تَمْيِيزٌ، وَكَأَسْمَاءِ الآلاتِ نَحْوُ ضَرَبْتُهُ سَوْطًا أَوْ عَصًا أَوْ مِقْرَعَةً.

(**وتقريبه**) أي حد المصدر إلى فهم المبتدىء (**أن يقال: هو الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل**)، كما إذا قيل لك صرف (**نحو: ضرب**) فإنك تقول: ضرب (**يضرب ضربًا**)، فضربًا مصدر لأنه وقع ثالثًا في تصريف الفعل؛ وقد جرى العرف بتقديم الماضي والإتيان بالمضارع بعده ثم المصدر، وإلا فلا يمتنع التكلم بالمصدر بعد الماضي. (**وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وإن لم تكن مصدرًا**) لدلالتها عليه. (**وذلك على سبيل النيابة عن المصدر**)، فمن ذلك (**نحو: كل وبعض**) حال كونهما (**مضافين للمصدر نحو:** ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾) فـ﴿كُلَّ﴾ مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل فلا تميلوا ميلًا كل الميل، ومثله نحو: (﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾) وضربته بعض الضرب، وهذا مما ناب عن المصدر المبين لنوع عامله؛ (**وكالعدد**) المميز بمصدر (**نحو:** ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ فـ﴿ثَمَانِينَ﴾ **مفعول مطلق**) نائب عن المصدر المحذوف، والأصل فاجلدوهم جلدًا ثمانين (و﴿جَلْدَةً﴾ **تمييز، وكأسماء الآلات**) المعهودة للفعل (**نحو: ضربته سوطًا أو عصًا أو مقرعةً**)، والأصل ضربته ضربًا بسوط أو عصا أو مقرعة، ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه، وهذا

والذي قبله مما ناب عن المبين لعدد عامله، وأما النائب عن المؤكد لعامله فلم يمثل له نحو: اغتسل غسلًا، ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴿١٧﴾﴾.

بَابُ المَفْعُولِ فِيهِ

وَهُوَ المُسَمَّى ظَرْفَ الزَّمَانِ وَظَرْفَ المَكَانِ، فَظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ المَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي نَحْوُ اليَوْمَ وَاللَّيْلَةَ وَغُدْوَةً وَبُكْرَةً وَسَحَرًا وَغَدًا وَعَتَمَةً وَصَبَاحًا وَمَسَاءً وَأَبَدًا وَأَمَدًا وَحِينًا وَعَامًا وَشَهْرًا وَأُسْبُوعًا وَسَاعَةً، وَظَرْفُ المَكَانِ هُوَ اسْمُ المَكَانِ المَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي نَحْوُ أَمَامَ وَخَلْفَ وَقُدَّامَ وَوَرَاءَ

(باب المفعول فيه)

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرف الزمان وظرف المكان) لوقوع الفعل فيه إذ لا بد له من زمان ومكان يقع فيه. (فظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية، فخرج عن ذلك ما نصب بتقدير في ولم يكن اسم زمان ولا مكان نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ إذا قدر بفي، وما نصب من اسم الزمان لا بتقدير في نحو: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ فإنه مفعول به لا فيه، وما كان مرفوعًا أو مخفوضًا منه فإنه ليس بظرف؛ والنصب حكم له وقد تقدم أنه لا يؤخذ في التعريف. وقد ذكر المؤلف عدة من ظرف الزمان يصدق عليها التعريف وهي: (نحو) قولك: صليت (اليوم، و) اعتكفت (الليلة، و) جئتك (غدوة وبكرة وسحرًا وغدًا وعتمة وصباحًا ومساءً، و) لا أكلمك (أبدًا وأمدًا وحينًا وعامًا وشهرًا وأسبوعًا وساعةً. وظرف المكان هو اسم المكان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية، وقد ذكر منه أيضًا عدة أمثلة (نحو:) جلست (أمام) الكعبة، (وخلف) المقام، (وقدام) الحطيم، (ووراء) الحجر،

وَفَوْقَ وَتَحت وَعِنْدَ وَمَعَ وَإِزَاءَ وَحِذَاءَ وَتِلْقَاءَ وهذِهِ الثَّلَاثَةُ مَعْنَاهَا وَاحِدٌ وَثَمَّ وَهُنَا. وَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ تَقْبَلُ النَّصبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ لا فَرْقَ في ذلِكَ بَيْنَ المُخْتَصّ مِنْهَا وَالمَعْدُودِ وَالمُبْهَم، وَنَعْنِي بِالمُخْتَصّ مَا يَقَعُ جَوَابًا لِمَتَى نَحْوُ يَوْمَ الخَمِيس تَقُولُ: صُمْتُ يَوْمَ الخَمِيس، وَبالمَعْدُودِ مَا يَقَعُ جَوَابًا لِكَمْ كَالأُسْبُوعِ وَالشَّهْرِ تَقُولُ: اعْتَكَفْتُ أُسْبُوعًا وَبِالمُبْهَمِ مَا لا يَقَعُ جَوَابًا لِشَيْءٍ

(وفوق) المنبر، **(وتحت)** الميزاب، **(وعند)** الملتزم، **(ومع)** سدنة الكعبة، **(وإزاء)** الحجر الأسود، أي مقابله، **(وحذاء)** - بالذال المعجمة - **(وتلقاء، وهذه الثلاثة)** الأخيرة **(معناها واحد)** تقول: هو بإزائه أي بحذائه وجلس تلقاءه أي حذاءه وحذاء الشيء إزاؤه، وكذلك أمام وقدام معناهما واحد، وكذا خلف ووراء، **(وثم)** - بفتح الثاء المثلثة - اسم إشارة للمكان البعيد كما مرّ، **(وهنا)** - بضم الهاء - اسم إشارة للمكان القريب و- بفتحها وكسرها مع تشديد النون - للمكان البعيد كما مرّ أيضًا.

(وجميع أسماء الزمان) معرفة كانت أو نكرة محدودة كيوم وشهر أو غير محدودة كحين وزمان **(تقبل النصب على الظرفية)** بتقدير في، **(لا فرق في ذلك بين المختص منها)** بوصف أو بغيره **(و)** بين **(المعدود والمبهم، ونعني بالمختص)** منها **(ما يقع جوابًا لمتى نحو: يوم الخميس)** أو اليوم، فإذا قيل لك متى صمت فإنك **(تقول)** في جوابه مثلًا: **(صمت يوم الخميس)** أو اليوم، **(و)** نعني **(بالمعدود)** منها **(ما يقع جوابًا لكم)** الاستفهامية **(كالأسبوع والشهر)**، فإذا قيل كم اعتكفت فإنك **(تقول)** مجيبًا له: **(اعتكفت أسبوعًا)** أو شهرًا أو عامًا، **(و)** نعني **(بالمبهم)** منها **(ما لا يقع جوابًا لشيء)** منهما ويدل

تَقُولُ: جَلَسْتُ حِينًا وَوَقْتًا، وَأَمَّا أَسْمَاءُ المَكَانِ فَلَا يُنْصَبُ مِنْهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إلا ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: الأَوَّلُ المُبْهَمُ كَأَسْمَاءِ الجِهَاتِ السّتّ وَهِيَ: فَوْقَ وَتَحْتَ وَيَمِينَ وَشِمَالَ وَأَمَامَ وَخَلْفَ وَمَا أَشْبَهَهَا، وَالثَّانِي أَسْمَاءُ المَقَادِيرِ كالمِيْلِ والْفَرْسَخِ والبَرِيدِ نَحْوُ سِرْتُ مِيلًا،

على قدر من الزمان غير معين، كالحين والوقت **(تقول)** ابتداء: **(جلست حينًا)** وساعة **(ووقتًا)** وينصب على جهة التأكيد المعنوي لأنه لا يزيد على دلالة الفعل. وقضيّة عطف المؤلف المعدود على المختص أنه ليس بمختص وهو ظاهر كلامهم، وجزم المرادي بأنه من قبيل المختص، وعبارة ابن هشام في جامعه: وما صلح من الزمان جوابًا لمتى كشهر رمضان فمختص، أو لكم كيومين فمعدود، أو لهما فمختص معدود كأسماء الشهور غير ما أن أضيف إليه شهر وهو الربيعان ورمضان، وغيرهن مبهم كحين.

(وأما أسماء المكان فلا ينصب منها على الظرفية) بتقدير في **(إلا ثلاثة أنواع: الأول المبهم)** أو ما في حكمه، والمراد بالمبهم ما لا يختص بمكان بعينه، **(كأسماء الجهات الست)** إذ ليس لها حد ونهاية معينة **(وهي: فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف)**، فإن خلفك يتناول ما وراء ظهرك إلى انقطاع الأرض، وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فإن له ست حالات؛ **(وما أشبهها)** في الإبهام كأرض ومكان. **(والثاني نحو: اسماء المقادير)** الدالة على مسافة معلومة **(كالميل)** هو أربعة ءالاف خطوة **(والفرسخ)** هو ثلاثة أميال **(والبريد)** هو أربعة فراسخ، **(نحو: سرت ميلًا)** أو فرسخًا أو بريدًا، وظاهر عبارته أنه ليس بمبهم وبه صرح بعضهم وأكثرهم على أنه مبهم، قال ابن هشام: وحقيقة القول فيه أن فيه

وَالثَّالِثُ مَا كَانَ مُشْتَقًّا مِنْ مَصْدَرِ عَامِلِهِ نَحْوُ جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ. قَالَ اللهُ تَعَالَى ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِۖ﴾ وَمَا عَدَا هَذِهِ الثَّلاثَةَ الأَنْوَاعِ مِنْ أَسْمَاءِ المَكَانِ لا يَجُوزُ انْتِصَابُهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ فَلَا تَقُولُ: جَلَسْتُ البَيْتَ وَلا صَلَّيْتُ المَسْجِدَ وَلا قُمْتُ الطَّرِيقَ وَلَكِنْ تَجُرُّهُ بِفِي، وَقَوْلُهُمْ دَخَلْتُ المَسْجِدَ وَسَكَنْتُ البَيْتَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّوَسُّعِ بِإِسْقَاطِ الخَافِضِ.

إبهامًا من جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها واختصاصًا من جهة دلالته على كمية معينة، قال: فعلى هذا يصح فيه القولان: (**والثالث ما كان مشتقًا من مصدر عامله**) سواء كان عامله فعلًا أم اسمًا (**نحو: جلست مجلس زيد، قال الله تعالى** ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِۖ﴾)، ونحو: سَرَّني جلوسي مجلسك، فإن كان مشتقًا من غير ما اشتق منه عامله نحو: ذهبت في مرمى زيد ورميت في مذهب عمرو لم يجز في القياس نصب شيء منه على الظرفية، بل يجب التصريح معه بفي كما يرشد إليه قوله: (**وما عدا هذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرفية، فلا تقول: جلست البيت ولا صليت المسجد ولا قمت الطريق**) بالنصب فيهن، (**ولكن**) حكمه أن (**تجره بفي**) الظرفية مصرحًا بها. (و) أما (**قولهم دخلت المسجد وسكنت البيت**) والشام فإنه (**منصوب**) تشبيهًا بالمفعول به (**على التوسع بإسقاط الخافض**) وإجراء القاصر مجرى المتعدي، إلا أنه مع دخلت مطرد لكثرة استعماله وهذا هو مذهب الفارسي واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه، وقيل إن ما بعد دخلت مفعول به ورد بأن مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالبًا، ولأن نظيره وهو عبرت ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك حملًا

للنظير على النظير أو للنقيض على نقيضه، وقيل مفعول فيه حملًا له على المكان المبهم في جواز حذف في منه وذلك لكثرة الاستعمال المستدعية للخفة وصححه ابن الحاجب. وإنما استأثرَ ظرف الزمان مطلقًا بصلاحيته للنصب على الظرفية على ظرف المكان، لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه أصل يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام، فلما كانت دلالته على الزمان قوية تعدى إلى المبهم وغيره من الزمان، ولما كانت دلالته على المكان ضعيفة اختص بما ذكره المؤلف لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة.

بَابُ المَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَيُسَمَّى المَفْعُولَ لِأَجْلِهِ وَالمَفْعُولَ لَهُ، وَهُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ نَحْوُ قامَ زَيْدٌ إِجْلالا لِعَمْرٍو، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغاءَ مَعْرُوفِكَ. وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مَصْدَرًا وَاتِّحادُ زَمانِهِ وَزَمَانِ عَامِلِهِ

(باب المفعول من أجله)

(**ويسمى المفعول لأجله والمفعول له**) فله ثلاثة أسماء. (**وهو الاسم المنصوب الذي يذكر**) علة و(**بيانًا لسبب وقوع الفعل**) الصادر من فاعله، فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائيَّةً للفعل متأخرًا عنه في الوجود أم لا، فالأول (**نحو: قام زيد إجلالاً لعمرو**) فإجلالا مصدر منصوب ذكر علة غائيَّةً للفعل، فإن تصور الإجلال بأنه مصلحة مرغوب فيها سبب حامل للفاعل على الفعل، وإن كان وجوده في الخارج متأخرًا عن وجود الفعل؛ (**و**) مثله: (**قصدتك ابتغاء معروفك**) وكرر المثال للإشارة إلى أنه لا فرق في ذلك بين المضاف وغيره ولا بين الفعل المتعدي وغيره. والثاني نحو: قعدت عن الحرب جبنًا، فجبنًا مصدر منصوب ذكر علة وسببًا للقعود عن الحرب وليس غاية له ووجوده سابق على وجود الفعل الذي هو القعود. (**ويشترط**) لجواز نصب المفعول له أمور ثلاثة: احدها (**كونه مصدرًا**)، وهذا مستفاد من كونه علة لأن العلل إنما تكون بالمصادر لا بالذوات، وهل يشترط مع ذلك كونه قلبيًا أم لا؟ فيه خلاف، جزم بالأول في التوضيح فلا يجوز عنده: جئتك ضرب زيد أي لتضربه وقد يستفاد ذلك من تمثيل المؤلف. (**و**) ثانيها (**اتحاد زمانه وزمان عامله**) بأن يكون زمن

واتّحادُ فاعِلِهما كَما تقدَّمَ فِي المِثالَيْنِ وَكقَوْلِهِ تعالَى ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ وَقَوْلِهِ ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ ولا يَجوزُ: تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ لِعَدَمِ اتّحادِ الزَّمانِ ولا: جِئْتُكَ مَحبَّتَكَ إيَّايَ لِعَدَمِ اتّحادِ الفاعِلِ بَلْ يَجبُ جَرُّهُ باللاَّمِ تَقُولُ: تَأَهَّبْتُ لِلسَّفرِ وَجِئْتُكَ لِمَحبَّتِكَ إيَّايَ.

العلة والمعلول واحدًا. (و) ثالثها (**اتحاد فاعلهما كما تقدم في المثالين**) فإن المصدر في كل منهما زمنه وزمن عامله واحد، وكذا فاعلهما، (**وكقوله تعالى** ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾) فالخشية علة للقتل مشاركة له في الوقت والفاعل، (**وقوله**) تعالى ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾) فالابتغاء علة للإنفاق متحدة به وقتًا وفاعلًا؛ وأما ما ذكر علة ولكن كان مخالفًا للمعلل في الزمان أو الفاعل أو فيهما معًا فإنه يمتنع نصبه، (و) لهذا (**لا يجوز: تأهبت السفر**) بالنصب (**لعدم اتحاد الزمان**)، فإن زمن التأهب سابق على زمن السفر وإن كان فاعلهما واحدًا، (**ولا: جئتك محبتك إياي لعدم اتحاد الفاعل**) فإن فاعل المجيء المتكلم وفاعل المصدر المخاطب وإن كان زمنهما واحدًا، (**بل يجب جره باللام**) التعليلية أو ما يقوم مقامها (**تقول: تأهبت للسفر**) وقال الشاعر: [الطويل]

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيابَها

(و) تقول أيضًا: (**جئتك لمحبتك إياي**) وقال الآخر: [الطويل]

وَإنّي لَتَعْرُوني لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ

ويجوز لك أن تجر بحرف التعليل المستوفي للشروط المذكورة بكثرة إن كان بأل نحو: جئتك للطمع في بِرّكَ، وبقلة إن كان مجردًا منها ومن الإضافة نحو قوله: [الرجز]

مَـــنْ أَمَّــكُــمْ لِـــرَغْـــبَـــةٍ فِـــيــكُــمْ جُـــبِـــرْ

ويستوي جره ونصبه في المضاف نحو: ﴿وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ﴾.

بَابُ المَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ الاَسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَعْدَ وَاوٍ بِمَعْنَى مَعَ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ مَسْبُوقًا بِجُمْلَةٍ فيها فِعْلٌ أَوِ اسْمٌ فِيهِ مَعْنَى الفِعْلِ وَحُرُوفُهُ نَحْوُ جَاءَ الأَمِيرُ وَالجَيْشَ وَاسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ وَأَنَا سَائِرٌ وَالنّيلَ.

(باب المفعول معه)

هذا خاتمة المفاعيل وجعله ءاخرها للتردد في كونه قياسيًا أو سماعيًا ولكون العامل لا يصل إليه إلا بواسطة الواو (**وهو الاسم المنصوب**) بما سبقه من فعل أو ما فيه حروفه ومعناه (**الذي يذكر بعد واو بمعنى مع**) لمصاحبة معمول الفعل، وهذا هو المراد بقوله: (**لبيان من فعل معه الفعل**) لا لمشاركته فيه وإن أوهم ذلك؛ والمراد بمصاحبته أن يكون مع الفاعل في صدور الفعل عنه ومع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن واحد (**مسبوقًا**) ذلك الاسم (**بجملة فيها فعل أو**) فيها (**اسم فيه معنى الفعل وحروفه**)، فالأول (**نحو: جاء الأمير والجيش**) أي مع الجيش، (**واستوى الماء والخشبة**) أي مع الخشبة، وعدد المثال لإفادة أن ما بعد الواو قد يكون صالحًا لمشاركة ما قبله في حكمه كالمثال الأول، وقد لا يكون كذلك كالثاني، ألا ترى أن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي وإنما المقصود أن الماء بلغ في ارتفاعه إلى الخشبة فاستوى معها أي ارتفع، والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وزيادته. (و) الثاني نحو: (**أنا سائر والنيل**) أي معه. ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام: قسم يجب نصبه

وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ عَلَى المَفْعُولِيَّةِ نَحْوُ المِثَالَيْنِ الأَخِيرَيْنِ وَنَحْوُ لا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ وَمَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾. وَقَدْ يَتَرَجَّحُ عَلَى العَطْفِ نَحْوُ قُمْتُ وَزَيْدًا،

مفعولا معه، وقسم يترجح نصبه مفعولا معه على عطفه، وقسم بعكسه. فأشار إلى الأول بقوله: (**وقد يجب النصب على المفعولية**) لمانع يمنع من العطف (**نحو المثالين الأخيرين**) لامتناع العطف فيهما من جهة المعنى، نعم إن فسر استوى بمعنى تساوى لم يمتنع العطف فيها بالرفع في الثاني منهما لأن المعنى حينئذ تساوي الماء والخشبة في العلو، أي صعد الماء حتى بلغ الخشبة فليست الخشبة أرفع منه؛ (**ونحو**) قولك لمن ينه عن القبيح ويأتيه: (**لا تنه عن القبيح وإتيانه**) بالنصب إذ لو جر بالعطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن إتيانه وهو خلاف المعنى المراد؛ (**و**) نحو: (**مات زيد وطلوع الشمس**) بالنصب إذ العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت، (**وقوله تعالى** ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾) أي مع شركائكم، وليست الواو عاطفة لأن أجمع لا يقع على الشركاء لا يقال: أجمعت شركائي، إنما يقال جمعت شركائي وأجمعت أمري. (**وقد يترجح**) النصب مفعولا معه (**على العطف**) لأمر صناعي (**نحو: قمت وزيدًا**) لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن إلا مع الفصل ولا فصل، فرجح النصب على الرفع لسلامته من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحةٌ، والفرق بين الرفع والنصب معنى أن النصب يقتضي مشاركة زيد للمتكلم في القيام في وقت واحد؛ بخلاف الرفع فإن زيدًا وإن شارك المتكلم في القيام لا يلزم أن يكون قيامهما في وقت واحد، ورجحان

وَقَدْ يَتَرَجَّحُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ نَحْوُ المِثَالِ الأَوَّلِ وَنَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو فَالْعَطْفُ فِيهِما وَفِيما أَشْبَهَهُما أَرْجَحُ لأَنَّهُ أَصْلٌ.

(فَصْلٌ) وَأَمَّا المُشَبَّهُ بِالمَفْعُولِ بِهِ فَنَحْوُ زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ بِنَصْبِ الْوَجْهِ

النصب فيما ذكر هو ما في التوضيح، وجزم ابن الحاجب في كافيته بوجوبه وكذا ابن هشام في القطر وقال: إنه الأصح. **(وقد يترجح العطف عليه)** أي على النصب **(نحو: المثال الأول)** وهو: جاء الأمير والجيش **(ونحو: جاء زيد وعمرو، فالعطف فيهما وفيما أشبههما)** مما هو خال عن ضعف من جهة اللفظ والمعنى **(أرجح لأنه الأصل)** في الواو وقد أمكن، ومحل رجحان النصب أو العطف إذا قطع النظر عن مراد المتكلم لاختلاف معنى النصب والرفع، أما إذا نظر إليه فإن قصد المعية نصًا تعين النصب وإلا فالعطف فلا يتصور رُجحَانٌ. فإن قلت شرط المفعول معه أن يسبق بفعل أو ما فيه معناه وحروفه فما تصنع في قولهم: ما أنت وزيدًا، وكيف أنت وقصعة من ثريد بالنصب مع عدم الشرط المذكور. فالجواب: أن الفعل موجود تقديرًا لأن أنت فاعل بفعل محذوف والتقدير: ما تكون وكيف تصنع، فلما حذف الفعل وحده برز ضميره وانفصل.

(فصل وأما المشبه بالمفعول به) وهو معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد **(فنحو)** وجهه من قولك: **(زيد حسن وجهه بنصب الوجه)**، والأصل زيد حسن وجهه بالرفع، لكنهم لما قصدوا المبالغة حولوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى زيد ليفيد تعميم الحسن له فقيل: زيد حسن أي هو ثم نصب

وَسَيَأْتي.

وجهه تشبيهًا بالمفعول به، لأن من حسن وجهه حسن إسناد الحسن إلى جملته. وليس مفعولا به لأن الصفة قاصرة كفعلها، ولا تمييزًا لأنه معرفة بالإضافة. (**وسيأتي**) الكلام عليه مع زيادة في محله.

بَابُ الحالِ

هُوَ الاَسْمُ المَنْصُوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الهَيْئَاتِ إِمَّا مِنَ الفَاعِلِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾ أَوْ مِنَ المَفْعُولِ نَحْوُ رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجًا وقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ﴾ أَوْ مِنْهُما نَحْوُ لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ رَاكِبَيْنِ.

(باب الحال)

يذكر ويؤنث لفظًا ومعنى. **(هو الاسم المنصوب)** بالفعل أو شبهه أو معناه **(المفسر لما انبهم من الهيئات)**، أي هيئات ما هو له وصفاته التي هو عليها وقت صدور الفعل منه أو وقوعه عليه، بخلاف التمييز فإنه وإن كان مفسرًا لكنه للذوات لا للهيئة، وأما النعت وإن حصل به بيان الهيئة لكنه ضمنًا وإنما المقصود به أولًا بالذات تخصيص المنعوت. وتأتي الحال مفسرة لبيان هيئة ما هو له **(إما من الفاعل نحو: جاء زيد راكبًا)** فراكبًا حال من زيد مبين لهيئته وقت مجيئه، فإن قولك جاء زيد لا يعلم منه على أي هيئة جاء (و) كذا **(قوله تعالى ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾)** فـ﴿خَآئِفًا﴾ حال من فاعل ﴿خرج﴾ مبين لهيئته وقت خروجه، **(أو من المفعول نحو: ركبت الفرس مسرجًا)** فمسرجًا حال من المفعول مبين هيئته وقت وقوع الركوب عليه، (و) كذا **(قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ﴾)** فـ﴿رَسُولًاۚ﴾ حال من الكاف في ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ﴾ مبين هيئته وقت إرساله، **(أو منهما)** معًا **(نحو: لقيت عبد الله راكبَيْن)** فراكبين حال من عبد الله ومن التاء في لقيت، والمعنى لقيت عبد الله حالة كوني راكبًا وكونه راكبًا؛ فإن قلت لقيت عبد الله راكبًا احتمل كون الحال من الفاعل أو من المفعول. وتأتي الحال أيضًا من المجرور

وَلا يَكُونُ الحَالُ إلا نَكِرَةً فَإِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ المَعْرِفَةِ أُوِّلَ بِنَكِرَةٍ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ أَيْ مُنْفَرِدًا، وَالغَالِبُ كَوْنُهُ مُشْتَقًّا وَقَدْ يَقَعُ جامِدًا مُؤَوّلا بِمُشْتَقّ نَحْوُ بَدَتِ الجَارِيَةُ قَمَرًا أَيْ مُضِيئَةً وَبِعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ أَيْ مُتَقَابِضَيْنِ وادْخُلوا رَجُلًا رَجُلًا

بحرف نحو: مررت بهند جالسة، أو بمضاف إن كان المضاف بعضه نحو: ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، أو كبعضه نحو: ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾، أو عاملًا في الحال نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾. (**ولا يكون الحال إلا نكرة**) لأن المقصود بيان الهيئة وهو حاصل بالنكرة فلا حاجة إلى تعريفه احترازًا عن العبث والزيادة لا لغرض، (**فإن وقع**) في كلامهم (**بلفظ المعرفة أول بنكرة**) محافظة على ما استقر للحال من لزوم التنكير (**نحو: جاء زيد وحده**) فوحده معرفة بالإضافة وهو حال من زيد، فيؤوّل بنكرة إما من معناه كما في هذا المثال (**أي**) جاء زيد (**منفردًا**)، أو من لفظه كما في مثل رجع عوده على بدئه وفعل ذلك جهده وطاقته أي رجع عائدًا وفعل جاهدًا أو مطيقًا. (**والغالب**) في الحال (**كونه مشتقًا**) من مصدر للدلالة على متصف به كما تقدم، (**وقد يقع جامدًا مؤوّلا بمشتق**) كأن دل على تشبيه (**نحو: بدت الجارية قمرًا**) فقمرًا حال من الفاعل وهو جامد مؤوّل بمشتق أي مضيئة، (**و**) كأن دل على مفاعلة من الجانبين نحو: (**بعته**) البرَّ (**يدًا بيد**) فيدًا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان وفيه معنى المفاعلة، (**أي متقابضين؛ و**) كأن دل على ترتيب نحو: (**ادخلوا رَجُلًا رجلًا**) ورجلين رجلين ورجالا رجالا، وضابطه أن تأتي بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكررًا قاله الرضي، والمختار كما قال المرادي أن الجزء الثاني وما قبله منصوبان بالعامل لأن مجموعهما هو الحال فإن الحالية مستفادة

أَيْ مُتَرَتِّبِينَ، وَلا يَكُونُ إِلا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ أَيْ بَعْدَ جُمْلَةٍ تَامَّةٍ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدَ جُزْأَيِ الجُمْلَةِ وَلَيْسَ المُرَادُ أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ مُسْتَغْنِيًا عَنْهَا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾، وَلا يَكُونُ صَاحِبُ الحَالِ إِلا مَعْرِفَةً كَمَا تَقَدَّمَ فِي الأَمْثِلَةِ أَوْ نَكِرَةً بِمُسَوِّغٍ نَحْوُ فِي الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ

منهما، **(أي مترتبين)** لا من أحدهما، ونظيره في الخبر هذا حلو حامض. **(ولا يكون)** الحال **(إلا بعد تمام الكلام أي)** بأن يقع **(بعد جملة تامة)** مركبة من مبتدإ وخبر أو من فعل وفاعل فلا يكون ركنًا للكلام، **(بمعنى أنه ليس أحد جزأي الجملة)** وإن توقف حصول الفائدة عليه، **(وليس المراد)** بتمام الكلام **(أن يكون الكلام مستغنيًا عنها)** كما قال المكودي، لأن الفائدة قد تتوقف عليه **(بدليل قوله تعالى** ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾**)** وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾﴾، ألا ترى أن الكلام لا تتم فائدته المقصودة بدون ذكر ﴿مَرَحًا﴾ و﴿لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾﴾. **(ولا يكون صاحب الحال)** وهو من الحال وصف له في المعنى **(إلا معرفة كما تقدم في الأمثلة)** لأنه محكوم عليه في المعنى، والأصل في المحكوم عليه التعريف، **(أو نكرة بمسوغ)** من المسوغات لقربه حينئذ من المعرفة كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ، فصاحب الحال بمنزلة المبتدإ وهي بمنزلة الخبر؛ فمن المسوّغات أن يتقدم عليه الحال **(نحو: في الدار جالسًا رجل)** فجالسًا حال من رجل، وسوغ مجيئه منه تقدمه عليه، وقيل إنه حال من الضمير المستكن في الظرف وهو ظاهر، ويلزم على الأول مجيء الحال من المبتدإ وجواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع، وإن جعل رجل في المثال فاعلًا

وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ﴾ **وَقَوْلِهِ تَعَالَى** ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ٢٠٨﴾ **وَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ** ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٗا﴾ **بِالنَّصْبِ وَيَقَعُ الحَالُ ظَرْفًا نَحْوُ رَأَيْتُ الهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ، وَجَارًّا وَمَجْرُورًا نَحْوُ** ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ **وَيَتَعَلَّقَانِ بِمُسْتَقِرٍّ أَوِ اسْتَقَرَّ مَحْذُوفَيْنِ وُجُوبًا،**

بالظرف لزم عمل الظرف من غير اعتماد وهو ضعيف. ومن المسوّغات أن يكون صاحبها مخصصًا إما بوصف كما سيأتي أو بإضافة، (و) ذلك نحو: (**قوله تعالى** ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ﴾) فـ﴿سَوَآءٗ﴾ حال من أربعة لاختصاصها بالإضافة إلى ﴿أَيَّامٖ﴾)، أو واقعًا بعد نفي (و) ذلك نحو (**قوله تعالى** ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ٢٠٨﴾) فجملة ﴿لَهَا مُنذِرُونَ ٢٠٨﴾ حال من ﴿قَرۡيَةٍ ٢٠٨﴾) وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي، (و) من التخصيص بالوصف نحو (**قراءة بعضهم**: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ **مُصَدِّقٗا**﴾ **بالنصب**) فـ﴿مُصَدِّقٗا﴾ حال من ﴿كِتَٰبٞ﴾ وهو نكرة لتخصيصه بالظرف، ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا من الضمير المستكن في الظرف بعد حذف الاستقرار. وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم: عليه مائة بيضًا، وفي الحديث: «فصلى رسول الله ﷺ قاعدًا وصلى وراءه رجال قيامًا» ولا يقاس عليه. (**ويقع الحال ظرفًا**) كما يقع الخبر ظرفًا (**نحو: رأيت الهلال بين السحاب**) فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال، (**وجارًا ومجرورًا نحو**: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾) فـ﴿فِي زِينَتِهِۦ﴾ في موضع الحال من الضمير المستتر في ﴿خَرَجَ﴾. (**ويتعلقان**) إذا وقع كل منهما حالا (**بمستقر**) إن قدرا في موضع المفرد، (**أو استقر**) إن قدرا في موضع الجملة حال كونهما (**محذوفين وجوبًا**) لكونهما كونًا مطلقًا؛ وشرط

وَيَقَعُ جُملةً خبريَّةً مُرتَبِطَةً بِالواوِ وَالضَّمِير نحوُ ﴿خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ أَوْ بِالضَّمِيرِ فَقَطْ نحوُ ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ أَوْ بِالوَاوِ نَحْوُ ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾.

الظرف وعديله أن يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يقعا حالا. (**ويقع**) الحال (**جملة**) اسمية أو فعلية فيحكم على محلها بالنصب، (**خبرية**) أي محتملة للصدق والكذب لا إنشائية لأن الحال قيد لعاملها، والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها، والإنشاء لا خارج له فلا يصلح للقيد، ولا بد لها حينئذ من رابط يربطها بمن هي له كما أشار إلى ذلك بقوله: (**مرتبطة**) تلك الجملة الواقعة حالا إما (**بالواو والضمير**) معًا (**نحو:**) ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ﴾ (﴿خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾) فجملة ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ حال من فاعل ﴿خَرَجُواْ﴾، وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو ﴿هُمْ﴾. (**أو**) مرتبطة (**بالضمير فقط نحو:** ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾) فـ﴿بَعْضُكُمْ﴾ مبتدأ و﴿عَدُوٌّ﴾ خبره و﴿لِبَعْضٍ﴾ متعلق بالخبر والجملة حال من فاعل ﴿ٱهْبِطُواْ﴾، وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف، والربط بالضمير وحده في الجملة الاسمية ضعيف. (**أو**) مرتبطة (**بالواو**) فقط (**نحو:** ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾) فجملة ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ حال من ﴿ٱلذِّئْبُ﴾ مرتبطة بالواو فقط، ولا مدخل لـ﴿نَحْنُ﴾ في الربط لعدم عوده إلى صاحب الحال. وقد استشكل بعضهم وقوع مثل هذه الجملة حالا مع أنها ليست مبينة لهيئة الفاعل أو المفعول بل لهيئة زمن الفعل، وقد قالوا الحال ما بين هيئة الفاعل أو المفعول. وإذا وقعت الجملة الفعلية المصدرة بالماضي حالا فلا بد معها من قد ظاهرة أو مقدرة نحو: جاء زيد وقد ركب غلامه، ونحو: ﴿جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾.

بَابُ التَّمْيِيزِ

هُوَ الاْسْمُ المَنْصُوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ أَوِ النِّسَبِ، وَالذَّاتُ المُبْهَمَةُ أَرْبَعَةُ أَنواعِ أَحَدُها العَدَدُ نَحْوُ اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلامًا وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً، وَالثّاني المِقْدَارُ كقَوْلِكَ: اشْتَرَيْتُ قَفِيزًا بُرًّا وَمَنًا سَمْنًا

(باب التمييز)

ويقال له التفسير والتبيين، وهو لغة مصدر بمعنى المميز - بكسر الياء - اسم فاعل.

(**هو الاسم المنصوب**) بما سبقه من فعل أو شبهه أو ذات مبهمة (**المفسر لما انبهم من الذوات**) باعتبار الوضع (**أو النسب**) الكائنة في جمل أو شبهها، وعبر ابن الحاجب عن هذا بالذات المقدرة، فخرج عن ذلك الحال فإنها ليست مفسرة لإبهام ذات أو نسبة، والنعت فإنه مخصص أو مقيد ورفع الإبهام به إنما حصل ضمنًا. (**والذات المبهمة**) الرافع لإبهامها التمييز (**أربعة أنواع: أحدها العدد**) الصريح من أحد عشر فما فوقها إلى المائة (**نحو: اشتريت عشرين غلامًا**)، فإن عشرين عدد مبهم يتردد النظر في جنسه، فبذكر التمييز ارتفع ذلك الإبهام، (و) كذا (**ملكت تسعين نعجة**)؛ وغير الصريح هو كم الاستفهامية نحو: كم عبدًا ملكت. وقد يكون التمييز واجب الجر بالإضافة كتمييز الثلاثة والمائة والألف وكم الخبرية كما سيأتي، فالنصب ليس صفة لازمة للتمييز بخلاف الحال. (**والثاني المقدار**) أي ما يعرف به قدر الشيء، وهو ثلاثة أقسام لأنه إما كيل (**كقولك: اشتريت قفيزًا برًا**) أو وزن (و) ذلك كقولك: اشتريت (**منًا سمنًا**) ومنًا كعصًى وهو لغة في المن - بالتشديد -، أو مساحة

وَشِبْرًا أَرْضًا، وَالثَّالِثُ شِبْهُ المِقْدارِ نَحْوُ ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ فَخَيْرًا تَمْييزٌ لِمِثْقَالَ ذَرَّةٍ، والرَابِعُ مَا كَانَ فَرْعًا لِلتَّمْييزِ نَحْوُ هذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا وَبابٌ سَاجًا وَجُبَّةٌ خزًّا. والمُبيّنُ لإِبْهَام النّسْبَةِ إِمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ الفَاعِلِ نَحْوُ تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا وَتَفقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا وقَوْلِهِ تَعالَى:

(و) ذلك كقولك: اشتريت (**شبرًا أرضًا**)، والمراد بالمقدار في هذه الأمثلة هو المقدر لا الآلة التي يقع بها التقدير، وإلّا لوجبت الإضافة نحو: اشريت قفيز بر تريد المكيال الذي يكال به البر. (**والثالث شبه المقدار**) في الكيل أو الوزن أو المساحة، فشبه الكيل نحو: عندي سقاء ماء ونِحْيٌ سمنًا، وشبه الوزن (**نحو**: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ فـ﴿خَيْرًا﴾ **تمييز لـ**﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾) ومثقال ذرة شبيه بما يوزن به، وشبه المساحة نحو: ما في السماء موضع راحة سحابًا، ومما يحتمل الوزن والمساحة قولهم على التمرة مثلها زبدًا. وإنما كانت هذه الأمور شبه ما ذكر لا عينه لأنها ليست معدة لذلك وإنما تشبهه. (**والرابع ما كان فرعًا للتمييز نحو: هذا خاتم حديدًا**) فالخاتم فرع الحديد لأنه مصنوع منه فيكون الحديد هو الأصل بهذا الاعتبار، (و) مثله هذا (**باب ساجًا**) فالباب فرع الساج والساج نوع من الخشب، (و) هذه (**جبة خزًا**) فالجبة فرع الخز والخزّ نوع من الحرير. ولا يتعين في هذا النوع النصب بل يجوز رفعه وجره وهو الأكثر كما سيأتي. وقد فهم من حد التمييز أنه قسمان: ما يرفع إبهام ذات مبهمة كما تقدم، وما يرفع إبهام نسبة وإليه أشار بقوله: (**والمبين لإبهام النسبة**) نوعان محول وغير محول فالمحول له ثلاث حالات لأنه: (**إما محول عن الفاعل نحو: تصبب زيد عرقًا وتفقأ**) أي امتلأ (**بكر شحمًا وطاب محمد نفسًا وقوله تعالى:**

﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ **وَإِمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ الْمَفْعُولِ نَحْوُ** ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ **أَوْ عَنْ غَيْرِهِمَا نَحْوُ** ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾ **وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا، أَوْ غَيْرُ مُحَوَّلٍ نَحْوُ امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً**

﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾) فعرقا تمييز لإبهام نسبة التصبب إلى زيد، وشحمًا تمييز لإبهام نسبة التفقؤ إلى بكر، ونفسًا تمييز لإبهام نسبة الطيب إلى محمد، و﴿شَيۡبٗا﴾ تمييز لإبهام نسبة الاشتعال إلى الرأس؛ والأصل في هذه الأمثلة تصبب عرق زيد وتفقأ شحم بكر وطابت نفس محمد واشتعل شيب الرأس، فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، فحصل إبهام في النسبة، ثم جيء بالمضاف الذي كان فاعلًا وجعل تمييزًا مبالغة وتأكيدًا، فإن ذكر الشيء مجملًا ثم مفسرًا أَوْقَعُ في النفس من ذكره مفسرًا أولًا. (**وإما محول عن المفعول نحو**: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾) فـ﴿عُيُونٗا﴾ تمييز لإبهام نسبة التفجر إلى الأرض، والأصل وفجرنا عيون الأرض، فحول الإسناد عن المفعول الذي هو مضاف وجعل تمييزًا وأوقع الفعل على الأرض، ومثله غرست الأرض شجرًا. (**أو** محول (**عن غيرهما**) بأن يكون محولا عن المبتدإ وهو الواقع بعد اسم التفضيل (**نحو**: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾) أصله مالي أكثر منك فحذف المضاف وانفصل الضمير المضاف إليه وأقيم مقام المضاف وارتفع فصار اللفظ أنا أكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزًا، (**و**) مثله نحو: (**زيد أكرم منك أبًا وأجمل منك وجهًا**) الأصل أبو زيد أكرم منك ووجهه أجمل منك. وشرط نصب هذا التمييز أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلًا كما في هذه الأمثلة والناصب له اسم التفضيل. (**أو غير محول**) عن شيء أصلًا وهو النوع الثاني (**نحو: امتلأ الإناء ماء**)، لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا

وَللهِ دَرُّهُ فَارِسًا وَلا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلا نَكِرَةً، وَلا يَكُونُ إِلا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ بِالمَعْنَى المُتَقَدّمِ فِي الحَالِ. وَالنَّاصِبُ لِتَمْيِيزِ الذَّاتِ المُبْهَمَةِ تِلْكَ الذَّاتُ،

غير محول، وأكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو: ما أحسنه رجلًا، وأحسن به أبًا، وحسبك به ناصرًا، **(ولله دره فارسًا)** أي لله در فروسيته وهو مدح له بكمال فروسيته، والدر في الأصل مصدر در اللبن يدر ويسمى اللبن نفسه درًا، وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه أي ما أعجب فعله، ويحتمل التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه، أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل منه مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة. والمؤلف رحمه الله مثل به للتمييز عن النسبة، وإنما يأتي إذا كان مرجع الضمير المضاف إليه معينًا معلومًا وإلا فهو من تمييز المفرد كما مثل به صاحب المفصل وكذا المرادي، وقيل: إن فارسًا منصوب على الحال والمعنى التعجّب منه في حال كونه فارسًا، قال الدماميني: والتمييز أولى لأنه ثناء مطلق والحال ثناء مقيد بحاله؛ وتصريحهم بمن في: لله دره من فارس دليل على أنه تمييز. **(ولا يكون التمييز)** عند البصريين **(إلا نكرة)**، فإن ورد بلفظ المعرفة أُوّلَ بنكرة معنى كقوله: [الطويل]

وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

(ولا يكون إلا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال) أي بأن يقع بعد جملة تامة وإن توقف حصول الفائدة عليه، وقد يقع قبل تمام الكلام نحو: عشرون درهمًا عندي. **(والناصب لتمييز الذات المبهمة)** هو **(تلك الذات)** كعشرين في عشرين درهمًا، وصح عملها وإن كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لأنها طالبة له في المعنى؛

وَلِتَمْيِيزِ النِّسْبَةِ الْفِعْلُ الْمُسْنَدُ، وَلا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ عَلَى عَامِلِهِ مُطْلَقًا. وَاللهُ أَعْلَمُ.

(و) الناصب **(لتمييز النسبة)** هو **(الفعل المسند)** كطاب زيد نفسًا أو شبهه نحو: زيد متصبب عرقًا وزيد أجمل منك وجهًا، وإنما اقتصر على الفعل لأنه الأصل. **(ولا يتقدم التمييز)** مطلقًا **(على عامله مطلقًا)** أي جامدًا كان أو متصرفًا، فلا يقال: زيتًا رطلًا ولا رجلًا ما أحسنه ولا نفسًا طاب محمد، لما تقدم من أن المقصود هو الإبهام أولًا ثم التفسير، وإزالة الإبهام وتقديمه على العامل ينافي ذلك المقصود. **(والله أعلم)**. وندر تقدمه على الفعل المتصرف كقوله: [الطويل]

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي واختاره ابن مالك في شرح العمدة.

بَابُ المُسْتَثْنَى

وَأَدواتُ الاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ: حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ وَهُوَ إِلا وَاسْمَانِ بِاتّفَاقٍ وَهُمَا غَيْرُ وَسِوَى بِلُغَاتِهَا فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيها سِوَى كَرِضَى وَسُوَى كَهُدَى وَسَوَاءٌ كَسَمَاْءٍ وَسِوَاءٌ كَبِنَاْءٍ، وَفِعْلَانِ بِاتّفَاقٍ، وَهُمَا لَيْسَ وَلا يَكُونُ، وَمُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الفِعْلِيَّةِ وَالحَرْفِيَّةِ وَهُوَ خَلَا وَعَدَا وَحَاشَا،

(باب المستثنى)

هو المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفًا لما قبلها نفيًا وإثباتًا. **(وأدوات الاستثناء)** الذي هو إخراج ما بعد إلا أو إحدى أخواتها من حكم ما قبلها إيجابًا وسلبًا **(ثمانية)**، وهي أربعة أقسام الأول: **(حرف باتفاق وهو إلاّ)** وبدأ بها لأنها أصل أدواته؛ (و) الثاني **(اسمان باتفاق وهما غير وسوى بلغاتها)** الأربع **(فإنه يقال فيها سوى)** - بكسر السين والقصر - **(كرضى، وسوى)** - بضمها والقصر - **(كهدى، وسواء)** - بفتحها والمد - **(كسماء، وسواء)** - بكسرها والمد - **(كبناء)** وهذه أغربها وقل من ذكرها؛ (و) الثالث **(فعلان باتفاق وهما ليس ولا يكون)**، ذكر الاتفاق منتقد، أما ليس فالخلاف فيها مشهور فمنهم من ذهب إلى حرفيتها مطلقًا، ومنهم من خص ذلك بما إذا كانت للاستثناء، والأصح أنها فعل كما تقدم في صدر المقدمة؛ وأما لا يكون فلا يحسن أن يعد فعلًا فضلًا عن أن يعد متفقًا على فعليته، لأنه مركب من حرف وفعل والمركب منهما لا يكون فعلًا، ومن عده فعلًا فقد تجوز في الكلام.

(و) الرابع **(متردد بين الفعلية والحرفية)** فيستعمل تارة فعلًا وتارة حرفًا **(وهو خلا)** عند الجميع **(وعدا)** عند غير سيبويه **(وحاشا)** عند

وَيُقَالُ فِيهَا حَاشَ وَحَشَا، فَالْمُسْتَثْنَى بِإِلا يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الكَلَامُ تَامًّا مُوجَبًا. والتَّامُّ هُوَ مَا ذُكِرَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَالمُوجَبُ هُوَ الَّذِي لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ نَفْيٌ وَلا شِبْهُهُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وَكَقَوْلِكَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلا زَيْدًا وَخَرَجَ النَّاسُ إِلا عَمْرًا، سَوَاءٌ كَانَ الاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلاً كَمَا مَثَّلْنَا أَوْ مُنْقَطِعًا نَحْوُ قَامَ القَوْمُ إِلا حِمَارًا؛

المبرد والمازني ومن تبعهما، **(ويقال فيها حاش)** بحذف الألف الأخيرة **(وحشا)** بحذف الأولى، وقيد ابن الحاجب حرفيتها بالاستثناء. إذا علمت ذلك **(فالمستثنى بإلا ينصب)** وجوبًا **(إذا كان الكلام)** قبلها **(تامًا موجبًا)** - بفتح الجيم - تأخر المستثنى عن المستثنى منه أو تقدم عليه، (و) الكلام **(التام هو ما ذكر فيه المستثنى منه، والموجب هو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه)** من نهي أو استفهام **(نحو قوله تعالى ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾)** فـ﴿قَلِيلًا﴾ مستثنى بـ﴿إِلَّا﴾ وهو واجب النصب، وما قبله وهو شربوا كلام تام لذكر المستثنى منه وهو الواو في شربوا، وموجب لعدم تقدم نفي أو شبهه عليه، **(وكقولك: قام القوم إلا زيدًا وخرج الناس إلا عمرًا)**، وينصب وجوبًا بالشرط المذكور **(سواء كان الاستثناء متصلاً)** بأن كان المستثنى بعض المستثنى منه **(كما مثلنا أو منقطعًا)** بأن لم يكن كذلك سواء كان من جنس المستثنى منه نحو: قام القوم إلا زيدًا مشيرًا بالقوم إلى جماعة خالية عن زيد، أو لم يكن **(نحو: قام القوم إلا حمارًا)** ولا بد حينئذ أن يكون ما قبل إلا دالا على ما يستثنى [به] على ما ذكره بعضهم كما مثل ولهذا لا يحسن قام القوم إلا ثعبانًا وإنما وجب نصبه لامتناع البدل لاقتضائه فساد المعنى لأن المبدل منه في حكم الساقط كذا قيل، والناصب

وَإِنْ كَانَ الكَلَامُ تَامًّا غَيْرَ مُوجَبٍ جَازَ فِي المُسْتَثْنَى البَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ وَالأَرْجَحُ فِي المُتَّصِلِ البَدَلُ أَيْ يُجْعَلُ المُسْتَثْنَى بَدَلا مِنَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ فَيَتْبَعُهُ فِي إِعْرَابِهِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾، وَالمُرَادُ بِشِبْهِ النَّفْيِ النَّهْيُ نَحْوُ ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾

للمستثنى المتصل هو إلا عند ابن مالك ومن تبعه، وقيل ما قبل إلا من فعل أو شبهه بواسطة إلا، وقيل غير ذلك. وأما المنقطع فالناصب له عند سيبويه ما قبله، وكثير من المتأخرين لما رأوا أن إلا فيه بمعنى لكنّ قالوا إنها هي الناصبة نصب لكنّ للأسماء وخبرها محذوف في الغالب. **(وإن كان الكلام)** قبلها **(تامًا غير موجب)** بأن تقدمه نفي أو شبهه **(جاز في المستثنى)** متصلًا أو منقطعًا **(البدل)** أي بدل بعض عند البصريين، فيعرب بإعراب ما قبله من رفع ونصب وجر، **(و)** جاز فيه **(النصب على الاستثناء؛ و)** لكن **(الأرجح في)** المستثنى **(المتصل البدل أي يجعل المستثنى بدلاً من المستثنى منه فيتبعه في إعرابه نحو قوله تعالى ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾)** برفع ﴿قَلِيلٌ﴾ بدلٌ من الواو في ﴿فَعَلُوهُ﴾ بدل بعض من كل، ونحو: ما رأيت القوم إلا زيدًا وما مررت بالقوم إلا زيد، وإنما رجح الإتباع للمشاكلة، وإذا تعذر الإبدال على اللفظ لمانع أبدل من المحل نحو: ما جاءني من أحد إلا زيد برفع زيد على البدلية من محل احد وهو الرفع لأنه فاعل، ولا يجوز جره حملًا على اللفظ لأن البدل في نية تكرار العامل فيلزم زيادة من في الإثبات وهي غير جائزة عند الجمهور. **(والمراد بشبه النفي)** فيما تقدم **(النهي نحو: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾)** بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير، فـ﴿امْرَأَتُكَ﴾ بدل من ﴿أَحَدٌ﴾ بدل بعض

وَالاسْتِفْهَامُ نَحْوُ ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ وَالنَّصْبُ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ قُرِئَ بِهِ فِي السَّبْعِ فِي «قَلِيلٌ» وَ«امْرَأَتُكَ». وَإِنْ كَانَ الاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا فَالحِجَازِيُّونَ يُوجِبُونَ النَّصْبَ نَحْوُ ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ وَتَمِيمٌ يُرَجِّحُونَهُ وَيُجِيزُونَ الإِتْبَاعَ نَحْوُ مَا قَامَ القَوْمُ إِلا حِمارًا وَإِلا حِمارٌ.

من كل، (**والاستفهام نحو**: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾) بالرفع في قراءة الجميع فـ﴿ٱلضَّآلُّونَ﴾ بدل بعض من فاعل ﴿يَقْنَطُ﴾ المستتر فيه، ولم يؤت معه ولا مع ما قبله بضمير لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير، فاندفع ما قيل إنه لا يصح إعراب ما ذكر بدلًا لأن بدل البعض لا بد فيه من ضمير. (**والنصب**) في المستثنى المتصل (**عربي جيد**) وقد (**قرىء به في السبع في** «قَلِيلٌ») من قوله تعالى ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قليلًا مِّنْهُمْ﴾، (**و**) في (**امرأتك**) من قوله تعالى ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امرأتُك﴾، وقيل بالنصب استثناء من ﴿أهلك﴾ لا من ﴿أَحَدٌ﴾، واستشكل بأن ذلك يمنع من الإسراء بها وقد أسرى بها. (**وإن كان الاستثناء منقطعًا فالحجازيون يوجبون النصب**) على الاستثناء (**نحو**): ما فيها أحد إلا حمارًا وعليه قراءة السبعة (﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾) بنصب ﴿ٱتِّبَاعَ﴾، (**وتميم يرجحونه**) أي النصب حيث أمكن تسلط العامل على المستثنى (**ويجيزون الإتباع**) للمستثنى منه في إعرابه (**نحو: ما قام القوم إلا حمارًا**) بالنصب (**وإلا حمار**) بالرفع، ونحو: ما رأيت القوم إلا حمارًا بالنصب لا غير، وما مررت بأحد إلا حمارًا بالنصب وإلا حمارٍ بالجر، ويقرؤون: ﴿إِلَّا اتِبَاعُ ٱلظَّنِّ﴾ بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلًا لما ليس من الجنس منزلة الجنس، ولا يجوز أن يقرأ

وَإِنْ كَانَ الكَلَامُ نَاقِصًا وَهُوَ الذي لَمْ يُذْكَرْ فِيهِ المُسْتَثْنى مِنْهُ وَيُسَمَّى اسْتِثْناءً مُفَرَّغًا كانَ المُسْتَثْنى عَلَى حَسَبِ العَوامِلِ فيُعْطى مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ لَمْ تُوجَدْ إلا وشَرْطُهُ كَوْنُ الكَلَام غيْرَ إيجابٍ نَحْوُ مَا قَامَ إلا زَيْدٌ وَمَا رَأَيْتُ إلا زَيْدًا وَمَا مَرَرْتُ إلا بزَيْدٍ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

بالخفض على الإبدال باعتبار اللفظ لما تقدم قريبًا، وأما إذا لم يمكن تسلط العامل على المستثنى نحو ما زاد هذا المال إلا ما نقص إذ لا يقال ما زاد النقص، ومثله ما نفع زيد إلا ضرًا إذ لا يقال نفع الضر فالنصب واجب عند الجميع. (**وإن كان الكلام**) قبلها (**ناقصًا وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمى**) حينئذ (**استثناء مفرغًا**) لأن ما قبل إلا تفرغ لطلب ما بعدها فالمستثنى مفرغ له، (**كان**) إعراب (**المستثنى**) الذي بعد إلّا (**على حسب العوامل**) المقتضية له إذ لا عمل إلّا في اللفظ، (**فيعطي ما يستحقه لو لم توجد إلاَّ**) من رفع ونصب وخفض؛ (**وشرطه كون الكلام غير إيجاب**) بأن يشتمل على نفي أو شبهه ليفيد فائدة صحيحة (**نحو: ما قام إلا زيدٌ**) برفع زيد على الفاعلية، (**وما رأيت إلا زيدًا**) بنصبه على المفعولية، (**وما مررت إلا بزيد**) بجره بالباء كما لو لم توجد إلا. والاستثناء في ذلك من اسم عام محذوف فتقدير ما قام إلا زيد: ما قام أحد إلا زيد، وكذا الباقي، وهذه أمثلة النفي، (**وأشار**) إليه بمثال من القرءان (**كقوله تعالى ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾**) ومثال النهي (﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾) فـ﴿الْحَقَّ﴾ منصوب على المفعولية بـ﴿تَقُولُوا﴾، (﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾) فجر ما بعد إلا بالباء لأن ما قبلها يطلب مجرورًا؛ ومثال

والمُسْتَثْنى بِغَيْرِ وَسِوى بِلُغَاتِها مَجْرُورٌ بِالإِضَافَةِ، وَيُعْرَبُ غَيْرُ وَسِوَى بِما يَسْتَحِقُّهُ المُسْتَثْنى بِإلا فَيجِبُ نَصْبُهُما في نَحْوِ: قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ وَسِوى زَيْدٍ، وَيَجُوزُ الإِتْبَاعُ وَالنَّصْبُ في نَحْوِ: مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ وَسِوَى زَيْدٍ،

الاستفهام: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾. والاستثناء المفرغ من قبيل المتصل ويكون في الأحوال والظروف والمصادر، وربما وقع بعد إيجاب عند وجود قرينة تدل على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعًا، نحو: قرأت إلا يوم الجمعة أي قرأت كل يوم من أيام الأسبوع إلّا يوم الجمعة، وهذا معنى صحيح بخلاف جاءني إلا زيد أي جاءني كل أحدٍ إلا زيد فإنه معنى غير صحيح. **(والمستثنى بغير وسوى بلغاتها)** المتقدمة **(مجرور)** دائمًا **(بالإضافة)**، أي بإضافتها إليه لملازمتهما الإضافة والمضاف إليه مجرور لا غير، والأصل في غير أن تكون صفة بمعنى مغاير نحو: جاءني رجل غير زيد، لكنها حُمِلَت على إلا واستعملت في الاستثناء كما حملت إلا عليها واستعملت صفة نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ والسبب في حمل كل منهما على الآخر دلالة كل منهما على المغايرة. **(ويعرب غير)** لفظًا **(وسوى)** تقديرًا على ما اختاره ابن مالك **(بما يستحقه المستثنى بإلا)** من الإعراب في ذلك الكلام وقد عرفت تفصيله، وكأنهما لما جرّ بهما المستثنى انتقل إعرابه إليهما، **(فيجب نصبهما)** بعد الكلام التام الموجب كما **(في نحو: قاموا غير زيد أو سوى زيد، ويجوز الإتباع)** للمستثنى منه في إعرابه **(والنصب)** بعد الكلام التام المنفي كما **(في نحو: ما قاموا غير زيد وسوى زيد)** برفع غير وسوى ونصبهما، والأرجح الإتباع في المتصل والنصب في المنقطع عند تميم إن أمكن تسلط

وَيُعْرَبَانِ بِحَسَبِ العَوامِلِ في نَحْوِ: مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ وَسِوى زَيْدٍ وَمَا رَأَيْتُ غَيْرَ زَيْدٍ وَسِوَى زَيْدٍ وَمَا مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ وَسِوَى زَيْدٍ، وَإِذَا مُدَّتْ سِوَى كَانَ إِعْرَابُهَا ظَاهِرًا وَإِذَا قُصِرَتْ كَانَ مُقدرًا عَلَى الأَلِفِ. والمُسْتَثْنَى بِلَيْسَ وَلا يَكُونُ مَنْصُوبٌ لا غَيْرُ لِأَنَّهُ خَبَرُهُمَا نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا وَلا يَكُونُ زَيْدًا، والمُسْتَثْنَى بِخَلا وَعَدَا وَحَاشَا يَجُوزُ جَرُّهُ

العامل على المستثنى نحو: ما فيها أحد غير حمار، وأوجبه الحجازيون، وإذا قيل: ما قام القوم غير زيد وعمرو، جاز جر عمرو عطفًا على لفظ زيد ورفعه حملًا على المعنى، لأن المعنى ما قام إلا زيد وعمرو، ومع إلا لا يجوز إلا مراعاة اللفظ. (**ويعربان بحسب العوامل**) بعد الكلام المنفي غير التام كما (**في نحو: ما قام غير زيد أو سوى زيد**) برفعهما (**وما رأيت غير زيد وسوى زيد**) بنصبهما (**وما مررت بغير زيد وسوى زيد**) بجرهما. (**وإذا مدت سوى**) بأن قيل سواء - بالمد مع فتح السين وكسرها - (**كان إعرابها ظاهرًا**) في ءاخرها، (**وإذا قصرت**) من غير همزة في ءاخرها - مع كسر السين وضمها - (**كان**) إعرابها (**مقدرًا على الألف**) أي في الألف منع من ظهوره التعذر. (**والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير**) وإنما وجب نصبه (**لأنه خبرهما نحو: قام القوم ليس زيدًا ولا يكون زيدًا**) بنصب زيد على أنه خبرهما واسمهما ضمير مستتر فيهما وجوبًا عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أي ليس القائم أو لا يكون القائم زيدًا. وجملة الاستثناء هل هي حال فمحلها النصب أو مستأنفة فلا محل لها قولان، صحح ابن عصفور الثاني. (**والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز جره**) بها، والجر بالأوّلين قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا،

وَنَصْبُهُ بِهَا نَحْوُ قَامَ القَوْمُ خَلاَ زَيْدًا وَخَلاَ زَيْدٍ وَعَدَا زَيْدًا وَعَدَا زَيْدٍ وَحَاشَا زَيْدًا وَحَاشَا زَيْدٍ، فَإِنْ جَرَرْتَ فَهِيَ حُرُوفُ جَرّ وَإِنْ نَصَبْتَ فَهِيَ أَفْعَالٌ، إلا أَنّ سِيبَوَيْهِ لَمْ يَسْمَعْ فِي المُسْتَثْنَى بِحَاشَا إلا الجَرَّ، وَتَتَّصِلُ مَا بِعَدَا وَخَلاَ فَيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ

(**ونصبه بها**) وهذا عند غير سيبويه أما عنده فالنصب متعين بعدا والجر بحاشا فإنه التزم فعلية عدا وحرفية حاشا، (**نحو: قام القوم خلا زيدًا**) بالنصب (**وخلا زيد**) بالجر، (**وعدا زيدًا**) بالنصب (**وعدا زيد**) بالجر (**وحاشا زيدًا**) بالنصب (**وحاشا زيد**) بالجر؛ (**فإن جررت**) بكل منها المستثنى (**فهي حروف جر**) غير متعلقة بشيء، والأولى أحرف جر، (**وإن نصبت**) بكل منها (**فهي أفعال**) ماضية متعدية إلى المستثنى وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوبًا يعود إلى ما عاد إليه اسم ليس ولا يكون، وفي محل الجملة المستثنى بها البحث السابق فيهما؛ ومحل جواز الوجهين إذا تجردت من ما كما يعلم من كلامه الآتي، (**إلا أن سيبويه لم يسمع في المستثنى بحاشا إلا بالجرّ**) فالتزم حرفيتها وأوجبه كما تقدم ونفى النصب، وغيره سمع النصب أيضًا فجوّزه، والمثبت مقدم على النافي؛ ولا يستثنى بها إلا فيما فيه تنزيه نحو: ضربت القوم حاشا زيد، ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه كذا قاله ابن الحاجب وجزم به الرضي، وقد تستعمل للتنزيه فقط فتكون اسمًا مبنيًا نحو: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾.

(**وتتصل ما**) المصدرية (**بعدا وخلا فيتعين**) حينئذ (**النصب**) بهما للمستثنى لأن ما المصدرية لا تدخل إلا على الفعل، وجوّز جمع الجر بهما بتقدير ما زائدة، قال في المغني: فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد لأن ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو: ﴿عَمَّا

وَلا تَتَّصِلُ بِحَاشَا تَقُولُ: قَامَ القَوْمُ مَا عَدَا زَيْدًا وَقَالَ لَبِيدٌ:

أَلا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ

وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا وَخَبَرُ الحُرُوفِ المُشَبَّهَةِ بِلَيْسَ وَخَبَرُ أَفْعَالِ المُقَارَبَةِ وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا وَاسْمُ لا الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ فَتَقَدَّمَ الكَلامُ عَلَيْهَا فِي المَرْفُوعَاتِ، وَأَمَّا التَّوَابِعُ فَسَيَأْتِي الكَلامُ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

قَلِيلٍ﴾، وإن قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه. **(ولا تتصل)** ما **(بحاشا)** إلا نادرًا بخلاف عدا وخلا، **(تقول: قام القوم ما عدا زيدًا)** بالنصب لا غير **(وقال لبيد:** [الطويل]

أَلا كُـلُّ شَـيْءٍ مَـا خَـلاَ الـلَّـهَ بَـاطِـلُ)

ومحل ما وصلتها نصب على الحال أي مجاوزين زيدًا بالنصب، أو على الظرفية على تقدير مضاف أي وقت مجاوزتهم زيدًا. قال أبو حيان: والأفعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع، لا تقول: ما في الدار أحد خلا حمارًا.

(وأما خبر كان وأخواتها، وخبر الحروف المشبهة بليس، وخبر أفعال المقاربة، واسم إن وأخواتها، واسم لا التي لنفي الجنس) نصبًا، **(فتقدم الكلام عليها في المرفوعات)** استطرادًا فلا حاجة إلى إعادتها؛ **(وأما التوابع)** التي من جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا **(فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى)**، ولما أنهى الكلام على المنصوبات من الأسماء أخذ يتكلم على المخفوضات فقال:

بَابُ المَخْفُوضَاتِ مِنَ الأَسْمَاءِ

المَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ: مَخْفُوضٌ بالحَرْفِ وَمَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ، فَالمَخْفُوضُ بِالحَرْفِ هُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ وَإِلَى وَعَنْ وَعَلَى وَفِي وَالبَاءِ وَالكَافِ وَاللَّامِ وَحَتَّى وَالوَاوِ وَالتَّاءِ وَرُبَّ وَمُذْ وَمُنْذُ،

(باب المخفوضات من الأسماء)

ذكر الظرف لبيان الواقع لا للاحتراز، والمخفوضات أسماء مشتملة على علم المضاف إليه وهو الجر سواء كان بالكسرة أو بالفتحة أو بالياء. **(المخفوضات)** المشهورة **(ثلاثة: مخفوض بالحرف ومخفوض بالإضافة)** أي بسببها، لأن الأصح أن المضاف عامل في المضاف إليه، ومخفوض بالتبعية عند بعضهم، وهذا هو المراد بقوله: **(وتابع للمخفوض)** بالحرف أو المضاف، وهو ضعيف لأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل، فيرجع الجر في التابع إلى الجر بالحرف أو الإضافة؛ وأما الجر بالمجاورة فهو شاذ ولهذا لم يذكره. **(فالمخفوض بالحرف هو ما يخفض بمن وإلى وعن وعلى وفي والباء والكاف واللام وحتى والواو)** التي للقسم **(والتاء)** - المثناة فوق - له أيضًا **(ورب)** - بضم الراء - **(ومذ ومنذ)**، فهذه أربعة عشر حرفًا كلها مستوية في الاختصاص بالأسماء والدخول عليها لمعان في غيرها لم يتعرض لها المؤلف، فاستحقَّتْ أن تعملَ لما تقدم من أن الأصل في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص به، وتسمى حروف الجر إما لجرها معنى الفعل إلى الاسم، أو لأن عملها الجر فأضيفت إلى الإعراب الذي هو أثرها واستظهر هذا الرضي قال: كما سميت

فالسَّبْعَةُ الأُوْلَى تَجرُّ الظَّاهِرَ والمُضْمَرَ نَحْوُ ﴿مِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ و﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ ونَحْوُ ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ۝١٩﴾ ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾ ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ ﴿ءَامِنُوا۟ بِهِۦ﴾ ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، والسَّبْعَةُ الأَخِيرَةُ تَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ وَلا تَدْخُلُ عَلَى المُضْمَرِ، فَمِنْهَا مَا لا يَخْتَصُّ بِظَاهِرٍ بِعَيْنِهِ وَهُوَ الكَافُ وَحَتَّى وَالوَاوُ نَحْوُ ﴿وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾ وزَيْدٌ كَالأَسَدِ، وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ

بعض الحروف حروف الجزم وحروف النصب. **(فالسبعة الأولى)** مشتركة بين الظاهر والمضمر فتارة **(تجر)** الاسم **(الظاهر)** زمانًا أو غيره، (و) تارة تجر **(المضمر)**، ولهذا قدمها؛ مثال من **(نحو: ﴿مِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ و)** إلى نحو: (﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾) ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾، (و) عن (نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ۝١٩﴾ ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾)، وعلى نحو: (﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ﴾)، وفي نحو: (﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾ ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾)، والباء نحو: (﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ ﴿ءَامِنُوا۟ بِهِۦ﴾)، واللام نحو: (﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ و) أما **(السبعة الأخيرة)** فهي **(تختص بالظاهر)** أي بخفضه **(ولا تدخل على المضمر)**، وتنقسم بالنسبة إلى عملها فيه أربعة أقسام: **(فمنها ما لا يختص بظاهر بعينه)** بل يجر أيّ ظاهر كان (وهو) ثلاثة أحرف: **(الكاف وحتى والواو)**، مثال الكاف **(نحو: ﴿وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾ وزيد كالأسد، وقد تدخل على الضمير في ضرورة الشعر)** كقوله: [الرجز]

وَأُمِّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

وَنحوُ ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ وَقَوْلِهِمْ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا بالجَر، ونَحْوُ وَاللهِ وَالرَّحْمٰنِ، وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِاللهِ وَرَبَّ مُضَافًا لِلْكَعْبَةِ أَوْ لِيَاءِ المُتَكَلِّم وَهُوَ التَّاءُ نَحْوُ تَاللهِ وَتَربَ الكَعْبَةِ وَتَربِّي وَنَدَرَ تَالرَّحْمٰنِ وَتَحَيَاتِكَ، وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالزَّمَانِ وَهُوَ مُنْذُ وَمُذْ

(و) مثال حتى (نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ وقولهم: **أكلت السمكة حتى رأسها بالجر**)، وقد تدخل في الضرورة على الضمير أيضًا كقوله: [الوافر]

أَتَـــتْ حَـــتَّـــاكَ تَـــقْـــصِـــدُ كُـــلَّ فَـــجّ

وإنما قال بالجر لأن ما بعد حتى في المثال يجوز رفعه ونصبه أيضًا كما سيأتي، ولا يُجَرُّ بحتى إلا ءاخرًا أو متصلًا بآخر فلا يقال: سهرت البارحة حتى نصفها، وأتى بمثالين للإشارة إلى أن الجر بها تارة يكون واجبًا وذلك إذا كان ما بعدها اسمًا غير داخل فيما قبلها كالآية، وتارة يكون جائزًا وذلك إذا كان جزءًا مما قبلها ولم يتعذر دخوله كالمثال؛ وإنما امتنع العطف بحتى في الآية لأنها إنما تعطف بعضًا على كل كما سيأتي. (و) مثال الواو (**نحو: والله والرحمٰن**)، ولا يجمع بينها وبين فعل القسم بخلاف باء القسم. (**ومنها ما يختص**) جره (**بالله**) أي بلفظه (و) لفظ (رب) - بفتح الراء - حالة كونه (**مضافًا للكعبة أو لياء المتكلم**) وهو حرفٍ واحد (**وهو التاء**) أي تاء القسم، ولا يجمع بينها وبين الفعل أيضًا، (**نحو**: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ (و) نحو: (**ترب الكعبة وتربي**) لأفعلن، والغالب دخولها على لفظ الجلالة، (**وندر**) خفضها لغير ذلك كقولهم: (**تالرحمٰن وتحياتك ومنها ما يختص**) جره (**بالزمان**) المعين غير المستقبل (**وهو**) حرفان: (**منذ ومذ**) ماضيًا كان وهما فيه بمعنى

نَحْوُ مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الجُمُعَةِ أَوْ مُذْ يَوْمَيْنِ، وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالنَّكِرَاتِ وَهُوَ رُبَّ نَحْوُ رُبَّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ، وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى ضَمِيرٍ غَائِبٍ مُلَازِمٍ لِلإِفْرَادِ

من (**نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة أو مذ يومين**)، أو حاضرًا وهما فيه بمعنى في نحو: ما رأيته منذ أو مذ يومنا، ولا يدخلان على زمن مستقبل مخصوص ولا مبهم، فإن دخلا على جملة حكم بظرفيتهما وإضافتهما إليها أو إلى زمن مضاف إليها نحو: ما رأيته منذ جاءني أو منذ كان عندي، أو على اسم مرفوع نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة أو منذ شهرنا فهما مبتدءان بمعنى أوّل المدة أو جميعها وما بعدهما خبر وبالعكس. (**ومنها ما يختص**) جره (**بالنكرات**) غالبًا (**وهو**) حرف واحد (**رب**) - بضم الراء - والغالب في مجرورها وصفه إذا كان اسمًا ظاهرًا، وقيل بوجوبه لأنها لتقليل نوع من جنس ومن وصف النكرة يستفاد نوع الجنس واختاره ابن الحاجب، (**نحو: رب رجل في الدار**)، ولها صدر الكلام من بين حروف الجر لأنها موضوعة لإنشاء التكثير والتقليل واستعمالها في الأوّل كثير ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «**يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة**»، ومن الثاني: [الطويل]

أَلا رُبَّ مَـــوْلُــــودٍ وَلَـــيْـــسَ لَـــهُ أَبٌ

وذكر في المغني أن رب حرف زائد لا يتعلق بشيء فمحل مجرورها في نحو: رب رجل صالح عندي رفع على الابتداء، وفي نحو: رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية، وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في نحو: هذا لقيته ويجوز مراعاة محله كثيرًا وإن لم يجز [في] نحو: مررت بزيد وعمرو إلا قليلًا، (**وقد تدخل على ضمير غائب ملازم للإفراد**) وإن كان التمييز

وَالتَّذْكِيرِ والتَّفْسِيرِ بِتَمْيِيزِ بَعْدَهُ مُطَابِقٍ لِلْمَعْنَى نَحْوُ رُبَّهُ فِتْيَةً، وَقَدْ تُحْذَفُ رُبَّ وَيَبْقَى عَمَلُهَا بَعْدَ الوَاوِ كَقَوْلِهِ:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

وَبَعْدَ الفَاءِ كَثِيرًا كَقَوْلِهِ:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ

وَبَعْدَ بَلْ قَلِيلاً كَقَوْلِهِ:

بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ

وَبِدُونِهِنَّ أَقَلُّ كَقَوْلِهِ:

مثنى أو مجموعًا، (والتذكير) وإن كان مؤنثًا (والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى نحو) قوله: [الخفيف]

(رُبَّهُ فِتْيَةً) دَعَوْتُ إلى مَا يُورِثُ المَجْدَ دَائبًا فَأَجَابُوا

ونحو ربه رجلين وربه رجالًا وربه امرأتين وربه نساء، وأوجب الكوفيون مطابقة الضمير لتمييزه فيما ذكر والأصح الأوّل؛ وإنما التزم إفراده وتذكيره لرجوعه إلى مقدر في الذهن كالضمير في نعم رجلًا. (وقد تحذف رب) إذا كان مجرورها نكرة (ويبقى) بعد حذفها (عملها) وجوبًا (بعد الواو كقوله: [الطويل]

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ) عَلَيَّ بأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

(وبعد الفاء كثيرًا كقوله: [الطويل]

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ) فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

(وبعد بل قليلًا كقوله: [الرجز]

بَــلْ مَــهْــمَــهٍ قَــطَــعْــتُ بَــعْــدَ مَــهْــمَــهِ

و) حذف رب وإبقاء عملها (بدونهن) أي الواو والفاء وبل (أقلّ) منه بعد بل (كقوله: [الخفيف]

رَسْم دارٍ وَقفْتُ في طَلَلِهِ

وَتُزادُ ما بَعْدَ مِنْ وَعنْ وَالباءِ فَلا تكُفُّهُنَّ عَنْ عَمَلِ الجرّ نحْوُ ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ وَتُزادُ بعْدَ الكَافِ وَرُبَّ فَالغَالِبُ أَنْ تكُفَّهُمَا عَنِ العَمَلِ فَيَدْخُلانِ حِينَئِذٍ عَلَى الجُمَلِ كَقَوْلِهِ:

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِني يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ

وَقَوْلِهِ:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ

وَقَدْ لا تَكُفُّهُمَا كَقَوْلِهِ:

رُبّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ) كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

(وتزاد ما) كثيرًا (بعد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل الجر) فمثال من (نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ و) مثال عن نحو: (﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾)، ومثال الباء نحو: (﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾، وتزاد) ما (بعد الكاف ورب فالغالب أن تكُفَّهما عن العمل)، قال سيبويه: جعلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة، (فيدخلان حينئذ على الجمل) الاسمية والفعلية، فالاسمية (كقوله: [الطويل]

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ

و) الفعلية نحو: (قوله: [المديد]

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ

وقد لا تكفهما) ما بدخولها عليهما فيبقى عملهما كقوله: [الخفيف]

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ) بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءِ

وَقَوْلِهِ:

وَنَـنْـصُـرُ مَـوْلانَـا وَنَـعْـلَـمُ أَنَّـهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

(فَصْلٌ) وَأَمَّا المَخْفُوضُ بِالإِضَافَةِ فَنَحْوُ غُلامُ زَيْدٍ، وَيَجِبُ تَجْرِيدُ المُضَافِ مِنَ التَّنْوِينِ كَمَا في غُلَامِ زَيْدٍ وَمِنْ نُونَي التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ نَحْوُ غُلَاما زَيْدٍ وَكَاتِبُو عَمْرٍو.

(وقوله: [الطويل]

وَنَـنْـصُـرُ مَـوْلانَـا وَنَـعْـلَـمُ أَنَّـهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ)

ويروى أيضًا: مَظْلُومٌ وَظَالِمُ.

(**فصل**) في الثاني من المخفوضات. (**وأما المخفوض بالإضافة**) وهي إسناد اسم إلى غيره بتنزيله من الأول منزلة التنوين مما قبله، (**فنحو: غلام زيد**) وضارب بكر، فزيد مخفوض بإضافة غلام إليه، وكذا بكر مخفوض بإضافة ضارب إليه. (**ويجب**) عند قصد الإضافة (**تجريد المضاف من التنوين**) الظاهر (**كما في غلام زيدٍ**) أو المقدر كما في هذه دراهمك، (و) ما يشبهه (**من نوني التثنية**) أي المثنى (**والجمع**) المذكر السالم وشبههما (**نحو: غلاما زيدٍ**) واثنا عشر (**وكاتبو عمرو**) وعشرو زيد؛ ووجه الشبه كونهما يليان علامة الإعراب كالتنوين بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فإنها لا تحذف لانتفاء الشبه؛ وإنما وجب تجريده من التنوين والنون المذكورة لأنهما يدلان على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه والشيء الواحد لا يكون كاملًا ناقصًا في حالة واحدة، وهذا هو معنى قول النجم سعيد: إنما حذف التنوين لئلا يجمع الاتصال والانفصال معًا، وما أحسن قوله بعضهم: [الطويل]

كَـأَنّـي تَـنْـوِيـنٌ وَأَنْـتَ إِضَـافَـةٌ فَحَيْثُ تَرَانِي لا تَحُلُّ مَكَانِيا

وَالإِضَافَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَام: مِنْهَا مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ وَهُوَ الأَكْثَرُ نَحْوُ غُلَامُ زَيْدٍ وَثَوْبُ بَكْرٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ، وَمِنْهَا مَا يُقَدَّرُ بِمِنْ وَذٰلِكَ كَثِيرٌ نَحْوُ ثَوْبُ خَزٍّ وَبَابُ سَاجٍ وَخَاتَمُ حَدِيدٍ، وَيَجُوزُ فِي هٰذَا النَّوْعِ نَصْبُ المُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى التَّمْيِيزِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِهِ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ تَابِعٌ لِلْمُضَافِ؛

وأحسن منه وألطف قول الآخر: [الكامل]

عَلَّمْتُهُ بَابَ المُضَافِ تَفَاؤُلا وَرَقِيبُهُ يُغْرِيهِ بِالتَّنْوِينِ

(والإضافة) المعنوية بالاستقراء **(على ثلاثة أقسام)**:

* **(منها ما يقدر باللام)** التي للملك أو الاختصاص **(وهو الأكثر)** في كلامهم والأصل في الإضافة، بدليل أن كل إضافة امتنع جعلها بمعنى من أو في فهي بمعنى اللام، **(نحو: غلام زيد وثوب بكر)** أي غلام لزيد وثوب لبكر **(وما أشبه ذلك)**، وليس معنى غلام لزيد معنى غلام زيد كما يوهمه إطلاق قولهم هنا في مثل غلام زيد إنه بمعنى اللام كما نبه عليه الرضي وغيره، وقال أيضًا: ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي إفادة التخصيص الذي هو مدلول اللام، فقولك: طور سيناء ويوم الأحد بمعنى اللام، ولا يصح إظهار اللام في مثله. **(ومنها ما يقدر بمن)** البيانية **(وذلك كثير نحو: ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد)** مما الأول فيه بعض الثاني وصالح لأن يخبر عنه به، ألا ترى أن المضاف في هذه الأمثلة بعض المضاف إليه وصالح لأن يخبر عنه بالمضاف إليه، كأن يقال مثلًا: هذا الثوب خز. **(ويجوز في هذا النوع)** المقدر بمن **(نصب المضاف إليه على التمييز)** فتقول: هذا خاتم حديدًا وثوب خزًا وباب ساجًا، فإن المضاف فيه فرع عن التمييز **(كما تقدم في بابه)**، وقيل على الحال؛ **(ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف)**

وَمِنْهَا مَا يُقَدَّرُ بِفِي قَلِيلًا نَحْوُ ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ وَ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾. وَالإِضَافَةُ نَوْعَانِ: لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ، فَاللَّفْظِيَّةُ ضَابِطُهَا أَمْرَانِ: أَنْ يَكُونَ المُضَافُ صِفَةً وأَنْ يَكُونَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولا لِتِلْكَ الصِّفَةِ، وَالمُرادُ بِالصِّفَةِ اسْمُ الفَاعِلِ نَحْوُ ضَارِبُ زَيْدٍ، وَاسْمُ المَفْعُولِ نَحْوُ مَضْرُوبُ العَبْدِ،

عطف بيان أو بدل أو نعت بتأويله بالمشتق، ويؤخذ من كلامه أرجحية الإضافة على غيرها. **(ومنها ما يقدر بفي)** كما ذهب إليه ابن الحاجب واختاره ابن مالك، وذلك حيث كان المضاف إليه ظرفًا للأوّل، ولكنه **(قليلا نحو:** ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ **و)** نحو (﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾) وفي الحديث: «**فلا يجدون أعلم من عالم المدينة**»، وأكثرهم نفى هذا القسم وما أوهم معنى في فهو محمول على أن الإضافة فيه بمعنى اللام مجازًا. **(والإضافة)** مطلقًا **(نوعان: لفظية)** أي منسوبة إلى اللفظ لإفادتها أمرًا لفظيًا كما سيأتي، **(ومعنوية)** أي منسوبة إلى المعنى لإفادتها في معنى المضاف كما سيأتي، ولو قدم هذا على قوله أوّلا: والإضافة على ثلاثة أقسام وجعل الثلاثة المذكورة أقسامًا للمعنوية كما أشرنا إلى ذلك لكان أولى، فإن عبارته تقتضي أن اللفظية كالمعنوية في انقسامها إلى ما ذكر من الأقسام وليس الأمر كذلك. **(فاللفظية ضابطها أمران)** امر في المضاف وأمر في المضاف إليه، فالأول **(أن يكون المضاف صفة)** تشبه المضارع في كونها للحال والاستقبال، **(و)** الثاني **(أن يكون المضاف إليه معمولا لتلك الصفة)** فاعلها أو مفعولها قبل الإضافة؛ **(والمراد بالصفة اسم الفاعل نحو)**: هذا **(ضارب زيد)** الآن أو غدًا فضارب اسم فاعل مضاف إلى منصوبه معنًى، **(واسم المفعول نحو:)** هذا **(مضروب العبد)** الآن أو غدًا فمضروب اسم

وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ نَحْوُ حَسَنُ الْوَجْهِ وَالْمَعْنَوِيَّةُ مَا انتَفَى فِيهَا الأَمْرَانِ نَحْوُ غُلَامُ زَيْدٍ، أَوِ الْأَوَّلُ نَحْوُ إِكْرَامُ زَيْدٍ أَوِ الثَّانِي فَقَطْ نَحْوُ كَاتِبُ الْقَاضِي، وَتُسَمَّى هذِهِ الإِضَافَةُ مَحْضَةً، وَتُفِيدُ تَعْرِيفَ الْمُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً نَحْوُ غُلَامُ زَيْدٍ، وَتَخْصِيصَ الْمُضَافِ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ نَكِرَةً

مفعول مضاف إلى مرفوعه معنًى، (و) مثله (**الصفة المشبهة**) باسم الفاعل نحو: زيد (**حسن الوجه**). (و) أما الإضافة (**المعنوية**) فهي (**ما انتفى فيها الأمران**) أي كون المضاف صفة والمضاف إليه معمولها (**نحو: غلام زيد، أو**) انتفى (**الأول**) أي كون المضاف صفة (**نحو: إكرام زيد**) فإن إكرام مصدر مضاف إلى معموله وليس صفة، (**أو الثاني فقط نحو:**) هذا (**كاتب القاضي**) فكاتب وإن كان صفة لكنها غير مضافة إلى معمولها، ومثله هذا ضارب زيد أمس فإن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، وكذا إضافة اسم التفضيل نحو: زيد أفضل القوم؛ ومن المعنوية أيضًا نحو: هذا مضروب زيد لأن المضاف إليه ليس معمولا للمضاف. (و) كما (**تسمى هذه الإضافة**) معنوية لإفادتها أمرًا معنويًا لأنها تنقل المضاف من الإبهام إلى التعريف أو التخصيص كما سيأتي، تسمى أيضًا (**محضة**) لأنها خالصة من تقدير الانفصال. (**وتفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان المضاف إليه معرفة نحو: غلام زيد**) مشارًا به إلى غلام معين لأن هيئة التركيب الإضافي موضوعة للدلالة على معلومية المضاف، ومحل ما قاله المؤلف إذا لم يكن المضاف شديد الإبهام كغير ومثل، أو موضعه مستحقًا لنكرة لا تقبل التعريف كجاء وحده ورب رجل وأخيه، فإن كان كذلك فلا يتعرف بالمضاف إليه المعرفة. (و) تفيد (**تخصيص المضاف**) بالمضاف إليه (**إن كان المضاف إليه نكرة**) أو

نَحْوُ غُلَامُ رَجُلٍ.

وَأَمَّا الإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ فَلَا تُفِيدُ تَعْرِيفًا وَلا تَخْصِيصًا وَإِنَّمَا تُفِيدُ التَّخْفِيفَ في اللَّفْظِ،

معرفة والمضاف كغير (**نحو: غلام رجل**) ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود، فغلام وإن كان غير معين لكنه بالإضافة تخصص بخروج غلام امرأة عنه إذ التخصيص تقليل الاشتراك، ولكون هذه الإضافة تفيد ما ذكر وجب تجريد المضاف من التعريف لأنه لو كان معرفة لم يحتج إلى تعريف فلا يقال: الغلام زيد ولا زيدكم، إلا إن جرد الأول من أل وقدر الشيوع في الثاني، وكذا لا يجوز إضافة المعرفة إلى النكرة لأن الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص وهنا التعريف الذي هو أقوى من التخصيص فتكون الإضافة لغوًا. وأما المضمرات والموصولات وأسماء الإشارات فتمتنع إضافتها لاستحالة سلب التعريف عنها. (**وأما الإضافة اللفظية**) التي هي إضافة الوصف إلى معموله (**فلا تفيد**) المضاف (**تعريفًا**) لوقوع المضاف فيها صفة للنكرة نحو: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ وحالا نحو: ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ ولدخول رب عليه كقوله: [البسيط]

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ

ومن ثم امتنع مررت بزيد حسن الوجه، (**ولا تخصيصًا**) لما يعلم مما سيأتي؛ (**وإنما تفيد**) أمرًا لفظيًا وهو (**التخفيف في اللفظ**)، إما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين كضارب زيد فإن أصله ضارب زيدًا لا ضارب فقط فحذف التنوين للإضافة، والتخصيص حاصل قبلها، أو بحذف النون التالية للإعراب كضاربا زيد وضاربو عمرو، وإما في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة

وَتُسَمَّى غَيْرَ مَحْضَةٍ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيهِ مَجْرُورٌ بِالْمُضَافِ، لا بِالإِضَافَةِ، وَتَابِعُ الْمَخْفُوضِ يَأْتِي في التَّوَابِعِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

كالقائم الغلام، فإن أصله القائم غلامه فحذف الضمير من غلامه واستتر في القائم وأضيف القائم للتخفيف في المضاف إليه، وإما في المضاف والمضاف إليه معًا نحو: زيد قائم الغلام أصله قائم غلامه، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة. ولكون هذه الإضافة تفيد التخفيف فقط جاز نحو الضاربا زيد والضاربو بكر وامتنع نحو: الضارب زيد، وكان القياس امتناع نحو الضارب الرجل ولكنهم أجازوه حملًا [له] على الوجه المختار في الحسن الوجه. (**وتسمى**) أيضًا (**غير محضة**) لأنها في نية الانفصال كما علم مما مر. وقد اختلفوا في الجار للمضاف إليه على أقوال ثلاثة (**والصحيح**) منها (**أن المضاف إليه مجرور بالمضاف**) لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل إلا بعامله، (**لا بالإضافة**) التي هي معنى على ما قيل، لأن المعنى إنما يصار إليه في العمل عند تعذر اللفظ، ولا بالحرف المقدر على ما قيل لأن إضمار الجار ضعيف ولأن معنى غلام زيد غير معنى غلام لزيد كما تقدم.

(**وتابع المخفوض**) من نعت وغيره (**يأتي في التوابع إن شاء الله تعالى**).

بَابُ إِعْرَابِ الأَفْعَالِ

تَقَدَّمَ أَنَّ الفِعْلَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: مَاضٍ وَأَمْرٌ وَمُضَارِعٌ، وَأَنَّ المَاضِيَ وَالأَمْرَ مَبْنِيَّانِ، وَأَنَّ المُعْرَبَ مِنَ الأَفْعَالِ هُوَ المُضَارِعُ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِنُونِ الإِنَاثِ وَلا بِنُونِ التَّوْكِيدِ المُبَاشِرَةِ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ الفِعْلَ يَدْخُلُهُ مِنْ أَنْوَاعِ الإِعْرَابِ ثَلَاثَةٌ: الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالجَزْمُ. إِذَا عُلِمَ ذَلِكَ فَالإِعْرَابُ خَاصٌّ بِالمُضَارِعِ وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ فَيَنْصِبَهُ أَوْ جَازِمٌ فَيَجْزِمَهُ

(باب إعراب الأفعال) المضارعة

(تقدم) في صدر المقدمة (أن الفعل) من حيث هو (ثلاثة أنواع: ماض وأمر ومضارع، وأن) الفعل (الماضي و) فعل (الأمر مبنيان) على ما تقدم فيهما، (وأن المعرب من الأفعال) إنما (هو المضارع)، لكن إنَّما يعرب (إذا لم يتصل بنون الإناث) فإن اتصل بها بني معها على السكون كما مر، (ولا بنون التوكيد المباشرة) له من غير حاجز فإن اتصل بها من غير حاجز بني معها على الفتح كما تقدم؛ (وتقدم أن الفعل) المضارع (يدخله من أنواع الإعراب) المتقدمة (ثلاثة) كما أن الاسم المتمكن يدخله منها ثلاثة: (الرفع) بحركة أو حرف (والنصب) بحركة أو حذف أو حرف (والجزم) بحذف الحركة أو حرف. (إذا علم ذلك فالإعراب) المذكور (خاص بالمضارع) أي منفرد به عن قسيميه، (وهو) في حالة تجرده من ناصب وجازم (مرفوع أبدًا) ورافعه على الصحيح تجرده مما ذكر لا حرف المضارعة ولا حلوله محل الاسم، ويستمر على رفعه (حتى يدخل عليه ناصب فينصبه) أو يعطف على منصوب (أو) يدخل عليه (جازم فيجزمه) أو

نحوُ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. **وَالنَّوَاصِبُ الَّتِي تَنْصِبُهُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يَنْصِبُ بِنَفْسِهِ وَقِسْمٌ يَنصِبُ بِأَنْ مُضْمَرَةٍ بَعْدَهُ، فَالأَوَّلُ أَرْبَعَةٌ: أَحَدُهَا: أَنْ إِنْ لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ وَلا ظَنٍّ نَحْوُ** ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، **فَإِنْ سُبِقَتْ بِعِلْمٍ**

يعطف على مجزوم، مثال تجرده مما ذكر (**نحو**: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾) ﴿يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾. ولما ذكر الناصب والجازم أخذ في بيان ذلك مقدمًا الأول فقال: (**والنواصب التي تنصبه قسمان: قسم**) متفق على نصبه وهو ما (**ينصب**) المضارع (**بنفسه، وقسم**) مختلف في أنه (**ينصب**) المضارع والأصح أن النصب (**بأن مضمرة بعده**)، وفي عبارته تجوّز من جهة تسمية غير الناصب ناصبًا. (**ف**)القسم (**الأول**) المتفق عليه (**أربعة أحدها: أن**) المصدرية - بفتح الهمزة وسكون النون - تنصب المضارع (**إن لم تسبق بعلم ولا ظن**)، وهي معه في تأويل المصدر فتقع فاعلًا نحو: يعجبني أن تفعل، ومفعولا (**نحو**: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾)، ومبتدأ نحو: (﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾)، ومجرورة نحو: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ﴾، وقد تهمل حملًا [لها] على ما المصدرية كقوله: [البسيط]

أَنْ تَقْرَءَانِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا

كما أُعملت ما المذكورة حملًا عليها كالحديث: «**كما تكونوا يولى عليكم**»، ومن العرب من يجزم بها كقوله: [الطويل]

تَعَالَوْا إِلَى مَا يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

وتتصل بالماضي وكذا بفعل الأمر على الأصح وإن لم تؤوّل بالمصدر لفوات معنى الأمر. (**فإن سبقت بعلم**) أي بلفظ دال على

نَحْوُ ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ فَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ مَحْذُوفٌ وَالفِعْلُ مَرْفُوعٌ وَهُو وَفَاعِلُهُ خَبَرُهَا كَمَا تَقَدَّمَ في بَابِ النَّوَاسِخِ؛ وَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنّ فَوَجْهَانِ نَحْوُ ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ قُرِئَ في السَّبْعَةِ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ؛ وَالثَّانِي لَنْ نَحْوُ ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾، وَالثَّالِثُ كَي المَصْدَرِيَّةُ وَهِيَ المَسْبُوقَةُ بِاللاَّمِ لَفْظًا نَحْوُ ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي،

اليقين وإن لم يكن بلفظه (**نحو**: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾) ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ (**فهي مخففة من**) [أنَّ] (**الثقيلة**) تنصب الاسم وترفع الخبر لا خفيفة تنصب المضارع، (**واسمها ضمير الشأن محذوف**) وجوبًا (**والفعل**) بعدها (**مرفوع**) بالتجرد (**وهو وفاعله**) مرفوع المحل على أنه (**خبرها كما تقدم في باب النواسخ**)، وقد تكون مخففة وإن لم تسبق بعلم نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (**وإن سبقت بظن فوجهان**)، أي جاز أن تكون ناصبة وأن تكون مخففة (**نحو**: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ **قرىء في السبعة بالنصب**) إجراء للظن على أصله لأنه باعتبار دلالته على عدم وقوع يلائم أن الناصبة الدالة على الرجاء والطمع، (**والرفع**) على تأويله بالعلم فيلائم أن المخففة الدالة على التحقيق، والنصب أرجح لأن التأويل خلاف الأصل ولهذا أجمعوا عليه في: ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾. (**والثاني**) مما ينصب بنفسه: (**لن**) وهي حرف بسيط لا مركب لنفي المستقبل، ولا يقتضي تأبيد النفي ولا تأكيده ولا دعاء خلافًا لمن زعم ذلك، (**نحو**: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾) ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. (**والثالث**: **كي المصدرية وهي المسبوقة باللام**) التعليلية (**لفظًا نحو**: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ **أو**) باللام (**تقديرًا نحو جئتُ كي تكرمني**) إذا قدرت أن

فَإِنْ لَمْ تُقَدَّرِ اللَّامُ فَكَيْ جارَّةٌ وَالفِعْلُ مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُضْمَرَةٍ بَعْدَهَا وُجُوبًا.

والرَّابِعُ إِذًا إِنْ صُدِّرَتْ في أَوَّلِ الكَلامِ وَكَانَ الفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا مُتَّصِلًا بِهَا أَوْ مُنْفَصِلًا عَنْهَا بِقَسَمٍ أَوْ بِلَا النَّافِيَةِ

الأصل لكي [تكرمني] ولكن حذفت اللام استغناء عنها بنيتها، (**فإن لم تقدر اللام**) قبلها (**فكي جارة**) تعليلية (**والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها وجوبًا**) لا تظهر إلا في الشعر، وعلامة التعليلية ظهور أن بعدها كجئتك كي أن تكرمني أو اللام نحو: [جئتك] كي لتكرمني إذ لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية، فإن ظهرت اللام قبلها وأن بعدها جاز كونها مصدرية وكونها جارة كقوله: [الطويل]

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

وما أفهمه كلامه من أن كي حرف مشترك يكون ناصبًا وجارًا هو مذهب الجمهور، وحيث قيد كي بالمصدرية فكان ينبغي أيضًا تقييد أن بذلك لإخراج المفسرة والزائدة فإنهما لا ينصبان المضارع.

(**والرابع إذن**) وهي حرف بسيط لا مركب من إذ وأن والقياس إلغاؤها لعدم اختصاصها، ومن ثم اشترط لاعمالها ثلاثة أمور أشار إلى الأول بقوله: (**إن صدرت في أول الكلام**) المجاب بها، فإن وقعت حشوًا فيه نحو: أنا إذن أكرمك جوابًا لمن قال: أنا ءاتيك أهملت، وإلى الثاني بقوله: (**وكان الفعل بعدها مستقبلًا**) فإن كان بمعنى الحال كقولك لمن يحدثك: إذن أظنك صادقًا أهملت لأن نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال، وإلى الثالث بقوله: (**متصلًا بها أو منفصلًا عنها بالقسم أو بلا النافية**) فإن فصل بينهما وبين المضارع بغير ما ذكر أهملت لضعفها مع الفصل [في]

نَحوُ إذًا أُكْرِمَكَ أَوْ إِذًا وَاللَّهِ أُكْرِمَكَ أَوْ إِذًا لا أُخَيِّبَكَ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: أَنَا ءاتِيكَ؛ وَتُسَمَّى حَرْفَ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ، وَالثَّانِي مَا يَنْصِبُ الْمُضَارِعَ بِإِضْمَارِ أَنْ بَعْدَهُ قِسْمَانِ: مَا تُضْمَرُ أَنْ بَعْدَهُ جَوَازًا وَمَا تُضْمَرُ أَنْ بَعْدَهُ وُجُوبًا، فَالأَوَّلُ خَمْسَةٌ وَهِيَ: لامُ كَيْ نَحوُ ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾،

[العمل] فيما بعدها، واغتفر الفصل بالقسم لأنه زائد جيء به للتأكيد وبلا النافية لتنزيلها منزلة العدم إذ النافي كالجزء من المنفي، فإذا استوفت إذن الشروط الثلاث عملت، (**نحو: إذًا أكرمك**) جوابًا لمن قال: أنا ءاتيك (**أو إذًا والله أكرمك**) جوابًا له أيضًا، وهذا مثال للفصل بالقسم، (**أو إذًا لا أخيبك جوابًا لمن قال: أنا ءاتيك**) مثال للفصل بلا النافية. وقوله جوابًا إلى ءاخره متعلق بالأمثلة الثلاثة. (**وتسمى**) إذن (**حرف جواب**) لوقوعها في كلام مجاب به كلام ءاخر سواء وقعت في صدره أو حشوه أو ءاخره، (**وجزاء**) لأن مضمون ما هي فيه جزاء لمضمون كلام ءاخر، وقد نظم بعضهم الشروط الثلاثة وما يجوز الفصل به على قول ضعيف في ثلاثة أبيات ذكرتها في شرح القطر. (**و**) القسم (**الثاني**) وهو (**ما ينصب المضارع بإضمار أن بعده قسمان**) باعتبار جواز الإضمار ووجوبه: (**ما تضمر أن بعده جوازًا**) ولو أظهرت في الكلام لجاز، (**وما تضمر أن بعده وجوبًا**) فيمتنع إظهارها (**فالأول خمسة**) من الحروف (**وهي: لام كي**) التعليلية حيث لم يكن معها لا، وأضيفت إلى كي لأنها تخلفها في إفادة التعليل عند حذفها كجئتك لأزورك، ولام التعليل تصدق بلام العاقبة نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾، وبلام التأكيد عند بعضهم (**نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾**) فـ﴿نُسْلم﴾ منصوب بأن مضمرة جوازًا

والوَاوُ وَالفَاءُ وَثُمَّ وَأَوِ العَاطِفَاتُ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ لَيْسَ في تأْوِيلِ الفِعْلِ نَحْوُ قَوْلِهِ:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقرَّ عَيْني

وَقَوْلِهِ:

لَوْلا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ

وَقَوْلِهِ:

إِنّي وَقَتْلي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾.

بعد اللام، وإنما أضمرت بعدها [أنْ] ليكون حرف الجر داخلًا على الاسم. (و) الأربعة الباقية هي (**الواو والفاء وثم وأو العاطفات على اسم خالص**) أي (**ليس في تأويل الفعل**) أي لم يقصد به معنى الفعل، مثال (**الواو**) (**نحو قوله**) الأولى قولها: [الوافر]

(**وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْني**) أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

فتقرَّ منصوب بأن مضمرة معطوف على ولبس، وإنما أضمرت أن لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم، (و) مثال (**الفاء**) (**قوله**: [البسيط]

لَوْلا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ) مَا كُنْتُ أُوثِرُ أَتْرَابًا عَلَى تِرَبِ

فأرضيه بالنصب على تقدير أن لعطفه على توقع، (و) مثال ثم (**قوله**: [البسيط]

إِنّي وَقَتْلي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ) كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ

فأعقله بالنصب على تقدير أن لعطفه على وقتلي، (و) مثال (**أو**) (**قوله تعالى**): ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾) في قراءة من نصب ﴿يُرْسِلَ﴾ بأن مضمرة

وَالثَّانِي وَهُوَ مَا تُضْمَرُ أَنْ بَعْدَهُ وُجُوبًا سِتَّةٌ: كَي الجَارَّةُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلامُ الجُحُودِ نَحْوُ ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ وَحَتَّى إِنْ كَانَ الفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا نَحْوُ ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾

لعطفه على ﴿وَحۡيًا﴾. وخرج بقوله خالص نحو: الطائر فيغضب زيد الذباب فإن يغضب معطوف على الاسم وهو الطائر لكنه لا ينصب لأن الاسم المذكور في تأويل الفعل أي الذي يطير (و) القسم **(الثاني وهو ما تضمر أن بعده وجوبًا ستة)** من الحروف أحدها: **(كي الجارة)** التعليلية **(كما تقدم)** قريبًا أثناء الكلام على كي المصدرية. (و) ثانيها **(لام الجحود)** وهي المسبوقة بكون منفي ماض لفظًا ومعنى أو معنى فقط، **(نحو:** ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ﴾) ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ﴾ فيعذب منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد اللام وأن والفعل في تأويل المصدر مجرور باللام واللام متعلقة بمحذوف هو خبر كان وتقديره: وما كان الله مريدًا تعذيبهم ولم يكن الله مريدًا غفرانهم، وسميت بذلك لملازمتها الجحد أي النفي من تسمية العام بالخاص إذ الجحد لغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار. (و) ثالثها **(حتى)** الجارة، وإنما ينصب المضارع بإضمار أن **(إن كان الفعل)** بعدها **(مستقبلًا)** بالنسبة إلى ما قبلها، وإن كان بالنسبة إلى زمن التكلم حالا أو مستقبلًا أو ماضيًا **(نحو)**: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ﴾ (﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾) فرجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبل بالنسبة إلى الأمرين، ونحو: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ في قراءة من نصب فإن قول الرسول مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم وإن كان ماضيًا بالنسبة إلى زمن التكلم، ونحو: سرت أمس حتى أدخل البلد فالدخول مستقبل بالنظر إلى ما قبله وأما بالنظر إلى زمن التكلم فيحتمل أن يكون

وَأَوْ بِمَعْنَى إِلَى أَوْ إلا كَقَوْلِهِ:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلا لِصَابِرِ

وَقَوْلِهِ:

ماضيًا أو حالا أو مستقبلًا، والغالب فيها أن تكون للغاية كالآيتين السابقتين وعلامتها صلاحية إلى موضعها، وقد تكون للتعليل نحو: أسلم حتى تدخل الجنة وعلامتها صلاحية كي موضعها، ويحتملهما المثال السابق؛ وإنما أضمرت أن بعدها لتكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى، ولا يجوز إظهار أن بعدها لا في شعر ولا [في] نثر. وقد أفهم كلامه أن الاستقبال شرط لانتصاب الفعل بعدها، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم أيضًا فالنصب واجب [حينئذ] وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان، فإن انتفى [الاستقبال] بأن أريد بما بعدها الحال تحقيقًا أو حكاية فهي حرف ابتداء لا جارة وما بعدها واجب الرفع لعدم الناصب والجازم، ويجب مع ذلك أن يكون ما قبلها سببًا لما بعدها لأنه لما بطل الاتصال اللفظي فيما بينهما وجب تحقيق الاتصال المعنوي لتتحقق الغاية التي هي مدلولها نحو: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه الآن. (و) رابعها (**أو بمعنى إلى**) بأن صلحت مكانها وذلك إذا كان ما قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا، (**أو**) بمعنى (**إلاّ**) بأن صلحت مكانها، فالأول نحو: لألزمنك أو تعطيني حقي أي لا أفارقك إلى أن تعطيني حقي و(**كقوله**: [الطويل]

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلا لِصَابِرِ

والثاني نحو: لَأَقْتُلَنَّ الكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ أَيْ إلا أَنْ يُسْلِمَ (**وقوله**): [الوافر]

كسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ وَوَاوُ المَعِيَّةِ مَسْبُوقَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِالْفِعْلِ نَـحْـوُ ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ وَنَـحْـوُ ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ وَ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ لا تَأْكُلِ السَّمكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ.

وَكُـنْـتُ إذَا غَـمَـزْتُ قَـنَـاةَ قَـوْمٍ (كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا)

أي إلا أن تستقيم، والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل، أي ليكونن لزوم مني أو إعطاء منه، وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها، وبهذا يظهر لك أن أو المذكورة ليست مرادفة للحرفين المذكورين كما توهمه عبارة المؤلف. (و) خامسها (**فاء السببية**) وهي التي قصد بها الجزاء بأن يكون ما قبلها سببًا لما بعدها، (و) سادسها (**واو المعية**) أي التي تفيد معنى «مع» بأن يكون ما قبلها مصاحبًا لما بعدها حالة كونهما (**مسبوقين بنفي محض**) أي خالص من معنى الإثبات (**أو طلب بالفعل**) أي بصيغته لأصالته في ذلك، بخلاف النفي المحض لا فرق فيه بين أن يكون بالفعل أو الحرف أو الاسم، مثال الفاء بعد النفي (**نحو**: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾) ونحو: ما تأتينا فتحدثنا إن قصدت السببية أي ما تأتينا محدثًا فيكون المقصود نفي اجتماعهما، أو ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول، (و) مثال الواو بعده أيضًا (**نحو**:) ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ (وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾؛ و) مثال الفاء بعد الطلب نحو: (﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾) والواو بعده نحو: (**لا تَأْكُلِ السَّمكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ**) بنصب تشرب، أي لا يكن منك أكل

السمك مع شرب اللبن. والطلب يشمل سبعة أشياء الأمر نحو: زرني فأكرمك، والنهي كما تقدم، والدعاء نحو: اللهم تب علي فأتوب، والاستفهام نحو: هل تأتيني فأكرمك، والعرض نحو: ألا تنزل عندنا فتصيب خيرًا، والتحضيض نحو: هلا اتقيت الله فيغفر لك، والتمني نحو: ليت لي مالًا فأحج منه، فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية وهي المعبر عنها بالأجوبة الثمانية، وما بعد الفاء في هذه الأمثلة في تأويل مصدر معطوف على مصدر ءاخر مفهوم مما قبل الفاء، وألحق الفراء الترجي بالتمني وتبعه ابن مالك، قال ابنه: ويجب قبوله لثبوته سماعًا كقراءة حفص عن عاصم نحو: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ٣٧﴾ بالنصب، وأمثلة الواو هي أمثلة الفاء بتبديل الفاء بالواو وقال أبو حيان في الارتشاف: ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع اهـ وتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية لإخراج العاطفتين على صريح الفعل والمستأنفتين، وبسبق النفي أو الطلب لإخراج نحو: زيد يأتينا فيحدثنا فيمتنع نصبه، والنفي بالمحض لإخراج النفي المنتقض بإلا نحو: ما تأتينا إلا فتحدثنا، والنفي المتلو بنفي نحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا، والنفي التالي لاستفهام تقريري نحو: ألم تأتني فأحسن إليك فيمتنع النصب فيها؛ والطلب بالفعل لإخراج الطلب بغيره فيمتنع معه النصب سواء كان باسم الفعل نحو: صه فأحسن إليك، أو بالمصدر نحو: سقيًا فيُرْوِيَكَ الله، أو بلفظ الخبر نحو: حسبك حديث فينام الناس. **(والجوازم)** للمضارع **(ثمانية عشر)** جازمًا وترجع إلى خمسة عشر كما سيظهر

وَهِيَ نَوْعَانِ: جَازِمٌ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ وَجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ، فَالأَوَّلُ سَبْعَةٌ وَهِيَ: لَمْ نَحْوُ ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ **وَلَمَّا نَحْوُ** ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ۝٢٣﴾، **وَأَلَمْ نَحْو** ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ **وَأَلَمَّا كَقَوْلِهِ:**

لك، **(وهي نوعان جازم لفعل واحد وجازم لفعلين، فالأول سبعة)** لا خلاف في حرفيتها **(وهي: لم، نحو:** ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾**)** فـ﴿لَمْ﴾ حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا و﴿يَلِدْ﴾ مجزوم بـ﴿لَمْ﴾ وكذا ما بعده. **(و)** ثانيها **(لما)** أختها في إفادة ما ذكر **(نحو:** ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ۝٢٣﴾**)** لكنها تمتاز عنها باتصال نفيها بالحال ويتوقع ثبوته، وبجواز حذف مجزومها وبعدم مصاحبتها لأداة الشرط، بخلاف لم فإن النفي بها لا يلزم اتصاله بالحال بل قد يكون متصلًا نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ وقد يكون منقطعًا نحو: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ أي ثم كان، وقد يكون مستمرًا كالآية السابقة، ولا يجوز حذف مجزومها إلا في ضرورة، ويجوز اتصالها بأداة شرط نحو: إن لم ولو لم، ويجوز رفع الفعل بعدها في لغة بخلاف لما. **(و)** ثالثها **(ألم)** هي لم فالهمزة لا مدخل لها في العمل وإن دخلت لمعنى، ولشدة امتزاجها بها صارت كالجزء منها، **(نحو:** ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ لَكَ صَدْرَكَ﴾ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ﴾ وقرئ ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ بنصب ﴿نَشْرَحَ﴾، واستدل به بعضهم على أن لم تنصب في لغة، قال ابن مالك: وهو عند العلماء محمول على أنه مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت. **(و)** رابعها **(ألما)** هي لما قرنت بهمزة الاستفهام كما تقدم في ألم **(كقوله:** [الطويل]

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا   فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

وَلامُ الأَمْرِ وَالدُّعَاءِ نَحْوُ ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾، وَلا فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ نَحْوُ ﴿لَا تَحْزَنْ﴾ ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾،

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا   فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ)

وقوله: [الوافر]

إِلَيْكُمْ يَا بَنِي بَكْرٍ إِلَيْكُمْ   أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا اليَقِينَا

أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا وَمِنْكُمْ   كَتَائِبَ تَطْعَنَنَّ وَتَرْتَمِينَا

(و) خامسها (لام الأمر) وهي التي يطلب بها الفعل، (و) مثلها لام (الدعاء) وهي في الحقيقة لام الأمر ولكن سميت بذلك تأدبًا (نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾) مثال للام الأمر (﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾) مثال للام الدعاء، ولام الطلب محركة بالكسر تشبيهًا باللام الجارة لأن الجزم بمنزلة الجر، نعم إن وليت عاطفًا جاز تسكينها نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾ وتدخل على فعل الغائب والمتكلم والمخاطب المجهول دون المعلوم استغناء عنه بصيغة افعل، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر. (و) سادسها (لا) المستعملة (في النهي) وهي التي يطلب بها ترك الفعل، (و) مثلها لا المستعملة في (الدعاء) وهي لا الناهية في الحقيقة (نحو: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾) ﴿لَا تَخَافُوا﴾ مثال للا الناهية، ونحو: ﴿رَبَّنَا (﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾) مثال للا الدعائية، وعملت لا الجزم لأنها نقيضة لام الأمر أو نظيرتها بخلاف لا النافية إذ لا طلب فيها، وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيرًا وقد تصحب فعل المتكلم كقوله: [الطويل]

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدْ   بِهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الجُرَاضِمُ

وَالطَّلَبُ إِذَا سَقَطَتِ الفَاءُ مِنَ المُضَارِعِ بَعْدَهُ وَقُصِدَ بِهِ الجَزَاءُ نَحْوُ ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ وَقَوْلِهِ:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

(و) سابعها (**الطلب**) في قول ضعيف (**إذا سقطت الفاء من المضارع**) الواقع (**بعده**) أي الطلب (**وقصد به الجزاء**) للطلب السابق عليه بأن قدر مسببًا عنه، (**نحو:**) ﴿قُلْ (تَعَالَوْا أَتْلُ﴾) فـ﴿أَتْلُ﴾ فعل مضارع تقدمه طلب وهو ﴿تَعَالَوْا﴾ وقصد به الجزاء فإن التلاوة مسببة عن إتيانهم، فجزم بالطلب وعلامة جزمه حذف الواو؛ والأصح أن الجزم بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط دل على ذلك الطلب المذكور والتقدير: تعالوا فإن تأتوني أتل عليكم (و) مثله نحو: (**قوله**: [الطويل]

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ) بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

أي إن تقفا نبك فالبكاء مسبب عن وقوفهما، والطلب كما تقدم شامل للأمر كما مثل، والنهي نحو: لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ والدعاء نحو: رب اغفر لي أدخل الجنة، والاستفهام نحو: هل تكرمني أكرمك، والتمني نحو: ليت لي مالًا أنفقه، والعرض نحو: ألا تنزل عندنا تصب خيرًا، والتحضيض نحو: لولا تأتينا تحدثنا، ولا يشترط في الطلب هنا أن يكون بالفعل بل يجزم الفعل في جوابه، وإن كان بغير الفعل نحو: أين بيتك أزرك وحسبك حديث ينم الناس وقوله: [الوافر]

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

ويشترط في الجزم بعد النهي صحة إقامة شرط منفي مقامه نحو: لا تكفر تدخل الجنة، فلا يقال لا تكفر تدخل النار، وخالف

وَالثَّانِي مَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ أَحَدَ عَشَرَ وَهُوَ: إِنْ نَحْوُ ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾، وَمَا نَحْوُ ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ وَمَنْ نَحْوُ ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ وَمَهْمَا كَقَوْلِهِ:

وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

الكسائي في هذا الشرط فجوّز الجزم في المثال بتقدير إن بغير نفي محتجًا بقوله ﷺ: «**لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض**». فإنه لا يصح تقدير إن لا فيه مع أنه ورد مجزومًا، وهذا ونحوه محمول عند غيره على إبدال الفعل من الفعل، ولا حجة له في قراءة بعضهم ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ ۝٦﴾ لجواز كونه وصل بنية الوقف مع ما فيه من تحصيل تناسب الأفعال المذكورة معه، ولا يحسن جعله بدلا مما قبله لاختلاف معنيهما وعدم دلالة الأول على الثاني، فإن سقطت الفاء بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنفي أو بعده ولم يقصد بما بعدها الجزاء تعين الرفع. (و) النوع (**الثاني**) وهو (**ما يجزم فعلين**) بدخوله عليهما ليدل على أن الأول منهما سبب والثاني مسبب (**أحد عشر**) جازمًا، وتسمى أدوات الشرط لإفادتها أن ما يليها شرط وسبب لما يليه (**وهو: إن**) موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (**نحو**: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾) ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ (**وما**) موضوع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط (**نحو**: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾) ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾، (**ومن**) موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط (**نحو**: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾) ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ (**ومهما**) هو كما فيما وضع له (**كقوله**): [الطويل]

أَغَـرَّكِ مِـنِّـي أَنَّ حُـبَّـكِ قَـاتِـلِـي (**وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ**)

وَإِذْمَا نَحْوُ إِذْمَا تَقُمْ أَقُمْ، وَأَيٌّ نَحْوُ ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ وَمَتَى كَقَوْلِهِ:

مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُوني

وَأَيَّانَ كَقَوْلِهِ:

فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ

وقولك: مهما تعطني أثبك عليه. **(وإذما)** هو كإن **(نحو: إذ ما تقمْ أقم)** وقوله: [الطويل]

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ ءامِرٌ   بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ ءاتيا

(وأي) - بالتشديد - موضوع بحسب ما يضاف إليه فيكون لمن يعقل في نحو: أيهم يقم أقم معه، ولما لا يعقل في نحو: أي الدواب تركب أركب، وللمكان في نحو: أي مكان تجلس أجلس، وللزمان في نحو: أي يوم تصم أصم معك، وقد مثل لأي بمثال ليس الجواب فيه فعلًا لإفادة أن ذلك غير لازم فيه كما يعلم أيضًا مما سيأتي، **(نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾)** فجملة «له الأسماء الحسنى» من المبتدإ والخبر في محل جزم جواب الشرط. **(ومتى)** موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط **(كقوله:** [الوافر]

مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُوني)

وقوله: [الطويل]

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُوْ إلى ضَوْءِ نَارِهِ   تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَها خَيْرُ مُوقِدِ

(وأيان) هو كمتى **(كقوله:** [الطويل]

فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ)

وقوله: [البسيط]

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا ومتى   لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرا

وَأَيْنَ نَحْوُ ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾

وَأَنَّى كَقَوْلِهِ:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِها تَسْتَجِرْ بِهَا   تَجِدْ حَطَبًا جَزْلا وَنَارًا تَأَجَّجَا

وَحَيْثُمَا كَقَوْلِهِ:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَجَاحًا

وهذِهِ الأَدَوَاتُ الإِحْدَى عَشْرَةَ كُلُّهَا أَسْمَاءٌ إِلا إِنْ وَإِذْمَا فَإِنَّهُمَا حَرْفَانِ،

(وأين) موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط (نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾) وقوله: [الرمل]

أَيْـنَـمَـا الـرِّيـحُ تُـمَـيِّـلْـهـا تَـمِـلْ

(وأنى) هو كأين (كقوله: [الطويل]

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِها تَسْتَجِرْ بِهَا   تَجِدْ حَطَبًا جَزْلا وَنَارًا تَأَجَّجَا

وقوله: [الطويل]

خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا   أخا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ

(وحيثما) هو كأين (كقوله: [الخفيف]

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ (م) نَجَاحًا في غابرِ الأَزْمَانِ

(**وهذه الأدوات الإحدى عشر**) الجازمة للفعلين (**كلها أسماء**) حتى مهما (**إلا إن وإذما فإنهما حرفان**) الأول باتفاق والثاني على الأصح، وإذا كان ما عداهما اسمًا فلا بد له من محل من الإعراب إما النصب أو الرفع، لأن أسماء الشرط معمولة لفعل الشرط أو للابتداء لا غير، فما كان منها اسم زمان أو مكان فهو في محل نصب على الظرفية بفعل الشرط، وما كان غير ذلك فهو في محل رفع بالابتداء إن كان فعل

وَيُسمَّى الفِعْلُ الأَوَّلُ شَرْطًا وَيُسَمَّى الثَّانِي جَوابًا وَجَزاءً، وَإِذَا لَمْ يَصْلُحِ الجَوَابُ أَنْ يُجْعَلَ شَرْطًا

الشرط غير متعدّ نحو: من يقم أقم معه، وإلا فإن وقع عليه نحو: من تضرب أضرب أو على ضميره أو متعلقه نحو: من رأيته أو أخاه فأكرمه فهو في محل نصب، ويجوز في هذا المثال الرفع أيضًا على الابتداء وقد أفهم كلامه أن الجزم بحيث وإذ مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به، وأما غيرهما فهو قسمان، قسم لا يلحقه ما وهو من ومهما وما وأنى، وقسم يجوز فيه الأمران وهو الباقي. (**ويسمى الفعل الأول**) من الفعلين المجزومين بإحدى هذه الأدوات (**شرطًا**) لتعليق الحكم عليه، ولا يكون ماضي المعنى لأنه مفروض حصوله في المستقبل فيمتنع مضيه فلا تقول: إن قام زيد أمس، وأما قوله تعالى ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ فالمعنى: إن تبين أني كنت قلته. (**ويسمى الثاني**) منهما (**جوابًا**) لترتبه على الأول ترتب الجواب على السؤال، (**وجزاءً**) لأن مضمونه جزاء لمضمون الأول، وهو كالشرط لا يكون ماضي المعنى لأن حصوله معلق على حصول الشرط في المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل، وأما قوله تعالى ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ فالمعنى: إن ثبت ذلك فقد ثبت صدقها. ثم الفعلان إن كانا مضارعين فالجزم للفظهما، أو ماضيين فالجزم لمحلهما، أو مختلفين ماضيًا ومضارعًا أو عكسه فلكل منهما حكمه؛ ولا يكون الشرط إلا جملة فعلية خبرية فعلها متصرف غير مقرون بقد أو تنفيس أو ناف غير لا ولم، وأما الجواب فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها أو جملة اسمية. (**وإذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطًا**) بأن كان أحد

وَجَبَ اقْتِرَانُهُ بِالفَاءِ نَحْوُ ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ ﴿إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾ ﴿وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُۗ﴾ أَوْ بِإِذَا الفُجَائِيَّةِ نَحْوُ ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾

الأمور التي لا يصح أن تقع شرطًا كأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبي أو منفي بغير لا ولم، **(وجب اقترانه بالفاء)** ليحصل الربط بين الجواب وشرطه، مثال الجملة الاسمية **(نحو:** ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾) والفعلية التي فعلها طلبي نحو: (﴿إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾) والتي فعلها مقرون بناف نحو: (﴿وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُۗ﴾) ونحو: ﴿فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَمَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٍۖ﴾ فالفاء في هذه الأمثلة ونحوها واجبة الذكر ولا يجوز تركها إلا في ضرورة أو ندور، وهي متعينة للربط فيما عدا الجملة الاسمية، أما فيها فلا تتعين له بل يجوز الربط بها **(أو بإذا الفجائية)** لشبهها بها في الدلالة على التعقيب وفي عدم الابتداء بها، **(نحو:** ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾) ويعتبر في الجملة المقترنة بإذا أن لا تكون إنشائية نحو: إن عصى زيد فويل له، وأن لا تقترن بأداة نفي نحو: إن قام زيد فما بكر قائم، ولا بإن نحو: إن قام زيد فإن بشرًا قائم فهذه المواضع الثلاثة تتعين فيها الفاء ولا يجوز فيها إذا؛ واستغنى المؤلف عن ذكرها إحالة على المثال فإنه جامع لها، وقد اقتضت عبارته أن الجواب إذا صلح أن يجعل شرطًا لا يجب اقترانه بالفاء بل يجوز، وبه صرح ابن الحاجب فيما إذا كان الجواب مضارعًا مثبتًا أو منفيًا بلا، وقال الرضي الجزاء إن كان مما يصلح أن يقع شرطًا فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث

وَذَكَرَ صَاحِبُ الآجِرُّومِيَّةِ فِي الجَوَازِمِ كَيفَمَا نَحْوُ كَيفَمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ، وَالجَزْمُ بِهَا مَذْهَبُ كُوفِيٌّ وَلَمْ نَقِفْ لَهَا عَلَى شَاهِدٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَقَدْ يُجْزَمُ بِإِذَا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ كَقَوْلِهِ:

وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

صلاحية وقوعه موقعه. (**وذكر صاحب الآجرومية في الجوازم كيفما نحو: كيفما تفعل أفعل**) والمشهور فيها عدم الجزم، (**والجزم بها مذهب كوفي**) وهو شاذ لاستحالة المعنى فإنها لازمة لعموم الأحوال، فإذا قلت كيفما تقرأ أقرأ كان معناه على أي حال وكيفية تقرأ أقرأ أنا مثلها، وهذا المعنى متعذر لأن رعاية جميع كيفيات قراءة المخاطب في قراءته أمر صعب. ولا يتقيد الجزم بها عند الكوفي باتصال ما بها قال المؤلف كالدماميني: (**ولم نقف لها على شاهد في كلام العرب وقد يجزم بإذا**) لكن لا يقع ذلك إلا (**في ضرورة الشعر كقوله:**) [الكامل]

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى (**وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ**)

بالجيم أو بالحاء المهملة وقوله: [الكامل]

وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَارْجِ الغِنَى وَإِلَى الَّذِي يُعطِي الرَّغَائِبَ فَارْغَبِ

وهو أيضًا شاذ للمنافاة بين إذا وإن الشرطية، وذلك أن كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى إن التي هي موضوعة للإبهام والشك، وكلمة إذا موضوعة للتحقيق فهما متنافيان.

ولما أنهى الكلام على ما يعرب بالأصالة والاستقلال أخذ يتكلم على ما يعرب تبعًا [لغيره]، وهو أربعة أشياء، وبدأ منها بالنعت فقال:

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ هُوَ التَّابِعُ المُشْتَقُّ أَوِ المُؤَوَّلُ بِهِ المُبَايِنُ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ، وَالمُرَادُ بِالمُشْتَقّ اسْمُ الفَاعِلِ كَضَارِبٍ وَاسْمُ المَفْعُولِ كَمَضْرُوبٍ وَالصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ كَحَسَنٍ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ كَأَعلَم، وَالمُرَادُ بِالمُؤَوَّلِ بِالمُشْتَقّ اسْمُ الإِشَارَةِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هذَا، وَاسْمُ المَوْصُولِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الَّذِي قَامَ، وَذُوْ بِمَعْنَى صَاحِبٍ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي

باب النعت

ويقال له الوصف والصفة.

(**النعت هو التابع**) أي التالي لما قبله فلا يتقدم عليه، وهو كالجنس شامل لغيره من التوابع، وقوله: (**المشتق أو المؤول به**) مخرج لغيره منها ما عدا التابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع نحو: زيد قائم قائم، فإنه خارج بقوله: (**المباين للفظ متبوعه**).

(**والمراد بالمشتق**) ما دل على حدث وصاحبه وهو: (**اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كأعلم**)، بخلاف اسم الزمان والمكان والآلة فلا ينعت بها لعدم دلالتها على ذلك، وإن كانت مشتقة من المصدر للدلالة على معنى منسوب إليه.

(**والمراد بالمؤوّل بالمشتق**) ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق وهو: (**اسم الإشارة**) غير المكاني (**نحو: مررت بزيد هذا**) أي الحاضر، (**واسم الموصول**) غير من وما (**نحو: مررت بزيد الذي قام**) أي المعلوم قيامه، (**وذو بمعنى صاحب نحو: مررت برجل ذي**

مَالٍ، وَأَسْمَاءُ النَّسَبِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ، وَمِنْ ذَلِكَ الجُمْلَةُ وَشَرْطُ المَنْعُوتِ بِهَا أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً نَحْوُ ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾، وَكَذَلِكَ المَصْدَرُ وَيُلْتَزَمُ إِفْرَادُهُ وَتَذْكِيرُهُ تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ وَامْرَأَةٍ عَدْلٍ وَبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ وَبِرِجَالٍ عَدْلٍ.

مال) أي صاحبه، ومثلها ذو الطائية، **(وأسماء النسب نحو: مررت برجل دمشقي)** أي منسوب إلى دمشق، ونظرت إلى رجل تمار أي منسوب إلى التمر، **(ومن ذلك)** أي المؤول بالمشتق **(الجملة)** فإنها قد ينعت بها نحو: جاءني رجل قام أبوه لأن ذلك في معنى قائم أبوه، وشرطها أن تكون خبرية مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ليحصل بها تخصيصه وإلا لكانت أجنبية عنه؛ **(وشرط المنعوت بها أن يكون نكرة)** أو ما في معناها لأنها في حكم النكرة لتأولها بالمفرد النكرة، فلا يجوز أن ينعت بها المعرفة **(نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾)** فجملة ﴿تُرۡجَعُونَ﴾ في محل نصب نعت لـ﴿يَوۡمٗا﴾ وهو نكرة، وقوله: [الكامل]

ولقد أمر على اللئيم يسبني

فجملة يسبني في محل جر نعت للئيم، وهو وإن كان معرفة لفظًا لكنه نكرة معنى فجاز أن ينعت نظرًا إلى معناه، وإن نظر إلى لفظه فهي حال. **(وكذلك المصدر)** ينعت به كثيرًا ولكنه مع ذلك سماعي وهو عند الكوفيين مؤول بالمشتق وعند البصريين على تقدير مضاف، (و) على كل من القولين **(يلتزم إفراده وتذكيره تقول: مررت برجل عدل وبامرأةٍ عدلٍ وبرجلين عدل وبرجال عدل)**، وإنما التزم ذلك على القول الأول لأن المصدر من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجروه على أصله، وأما على الثاني فكأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله برجل ذي عدل وامرأة ذات عدل

وَالنَّعْتُ يَتْبَعُ المَنْعُوتَ في رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرَ المَنْعُوتِ المُسْتَتِرَ فِيهِ تَبِعَهُ أَيْضًا في تَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيثِهِ وَفِي إِفْرَادِهِ وَتَثْنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ، تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ العَاقِلُ وَرَأَيْتُ زَيْدًا العَاقِلَ وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ العَاقِلِ، وَجَاءَتْ هِنْدٌ العَاقِلَةُ وَرَأَيْتُ هِنْدًا العَاقِلَةَ وَمَرَرْتُ بِهِنْدٍ العَاقِلَةِ، وَجَاءَ رَجُلٌ عَاقِلٌ وَرَأَيْتُ رَجُلًا عَاقِلًا وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ،

وبرجلين ذوي عدل وبرجال ذوي عدل، فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه على ما كان عليه. **(والنعت)** حقيقيًا كان أو سببيًا **(يتبع المنعوت)** في اثنين من خمسة أي في **(رفعه ونصبه وخفضه)** أي في واحد منها، **(و)** في **(تعريفه وتنكيره)** أي في واحد منهما، فلا تنعت معرفة بنكرة، ولا نكرة بمعرفة، ولا يكون النعت أعرف من منعوته بل مساويًا له أو دونه. **(ثم إن رفع)** النعت **(ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه أيضًا)** في اثنين من خمسة، أي **(في تذكيره وتأنيثه)** أي في واحد منهما، **(وفي إفراده وتثنيته وجمعه)** أي في واحد منها، فيصير بهذه مع ما مر مطابقًا له في أربعة من عشرة، سواء كان معناه له كالأمثلة الآتية أم لسببيه نحو: جاء الرجل الحسن الوجه بنصب الوجه. **(تقول)** في النعت الجاري على من هو لَهُ حالة الرفع مع التذكير والإفراد والتعريف: **(قام زيد العاقل، و)** حالة النصب **(رأيت زيدًا العاقل، و)** حالة الخفض **(مررت بزيد العاقل، و)** تقول مع التأنيث والإفراد والتعريف **(جاءت هند العاقلة)** في الرفع، **(ورأيت هندًا العاقلة)** في النصب، **(ومررت بهند العاقلة)** في الخفض؛ **(و)** تقول مع التنكير والإفراد والتذكير: **(جاء رجل عاقل)** في الرفع، **(ورأيت رجلًا عاقلًا)** في النصب، **(ومررت برجل عاقل)**

وَجَاءَ الزَّيْدانِ العَاقِلَانِ وَرَأَيْتُ الزَّيْدِيْنَ العَاقِلَيْنَ وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدِيْنَ العَاقِلِيْنَ، وَجَاءَ الزَّيْدُونَ العَاقِلُونَ وَرَأَيْتُ الزَّيْدِيْنَ العَاقِلِيْنَ وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدِيْنَ العَاقِلِيْنَ، وَجَاءَتِ الهِنْدَانِ العَاقِلَتَانِ وَرَأَيْتُ الهِنْدَيْنِ العَاقِلَتَيْنِ وَمَرَرْتُ بِالهِنْدَيْنِ العَاقِلَتَيْنِ، وَجَاءَتِ الهِنْدَاتُ العَاقِلَاتُ وَرَأَيْتُ الهِنْدَاتِ العَاقِلَاتِ وَمَرَرْتُ بِالهِنْدَاتِ العَاقِلَاتِ، وَإِنْ رَفَعَ النَّعْتُ الاسْمَ الظَّاهِرَ

في الخفض؛ (و) تقول مع التثنية والتذكير والتعريف: **(جاء الزيدان العاقلان)** في الرفع، **(ورأيت الزيدين العاقلين)** في النصب، **(ومررت بالزيدين العاقلين)** في الخفض؛ وتقول مع التثنية والتذكير والتنكير: جاء رجلان عاقلان ورأيت رجلين عاقلين ومررت برجلين عاقلين؛ (و) تقول مع الجمع والتذكير والتعريف: **(جاء الزيدون العاقلون)** في الرفع، **(ورأيت الزيدين العاقلين)** في النصب، **(ومررت بالزيدين العاقلين)** في الخفض، وتقول مع الجمع والتذكير والتنكير: جاء رجال عاقلون ورأيت رجالًا عاقلين ومررت برجال عاقلين؛ (و) تقول مع التثنية والتأنيث والتعريف **(جاءت الهندان العاقلتان)** في الرفع، **(ورأيت الهندين العاقلتين)** في النصب، **(ومررت بالهندين العاقلتين)** في الخفض؛ وتقول مع التثنية والتأنيث والتنكير: جاءت امرأتان عاقلتان، ورأيت امرأتين عاقلتين، ومررت بامرأتين عاقلتين؛ (و) تقول مع الجمع والتأنيث والتعريف: **(جاءت الهندات العاقلات)** في الرفع ورأيت الهندات **(العاقلات)** في النصب **(ومررت بالهندات العاقلات)** في الخفض، وتقول مع الجمع والتأنيث والتنكير: جاءت نساء عاقلات، ورأيت نساء عاقلات، ومررت بنساء عاقلات. والنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر ويسمى نعتًا حقيقيًا **(وإن رفع النعت الاسم الظاهر)** الملابس لضمير

أَوِ الضَّمِيرَ البَارِزَ لَمْ يُعْتَبَرْ حَالُ المَنْعُوتِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالإِفْرادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ بَلْ يُعْطَى النَّعْتُ حُكْمَ الفِعْلِ فَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ مُؤَنَّثًا أُنِّثَ وَإِنْ كَانَ المَنْعُوتُ بِهِ مُذَكَّرًا، وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ مُذَكَّرًا ذُكِّرَ وَإِنْ كانَ المَنْعُوتُ بِهِ مُؤَنَّثًا، وَيُسْتَعْمَلُ بِلَفْظِ الإِفْرادِ وَلا يُثَنَّى وَلا يُجْمَعُ تَقُولُ: جَاءَ زَيدٌ القَائِمَةُ أُمُّهُ وَجَاءَتْ هِنْدٌ القَائِمُ أَبُوهَا، وَتَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ وبامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا، وَتَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُمَا وَمَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِمٍ ءابَاؤُهُمْ،

المنعوت، (**أو** رفع (**الضمير البارز لم يعتبر حال المنعوت**) في الخمسة الأخيرة أي (**في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، بل يعطى النعت حكم الفعل**) الحال محله، فيجب إفراده لرفعه ما ذكر وموافقته في التذكير والتأنيث مرفوعه لا منعوته، ولهذا قال: (**فإن كان فاعله مؤنثًا أنث**) النعت (**وإن كان المنعوت به مذكرًا**) كمررت برجل حسنة أمه، (**وإن كان فاعله مذكرًا ذكر**) النعت (**وإن كان المنعوت به مؤنثًا**) كمررت بامرأة قائم أبوها؛ (**ويستعمل**) النعت (**بلفظ الإفراد**) وجوبًا لما تقدم (**ولا يثنى ولا يجمع**) لحلوله محل الفعل وإن كان المنعوت مثنى أو مجموعًا، (**تقول**) في التعريف والإفراد: (**جاء زيد القائمة أمه**) بتأنيث النعت كما تقول: قامت أمه، (**وجاءت هند القائم أبوها**) بتذكير النعت كما تقول قام أبوها؛ (**وتقول**) في التنكير والإفراد: (**مررت برجل قائمة أمه**) كما تقول قامت أمه، (**وبامرأة قائم أبوها**) كما تقول قام أبوها؛ (**وتقول**) في التثنية مع التنكير: (**مررت برجلين قائم أبواهما**)، كما تقول قام أبوهما، ومع التعريف مررت بالزيدين القائم أبوهما، (**و**) تقول في الجمع مع التنكير: (**مررت برجال قائم ءاباؤهم**) كما تقول قام

إلا أَنَّ سِيبَوَيْهِ قَالَ فيما إِذَا كَانَ الأَسْمُ المَرْفُوعُ بِالنَّعْتِ جَمْعًا كالمِثَالِ الأَخِيرِ فَالأَحْسَنُ في النَّعْتِ أَنْ يُجْمَعَ جَمْعَ تَكْسِيرِ فَيُقَالُ: مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قِيام ءاباؤُهُمْ وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ فَهُوَ أَفْصَحُ مِنْ قَائِم ءاباؤُهُمْ وَقَاعِدٍ غِلْمَانُهُ بالإِفْرادِ، وَالإِفْرَادُ كَمَا تَقَدَّمَ أَفْصَحُ مِنْ جَمْعِ التَّصْحِيحِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِمِينَ ءاباؤُهُمْ وَبِرَجُلٍ قَاعِدِينَ غِلْمَانُهُ؛ هَذِهِ أَمْثِلَةُ النَّعْتِ الرَّافِعِ لِلاسْمِ الظَّاهِرِ، وَمِثَالُ الرَّافِعِ لِلضَّمِيرِ البَارِزِ قَوْلُكَ: جَاءَنِي غُلَامُ امْرَأَةٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ وَجَاءَتْنِي أَمَةُ رَجُلٍ ضَارِبُهَا هُوَ وَجَاءَنِي غُلَامُ رَجُلَيْنِ ضَارِبُهُ هُمَا وَجَاءَنِي غُلَامُ رِجَالٍ ضَارِبُهُ هُمْ

ءاباؤهم، ومع التعريف مررت بالمسلمين القائم ءاباؤهم. **(إلا أنّ سيبويه)** استثنى من كونه كالفعل في الإفراد مسئلة واحدة، فإنه **(قال فيما إذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعًا كالمثال الأخير فالأحسن في النعت أن يجمع جمع تكسير فيقال: مررت برجال قيام ءاباؤهم ومررت برجل قعود غلمانه، فهو أفصح من)** قولك: مررت برجال **(قائم ءاباؤهم و)** برجل **(قاعد غلمانه بالإفراد)** للنعت الذي هو قياس الفعل، **(والإفراد كما تقدم أفصح من جمع)** النعت جمع **(التصحيح نحو: مررت برجال قائمين ءاباؤهم وبرجل قاعدين غلمانه)**: بل هو ضعيف لا فصيح لأنه يشبه يقومون ءاباؤهم ويقعدون غلمانه، وهذا ضعيف أيضًا لاختصاصه بلغة طيّئ. **(هذه أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر)** الملابس لضمير المنعوت ويسمى نعتًا سببيًا لجريانه على غير من هو له، **(ومثال)** النعت **(الرافع للضمير البارز قولك: جاءني غلام امرأة ضاربته هي)** كما تقول ضربته هي، **(وجاءتني أمة رجل ضاربها هو)** كما تقول ضربها هو، **(وجاءني غلام رجلين ضاربه هما)** كما تقول ضربه هما، **(وجاءني غلام رجال ضاربه هم)** كما

وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصُ المَنْعُوتِ إِنْ كَانَ نَكِرَةً نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ، وَتَوْضِيحُهُ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ العَالِمُ، وَقَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ المَدْحِ نَحْوُ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ أَوْ لِمُجَرَّدِ الذَّمِّ نَحْوُ أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ أَوِ التَّرَحُّمِ نَحْوُ اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ المِسْكِينَ، أَوْ لِلتَّوْكِيدِ نَحْوُ ﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾. وَإِذَا كَانَ المَنْعُوتُ مَعْلُومًا بِدُونِ النَّعْتِ جَازَ فِي النَّعْتِ الإِتْبَاعُ وَالقَطْعُ،

تقول ضربه هم؛ ومن قال: ضربوه هم قال: ضاربوه هم وجمع التكسير كضواربه هم أفصح من جمع التصحيح كما تقدم حرفًا بحرف. (و) النعت (**فائدته**) حقيقيًا كان أو سببيًا (**تخصيص المنعوت إن كان نكرة نحو: مررت برجل صالح**) فصالح خصص الرجل ورفع عنه احتمال الشركة، (**وتوضيحه**) [في المعارف] (**إن كان معرفة نحو: جاء زيد العالم**) فيما إذا كان زيدان أو زيود، فالعالم أخرج زيدًا من الإبهام وأظهر المراد به، والفرق بين التخصيص والتوضيح أن التناول في التخصيص بحسب المعنى وفي التوضيح بحسب اللفظ، والأصل في النعت أن يؤتى به لأحد هذين المعنيين. (**وقد يكون لمجرد المدح**) أي مدح المنعوت أي الثناء عليه، وذلك فيما إذا تعين المنعوت عند المخاطب بدون النعت (**نحو**: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، **أو لمجرد الذم**) له إذا تعين كذلك (**نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو الترحم**) عليه (**نحو: اللّهمَّ ارحم عبدك المسكين، أو للتوكيد**) أي لتوكيد المعنى الذي علم من المنعوت (**نحو**:) ﴿تِلْكَ﴾ (﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾)، فإن معنى النعت مفهوم من لفظ ﴿عَشَرَةٌ﴾ ضمنًا وفائدة ذكره تأكيد ذلك المعنى. (**وإذا كان المنعوت معلومًا بدون النعت**) حقيقة أو ادعاء (**جاز في النعت الإتباع**) لما قبله في إعرابه وهو الأصل، (و) جاز فيه (**القطع**) عنه

وَمَعْنَى القَطْعِ أَنْ تَرْفَعَ النَّعْتَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ أَوْ تَنْصِبَهُ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ نَحْوُ الحَمْدُ للهِ الحَمِيدِ، أَجَازَ فِيهِ سِيبَوَيْهِ الجَرَّ عَلَى الإتبَاعِ وَالرَّفْعَ بِتَقْدِيرِ هُوَ وَالنَّصْبَ بِتَقْدِيرِ أَمْدَحُ؛ وَإِذَا تَكَرَّرَتِ النُّعُوتُ لِوَاحِدٍ فَإِنْ كَانَ المَنْعُوتُ مَعْلُومًا بِدُونِهَا جَازَ إِتْبَاعُهَا كُلِّهَا وَقَطْعُهَا كُلِّها وَإِتْبَاعُ البَعْضِ وَقَطْعُ البَعْضِ بِشَرْطِ تَقْدِيمِ المُتْبَعِ،

إذا لم يكن للتأكيد أو جاريًا على مشاربه. **(ومعنى القطع أن ترفع النعت)** الجاري على وفق ما قبله من نصب أو جر **(على أنه خبر لمبتدإ محذوف أو تنصبه)** إن كان على وفق ما قبله من رفع أو جر **(بفعل محذوف)** فيقطع من الجر إلى الرفع أو النصب **(نحو: الحَمْدُ لله الحميد)**، فقد **(أجاز فيه سيبويه)** ثلاثة أوجه: **(الجر على الإتباع)** وهو الأصل، **(والرفع بتقدير هو)** على أنه مبتدأ والحميد خبره، **(والنصب)** على المفعولية **(بتقدير أمدح)**؛ ويجوز القطع من النصب إلى الرفع ومنه إلى الرفع أيضًا، فيصير في نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة أوجه والمنصوب وجهان. ثم النعت المقطوع إن كان لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدإ أو الفعل، وإن كان لغير ذلك جاز ذكره، ولا فرق في جواز القطع بين اتحاد النعت وتعدده. **(وإذا تكررت النعوت)** أي تعددت **(لواحد فإن كان المنعوت معلومًا بدونها)** بأن استغنى عن جميعها **(جاز إتباعها كلها وقطعها كلها)**، وجاز الجمع بينهما **(و)** هو **(إتباع البعض وقطع البعض)** لكن **(بشرط تقديم)** النعت **(المتبع)** على النعت المقطوع؛ وإنما اشترط ذلك لأن الإتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، أو لما فيه

وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ إِلا بِمَجْمُوعِهَا وَجَبَ إِتْبَاعُهَا كُلِّهَا، وَإِنْ تَعَيَّنَ بِبَعْضِهَا جَازَ فِيما عَدَا ذلِكَ البَعْضَ الأَوْجُهُ الثَّلاثَةُ.

من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه؛ **(وإن لم يعرف)** مسماه **(إلا بمجموعها)** أي بجميعها بأن احتاج إليها في تخصيصه أو توضيحه **(وجب إتباعها كلها)** له لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد، **(وإن تعين ببعضها)** بأن استغنى عن بعضها دون بعض **((جاز فيما عدا ذلك البعض)** الذي تعين به **(الأوجه الثلاثة)** الإتباع والقطع إلى الرفع أو النصب، والجمع بين الإتباع والقطع بشرط تقديم المتبع، وتعين الإتباع في البعض الذي تعين به.

بَابُ العَطْفِ

وَالعَطْفُ نَوْعَانِ: عَطْفُ بَيَانٍ وَعَطْفُ نَسَقٍ، فَعَطْفُ البَيَانِ هُوَ التَّابِعُ المُشْبِهُ لِلنَّعْتِ في تَوْضِيحِ مَتْبُوعِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً نَحْوُ:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

وَتَخْصِيصِهِ إِنْ كَانَ نَكِرَةً نَحْوُ هذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ بِالرَّفْعِ، وَيُفَارِقُ

باب العطف

هو لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه. **(والعطف)** اصطلاحًا **(نوعان: عطف بيان وعطف نسق)** ولكل واحد منهما أحكام تخصه معرفتها بعد معرفته **(فعطف البيان)** أي فمعطوف البيان **(هو التابع)** لما قبله **(المشبه للنعت في توضيح متبوعه إن كان معرفة)**، لكن النعت يوضح متبوعه بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضحه بحسب الذات، **(نحو)** قوله: [الرجز]

(أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ) مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلا دَبَرْ

فعمر عطف بيان لأبي حفص ذكر لإيضاحه؛ **(و)** في **(تخصيصه إن كان نكرة)** بناء على تجويزه في النكرات **(نحو: هذا خاتم حديد)** فحديد **(بالرفع)** عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه، وإنما قال بالرفع لأنه يجوز فيه النصب والجر أيضًا كما تقدم. وخرج بقوله المشبه للنعت النعت فإن شبه الشيء غيره، وبما بعده بقية التوابع لكونها غير موضحة ولا مخصصة، وفهم منه أن البيان والمبين لا يختلفان تعريفًا وتنكيرًا. وسمي هذا عطف بيان لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه به، ولم يحتج إلى حرف لأنه عين الأول. **(ويفارق**

النَّعْتَ في كَوْنِهِ جَامِدًا غَيْرَ مُؤَوّلٍ بِمُشْتَقّ وَالنَّعْتُ مُشْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِمُشْتَقّ، وَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ في أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشرَةٍ: في وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ الثَّلَاثَةِ، وَفِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَفِي وَاحِدٍ مِنَ التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ، وَفِي وَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ. وَيَصِحُّ في عَطْفِ البَيَانِ أَنْ يُعْرَبَ بَدَل كُلّ مِنْ كُلّ في الغَالِبِ.

النعت في كونه جامدًا غير مؤوّل بمشتق والنعت مشتق أو مؤوّل بمشتق) لأنه يدل على معنى منسوب إلى غيره، والجامد لا دلالة له على ذلك بالوضع؛ **(ويوافق)** عطف البيان **(متبوعه)** كالنعت الحقيقي **(في أربعة من عشرة: في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وفي واحد من التذكير والتأنيث، وفي واحد من التعريف والتنكير، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع)**، وهذه العشرة هي التي مرت في النعت. **(ويصح في عطف البيان)** أي ويصح فيما حكم عليه بأنه عطف بيان باعتبار كونه موضحًا أو مخصصًا لمتبوعه، **(أن يعرب بدل كل من كل)** باعتبار كونه مقصودًا بالنسبة على نية تكرار العامل لإفادة تقرير معنى الكلام وتوكيده، **(في الغالب)** أي في غالب استعمالاتهم، وخرج به ما إذا وجب ذكره أو امتنع إحلاله محل الأول، ففي هاتين المسئلتين يمتنع الحكم عليه بالبدلية، فالأولى نحو قولك: هند قام زيد أخوها فأخوها عطف بيان لزيد لا بدل منه لأن البدل في نية تكرار العامل فيصير من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها من رابط لها بالمبتدإ، الثانية نحو: يا زيد الحارث فالحارث عطف بيان لا بدل إذ لا يحل محل الأول لاستلزامه اجتماع أل وحرف النداء وهو ممتنع، وقد يتعين في التابع أن يعرب بدلًا لا عطف بيان وذلك إذا كان الأول أوضح من الثاني نحو: قرأ قالون عيسى فعيسى بدل لا عطف بيان لأن البيان

وَأَمَّا عَطْفُ النَّسَقِ فَهُوَ التَّابِعُ الَّذِي يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ حَرْفٌ مِنْ هذِهِ الحُرُوفِ العَشَرَةِ وَهِيَ: الوَاوُ وَالفَاءُ وَثُمَّ وَحَتَّى وَأَمْ وَأَوْ وَإِمَّا وَبَلْ وَلا وَلكِنْ، فَالسَّبْعَةُ الأُولَى تَقْتَضِي التَّشْرِيكَ في الإِعْرَابِ وَالمَعْنَى

لا يكون دون مبينه في الإيضاح بل مثله أو أوضح.

(**وأما عطف النسق**) أي المعطوف بالحرف عطف نسق - بفتح السين - والنسق ما جاء على نظام واحد، يقال: هذا على نسق هذا أي على نظمه، فيسمى التابع المذكور نسقًا لأن ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله في إعرابه، (**فهو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة**) فقوله: التابع يتناول سائر التوابع وقوله: الذي يتوسط إلى ءاخره مخرج لما عداه، والمراد بتوسط الحرف أن تكون تبعية الثاني للأوّل بواسطة الحرف، فلا ترد الصفة المعطوفة على مثلها ولا الجملة المقرونة بثم المؤكد بها جملة أخرى لأن التبعية حاصلة فيهما بغير الحرف، وإطلاق العاطف عليه مجاز، وقد صرح ابن الحاجب في أماليه بأن مثل: جاء زيد العالم والعاقل ليس بعطف على التحقيق وإنما هو باق على ما كان عليه في الوصفية، وإنما حسن دخل العاطف لنوعٍ من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير (**وهي: الواو والفاء وثم وحتى**) في بعض المواضع، (**وأم وأو وإما**) في رأي ضعيف، (**وبل ولا ولكن**). وهذه الحروف قسمان لأنها إما أن تقتضي التشريك في الإعراب والمعنى أو في الإعراب فقط، (**فالسبعة الأولى**) وهي: الواو وإما وما بينهما (**تقتضي التشريك في الإعراب**) لأن ما بعدها يتبع ما قبلها في أوجه الإعراب من رفع وغيره، (**والمعنى**) لأن ما

وَالثَّلَاثَةُ البَاقِيَةُ تَقْتَضِي التَّشْرِيكَ فِي الإِعْرَابِ فَقَطْ فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ نَحْوُ ﴿وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾. وَالوَاوُ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ

قبلها إن كان مثبتًا أو منفيًا فما بعدها يشاركه في ذلك؛ (**والثلاثة الباقية تقتضي التشريك في الإعراب فقط**) أي دون المعنى. وإذا تقرر أن هذه الحروف تشرك ما بعدها فيما قبلها في الإعراب (**فإن عطفت**) أنت (**بها على مرفوع**) لفظًا أو تقديرًا من اسم أو فعل (**رفعت**) ذلك المعطوف لفظًا أو تقديرًا، (**أو على منصوب**) كذلك (**نصبت**) ذلك المعطوف كذلك، (**أو على**) اسم (**مخفوض**) كذلك (**خفضت**) ذلك المعطوف كذلك، (**أو على**) مضارع (**مجزوم**) كذلك (**جزمت**) ذلك المعطوف كذلك، فتبعية عطف النسق تكون في جميع الإعراب لوروده في الأسماء والأفعال، بخلاف النعت وما شابهه فإنه لا يدخل فيه الجزم لخصوصيته بالأسماء، وشرط عطف الفعل على الفعل اتحاد زمانيهما في الاستقبال والمضي سواء اتحد مرفوعاهما في الفعلية أم اختلف، (**نحو**: ﴿وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾) مثال عطف الاسم على الاسم في الرفع، ونحو: (﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ مثاله في النصب، ونحو: (﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾) مثال في الخفض، ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع نحو: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ﴾ وفي النصب ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾، وفي الجزم نحو: (﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾) وإنما تعددت هذه الحروف لتعدد معانيها (و) ذلك أن (**الواو لمطلق الجمع**) بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم

نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَبْلَهُ أَوْ مَعَهُ أَوْ بَعْدَهُ، والفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ نَحْوُ ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾

الذي للمعطوف عليه من غير ملاحظة فيها بقيد معية ولا غيره وإن كانت في الخارج لا تنفك عن ذلك، ولهذا قال في المغني: وقول بعضهم إنها للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد، فقولك: جاء زيد وعمرو يحتمل مجيئهما معًا، وسبق زيد لعمرو بمهلة وبدونها، والعكس، ومن ثم جاز (**نحو: جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده**)، قال ابن مالك: وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير وعكسه قليل، والقول بأنها للترتيب يرده قولك: اختصم زيد وعمرو وتضارب بكر وخالد والمال بين هذا وابني، وقد ترد للتقسيم نحو: الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله: [الطويل]

كَـمَـا الـنَّـاسِ مَـجْـرُومٌ عَـلَـيْـهِ وَجَـارِمُ

وذكر ابن مالك أن استعمالها فيه أجود من أو. (**والفاء**) للجمع بين المتعاطفين في الحكم و(**للترتيب**) المعنوي بأن يكون المعطوف بها لاحقًا للمعطوف عليه في حكمه، (**والتعقيب**) أي وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة، (**نحو**: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾) والتعقيب في كل شيء بحسبه يقال: تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بين الزواج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته وإن كانت مدته متطاولة، وتقول: دخلت مكة فالمدينة إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق، ولا يعترض على هذا الترتيب بقوله تعالى ﴿أَهْلَكْنَـٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ لأن المعنى أردنا إهلاكها. وقد تكون الفاء للترتيب الذكري بأن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه

وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي نَحْوُ ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ وَالعَطْفُ بِحَتَّى قَلِيلٌ وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ المَعْطُوفُ بِهَا اسْمًا ظَاهِرًا وَأَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِنَ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ

بحسب اللفظ والذكر فقط، لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول، وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى نحو: توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه، وتقتضي السببية كثيرًا إن كان المعطوف جملة نحو ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ ونحو: زنى ماعز فرجم. **(وثم)** كالفاء في إفادتها **(ل)**لمجمع و**(الترتيب، و)** لكنها تخالفها في أنها للمهلة أي **(التراخي)** بأن يكون المعطوف بها متراخيًا عن المعطوف عليه في حكمه بالزمان **(نحو)**: ﴿فَأَقْبَرَهُۥ﴾ ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ وأما قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾ فالتقدير خلقنا ءاباءكم ثم صوّرناكم بحذف مضاف، وقد تتخلف عن التراخي تقول: أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعتَ أمس أعجب لأن ثم في ذلك لترتيب الإخبار ولا تراخي بين الإخبارين. **(والعطف بحتى قليل)** في كلامهم، وأنكره الكوفيون بالكلية، وحملوا نحو: جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل، وهي كالواو للجمع بين المتعاطفين، وفي إفادتها للترتيب خلاف وجعل في التسهيل القول بعدم إفادتها له هو الأصح واقتصر عليه ابن هشام في المغني. **(و)** العطف بها **(يشترط فيه)** أمور ثلاثة: **(أن يكون المعطوف بها اسمًا ظاهرًا)** كما أن ذلك شرط مجرورها فلا يقال قام الناس حتى أنا، وكونه ظاهرًا لم يشترطه إلا ابن هشام الخضراوي، قال في المغني: ولم أقف عليه لغيره اهـ **(وأن يكون بعضًا من المعطوف عليه)** حقيقة أو حكمًا ليفيد قوة أو

وَغَايَةً لَهُ نَحْوُ أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا بِالنَّصْبِ، وَيَجُوزُ الجَرُّ عَلَى أَنَّ حَتَّى جَارَّةٌ كَمَا تَقَدَّمَ في المَخْفُوضَاتِ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى أَنَّ حَتَّى ابْتِدَائِيَّةٌ وَرَأْسُهَا مُبْتَدَأٌ وَالخَبَرُ مَحْذُوفٌ أَيْ حَتَّى رَأْسُهَا مَأْكُولٌ، وَأَمْ لِطَلَبِ التَّعْيِينِ إِنْ كَانَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ المُسْتَوِيَيْنِ،

ضعفًا فلا يقال: جاء زيد حتى عمرو ولا الرجال حتى النساء، (و) أن يكون (**غاية له**) أي للمعطوف عليه، ومعنى الغاية ءاخر الشيء نحو قوله: [الطويل]

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّى بنينا الأَصَاغِرا

وقولك: (**أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب**) لما بعدها بتقدير كونها عاطفة، ولا خلاف حينئذ في وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها، (**ويجوز الجر**) له (**على أن حتى**) في المثال (**جارة كما تقدم**) ذلك (**في المخفوضات**)، وفي دخول الغاية حينئذ فيما قبلها احتمالان، (**ويجوز الرفع**) له (**على أن حتى**) فيه (**ابتدائية**) أي يكون ما بعدها مستأنفًا لا تعلق له بما قبله من حيث الإعراب، (**ورأسها مبتدأ والخبر محذوف أي حتى رأسها مأكول**)، وإنما جاز فيها ذلك لأن ما بعدها جزء مما قبلها ولم يتعذر دخوله فيما قبله، وقد منع بعض البصريين الرفع في هذا المثال ونحوه مما الخبر فيه غير مذكور لئلا يلزم تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ثم الغاية قد تكون غاية في زيادة حسية نحو: فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف أو معنوية نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو في نقص كذلك نحو: المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال ذرة، وفي نحو غلبك الناس حتى الصبيان. (**وأم**) موضوعة (**لطلب التعيين**) من المخاطب (**إن كانت**) واقعة (**بعد همزة داخلة على أحد المستويين**) في الحكم

وَأَوْ لِلتَّخْيِيرِ أَوِ الإِبَاحَةِ بَعْدَ الطَّلَبِ نَحْوُ تَزَوَّجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا، وَجَالِسِ العُلَمَاءَ أَوِ الزُّهَّادَ،

في ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده، فإذا قيل أزيد عندك أم عمرو فهو عالم بأن أحدهما عند المخاطب، والسؤال بأم والهمزة إنما هو عن تعيينه فيجاب بالتعيين لأنه هو المطلوب المستفهم فيقال في الجواب عن السؤال المذكور: زيد أو يقال عمرو، ولا يقال لا ولا نعم ولا أحدهما عندي. واعلم أن أم نوعان: متصلة ومنقطعة. فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة يطلب بها وبأم التعيين كما مثلنا، أو بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر سواء كانت هي والجملة المعطوف عليها فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ ونحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ وسميت أم فيها متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يغني أحدهما عن الآخر، والفرق بينهما أن المسبوقة بهمزة التسوية لا تستحق جوابًا لأن المعنى فيها ليس على الاستفهام والكلام معها يحتمل التصديق والتكذيب لأنه خبر ولا يقع إلا بين جملتين هما معها في تأويل المصدر، بخلاف أم التي ذكرها المؤلف في جميع ذلك. وأما المنقطعة فهي الخالية من ذلك ومعناها الإضراب كبل، ولم يتعرض لها المؤلف وتختص بالجمل نحو: ﴿هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ أي بل هل. **(وأو)** موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء مبهمًا مفيدة **(للتخيير)** بعد الطلب، وقيل ما يمتنع فيه الجمع مع ما قبله، **(أو الإباحة بعد الطلب)** أيضًا، وقيل ما يجوز فيه الجمع مع ما قبله، فالأول **(نحو: تزوّج هندًا أو أختها)** ويمتنع الجمع بينهما، ومن التخيير إيتاء الكفارة والفدية، (و) الثاني **(نحو: جالس العلماء أو الزهاد)** ويجوز الجمع بينهما،

وَلِلشَّكِّ أَوِ الإِبْهَامِ أَوِ التَّفْصِيلِ بَعْدَ الخَبَرِ نَحْوُ ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾ ﴿كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾، **وَإِمَّا بِكَسْرِ الهَمْزَةِ مِثْلُ أَوْ بَعْدَ الطَّلَبِ وَالخَبَرِ نَحْوُ تَزَوَّجْ إِمَّا هِنْدًا وَإِمَّا أُخْتَهَا، وَبَقِيَّةُ الأَمْثِلَةِ وَاضِحَةٌ.**

وإذا أدخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ أي لا تطع واحدًا منهما لأنها تدخل للنهي عما كان مباحًا، وكذا حكم النهي الداخل على التخيير. (و) مفيدة **(للشك)** من المتكلم بعد الخبر وشك المخاطب ناشئ عنه، **(أو الإبهام)** على السامع بعد الخبر أيضًا مع علم المتكلم بالحال ويعبر عنه بالتشكيك أي إيقاع السامع في الشك، **(أو التفصيل)** في ذي النسبة **(بعد الخبر)** أيضًا، فالأول **(نحو،** ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾**)** والثاني نحو: (﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾) والثالث نحو: (﴿كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾) أي قالت اليهود كونوا هودًا وقالت النصارى كونوا نصارى، وقد تأتي للتقسيم نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، والإضراب نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ١٤٧﴾ أي بل يزيدون، ولمطلق الجمع كقوله: [الطويل]

لنفسي تقاها أو عليها فجورها

أي وعليها. **(وإما بكسر الهمزة)** المسبوقة بمثلها **(مثل أو)** مفيدة **(بعد الطلب)** التخيير أو الإباحة (و) بعد **(الخبر)** الشك أو الإبهام او التفصيل **(نحو: تزوج إما هندًا وإما أختها)** مثال للتخيير، **(وبقية الأمثلة واضحة)** نحو: تعلم إما فقهًا وإما نحوًا، وجالس إما زيد وإما عمرو، ونحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾، وقد يستغنى عن إما الثانية بإلا كقوله: [الوافر]

وَقِيلَ إِنَّ العَطْفَ إِنَّمَا هُوَ بِالوَاوِ وَأَنَّ إِمَّا حَرْفُ تَفْصِيلٍ كَالأُولَى فَإِنَّهَا حَرْفُ تَفْصِيلٍ. وَبَلْ لِلإِضْرَابِ غَالِبًا نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو،

فَـإِمَّـا أَنْ تَـكُـونَ أَخِـي بِـصِـدْقٍ   فَـأَعْـرِفَ مِـنْـكَ غَـثًّـا مِـنْ سَـمِـيْـنِ

وَإِلا فَـاطَّـرِحْـنِـي وَاتَّـخِـذْنِـي   عَـدُوًّا أَتَّـقِـيـكَ وَتَـتَّـقِـيـنِـي

وقد يستغنى عنها وعن الواو بأو نحو: قام إما زيد أو عمرو، وقد يستغنى عن الأولى كقوله: [المتقارب]

سَـقَـتْـهُ الـرَّوَاعِـدُ مِـنْ صَـيِّـفٍ   وَإِنْ مِـنْ خَـرِيـفٍ فَـلَـنْ يُـعْـدَمَـا

(وقيل) إنها غير عاطفة كالأولى وإن أفادت ما أفادته أو، و**(إن العطف إنما هو بالواو)** لئلا يلزم اجتماع حرفي عطف يكون أحدهما لغوًا، **(وأن إما حرف تفصيل كالأولى فإنها حرف تفصيل)** لا عطف باتفاق، واختار هذا القول ابن مالك، وأجيب بأن الواو تعطف إما الثانية على إما الأولى وإما تعطف ما بعدها على ما بعد إما المتقدمة، قال ابن هشام: وعطف الحرف على الحرف غريب.

(وبل) موضوعة **(للإضراب غالبًا)** وشرط العطف بها إفراد معطوفها وأن يسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي، ومعناها بعد الأولين صرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف **(نحو: قام زيد بل عمرو)** أي بل قام عمرو، والمعطوف عليه في حكم المسكوت فكأنه لم يجر عليه حكم لا بالقيام ولا بعدمه، والإخبار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد، فلهذا صرف عنه ببل، ومعناها بعد الأخيرين تقرير حكم ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها نحو: ما قام زيد بل عمرو أي بل قام عمرو وزيد منفي عنه القيام، وأجاز المبرد مع هذا صرف حكم ما قبلها إلى ما بعدها والمعطوف عليه كأنه مسكوت عنه، فعلى قوله يجوز ما زيد قائمًا بل قاعدًا بالنصب على معنى ما هو قاعدًا، واستعمال العرب على خلاف ما أجازه.

وَلكِنْ لِلاسْتِدْرَاكِ نَحْوُ مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لكِنْ طَالِحٍ، وَلا لِنَفْيِ الحُكْمِ عَمَّا بعْدَهَا نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ لا عَمْرٌو.

(**ولكن**) موضوعة (**للاستدراك**) وشرط العطف بها إفراد معطوفها ووقوعها بعد نفي أو نهي وعدم اقترانها بالواو، وهي كبل بعدهما في أنها تقرر حكم متلوها وتثبت نقيضه لتاليها (**نحو: ما مررت برجل صالح لكن طالح**) أي لكن مررت بطالح، فإن وقعت بعد إيجاب أو أمر أو تلت واوًا أو تلتها جملة فهي حرف ابتداء للاستدراك. (**ولا**) موضوعة (**لنفي الحكم**) الثابت للمعطوف عليه (**عما بعدها**) وقصره على المعطوف عليه إذ لا يعطف بها إلا بعد إيجاب (**نحو: جاء زيد لا عمرو**) فالمجيء ثابت لزيد منفي عن عمرو، أو أمرٍ نحو: اضرب زيدًا لا عمرًا، أو نداء نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي، ومحل العطف بها ما إذا لم تقترن بعاطف فإن اقترنت به نحو: جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة.

بَابُ التَّوْكِيدِ

وَالتَّوْكِيدُ ضَرْبَانِ لَفظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، فَاللَّفْظِيُّ إِعَادَةُ اللَّفْظِ الأَوَّلِ بِعَيْنِهِ سَوَاءٌ كَانَ اسْمًا نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ، أَوْ فِعْلًا نَحْوُ:

أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

أَوْ حَرْفًا نَحْوُ:

لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودا

أَوْ جُمْلَةً

باب التوكيد

ويقال له التأكيد، وهو مصدر بمعنى المؤكد - بكسر الكاف - وعرفه ابن مالك في شرح الكافية بأنه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره، **(والتوكيد ضربان)** توكيد **(لفظي)** منسوب إلى اللفظ لحصوله من تكريره، **(و)** توكيد **(معنوي)** منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظته. **(فاللفظي إعادة اللفظ الأول بعينه)**، وإنما يكون عند إرادة المتكلم أن يدفع غفلة السامع أو ظنه بالمتكلم الغلط، وهو جار في كل لفظ **(سواء كان اسمًا نحو: جاء زيد زيد، او فعلًا)** خاليًا من الفاعل **(نحو)** قوله: **(أتاك أتاك اللاحقون)** أو مع فاعله المضمر نحو: **(احبس احبس، أو حرفًا نحو: قوله:** [الكامل]

(لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودا)

ولا فرق في اللفظ المكرر بين أن يكون مفردًا كما تقدم، أو مركبًا إضافيًا أو مزجيًا، **(أو جملة)** اسمية أو فعلية والأكثر

نَحْوُ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا. وَالمَعْنَوِيُّ أَلْفَاظٌ مَعْلُومَةٌ وَهِيَ: النَّفْسُ وَالْعَيْنُ وَكُلٌّ وَجَمِيعٌ وَعَامَّةٌ وَكِلَا وَكِلْتَا،

اقترانها بالعاطف نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ وقد يتعين تركه إذا توهم التعدد (**نحو: ضربت زيدًا ضربت زيدًا**)، قيل: وجريانه في كل لفظ منافٍ لتعريف التابع بأنه كل ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة. ثم التوكيد اللفظي ليس مقصورًا على إعادة الأول بعينه بل يكون أيضًا تقوية للأول بموافق له معنى نحو: ﴿سُبُلًا فِجَاجًا﴾ لأن معنى الفجاج والسبل واحد وإن اختلفا لفظًا. قال الدماميني: أو بموافق له في الزنة يحصل به مع التقوية تزيين اللفظ وإن لم يكن له في حال الإفراد معنى نحو: حسن بسن، وشيطان ليطان. (و) التوكيد (**المعنوي**) وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول، وله (**ألفاظ معلومة**) يحفظ ولا يقاس عليها ألفاظ أخر (**وهي: النفس والعين**) ويؤكد بهما لرفع توهم الإسناد إلى غير المتبوع، ألا ترى أن قولك: جاء زيد ظاهر في نسبة المجيء إلى زيد ومحتمل لأن يكون الجائي خبره أو متاعه أو غير ذلك بارتكاب مجاز، فإذا أتيت بالنفس أو العين المعبر بها عنها، وقلت جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وثبت الفعل لحقيقة المؤكد. (**وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا**) وهذه يؤكد بها لرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم، فإنك إذا قلت: جاء أهل مكة احتمل مجيء الكل وهو ظاهر واحتمل إرادة مجيء علمائهم وأشرافهم بما ظاهره العموم، فبقولك: كلهم أو جميعهم أو عامتهم ارتفع ذلك الاحتمال المجازي، وعلم أن المراد جميعهم ولم يتخلف منهم أحد، وكذا إذا قلت جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما أفاد ذكر كلا وكلتا رفع احتمال أن الجائي أحد الزيدين أو

وَيَجبُ اتِّصَالُهَا بِضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمُؤَكَّدِ نَحْوُ جَاءَ الخَلِيفَةُ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ، وَلَكَ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِشَرْطِ أَنْ تُقَدِّمَ النَّفْسَ؛ وَيَجِبُ إِفْرَادُ النَّفْسِ وَالعَيْنِ مَعَ المُفْرَدِ وَجَمْعُهُمَا عَلَى أَفْعُلٍ مَعَ الْمُثَنَّى وَالجَمْعِ تَقُولُ: جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا وَجَاءَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَوْ أَعْيُنُهُمْ، وَجَمْعُهُما عَلَى أَفْعُلٍ مَعَ الجَمْعِ وَاجِبٌ.

إحدى المرأتين، والتوكيد بجميع وعامة غريب. (و) هذه الألفاظ كلها (**يجب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد**) - بفتح الكاف - إفرادًا وتثنية وجمعًا تذكيرًا وتأنيثًا ليرتبط به وليدل على من هو له، (**نحو: جاء الخليفة نفسه أو عينه**)، وهند نفسها أو عينها، والقوم كلهم أو جميعهم، والقبيلة كلها، والزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما؛ (**ولك أن تجمع بينهما**) أي النفس والعين (**بشرط أن تقدم النفس**) على العين لأن النفس هي الجملة والعين مستعارة لها فتقول: جاء زيد نفسه عينه. (**ويجب إفراد النفس والعين**) الأولى إفرادهما (**مع المفرد**) المذكر والمؤنث إذا أكّد بهما كما تقدم، (**وجمعهما**) جمع قلة (**على أفعل**) - بضم العين - (**مع المثنى**) المذكر والمؤنث أو ما في معناه، (و) مع (**الجمع**) كذلك (**تقول**) في تثنية المذكر: (**جاء الزيدان**) أو زيد وعمرو (**أنفسهما أو أعينهما**)، وفي تثنية المؤنث: جاءت الهندان أو هند وسعدى أنفسهما أو أعينهما، وكان القياس نفساهما وعيناهما لكنهم عدلوا عن ذلك في اللغة الفصحى كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد، (و) تقول في جمع المذكر: (**جاء الزيدون**) أو زيد وعمرو وبكر (**أنفسهم أو أعينهم**)، وفي جمع المؤنث: جاءت الهندات أو هند وسعدى وسلمى أنفسهن وأعينهن، (**وجمعهما على أفعل مع الجمع واجب**)

وَكُلٌّ وَجَمِيعٌ وَعَامَّةٌ يُؤَكَّدُ بِهَا المُفْرَدُ والجَمْعُ وَلا يُؤَكَّدُ بِهَا المُثَنَّى تَقُولُ: جَاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ أَوْ جَمِيعُهُ أَوْ عَامَّتُهُ وَجَاءَتِ القَبِيلَةُ كُلُّهَا أَوْ جَمِيعُهَا أَوْ عَامَّتُهَا وَجَاءَ الرِّجَالُ كُلُّهُمْ أَوْ جَمِيعُهُمْ أَوْ عَامَّتُهُمْ وَجَاءَتِ النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ أَوْ جَمِيعُهُنَّ أَوْ عَامَّتُهُنَّ. وَكِلَا وَكِلْتَا يُؤَكَّدُ بِهِمَا المُثَنَّى نَحْوُ جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا وَجَاءَتِ الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا

ومع المثنى راجح لا واجب كما هو قضية كلامه، بل يجوز معه إفرادهما وتثنيتهما نحو: جاء الزيدان نفسهما وعينهما ونفساهما وعيناهما. والحاصل أن لفظ النفس والعين طبق المؤكد في الإفراد والجمع، وأما في التثنية فيجوز فيه الجمع والإفراد والتثنية وكل وجه أفصح مما بعده. **(وكل وجميع وعامة يؤكد بها)** أي بكل منها **(المفرد)** المذكر والمؤنث إن تجزأ بعامله نحو: اشتريت العبد كله والأمة جميعها لأنها لدفع توهم إرادة الخصوص، فلا بد من القيد المذكور ليُمكن توهم إرادة البعض بالكل. فلا يقال: جاء زيد كله لعدم الفائدة لأن زيدًا لا يتجزأ بنفسه ولا بعامله؛ **(والجمع)** المذكر والمؤنث لصحة قيام الحكم ببعض أجزائه، **(ولا يؤكد بها المثنى)** استغناء بكلا وكلتا. **(تقول: جاء الجيش كله أو جميعه أو عامته، وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها، وجاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم، وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن. و)** أما **(كلا وكلتا)** فإنما **(يؤكد بهما المثنى)** خاصة لأنهما مثنيان معنى فلا يستعملان في المفرد والجمع، وإنما يؤكد بهما المثنى إن صح حلول المفرد محله ليمكن توهم إرادة البعض بالكل **(نحو: جاء الزيدان كلاهما وجاءت الهندان كلتاهما)**، فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما إذ لا يحتمل إرادة أحدهما، ولا بد مع ذلك أن يتحد معنى المسند إلى المؤكد فلا يقال: مات زيد وعاش

وَإِذا أُرِيدَ تَقْوِيَةُ التَّأْكِيدِ فَيَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بَعْدَ كُلِّهِ بِأَجْمَعَ وَبَعْدَ كُلِّهَا بِجَمْعَاءَ وَبَعْدَ كُلِّهِمْ بِأَجْمَعِينَ وَبَعْدَ كُلِّهِنَّ بِجُمَعَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ وَتَقُولُ: جَاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ وَالقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ وَالنِّسَاءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ، وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِأَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ وَأَجْمَعِينَ وَجُمَعَ بِدُونِ كُلّ نَحْوُ ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، وَقَدْ يُؤْتَى بَعْدَ أَجْمَعَ بِتَوَابِعِهِ وَهِيَ: أَكْتَعُ وَأَبْصَعُ وَأَبْتَعُ نَحْوُ جَاءَ

عمرو كلاهما. (**وإذا أريد تقوية التأكيد**) عند احتياج المقام إليه (**فيجوز أن يؤتى بعد كله**) أي بعد لفظة كله (**بأجمع وبعد كلها بجمعاء وبعد كلهم بأجمعين وبعد كلهن بجمع، قال الله تعالى ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ وتقول: جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والنساء كلهن جمع**)، ولما كان الغالب في هذه الألفاظ أن لا يؤكد بها إلا بعد كل جيء بها غير مضافة إلى ضمير المؤكد كما مثل، والتوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف نحو: أكتعين أو أبصعين وسيأتي، وقيل إن كلًّا ترفع احتمال التخصيص، وأجمع يرفع احتمال التفريق، ورد بقوله تعالى ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾﴾ إذ الإغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لأجمع على اتحاد الوقت. (**وقد يؤكد بأجمع وجمعاء وأجمعين وجمع**) أي بكل منها استقلالًا أي (**بدون كل**)، وهو وإن كان كثيرًا في نفسه لكنه قليل بالنسبة إلى التوكيد بها مع كل (**نحو: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾﴾**) ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ قال الدماميني وما صرح به في المغني من أنه إنما يؤكد بأجمع وأخواته بعد التوكيد بكل سهو. (**وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه وهي: أكتع وأبصع**) - بالصاد المهملة - (**وأبتع نحو: جاء**) الجيش كله أجمع أكتع

الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ، وَهِيَ بِمَعْنًى وَاحِدٍ وَلِذلِكَ لا يُعْطَفُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لا يُعْطَفُ عَلَى نَفْسِهِ. وَالتَّوكِيدُ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ في رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ، وَلا يَجُوزُ تَوْكِيدُ النَّكِرَةِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ.

أبصع أبتع، وجاء (**القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون**) والجميع توكيد للمؤكد السابق كالصفات المتتالية، وقيل كل منها توكيد لما قبله؛ (**وهي**) أي ألفاظ التوكيد (**بمعنى واحد**) أي متحدة المعنى، (**ولذلك لا يعطف بعضها على بعض**) إذا اجتمعت بل تورد متتابعة من غير فصل (**لأن الشيء الواحد لا يعطف على نفسه**)، بخلاف الصفات فإنها يجوز أن تتعاطف لتعدد معانيها، وقد أفهمت عبارته أنه لا يجوز تقدم توابع اجمع عليه وهو كذلك لأنه أدل على المقصود وهو الجمعية، وذكرها دونه ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية بل قيل لا معنى لها في حال الإفراد، وكما يؤتى بعد أجمع بما ذكر يؤتى بعد جمعاء بكتعاء وبصعاء وبتعاء وبعد جمع بكتع وبصع وبتع، وظاهر كلام بعضهم أنه يتعين الإتيان بها على هذا النمط ومجيئها على خلافه نادر. (**والتوكيد**) أي المؤكد - بكسر الكاف - (**تابع للمؤكد**) - بفتحها - (**في رفعه**) إن كان مرفوعًا (**ونصبه**) إن كان منصوبًا (**وخفضه**) إن كان مخفوضًا (**وتعريفه**) إن كان معرفة، ولم يقل وتنكيره لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف بإضافتها لضمير المؤكد لفظًا، وما لم يضف منها فهو معرفة بنية الإضافة أو بالعلمية الجنسية، وإذا كان كذلك فلا تجري إلا على المعارف؛ (**و**) لهذا (**لا يجوز توكيد النكرة**) بها (**عند البصريين**) مطلقًا وأجازه بعض الكوفيين إن كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار والتوكيد

من ألفاظ الإحاطة كصمت أسبوعًا كله، وعليه جاء قوله: [البسيط]

يَـــا لَـــيْـــتَ عِـــدَّةَ حَـــوْلٍ كُـــلِّـــهِ رَجَـــبُ

بخلاف نحو: صمت زمنًا كله لانتفاء الشرط الأول، وبخلاف نحو: صمت شهرًا نفسه لانتفاء الشرط الثاني، واختاره ابن مالك وصححه ابن هشام في توضيحه. ولم يتعرض المؤلف للجزم إذ لا مدخل له هنا لأن الألفاظ المذكورة لا يؤكد بها إلا الأسماء.

بَابُ البَدَلِ

هُوَ التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ وَإِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنَ اسْمٍ أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ، وَالبَدَلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: الأَوَّلُ بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَيُقَالُ لَهُ بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكل

باب البدل

ويسمى بالتكرير. **(هو التابع)** شامل لجميع التوابع، وقوله: **(المقصود بالحكم)** دون متبوعه مخرج لبقية التوابع ما عدا المعطوف ببل بعد الإثبات، فإن النعت والتوكيد وعطف البيان مكملات للمقصود وليست مقصودة، والمعطوف بلا وببل بعد النفي وبلكن ليس مقصودًا بالحكم قبله بل المقصود به إنما هو ما قبله، وأما المعطوف ببقية أحرف العطف فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم وإن صدق عليه أنه مقصود به إذ المقصود به إنما هو المعطوف والمعطوف عليه، وخرج بقوله: **(بلا واسطة)** المعطوف ببل بعد الإثبات، فإنه وإن كان هو المقصود بالحكم لكن بواسطة وظاهر التعريف المذكور أن المبدل منه ليس مقصودًا بالحكم وإنما ذكّر توطئة ومقدمة لتابعه، والبدل جار في الأسماء والأفعال وحكمه التشريك في الإعراب. ولهذا قال: **(وإذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه)** من رفع ونصب وخفض وجزم لأنه من جملة التوابع، فيوافق متبوعه في واحد مما ذكر وسيأتي الكلام على بقية العشرة. **(والبدل)** من حيث هو فيما صدقا عليه في المفهوم **(على أربعة أقسام: الأول بدل الشيء من الشيء)** أي بدل شيء من شيء هما متحدان فيما صدقا عليه لا في المفهوم، **(ويقال له: بدل الكل من الكل)** والبدل المطابق، فالأولى

نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ قَالَ اللهُ تَعَالَى ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ۝٧﴾ وَقَالَ اللهُ تَعَالَى ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ۝٢﴾ فِي قِرَاءَةِ الجَرِّ، الثَّانِي بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ البَعْضُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا نَحْوُ أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ أَوْ نِصْفَهُ أَوْ ثُلُثَيْهِ، وَلَا بُدَّ مِنَ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ يَرْجِعُ لِلْمُبْدَلِ مِنْهُ إِمَّا مَذْكُورٌ كَالأَمْثِلَةِ أَوْ مُقَدَّرٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾

أن يقال: بدل كل من كل وسماه ابن مالك البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى كما سيأتي، وإنما يطلق الكل على ذي أجزاء وهو ممتنع هنا؛ (**نحو: جاء زيد أخوك**) فأخوك بدل من زيد بدل شيء من شيء ويصدقان على ذات واحدة وإن اختلفا مفهومًا، (**قال الله تعالى** ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ۝٧﴾) فـ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ بدل من ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ بدل الشيء من الشيء، (**وقال الله تعالى** ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ۝٢﴾ **في قراءة الجرّ**) فالاسم الكريم بدل من ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١﴾ بدل مطابق، ولا يقال فيه بدل كل؛ ولا يحتاج هذا البدل إلى رابط يربطه بالمبدل منه لاتحادهما. (**الثاني بدل البعض من الكل**) بأن يكون مدلول الثاني بعضًا من مدلول الأول، (**سواء كان ذلك البعض قليلًا أو كثيرًا**) أو مساويًا خلافًا لمن زعم أنه لا يكون إلا فيما دون النصف (**نحو: أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه**)، وضربت زيدًا رأسه؛ (**ولا بد من اتصاله بضمير يرجع**) منه (**للمبدل منه**) ليحصل به الربط بينهما (**إما مذكور**) ذلك الضمير (**كالأمثلة**) المذكورة، (**أو مقدر كقوله تعالى** ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾) فـ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ بدل بعض من ﴿ٱلنَّاسِ﴾

أَيْ مِنْهُمْ. الثَّالِثُ بَدَلُ الاشْتِمَالِ نَحْوُ أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَلا بُدَّ مِنَ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ إِمَّا مَذْكُورٌ كَالمِثَالِ أَوْ مُقَدَّرٌ كَقَوْلِهِ تَعالَى ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ٱلنَّارِ﴾ أَيْ فِيهِ، الرَّابِعُ البَدَلُ المُبَايِنُ وَهُوَ ثَلاثَةُ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الغَلَطِ

والضمير العائد على المبدل منه مقدر (**أي منهم**)، وجعل ابن مالك اتصاله به كثيرًا لا شرطًا. (**الثالث بدل الاشتمال**) بأن يكون بينه وبين الأول ملابسة بغير الكلية والجزئية، سواء اشتمل الأول على الثاني أو العكس، وشرطه أن تبقى النفس عند ذكر الأول متشوفة إليه (**نحو: أعجبني زيد علمه**) وسلب عمرو ثوبه، وسمي بذلك لاشتمال معنى الكلام عليه فإنك إذا قلت: أعجبني زيد فمعلوم أن ذاته لم تكن معجبةً لك فكأنك قلت: أعجبني شيء من زيد، وهذا المعنى بطريق الإجمال شامل للعلم وغيره، وهذا الوجه في التسمية يشمل سائر أقسام بدل الاشتمال؛ (**ولا بد من اتصاله بضمير**) يرجع إلى المبدل منه (**إما مذكور كالمثال**) المذكور، (**أو مقدر كقوله تعالى ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ٱلنَّارِ﴾** فـ﴿ٱلنَّارِ﴾ بدل اشتمال من ﴿ٱلْأُخْدُودِ﴾ والضمير العائد إليه مقدر (**أي** النار (**فيه**)، وقيل لا تقدير والأصل ناره ثم نابت أل عن الضمير، وجعل ابن مالك اتصاله بالضمير كثيرًا لا شرطًا كبدل البعض، ولا بد فيه من إمكان فهم معناه عند حذفه ومن حسن الكلام بتقدير حذفه، ولأجل ذلك جعل نحو: أعجبني زيد أخوه بدل إضراب لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول، وكذلك نحو أسرجت زيدًا فرسه لأنه وإن فهم معناه في الحذف، فلا يحسن استعمال مثله، وإن جاء شيء منه حمل على الإضراب أو الغلط (**الرابع البدل المباين**) للمبدل منه بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه (**وهو ثلاثة أقسام: بدل الغلط**) إن لم

وَبَدَلُ النّسْيَانِ وَبَدَلُ الإِضْرَابِ نَحْوُ رَأَيْتُ زَيْدًا الفَرَسَ لِأَنَّكَ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: رَأَيْتُ الفَرَسَ فَغَلِطتَّ فَقُلْتَ زَيْدًا فَهذَا بَدَلُ الغَلَطِ، وَإِنْ قُلْتَ: رَأَيْتُ زَيْدًا ثُمَّ لَمَّا نَطَقْتَ بِهِ تَذَكّرْتَ أَنَّكَ إِنَّمَا رَأَيْتَ فَرَسًا فَأَبْدَلْتَهُ مِنْهُ فَهَذَا بَدَلُ النّسْيَانِ، وَإِنْ أَرَدْتَ الإِخْبَارَ أَوَّلا بِأَنَّكَ رَأَيْتَ زَيْدًا ثُمَّ بَدَا لَكَ أَنْ تُخبِرَ بِأَنكَ رَأَيْتَ الْفَرَسَ فَهذَا بَدَلُ الإِضْرَابِ.

يقصد ذكر متبوعه بل سبق إليه اللسان، **(وبدل النسيان)** إن قصد ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده، **(وبدل الإضراب)** بأن قصد كل منهما قصدًا صحيحًا، **(نحو رأيت زيدًا الفرس)** هذا مثال يصلح للثلاثة **(لأنك إن أردت أن)** تذكر المقصود بالنسبة بأن **(تقول)** ابتداء: **(رأيت الفرس فغلطت)** بأن سبق لسانك إلى غيره **(فقلت)**: رأيت **(زيدًا)** الفرس، **(فهذا بدل الغلط)** بالإضافة أي بدل عما ذكر غلطًا وهو المبدل منه لا البدل، ولهذا قالوا بدل الغلط ولم يقولوا البدل الغلط، ولا يقع هذا في فصيح الكلام. **(وإن قلت رأيت زيدًا)** قاصدًا الإخبار عن رؤيته **(ثم لما نطقت به)** تبين لك فساد ذلك القصد بأن **(تذكرت أنك إنما رأيت فرسًا)** الأحسن الفرس، **(فأبدلته)** أي لفظ الفرس **(منه)** أي من زيد **(فهذا بدل النسيان)** أي بدل شيء ذكر نسيانًا، وهذا لا يقع أيضًا في فصيح الكلام، ومتعلقه الجنان وبدل الغلط متعلقه اللسان، وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا القسمين بدل الغلط. **(وإن أردت الإخبار أولا بانك رأيت زيدًا ثم بدا لك أن)** تضرب عنه من غير أن يتبين لك فساده بأن **(تخبر بأنك رأيت الفرس)** ويكون الأول في حكم المتروك، **(فهذا بدل الإضراب)** ويسمى أيضًا بدل البداء - بالدال

وَمِثَالُ الفِعْلِ مِنَ الفِعْلِ قَوْلُهُ تَعالَى ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾

المهملة والمد - لأن المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو له أن يخبر بشيء ءاخر من غير إبطال الأول والأحسن في هذه الثلاثة أن يعطف فيها التابع ببل فيكون من عطف النسق لأن بل تشعر بأن ما قبلها ذكر عن قصد إلا أنه أضرب عنه فيخرج الكلام عن كونه صدر عن غلط أو نسيان.

تنبيه: ذكر بعض النحاة قسمًا خامسًا وهو بدل كل من بعض واحتج له بقوله: [الخفيف]

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فيمن يراه بنصب طلحة على أنه بدل من أعظمًا، وأجيب بأنه على تقدير مضاف أي أعظم طلحة وعلى أن المراد بها الذات تسمية للكل بالجزء، وعلى كل فهو من بدل الكل، وأما نحو: رأيت درجة الأسد برجه فهو داخل في بدل الاشتمال لأن البرج عبارة عن مجموع الدرجات، وكذلك قولك: نظرت إلى القمر فلكه فإن الفلك ملابس القمر بغير الكلية. ولما ان ذكر المؤلف أمثلة الأقسام الأربعة المتعلقة بإبدال الاسم من الاسم أشار إلى إبدال الفعل من الفعل بقوله: (ومثال) إبدال (**الفعل من الفعل قوله تعالى** ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾) فـ﴿يُضَٰعَفْ﴾ بدل كل من ﴿يَلْقَ﴾ لأن مضاعف العذاب هي لقي الآثام، والفعلان مجزومان الأول بالحذف والثاني بالسكون، وقد أجرى الشاطبي الأقسام الأربعة في الفعل كما هو مقتضى كلام المتن، فبدل الكل كما مثل، وبدل البعض نحو: إنْ تُصَلِّ تَسْجُدْ لِلَّهِ يَرْحَمْكَ، وبدل الاشتمال نحو: [الرجز]

وَيَجُوزُ إِبْدَالُ النَّكِرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾.

...... مَـنْ يَـصِـلْ إِلَـيْـنَـا يَـسْـتَـعِـنْ بِـنَـا يُـعَـنْ

وبدل الغلط نحو: إن تأتنا تسألنا نعطك، وكما يبدل الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة إذا كانت الثانية أوفى بتأدية [المعنى] المقصود من الأولى نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ وقوله: [الطويل]

أَقُـولُ لَـهُ ارْحَـلْ لَا تُـقِـيـمَـنَّ عِـنْـدَنَـا

واعلم أنه إذا أبدل اسم من اسم وجب موافقته له في واحد من أوجه الإعراب كما تقدم، وفي واحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع في غير بدل البعض ما لم يمنع مانع، ولا يجب موافقته له في التعريف والتنكير والإظهار والإضمار فيجوز إبدال المعرفة من المعرفة كما تقدم ومن النكرة نحو: ﴿صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾، والنكرة من النكرة نحو: ﴿مَفَازًا حَدَآئِقَ﴾. (**ويجوز إبدال النكرة من المعرفة نحو**: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾)، فهذه أربعة أقسام والبدل أربعة أيضًا وأربعة في أربعة ستة عشر، ويجوز إبدال الظاهر من الظاهر كما مر والمضمر من المضمر الموافق له نحو: رأيتك إياك، ومن الظاهر كرأيت زيدًا إياه، وخالف في ذلك ابن مالك فمنع وقوع الضمير بدلا، فإن وقع في الكلام ما يوهم الثاني فهو توكيد والثالث فهو من وضع النحويين، وإبدال الظاهر من المضمر نحو: ضربته زيدًا، نعم لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل إلا إذا أفاد الإحاطة نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾. فهذه أقسام أربعة أيضًا مع الأقسام الأربعة للبدل تصير ستة عشر على ما عرفت، وأمثلة جميع ذلك ظاهرة لمن تأمل.

بَابُ الأَسْمَاءِ العَامِلَةِ عَمَلَ الفِعْلِ

اِعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ العَمَلِ لِلأَفْعَالِ، فَيَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ مِنَ الأَسْمَاءِ سَبْعَةٌ: الأَوَّلُ المَصْدَرُ بِشَرْطِ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَعَ مَا نَحْوُ يُعْجِبُنِي ضَربُكَ زَيْدًا أَيْ أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا وَنَحْوُ يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا أَيْ مَا تَضْرِبُهُ،

باب الأسماء العاملة عمل الفعل

(**اعلم أن أصل العمل للأفعال**) وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل، (**فيعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة**): المصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل، وإنما لم يتعرض لاسم المصدر لندرة إعماله بل منع البصريون إعماله نظرًا إلى أن أصل وضعه لغير المصدر وأوّلوا ما أوهم ذلك، ولا للظرف والمجرور المعتمدين للاختلاف في إعمالهما.

(**الأوّل**) منها (**المصدر**) وهو اسم الحدث الجاري على الفعل، وبدأ به لأنه أصل الفعل في الاشتقاق ولأنه يعمل عمل فعله ماضيًا وغيره فيرفع الفاعل وينصب المفعول، لكن بشرطين وجودي وعدمي أشار إلى الأول بقوله: (**بشرط أن يحل محله فعل مع أن**) المصدرية إن أريد به المضي أو الاستقبال، (**أو**) فعل (**مع ما**) المصدرية إن أريد به الحال، فالأوّل (**نحو: يعجبني ضربك زيدًا**) غدًا أو أمس والتقدير (**أي أن تضرب زيدًا**) غدًا أو أن ضربته أمس، (**و**) الثاني (**نحو: يعجبني ضربك زيدًا**) الآن التقدير (**أي ما تضربه**) الآن، فإن لم يحل محله ذلك أو حل محله الفعل وحده امتنع

وَهُوَ ثَلاثَةُ أَقْسَام: مُضَافٌ وَمُنَوَّنٌ وَمَقْرُونٌ بِأَلْ، فَإِعْمَالُهُ مُضَافًا أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ الْقِسْمَيْنِ كالمِثَالَيْنِ وَكَقَوْلِهِ تعالَى ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾

إعماله، فلا يصح نصب زيدًا بضربًا في نحو: ضربت ضربًا زيدًا، ولا في نحو: ضربًا زيدًا خلافًا لابن مالك في الثاني، ووجه ما ذهب إليه أن المصدر لما صار بدلا من الفعل قام مقامه. وأما الشرط العدمي فهو أن لا يكون المصدر مصغرًا فلا يقال: أعجبني ضريبك زيدًا، ولا مضمرًا فلا يقال: ضربي زيدًا حسن وهو عمرًا قبيح، ولا محدودًا بالتاء، فلا يقال: أعجبني ضربتك أو ضربتاك أو ضرباتك زيدًا، ولا موصوفًا قبل العمل فلا يقال: أعجبني ضربك الشديد زيدًا، ولا مفصولا عن معموله بأجنبي فلا يقال: إن ﴿يَوْمَ ٩﴾ من قوله تعالى ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ٩﴾ معمول لـ﴿رَجْعِهِۦ﴾ للفصل بينهما بالخبر، ولا مؤخرًا عن معموله فلا يقال: أعجبني زيدًا ضربك. **(وهو ثلاثة أقسام مضاف)** لما بعده **(ومنون)** أي مجرد من أل والإضافة **(ومقرون بأل)**، وعلى كل حال هو يعمل عمل فعله إذا وجد شرط العمل، **(فإعماله مضافًا)** إلى الفاعل مع ذكر المفعول [وتركه أو إلى المفعول مع ذكر الفاعل] وتركه **(أكثر)** في كلامهم **(من إعمال القسمين)** الباقيين، وإضافته إلى الفاعل أكثر من إضافته إلى المفعول لأن نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبته لمن وقع عليه، **(كالمثالين)** المتقدمين في المتن **(وكقوله تعالى ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾)** أي ولولا أن يدفع الله الناس وأن دفع الله الناس، ومن إضافته إلى المفعول قوله تعالى ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام: «**وَحَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**»، وقد يضاف إلى الظرف توسعًا فيعمل فيما بعده

وَعَمَلُهُ مُنَوَّنًا أَقْيَسُ نَحْوُ ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ وَعَمَلُهُ مَقْرُونًا بِأَلْ شَاذٌّ كَقَوْلِهِ:

ضَعِيفُ النِكَايَةِ أَعْدَاءَهُ

الرفع والنصب نحو: عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرًا. **(وعمله)** حال كونه **(منونًا أقيس)** من عمله مضافًا أو مقرونًا بأل لأنه حينئذ تقوّى شبهه بالفعل لكونه نكرة **(نحو:** ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ﴿١٥﴾﴾**)**، فـ﴿إِطْعَٰمٌ﴾ مصدر منون فاعله محذوف و﴿يَتِيمًا﴾ مفعوله. والتقدير: أو إطعامه يتيمًا؛ **(وعمله)** حال كونه **(مقرونًا بأل شاذ)** لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل، وكان ينبغي أن لا يدخل عليه أل لأنه مؤوّل بأن والفعل وأل لا تدخل عليهما، لكن لما كان على صورة الاسم ساغ [ذلك] **(كقوله:** [المتقارب]

ضَعِيفُ النِكَايَةِ أَعْدَاءَهُ) يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوف وأعداءه مفعوله والتقدير ضعيف نكايته أعداءه، واعترض بأن الإضافة كالتعريف بأل فهلّا بَعُدَ معها المصدر عن الفعل، وأجيب بأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بأل.

واعلم أن ما أضيف إليه المصدر إن كان فاعلًا فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل وإن كان مفعولا فهو مجرور اللفظ منصوب المحل، إذا علمت ذلك فلك في تابع الفاعل الجر حملًا على اللفظ والرفع حملًا على المحل نحو: عجبت من ضرب زيد الظريف بالجر أو الظريف بالرفع، وفي تابع المفعول الجر أيضًا على اللفظ والنصب على المحل نحو عجبت من أكل اللحم والخبز بالجر وإن شئت والخبز بالنصب إن قدر المصدر بأن وفعل الفاعل.

الثَّانِي اسْمُ الفَاعِلِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ فَإِنْ كَانَ بِأَلْ عَمِلَ مُطْلَقًا نَحْوُ هذَا الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسِ أَوِ الآنَ أَوْ غَدًا، وَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا مِنْ أَلْ عَمِلَ بِشَرْطَيْنِ كَوْنُهُ لِلْحَالِ أَوِ الاسْتِقْبَالِ وَٱعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ نَحْوُ مَا ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا وَأَضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا وَزَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا.

(**الثاني**) هو من الأسماء التي تعمل عمل الفعل (**اسم الفاعل**) ولو مثنى أو مجموعًا، وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدث، وصيغته من مصدر الثلاثي على وزن فاعل (**كضارب**) وعامل وشاكر، ومن غيره على صيغة المضارع المعلوم بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر كمدحرج (**ومكرم**) ومستخرج، ويعمل عمل فعله لازمًا ومتعديًا. (**فإن كان**) مقرونًا (**بأل عمل مطلقًا**) أي سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، وسواء اعتمد أم لم يعتمد (**نحو: هذا الضارب زيدًا أمس أو الآن أو غدًا**) لأنه حينئذ صلة للموصول فهو فعل بحسب المعنى وإن كان اسمًا بحسب الصورة، ومن ثم جاز عطف الفعل عليه. (**وإن كان مجردًا من أل عمل**) عمل فعله (**بشرطين**): أحدهما (**كونه للحال**) أي بمعنى الحال تحقيقًا أو حكاية (**أو الاستقبال**) أي بمعناه لا بمعنى الماضي، (**و**) ثانيهما (**اعتماده**) ولو تقديرًا (**على**) واحد من أمور خمسة: (**نفي أو استفهام أو مخبر عنه**) في الحال أو في الأصل (**أو موصوف**) أو ذي حال (**نحو: ما ضارب زيد عمرًا**) الآن أو غدًا مثال اعتماده على نفي، (**و**) نحو: (**أضارب زيد عمرًا**) الآن أو غدًا مثال اعتماده على الاستفهام، (**و**) نحو: (**زيد ضارب عمرًا**) الآن أو غدًا مثال اعتماده على المخبر عنه، (**و**) نحو: (**مررت برجل ضارب عمرًا**) الآن أو

غدًا مثال اعتماده على الموصوف، ومثال ما اعتمد على ذي حال نحو: جاء زيد ضاربًا عمرًا الآن أو غدًا، ومثال ما اعتمد على مقدر نحو: مهين زيد عمرًا أم مكرمه أي أمهين، ونحو: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ﴾ أي صنف، ونحو: يا طالعًا جبلًا أي يا رجلًا. ومحل إعمال اسم الفاعل إذا لم يصغر ولم يوصف، فإن صغر أو وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ، وإنما اشترط في المجرد من أل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه حينئذ يشبه المضارع في معناه كما أشبهه في لفظه لجريانه عليه في الحركات والسكنات، واعتماده على ما ذكر لتقوى مشابهته له لأن كلًا منهما يقربه منه، ثم الشرطان المذكوران معتبران لعمله في المنصوب كما في المغني، وإذا وجد لا يتعين عمله بل يجوز إضافته إلى مفعوله الذي يليه تخفيفًا نحو: هذا ضارب زيد الآن أو غدًا بخفض زيد بالإضافة، وإن شئت نصبته، وقد قُرِئ بالوجهين نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ فإن اقتضى مفعولا ءاخر تعين نصبه نحو: أنت كاس زيدٍ ثوبًا الآن أو غدًا. وقد أفهم كلام المؤلف رحمه الله أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل بل يجب إضافته لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو الماضي فهو مشبه له معنى لا لفظًا، فإن كان له معمول ءاخر غير ما أضيف اسم الفاعل إليه وجب نصبه بفعل مقدر نحو: زيد معطي خالد درهمًا أمس، فدرهمًا منصوب لأعطى المقدر كأنه لما قيل زيد معطي خالد قيل: ما أعطاه؟ فقيل درهمًا أي أعطاه درهمًا.

(الثالث) من الأسماء التي تعمل عمل الفعل **(أمثلة المبالغة)** ولو مثناة ومجموعة، **(وهي ما)** حوّل للمبالغة والتكثير في الفعل من

كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَّالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ مِفْعَالٍ أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ، وَهِيَ كَاسْمِ الفَاعِلِ فَمَا كَانَ صِلَةً لأَلْ عَمِلَ مُطْلَقًا نَحْوُ جَاءَ الضَّرَّابُ زَيْدًا، وَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا مِنْهَا عَمِلَ بِالشَّرْطَيْنِ نَحْوُ مَا ضَرَّابٌ زَيْدٌ عَمْرًا.

اسم فاعل بتغيير صيغته إلى صيغة أخرى بأن **(كان على وزن فعال)** - بتشديد العين - **(أو فعول)** - بفتح الفاء - **(أو مفعال)** - بكسر الميم - **(أو فعيل أو فعل)** - بفتح الفاء وكسر العين -. **(وهي كاسم الفاعل)** في العمل وشروط عمله حتى عدم التصغير والوصف، **(فما كان)** منها **(صلة لأل)** بأن كان مقرونًا بها **(عمل مطلقًا)** أي ماضيًا وحالًا ومستقبلًا اعتمد أو لا **(نحو: جاء الضراب)** أو الضروب أو المضراب **(زيدًا)** أمس أو الآن أو غدًا، **(وإن كان)** الأنسب وما كان **(مجردًا منها)** أي من أل **(عمل بالشرطين)** السابقين في اسم الفاعل: عدم المضي والاعتماد ولو تقديرًا على واحد مما مر، **(نحو: ما ضراب زيدٌ عمرًا)** وحكى سيبويه: أما العسل فأنا شرّاب، وإنه لمنحار بوائكها، وقال بعضهم إن الله غفور ذنب العاصين، وإن الله سميع دعاء من دعاه وقال الشاعر: [الكامل]

حَذِرٌ أُمُورًا لا تَضِيرُ وَءَامِنٌ ... مَا لَيْسَ يُنْجِيهِ مِنَ الأَقْدَارِ

ويجري في هذه الأمثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من أن وجود الشرطين لا يوجبان عملها فتجوز إضافتها إلى مفعولها، وإنما عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما فيها من المبالغة في المعنى فقامت مقامها، وعدّها قسما ثالثًا على تقدير أن تكون صيغة المبالغة خارجة عن اسم الفاعل.

الرَّابِعُ اسْمُ المَفْعُولِ نَحْوُ مَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ المَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ، وَشَرْطُ عَمَلِهِ كَاسْمِ الفَاعِلِ نَحْوُ جَاءَ المَضْرُوبُ عَبْدُهُ وَزَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ فَعَبْدُهُ نَائِبُ الفَاعِلِ فِي المِثَالَيْنِ. الخَامِسُ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ

(**الرابع**) من الأسماء العاملة عمل الفعل (**اسم المفعول**) ولو مثنى [أو] مجموعًا، وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه، وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول (**نحو: مضروب**) ومأكول ومشروب، ومن غيره على صيغة المضارع المجهول بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل ءاخره نحو: مدحرج (**ومكرم**) ومستخرج. (**ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول**) فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل، فإن كان من متعد لاثنين أو ثلاثة رفع واحدًا ونصب ما سواه. (**وشرط عمله كاسم الفاعل**) أي كشرطه فإن كان صلة لأل عمل مطلقًا (**نحو: جاء المضروب عبدُه**) أمس أو الآن أو غدًا، فعبده مرفوع باسم المفعول كما ترفعه بالفعل المبني للمفعول إذا قلت زيد ضرب عبده، وإن كان مجردًا من أل عمل بشرط عدم المضي والاعتماد على واحد مما سبق ولو تقديرًا، (**و**) ذلك نحو: (**زيد مضروب عبده**) الآن أو غدًا (**فعبده**) مرفوع باسم المفعول لأنه (**نائب عن الفاعل في المثالين**)، ونحو: هذا معطى أبوه درهمًا الآن أو غدًا كما تقول: يعطي أبوه درهمًا؛ ويجوز لك أن تحول إسناده عن مرفوعه إلى ضمير موصوفه ثم تضيفه إلى مرفوعه معنًى، أو تنصبه لأنه صار فضلة تقول: زيد مضروب العبد بخفض العبد أو نصبه لأنك أسندت اسم المفعول إلى ضمير زيد وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة.

(**الخامس**) من الأسماء العاملة عمل الفعل (**الصفة المشبهة باسم**

الفَاعِلِ المُتَعَدّي إِلَى وَاحِدٍ كَحَسَنٍ وَظَرِيفٍ وَلِمَعْمُولِهَا ثَلَاثُ حَالاتٍ: الرَّفْعُ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ نَحْوُ مررْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ وَظَرِيفٍ لَفْظُهُ، وَالنَّصبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهَ أَوْ حَسَنٍ وَجْهَهُ، وعَلَى التَّمْييزِ إِنْ كَان نَكِرَةً نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا،

الفاعل المتعدي إلى واحد). من حيث إنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل، ولهذا عملت عمله وإن كان الأصل أن لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت وبكونها مأخوذة من فعل قاصر، واقتصرت على واحد لأنه أقل درجات المتعدي. ويشترط لصحة عملها إذا تجردت الاعتماد على واحد مما سبق لا الحال أو الاستقبال لأنها بمعنى الثبوت، فلا معنى لاشتراطه لأن ما لا يدل على حدث لا تعلق له بالزمان، والمراد بها ما اشتق من مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت **(كحسن وظريف)**، فإنَّ كُلًّا منهما صفة مشتقة لمن قام به الفعل على معنى الثبوت، إذ معنى زيد حسن ثبوت الحسن له واستمراره في سائر أوقات وجوده لا أنه متجدد وحادث، فإذا أريد الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل وقيل حاسن، وعلى هذا القياس فرح وفارح وجزع وجازع. **(ولمعمولها ثلاث حالات)** لا يخلو عن إحداها: الأولى **(الرفع)** له إما **(على الفاعلية نحو: مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه)**، أو على البدلية من الضمير فيها بعد تحويل إسنادها إليه؛ **(و)** الثانية **(النصب)** إما **(على التشبيه بالمفعول)** به **(إن كان معرفة)** بأل أو الإضافة **(نحو: مررت برجل حسن الوجه أو حسن وجهه، و)** عليه أو **(على التمييز إن كان نكرة نحو: مررت برجل حسن وجها)**؛

وَبِالجَرّ عَلَى الإِضَافَةِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ.
وَلا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الصّفَةِ عَلَيْهَا،

(و) الثالثة (**بالجرّ على الإضافة**) بالمضاف (**نحو: مررت برجل حسن الوجه**)، إلا إذا كانت الصفة بأل وهو عار عنها فلا تجره فلا يقال: زيد الحسن وجهه، ولا زيد الحسن وجه أبيه، ولا زيد الحسن وجهه، ولا زيد الحسن وجه أب بالجر في شيء منها لامتناع إضافة ما فيه أل إلى شيء من ذلك. والتفصيل بين المعرفة والنكرة مذهب بصري، وذهب الكوفي إلى أن النصب على التمييز في الجميع لأنه يجوز تعريفه.

واعلم أن مسائل الصفة مع قطع النظر عن أمور لا تزيد في العمل ولا تنقص منه كإفرادها وتثنيتها وجمعها وتذكيرها وتأنيثها ست وثلاثون مسئلة، لأن الصفة إما نكرة أو معرفة وعلى كل حالة إما رافعة أو ناصبة أو جارة فهذه ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة، ومعمولها في كل واحدة منها إما بأل أو مضاف لما هي فيه أو للضمير أو لمضاف للضمير أو مجرد من أل والإضافة أو مضاف للمجرد منها فهذه أيضًا ستة، وإذا ضربت ستة في ستة كان المجموع ستًا وثلاثين يمتنع منها الأربع التي أشرنا إليها بالاستثناء، والبقية جائزة وإن تفاوتت في الحسن والقبح؛ وقد أنهى بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربعة عشر ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة، فليطلب ذلك من المطولات. (**ولا يتقدم معمول**) هذه (**الصفة**) الذي هو فاعل في المعنى (**عليها**) لأنها فرع اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل في العمل، فقصرت عنه فلم تعمل في متقدم فلا يقال: زيد وجهه

وَلا بُدَّ مِنَ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ المَوْصُوفِ إِمَّا لَفْظًا كَمَا في زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ أَوْ مَعْنًى نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ. السَّادِسُ اسْمُ التَّفْضِيلِ نَحْوُ أَكْرَمَ وَأَفْضَلَ، وَلا يَنْصِبُ المَفْعُولَ بِهِ اتِّفَاقًا،

حسن، وبهذا فارقت اسم الفاعل. (و) من وجوه الافتراق أيضًا أن معمولها لا يكون أجنبيًا بل **(لا بد من اتصاله بضمير الموصوف إما لفظًا كما في نحو: زيد حسن وجهه، أو معنى نحو: مررت برجل حسن الوجه)** أي منه، فلا يقال زيد حسن عمرًا كما يقال: زيد ضارب عمرًا، لأن الصفة لازمة وقد جرت على الاسم فلا تقتضي حينئذ إلا ضميره أو سببيه كما في اسم الفاعل القاصر كمررت بزيد القائم أو القائم أبوه، ومما امتازت به أيضًا أنها للحال الدائم أي الماضي المستمر إلى زمن الحال دون المنقطع ودون المستقبل.

(السادس) من الأسماء العاملة عمل الفعل **(اسم التفضيل)** وهو الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه، فدخل في ذلك خير وشر لكونهما في الأصل على أَخير وأَشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال، ولا يبنى إلا من فعل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب، سواء كان ذلك الفعل لازمًا **(نحو أكرم وأفضل)** أو متعديًا كأعلم وأضرب. **(ولا ينصب)** المفعول له ولا معه ولا المفعول المطلق ولا **(المفعول به اتفاقًا)** لأنه التحق بأفعال الغريزة فلا يقال زيد أشرب الناس لبنًا، وإنما يصل إليه بالحرف، فإن كان من متعد لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو: زيد أكسى الناس للفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب، وأما قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾. فـ﴿مَن﴾ منصوب بفعل محذوف دل عليه أعلم أي يعلم المضلين. ودعوى

وَلا يَرْفَعُ الظَّاهِرَ إِلا في مَسْئَلَةِ الكُحْلِ، وَضَابِطُهَا أَنْ يَكُونَ في الكَلَامِ نَفْيٌ وَبَعْدَهُ اسْمُ جِنْسٍ مَوْصُوفٌ بِاسْمِ التَّفْضِيلِ وَبَعْدَهُ اسْمٌ مُفَضَّلٌ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ نَحْوُ مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ في عَيْنِ زَيْدٍ.

المؤلف رحمه الله تعالى الاتفاق على منع عمله في المفعول به تبع فيه ابن هشام في شرحه على القطر، وفيه نظر بيناه في شرحنا عليه. ويرفع الفاعل إذا كان ضميرًا مستترًا نحو: زيد أفضل منك، (**ولا يرفع**) غالبًا الفاعل (**الظاهر**) ولو ضميرًا منفصلًا فلا يقال جاءني رجل أحسن منه أبوه أو هو، إذ ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله، (**إلا في مسئلة الكحل**) فيجوز [ذلك] فيها إجماعًا (**وضابطها أن يكون في الكلام نفي**) أو شبهه، (**وبعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل، وبعده اسم**) أجنبي عن الموصوف مرفوع (**مفضل**) ذلك الاسم (**على نفسه باعتبارين**) مختلفين (**نحو**) قولهم: (**ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد**)، ألا ترى أن رجلًا اسم جنس تال لنفي وموصوف باسم التفضيل وبعده اسم مرفوع وهو الكحل وهو أجنبي من الموصوف لعدم اتصاله بضميره ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين، إذ الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال، وإنما لم يرفع الظاهر إلا عند اجتماع هذه الأمور لأنه حينئذ يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كأن يقال: ما رأيت رجلًا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، وهذان التركيبان مؤداهما واحد بحسب الأمر العرفي لا الوضع اللغوي، ولأنا لو لم نعرب المرفوع فاعلًا بل أعربناه مبتدأ ورفعنا أفعل التفضيل بالخبرية للزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبي وهو الكحل. وقد يرفع الظاهر

وَيَعْمَلُ فِي التَّمْيِيزِ نَحْوُ ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾، وَفِي الجَارِّ وَالمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ نَحْوُ زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ اليَوْمَ. السَّابِعُ اسْمُ الفِعْلِ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: مَا هُوَ بِمَعْنَى الأَمْرِ وَهُوَ الغَالِبُ كَصَهْ بِمَعْنَى اسْكُتْ وَمَهْ بِمَعْنَى انْكَفِفْ وَءامِينَ بِمَعْنَى اسْتَجِبْ وَعَلَيْكَ زَيْدًا بِمَعْنَى الْزَمْهُ وَدُونَكَ بِمَعْنَى خُذْهُ،

مطلقًا في لغة حكاها سيبويه نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه. (**ويعمل**) اسم التفضيل (**في التمييز نحو**: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ ﴿وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ لأن التمييز يُنصب بما يخلو عن معنى الفعل كرطلٍ زيتًا، (**وفي الجار والمجرور والظرف**) لأنهما يكفيهما رائحة من الفعل (**نحو: زيد أفضل منك اليوم**)، وفي الحال أيضًا نحو: زيد أحسن الناس مبتسمًا لذلك ولا يستعمل إلا مع من أو اللام أو الإضافة لأن الغرض منه الزيادة على غيره وهو حاصل بأحدها، فلا يجوز استعماله باثنين منها. ولم يتعرض المؤلف لحكمه بالنسبة لمطابقته لموصوفه وعدمها.

(**السابع**) من الأسماء العاملة عمل الفعل (**اسم الفعل**)، وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثرًا بعامل، وقد تقدم أنه مبني لشبهه بالحرف. (**وهو ثلاثة أنواع**): الأول (**ما هو بمعنى الأمر وهو الغالب**) ولهذا قدمه. (**كصه بمعنى اسكت**) فإذا قلت صه فكأنك قلت اسكت، (**ومه بمعنى انكفف**) لا بمعنى اكفف فإذا قلت: مه فكأنما قلت: انكفف، (**وءامين بمعنى استجب**) فإذا قلت: ءامين فكأنما قلت: استجب، (**و**) منه (**عليك زيدًا**) وهو في الأصل جار ومجرور ثم نقل عن ذلك وصار (**بمعنى الزمه**)، فإذا قلت: عليك زيدًا فكأنك قلت الزم زيدًا قال تعالى ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ (**ودونك**) هو في الأصل ظرف مضاف إلى ضمير المخاطب ثم نقل عن ذلك وصار (**بمعنى خذه**)، فإذا قلت: دونك بكرًا فكأنك قلت: خذه،

وَمَا هُوَ بِمَعْنَى المَاضِي كَهَيْهَاتَ بِمَعْنَى بَعُدَ وَشَتَّانَ بِمَعْنَى افْتَرَقَ، وَمَا هُوَ بِمَعْنَى المُضَارِعِ نَحْوُ أَوَّهْ بِمَعْنَى أَتَوَجَّعُ وَأُفّ بِمَعْنَى أَتَضَجَّرُ.

ومنه رويد وهو منقول من مصدر أرود مصغرًا تصغير الترخيم ومعناه أمهل، فإذا قلت: روَيْدَ زيدًا فكأنك قلت: أمهل زيدًا: (و) الثاني **(ما هو بمعنى الماضي)** وهو أكثر من الذي يليه **(كهيهات)** - مثلث التاء - وفيها ست وثلاثون لغة أو أربعون على ما قيل وكلها **(بمعنى بعُد)**، ومن فتح التاء وقف بالهاء ومن كسرها وقف بالتاء ومن ضمها فقيل يقف بالهاء وقيل بالتاء، **(وشتان)** - بفتح أوله وتشديد ثانيه - **(بمعنى افترق. و)** الثالث **(ما هو بمعنى المضارع)** وذلك **(نحو: أوّه)** - بفتح الهمزة وتشديد الواو - بالحركات **(بمعنى أتوجع)** ويقال فيها: أوّاه، **(وأف)** - بضم الهمزة وتشديد الفاء - وفيها أربعون لغة وكلها **(بمعنى أتضجر)**، وكون اسم الفعل بمعنى المضارع هو رأي ابن مالك ومن تبعه، وأما ابن الحاجب فلا يرى ذلك لأن أسماء الأفعال مبنية لمشابهتها فعل الأمر والماضي ولو كانت بمعنى المضارع لأعربت، فأوّه وأف عنده بمعنى توجعت وتضجرتُ مرادًا بهما الإنشاء، وقد علمت فيما سبق أنها بُنيت لشبهها بالحرف في كونها عاملة غير معمولة لا لما يقوله ابن الحاجب. وقد اختلف النحاة في مدلول اسم الفعل على القول باسميته فقيل مدلوله لفظ الفعل فصه مثلًا اسم لاسكت وهو الأصح. وهو ظاهر كلام المؤلف فيما بعد، وقيل مدلوله المصدر فصه اسم لقولك سكوتًا واختاره ابن الحاجب، وقيل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدث والزمان إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع فصه اسم لمعنى الفعل وعليه جرى

وَيَعْمَلُ اسْمُ الفِعْلِ عَمَلَ الفِعْلِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَاهُ، وَلا يُضَافُ وَلا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ، وَمَا نُوِّنَ مِنْهُ فهو نَكِرَةٌ وَمَا لَم يُنَوَّنْ فهو مَعْرِفَةٌ.

المؤلف رحمه الله، وقد أفهم كلامه أن اسم الفعل قسمان: ما وضع من أول الأمر كذلك كهيهات وشتان، وما نقل من غيره كعليك ودونك. (**ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هو بمعناه**) فيرفع الفاعل ظاهرًا أو مستترًا ويتعدى إلى المفعول بنفسه وبحرف الجر، ومن ثم عدّي حيهل بنفسه لما كان بمعنى ائت في نحو: حيهل الثريد، وبالباء لما كان بمعنى عجل في نحو: إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر وبعلي لما كان بمعنى أقبل في نحو: حيهل على كذا. (**ولا يضاف**) كما أن مسماه وهو الفعل كذلك، ولهذا قالوا في نحو: بله زيد ورويد زيد - بالجر - إنهما مصدران والفتحة فيهما فتحة إعراب. ولكنه يخالف مسماه فإن الفعل يعمل محذوفًا ويتقدم معموله المنصوب عليه، واسم الفعل لا يعمل محذوفًا (**ولا يتقدم معموله عليه**) بل يجب تأخيره عنه لضعفه في العمل فلا تقول: زيدًا دونك كما تقول زيدًا خذ، خلافًا للكسائي في إجازة ذلك إلحاقًا للفرع بأصله. (**وما نون منه فهو نكِرة**) كواهًا وويهًا، (**وما لم ينون**) منه (**فهو معرفة**) كنزالِ ودراكِ، وما استعمل بالوجهين فهو في حال تنوينه نكرة وفي حال عدم تنوينه معرفة كصه ومه وأف، فصه مثلًا إذا أردت به اسكت سكوتًا تامًا نونته وحكمت عليه بأنه نكرة، أو السكوت المعين تركت تنوينه وحكمت عليه بأنه معرفة.

بَابُ التَّنَازُعِ في العَمَلِ

وَحَقِيقَتُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَامِلَانِ أَوْ أَكْثَرُ وَيَتَأَخَّرَ مَعْمُولٌ فَأَكْثَرُ وَيَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ العَوَامِلِ المُتَقَدِّمَةِ يَطْلُبُ ذلِكَ المُتَأَخِّرَ نَحْوُ قَولِهِ تَعَالَى ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ وَقَوْلِكَ: ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا

باب التنازع في العمل

ويسمى أيضًا باب الإعمال، (**وحقيقته أن يتقدم عاملان**) فعلان متصرفان أو شبههما أو فعل وشبهه، (**أو أكثر**) منهما اتفقا في العمل أو اختلفا فيه، (**ويتأخر**) عنهما أو عنها (**معمول فأكثر، ويكون كل واحد من**) العاملين المتقدمين أو (**العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر**) بحسب المعنى أن يكون معمولا له على البدل مع وقوعه في ذلك الموضع، والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو فيهما معًا أو مع التخالف فيهما، مثال الفعلين في طلب الفاعلية نحو: قام وقعد زيد، وفي طلب المفعولية (**نحو قوله تعالى** ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾) فأتوني يطلب قطرًا مفعولا ثانيًا وأفرغ يطلبه مفعولا به، وأعمل الثاني فيه والأول في ضميره وحذفه لكونه فضلة والأصل ءاتونيه، ولو أعمل الأول لقيل أفرغه، (و) في طلب أحدهما الفاعلية والآخر المفعولية نحو: ضربت وأكرم زيد و(**قولك: ضربني وأكرمت زيدًا**)، وفي طلبهما معًا نحو: ضرب وأهان زيد عمرًا، ومثال تنازع الاسمين قوله: [الطويل]

عهدت مغيثًا مغنيًا مَنْ أَجَرْتُهُ

والمختلفين نحو قوله تعالى ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾، وقد يتنازع ثلاثة

وَنَحْوُ اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ؛ وَلا خِلَافَ فِي جَوَازِ إِعْمَالِ أَيِّ العَامِلَيْنِ أَوِ العَوَامِلِ شِئْتَ وَإِنَّمَا الخِلَافُ فِي الأَوْلَى فَاخْتَارَ البِصْرِيُّونَ إِعْمَالَ الثَّانِي لِقُرْبِهِ وَاخْتَارَ الكُوفِيُّونَ إِعْمَالَ الأَوَّلِ لِسَبْقِهِ،

معمولا واحدًا (و) ذلك (نحو: **اللهم صل وسلم وبارك على محمد**)، وقد يكون مع ذلك المتنازع فيه متعددًا كما في الحديث: «**تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين**» فتنازع ثلاثة في اثنين ظرف ونائب مصدر. وشرط التنازع أن يكون بين العاملين ارتباط إما بعاطف أو عمل أولهما في ثانيهما نحو: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴿٤﴾﴾ ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ﴿٧﴾﴾ أو كون ثانيهما جوابًا للأول كالآية التي ذكرها المؤلف أو نحو ذلك من أوجه الارتباط قاله في المغني. وقد علم مما قررناه أنه لا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره، ولا بين جامدين ولا بين جامد وغيره، ولا في معمول متقدم أو متوسط، ولا فيما إذا كان أحد العاملين مؤكدًا لآخر لأن الطالب للمعمول إنما يكون هو الأول، وقد يعلم منه أيضًا امتناع التنازع فيما إذا كان المعمول ضميرًا متصلًا لأنه متصل بالثاني وهو مع كونه متصلًا به لا يجوز أن يكون معمولا للأول كما لا يخفى سواء كان ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب. (**ولا خلاف**) بين البصريين والكوفيين (**في جواز إعمال أي العاملين أو العوامل شئت**) في الاسم المتنازع فيه، لكن لا يحفظ من كلامهم إعمال الثاني من الثلاثة قاله المرادي، وقال أبو حيان لم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فيما استقرئ، (**وإنما الخلاف في الأولى**) منهما (**فاختار البصريون إعمال الثاني**) المجاور (**لقربه**) من المعمول وكثرة استعماله في كلامهم نثرًا ونظمًا، (**واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه**) وللاحتراز عن

فَإِنْ أَعْمَلْتَ الأَوَّلَ أَعْمَلتَ الثَّانِيَ في ضَمِيرِ ذلِكَ الاَسْمِ المُتَنَازَعِ فِيهِ فَتَقُولُ: قَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ، وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمتُهُ زَيْدٌ، وَضَرَبَنِي وأَكْرَمْتُهما أَخَوَاكَ، وَمَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَواكَ، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَيْهِ وَبَارِكْ عَلَيْهِ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِيَ فَإِنِ احْتَاجَ الأَوَّلُ إِلَى مَرْفُوعٍ أَضْمَرْتَهُ

الإضمار قبل الذكر، وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث ويتردد النظر في المتوسط هل يلحق بالأول لسبقه على الثالث أو بالثاني لقربه من المفعول بالنسبة إلى الأول أو يستوي فيه الأمران، **(فإن)** تنازع اثنان **(أعملت الأول)** في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين **(أعملت الثاني)** المهمل **(في ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه)** مطابقًا له، مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا لأن مرجعه وإن تأخر لفظًا متقدم رتبة لأنه معمول للأول، وجوز بعضهم حذف غير المرفوع وهو ضعيف، **(فتقول: قام وقعدا أخواك)** بإعمال الثاني في الضمير المرفوع المحل الراجع إلى أخواك لتقدمه رتبة، **(وضربني وأكرمته زيد وضربني وأكرمتهما أخواك)** بإعماله أيضًا في الضمير المنصوب المحل العائد لما بعده، **(ومر بي ومررت بهما أخواك، اللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد)** بإعمال الثاني والثالث في الضمير المجرور المحل العائد لما بعده. **(وإن أعملت الثاني)** في الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين وهو الراجح **(فإن احتاج الأول)** المهمل **(إلى مرفوع أضمرته)** وجوبًا أي جئت به ضميرًا مطابقًا للمتنازع فيه، فإن كان مفردًا استتر في الفعل، وإن كان مثنى أو مجموعًا برز ولا تحذفه لامتناع حذف العمدة، وإن لزم منه الإضمار قبل الذكر لمجيئه في غير هذا

تَقُولُ: قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ، وَإِنِ احْتَاجَ إِلَى مَنْصُوبٍ أَوْ مَجْرُورٍ حَذَفْتَهُ كَالآيَةِ وَكَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي أَخَوَاكَ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي أَخَوَاكَ.

الباب كما تقدم في باب الضمير وفي هذا الباب كقوله: [الطويل]

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأخِلّاءَ إِنَّنِي

و(**تقول**) ضربني وأكرمني زيد و(**قاما وقعد أخواك**)، وأوجب الكسائي حذفه هربًا من الإضمار قبل الذكر لفظًا ورتبة، ومنع الفراء إعمال الثاني مع اقتضاء الأول الفاعل لما يلزم من إعماله من حذف الفاعل أو الإضمار قبل الذكر، وأوجب إعمال الأول، فإن اقتضى الثاني الفاعل أيضًا أضمرته، أو المفعول حذفته أو أضمرته ولا يلزم حينئذ محذور، ويروى عنه أيضًا تشريك الرافعين وإضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب نحو: ضربني وأكرمني زيد هو وضربني وأكرمت زيدًا هو. (**وإن احتاج**) الأول (**إلى منصوب أو مجرور حذفته**) وجوبًا إن استغنى عنه (**كالآية**) المتقدمة أول الباب كما أشرنا إليه ثم، (**وكقولك ضربت وضربني أخواك ومررت ومرّ بي أخواك**) ولا يجوز إضماره لأن الإضمار قبل الذكر إنما جاز في الفاعل لكونه عمدة، فإن لم يستغن عنه بأن أوقع حذفه في لبس كرغبت ورغب في الزيدان عنهما، أو كان عمدة في الأصل بأن كان العامل من باب كان أو ظن نحو: كنت وكان زيد صديقًا إياه، وظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه وجب إضماره مؤخرًا عن المتنازع فيه لخوف اللبس في الأول ولكون المنصوب عمدة في الأصل في الثاني، لكن يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي وتأخير جزء من المعطوف عليه.

بَابُ التَّعَجُّبِ

وَلَهُ صِيغَتَانِ: إِحْدَاهُما مَا أَفْعَلَ زَيْدًا نَحْوُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَمَا أَفْضَلَهُ وَمَا أَعْلَمَهُ، فَمَا مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٌ عَظِيمٌ، وَأَفْعَلَ فِعْلٌ مَاضٍ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا يَعُودُ إِلَى مَا وَالاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ مَفْعُولٌ بِهِ وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ مَا،

باب التعجب

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره، **(وله)** صيغ كثيرة تدل عليه نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ «سبحان اللهِ إنَّ الـمُؤْمِنَ لا يَنْجُسُ» ولله دره فارسًا، والمبوب له في النحو **(صيغتان)** وضعتا لإنشاء التعجب لإطرادهما في كل معنى يصح التعجب منه، وهما لازمان لصيغة الماضي والأمر: **(إحداهما ما أفعل زيدًا)** وهذه الصيغة غير محصورة في تركيب خاص **(نحو: ما أحسن زيدًا وما أفضله وما أعلمه)** وما أكرمه، فإذا أردت إعراب هذه الصيغة باعتبار الأصل قبل النقل لا باعتبار المعنى المراد منه الآن وهو إنشاء التعجب **(فما مبتدأ)** وهي نكرة موصوفة بمحذوف ولهذا قال: **(بمعنى شيء عظيم، وأفعل فعل ماض)** بدليل اتصال نون الوقاية به، **(وفاعله ضمير مستتر)** فيه **(وجوبًا يعود إلى ما)**. ولهذا أجمعوا على اسميتها، **(والاسم المنصوب)** بأفعل **(المتعجب منه)** وهو زيدًا **(مفعول به)** لتعدي أفعل [إليه] بهمزة النقل، **(والجملة)** الفعلية وهي أفعل زيدًا في محل رفع على أنها **(خبر ما)** والتقدير: شيء عظيم حسن زيدًا، وهذا مذهب سيبويه، وقيل: ما

وَالصِّيغَةُ الثَّانِيَةُ أَفْعِلْ بِزَيْدٍ نَحْوُ أَحْسِنْ بِزَيْدٍ وَأَكْرِمْ بِهِ، فَأَفْعِلْ فِعْلٌ لَفْظُهُ لَفظُ الأَمْرِ وَمَعْنَاهُ التَّعَجُّبُ وَلَيْسَ فِيهِ ضَمِيرٌ وَبِزَيْدٍ فَاعِلُهُ، وَأَصْلُ قَوْلِكَ أَحْسِنْ بِزَيْدٍ أَحسَنَ زَيْدٌ أي صَارَ ذَا حُسْنٍ نَحْوُ أَوْرَقَ الشَّجَرُ ثُمَّ غُيِّرَتْ صِيغَتُهُ إِلَى صِيغَةِ الأَمْرِ فَقَبُحَ إِسْنَادُهَا إِلَى الظَّاهِرِ فَزِيدَتِ البَاءُ في الفَاعِلِ.

موصولة في محل رفع بأنها مبتدأ وما بعدها صلة، والخبر محذوف [وجوبًا] أي الذي جعله حسنًا شيء عظيم، ورد باستقلاله كلامًا تامًا من غير افتقاره إلى محذوف، وقيل: ما استفهامية مبتدأ والجملة بعدها خبر، قال الرضي: وهو قوي من حيث المعنى كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾. **(والصيغة الثانية)** هي **(أفعل بزيد)** - بكسر زيد - وهي كالأولى غير محصورة **(نحو: أحسن بزيد وأكرم به)**و وإذا أردت إعرابها بحسب أصل التركيب **(فأفعل فعل)** باتفاق، ثم قال البصريون: **(لفظه لفظ الأمر)** وليس بأمر إذ لا معنى للأمر هنا، **(ومعناه التعجب)** كأنك قلت: ما أحسن زيدًا، **(وليس فيه ضمير)** لأن الاسم المذكور بعده **(و)** هو **(بزيد فاعله)** والباء زائدة لازمة؛ **(وأصل قولك: أحسن بزيد أحسن زيد)** بصيغة الماضي والهمزة فيه للصيرورة لا للنقل، **(أي صار ذا حسن نحو: أورق الشجر)** أي صار ذا ورق، **(ثم غيرت صيغته)** من الماضي **(إلى صيغة الأمر)** مع بقاء المعنى الخبري، والتزم ذلك لأن في الأمر تعظيمًا والتعظيم يناسب معنى التعجب، **(فقبح إسنادها إلى)** الاسم **(الظاهر فزيدت الباء في الفاعل)** لإصلاح اللفظ ولهذا التزمت، إلا إذا كان الفاعل أن أو ان وصلتها، وضعف هذا القول بأن [استعمال] الأمر بمعنى الماضي غير معهود وبأن

استعمال أفعل بمعنى صار ذا كذا قليل، وكذا زيادة الباء في الفاعل، وقال جمع: لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير راجع إلى المخاطب، والتزم إفراده وتذكيره لجريانه مجرى المثل، وبزيد مفعوله والباء للتعدية ان جعلت الهمزة للصيرورة. أو زائدة إن جعلت للتعدية، ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم فلا يقال: ما زيد أحسن ولا زيدًا ما أحسن ولا بزيد أحسن لتضمنها معنى الإنشاء الموجب لعدم التصرف، ولا يتصرف فيهما أيضًا بإيقاع فصل بين العامل والمعمول كالفصل بالحال أو المنادي، نعم يغتفر الفصل بالظرف وعديله لما سمع من العرب ما أحسن بالرجل أن يصدق.

بَابُ العَدَدِ

اِعْلَمْ أَنَّ أَلْفَاظَ العَدَدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَام: الأَوَّلُ مَا يَجْرِي عَلَى القِيَاسِ فَيُذَكَّرُ مَعَ المُذَكَّرِ وَيُؤَنَّثُ مَعَ المُؤَنَّثِ وَهُوَ الوَاحِدُ وَالاثْنَانِ وَمَا كَانَ عَلَى صِيغَةِ فَاعِلٍ تَقُولُ فِي المُذَكَّرِ: وَاحِدٌ وَاثْنَانِ وَثَانٍ وَثَالِثٌ إِلَى عَاشِرٍ، وَفِي المُؤَنَّثِ وَاحِدَةٌ وَاثْنَتَانِ أَوْ ثِنْتَانِ وَثَانِيَةٌ وَثَالِثَةٌ إِلَى عَاشِرَةٍ، وَكَذَا إِذَا رُكِّبَتْ مَعَ العَشَرَةِ أَوْ غَيْرِهَا إِلا أَنَّكَ تَأْتِي بِأَحَدَ وَإِحْدَى وَحَادِي وَحَادِيَةَ فَتَقُولُ فِي المُذَكَّرِ أَحَدَ عَشَرَ وَاثْنَا عَشَرَ وَحَادِي عَشَرَ وَثَانِي عَشَرَ وَثَالِثَ عَشَرَ إِلَى تَاسِعَ عَشَرَ؛

(باب) حكم ألفاظ (العدد)

تذكيرًا وتأنيثًا. (اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام: الأول ما يجري على القياس) [دائمًا] (فيذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغة فاعل) من ألفاظ العدد، (نقول في المذكر: واحد واثنان، و) جزء (ثان وثالث)، وهكذا (إلى عاشر، و) تقول (في المؤنث: واحدة واثنتان أو ثنتان، و) مقالة (ثانية وثالثة) وهكذا (إلى عاشرة، وكذا) الحكم (إذا ركبت) هذه الألفاظ (مع العشرة أو) مع (غيرها) بعد مجاوزة العشرين فإنها تجري على القياس، (إلا أنك تأتي بأحد وإحدى) بإبدال الواو همزة فيهما في مكان واحد وواحدة. (وحادي وحادية) للتخفيف، (تقول في المذكر): عندي (أحد عشر) رجلًا بتذكير الجزأين وبنائهما على الفتح، (واثنا عشر) رجلًا بتذكيرهما أيضًا وإعراب الأول، (وحادي عشر) رجلًا (وثاني عشر) عبدًا (وثالث عشر) غلامًا وهكذا (إلى تاسع عشر) بتذكير الجزأين

وفي المُؤَنَّثِ: إِحْدَى عَشْرَةَ وَثِنْتَا عَشْرَةَ وَحادِيَةَ عَشْرَةَ وثَانِيَةَ عَشْرَةَ وَثَالِثَةَ عَشْرَةَ إِلَى تَاسِعَةَ عَشْرَةَ، وَتَقُولُ: أَحَدٌ وَعِشْرُونَ وَاثْنَانِ وعِشْرُونَ وَالحَادِي والعِشْرُونَ وَالثَّانِي وَالعِشْرُونَ إِلَى التَاسِعِ والتِّسْعِينَ، وَإِحْدى وَعِشْرُونَ وَاثْنَتَانِ وعِشْرُونَ والحَادِيَةُ وَالعِشْرُونَ والثَّانِيَةُ وَالعِشْرُونَ إِلَى التَّاسِعَةِ وَالتِّسْعِينَ. والثَّانِي مَا يَجْرِي عَلَى عَكْسِ القِيَاسِ فيُؤَنَّثُ مَعَ المُذَكّرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ المُؤَنَّثِ وَهُوَ: الثَّلَاثَةُ وَالتِّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا سَوَاءٌ أُفْرِدَتْ نَحْوُ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ ثَلَاثُ نِسْوَةٍ وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ أَوْ رُكّبَتْ مَعَ

وبنائهما، (و) تقول (في المؤنث) عندي (إحدى عشرة) أمة بتأنيث الجزأين وبنائهما، (وثنتا عشرة) جارية بتأنيثهما وإعراب الأول، (وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة) وهكذا (إلى تاسعة عشرة) بتأنيث الجزأين وبنائهما، ولك في الشين من عشرة الإسكان والفتح. (وتقول) إذا جاوزت عشرين في المذكر عندي (أحد وعشرون) رجلًا (واثنان وعشرون) غلامًا، (و) عندي الجزء (الحادي والعشرون و) الجزء (الثاني والعشرون) وهكذا (إلى) الجزء (التاسع والتسعين) بتذكير الأول، (و) في المؤنث عندي (إحدى وعشرون) أمة (واثنتان وعشرون) جارية، (و) المقامة (الحادية والعشرون والثانية والعشرون) وهكذا (إلى) المقامة (التاسعة والتسعين) بتأنيث الأول. (و) القسم (الثاني ما يجري على عكس القياس) أي على خلافه (فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث وهو) من ألفاظ العدد: (الثلاثة والتسعة وما بينهما) مطلقًا، أي (سواء أفردت) عن العشرة (نحو): عندي (ثلاثة رجال) بالتاء (وثلاث نسوة) بتركها (وقوله تعالى): ﴿سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾، أو ركبت مع

العَشَرَةِ نَحْوُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً؛ أَوْ رُكِّبَتْ مَعَ العِشْرِينَ وَمَا بَعْدَهُ نَحْوُ ثَلَاثَةٌ وعِشْرُونَ إلى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ إِلَى تِسْعٍ وَتِسْعِينَ. وَالثَّالِثُ مَا لَهُ حَالَتَانِ: وَهُوَ العَشَرَةُ، إِنْ رُكِّبَتْ جَرَتْ عَلَى القِيَاسِ نَحْوُ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا وَاثْنَا عَشَرَ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ واثْنَتَا عَشْرَةَ وَثَلَاث

العشرة نحو:) عندي (**ثلاثة عشر**) غلامًا (**وأربعة عشر**) عبدًا وهكذا (**إلى تسعة عشر رجلًا**)، في المذكر، (**وثلاث عشرة**) أمة (**وأربع عشرة**) جارية إلى (**تسع عشرة امرأة**) في المؤنث، (**أو ركبت مع العشرين وما بعده**) بالعطف (**نحو**) عندي (**ثلاثة وعشرون**) رجلًا (**إلى تسعة وتسعين**) غلامًا في المذكر، (**وثلاث وعشرون**) أمة (**إلى تسع وتسعين**) جارية في المؤنث. قال ابن مالك: وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم، لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث للفرق اهـ. ومحل ما ذكره المؤلف إن كان المعدود مذكورًا فإن حذف جاز حذف التاء مع المذكر كما في الحديث: «وأتبعه بست من شوال»، وحكى الفراء أفطرنا خمسًا. (و) القسم (**الثالث ما له حالتان وهو**) لفظ (**العشرة، إن ركبت**) مع الآحاد (**جرت على القياس**) فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث (**نحو**) عندي (**أحد عشر رجلًا واثنا عشر**) غلامًا (**وثلاثة عشر**) عبدًا وهكذا (**إلى تسعة عشر**) بتذكير العشرة في المذكر، (و) نحو: عندي (**إحدى عشرة**) أمة (**واثنتا عشرة وثلاث**

عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ؛ وَإِنْ أَفْرِدَتْ جَرَتْ بِخِلَافِ القِيَاسِ نَحْوُ عَشَرَةُ رِجَالٍ وَعَشْرُ نِسْوَةٍ.

عشرة) جارية وهكذا **(إلى تسع عشرة)** بتأنيث العشرة في المؤنث، **(وإن أفردت جرت بخلاف القياس)** فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث **(نحو:)** عندي **(عشرة رجال)** بالتاء **(وعشر نسوة)** بتركها، وأما قوله تعالى ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ فهو على حذف مضاف، أي عشر حسنات أمثالها، واكتسب فيه المضاف من المضاف إليه التأنيث.

تنبيه: صرحوا بأن ألفاظ العدد المفتقرة إلى تمييز لا يثنى منها ولا يجمع إلا مائة وألف، وأن العشرين وأخواتها إذا استعملت مع النيف قبلها وجب عطفها بالواو، وقضية ذلك أنه لا يقال حادي عشرين ولا ثاني عشرين وهكذا من غير عطف، وكذا لا يقال ثالث عشرين ولا رابع عشرين كذا لا بصيغة التثنية ولا بصيغة الجمع، وبذلك صرح العلامة شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي تلميذ العلامة ابن مالك فقال في تعليقة له: إنه جرى في بعض المحافل بدمشق المحروسة كلام في كتاب أرخ برابع عشري رمضان، فقرأه القارئ عشرى - بفتح الراء - فرد عليه إنما هو عشري بكسر الراء، والذي ظهر لي في ذلك أن كليهما خطأ لأن المراد من هذا التاريخ أنه كتب في يوم مضى قبله ثلاثة وعشرون يومًا، ورابع عشري لا يؤدي ذلك لا على التثنية ولا على الجمع، لأن رابع ونحوه مضاف إلى عشري فإضافته إما بمعنى اللام أو من أو في، لا جائز أن تكون بمعنى اللام لأن التقدير كتبت رابعًا لعشري كذا ورابع العشرين ما قبله ثلاثة منها وبعده ستة عشر يومًا ونظير هذا، رابع الشهر ما قبله ثلاثة وبعده ستة وعشرون يومًا ولا يخفى ما في

هذا من فساد، ولا جائز أن تكون بمعنى من أو في لعدم صدق ضابط كل منهما على ذلك كما لا يخفى، فتعين أن ذلك ليس من كلام العرب وأنه لحن، واشتهار وقوع مثل ذلك في كلام الفضلاء والعلماء لا يستلزم صواب مثل هذا التركيب، لأن المرجوع في الصواب والخطأ في كل علم إلى أربابه فما صوّبوه فهو الصواب وما خَطّؤوهُ فهو الخطأ، ولم ينص أحد على ذلك من علماء العربية واللغة في باب التاريخ، بل نصوا على خلافة ولا سماع ولا قياس يقتضيان ذلك والله أعلم.

بَابُ الوَقْفِ

يُوقَفُ عَلَى المُنَوَّنِ المَرْفُوعِ والمَجْرُورِ بِحَذْفِ الحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدْ. وَمَرَرْتُ بِزَيْدْ، وعَلَى المُنَوَّنِ المَنْصُوبِ بِإِبْدَالِ التَّنْوِينِ أَلِفًا نَحْوُ رَأَيْتُ زَيْدا، وَكَذَلِكَ تُبْدَلُ نُونُ إِذًا أَلِفًا في الوَقْفِ، وَكَذَلِكَ نُونُ التَّوْكِيدِ الخَفِيفَةُ نَحْوُ ﴿لَنَسۡفَعًا﴾،

باب الوقف

هو قطع النطق عند ءاخر اللفظة (**يوقف على**) الاسم (**المنون المرفوع والمجرور**) بالسكون أي (**بحذف الحركة والتنوين**) من غير إبدال، (**نحو جاء زيد ومررت بزيد**) بإسكان ءاخرهما، (**و**) ويوقف (**على المنون المنصوب بإبدال التنوين**) منه (**ألفًا نحو رأيت زيدا**) إذ ليس في إبداله ألفًا ثقل، بخلاف المرفوع والمجرور، وما ذكره من التفصيل في الوقف على الاسم المنون هو اللغة المشهورة من ثلاث لغات، والثانية الوقف عليه مطلقًا بالحذف والإسكان نحو هذا زيد ورأيت زيدًا ومررت بزيد، ومنه قوله: [الطويل]

أَلا حَبَّذَا غُنْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِها   لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبي بِها هَائمًا دَنِفْ

والثالثة الوقف عليه مطلقًا بإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله نحو: هذا زيدو ورأيت زيدا ومررت بزيدي. (**وكذلك**) أي كما يبدل تنوين المنصوب ألفًا في الوقف (**تبدل نون إذا**) الجوابيه (**ألفا في الوقف**) تشبيهًا لإذا باسم منّون، وبه قرأ السبعة في: ﴿وَلَن تُفۡلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ واختار ابن عصفور تبعًا لبعضهم أن الوقف عليها بالنون؛ (**وكذلك نون التوكيد الخفيفة**) إذا تَلَتْ فتحة تبدل ألفًا في الوقف ما لم يحصل لبس (**نحو: لَنَسۡفَعًا**﴾) من نحو: ﴿لَنَسْفَعَنْ﴾،

وَيُكْتَبْنَ كَذَلِكَ. وَيُوقفُ عَلَى المَنْقوصِ المُنَوَّنِ في الرَّفْعِ والجَرّ بِحَذْفِ يَائِهِ نَحْوُ جَاءَ قاضٍ وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ، وَيَجُوزُ إِثْبَاتُهَا وَيُوقَفُ في النَّصْبِ بِإِبْدَالِ التَّنْوِينِ

بخلاف ما إذا تَلَتْ ضمة أو كسرة فإنها إذا وقف عليها تحذف ويرد ما كان حذف لأجل إلحاقها كقولك في نحو اخرجن يا هؤلاء واخرجن يا هذه اخرجوا أو اخرجي (و) كما يوقف على المنون المنصوب وإذا ونحو لنسفعا بالألف (**يكتبن كذلك**)، إذ الأصل في كتابة كل كلمة أن تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، ولهذا كتب يا زيدًا بالألف لأن الوقف عليه كذلك، ونحو: رحمه بالهاء لأن الوقف عليه كذلك، ومن النحاة من يكتب إذًا بالنون لأنها من نفس الكلمة كنون من وعن، وهو الأولى للفرق بينها وبين إذا التي للظرفية. (**ويوقف على المنقوص المنون في الرفع والجر بحذف يائه**) إذا لم يكن محذوف العين أو الفاء. (**نحو جاء قاض ومررت بقاض**) بإسكان ءاخرهما، فإن كان المنقوص محذوف العين كمُري فنقول في حالة الوقف هذا مُري وبقي بإثبات الياء اسم فاعل من أرى، ومحذوف الفاء كيفي مضارع وفى أصله يَوْفِي ومثله يعي علما مضارع وَعَى لم يوقف إلّا بالرّد للياء لئلا يكثر الحذف بيان ذلك في مر أن أصله مُرْئِيٌ على وزن مفعل فتقلب حركة الهمزة إلى الراء الساكنة فصار مري وحذفت حركة الياء فصارت الياء ساكنة ثم أتى بالتنوين فالتقى ساكنان فصارت مُرٍ فلم يبقى من أصول الكلمة إلا الراء فلو سكنوها حال الوقف لكان إجحافًا به (**ويجوز إثباتها**) أي الياء كقراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِ قَوْمٍ هَادي﴾ ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالي﴾ ﴿وَمَا عِنْدَ اللهِ بَاقي﴾؛ (**ويوقف**) على المنقوص المنون (**في النصب بإبدال التنوين**) منه

أَلِفًا نَحْوُ رَأَيْتُ قَاضِيا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُنَوَّنٍ فَالأَفْصَحُ في الرَّفْعِ وَالجَرِّ الوَقْفُ عَلَيْهِ بِإِثْبَاتِ اليَاءِ نَحْوُ جَاءَ القَاضِي وَمَرَرْتُ بِالقَاضِي وَيَجُوزُ حَذْفُهَا، وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا فَبِالإِثْبَاتِ لا غَيْرُ. وَإِذَا وُقِفَ عَلَى مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ فَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً لَمْ تُغَيَّرْ نَحْوُ قَامَتْ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً فَإِنْ كَانَتْ في جَمْعٍ نَحْوُ المُسلِمَاتِ فَالأَفْصَحُ الوَقْفُ

(ألفًا) ولا تحذف ياؤه **(نحو رأيت قاضيًا)**، ومثله ما سقط تنوينه لمنع الصرف كرأيت جواري، وقضية عبارة التسهيل جواز الوجهين وأن الإثبات أجود. **(وإن كان)** المنقوص **(غير منون فالأفصح في الرفع والجر الوقف عليه بإثبات الياء نحو: جاء القاضي ومررت بالقاضي)** لعدم الموجب لحذفها، إذ الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع إثباتها، **(ويجوز حذفها)** على قلة فيقال: جاء القاض ومررت بالقاض وعليه قراءة غير ابن كثير: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾، **(وإن كان منصوبًا فبالإثبات)** أي فيوقف عليه بإثبات الياء ساكنة **(لا غير)** نحو رأيت القاضي. وكلامه يقتضي أن المعرف منه بالإضافة نحو: قاضي مكة كالمعرف منه بأل، وكلام غيره يشعر بأن الحذف فيه أرجح من الإثبات، واستعمال لا غير في كلام المصنف وغيره كثير وله مستند، وإن قال في المغني: إنه لحن وفي شرح الشذور بأن العرب لم تتكلم به. **(وإذا وقف على ما فيه تاء التأنيث فإن كانت ساكنة لم تغير)** عما كانت عليه **(نحو: قامت)** مما فيه تاء لاحقة للفعل لئلا يلتبس بهاء الضمير لو وقف بالهاء، ومثلها التاء اللاحقة للحرف نحو: ثمت وربت، **(وإن كانت متحركة فإن كانت في جمع)** لمؤنث سالم **(نحو المسلمات)** والهندات أو فيما ألحق به كعرفات وأذرعات **(فالأفصح الوقف**

بِالتَّاءِ وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ بِالهَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مُفْرَدٍ فَالأَفْصَحُ الوَقْفُ بِالهَاءِ نَحْوُ رَحْمَهْ وَشَجْرَهْ، وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ بِالتَّاءِ وَقَدْ قَرَأَ بِهِ بَعْضُ السَّبْعَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وعَلَى ءالِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

بالتاء) من غير إبدال، لدلالتها على التأنيث والجمعية معًا، فكرهوا إبطال صورتها؛ **(وبعضهم يقف)** على ذلك **(بالهاء)**، أي بإبدال التاء هاء. كقول بعضهم في دفن البنات من المكرمات: دفن البناه من المكرماه، ومثل هذه التاء تاء هيهات ولات فإنه يوقف عليها بالتاء وبعضهم بالهاء، **(وإن كانت في مفرد فالأفصح الوقف بالهاء)**، أي بإبدال التاء هاء **(نحو: رحمه وشجره)** من كل اسم ءاخره تاء تأنيث قبلها متحرك ولو تقديرًا كصلاة وزكاة فرقًا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل، فإن كان ما قبل التاء ساكنًا صحيحًا كأخت وبنت وقف عليها من غير إبدال كاللاحقة للفعل والحرف، **(وبعضهم يقف)** على نحو رحمة وشجرة **(بالتاء)** من غير قلب، ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر وحمزة: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ﴾ وقول أبي النجم: [الرجز]

وَاللهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّيْ مُسْلَمَتْ   مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدَمَتْ

كَادَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ   وَكَادَتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى امَتْ

(وقد قرأ به بعض السبعة في قوله تعالى ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾).

(قال المؤلف) وليكن هذا ءاخر ما تيسر جمعه على هذه المقدمة، جعله الله خالصًا لوجهه الكريم وموجبًا للفوز لديه

[بجنات النعيم] بمنه وكرمه، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، رب تفضّل وتقبّل يا كريم أنهاه مؤلفه تبييضًا يوم الأحد عاشر شهر رجب الفرد سنة ست وخمسين وتسعمائة والحمد لله رب العالمين.

فهرس المواضيع


ISBN 978-9953-20-287-7
9 789953 202877
شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بيروت - لبنان - تلفون: ٠١/٣٠٤٣١١
www.dmcpublisher.com